

مجلس المنافسة

ⵎⴰⵔⴰⵏ ⵏ ⵙⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵙⵉⵔⵉⵏ
ⵙⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵙⵉⵔⵉⵏ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



التقرير السنوي

2025



التقرير السنوي 2025

مجلس المنافسة



صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّادِسُ نَصْرُهُ مِنَ اللَّهِ

التقرير السنوي برسم سنة 2025

مرفوع إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من لدن

أحمد رحو

رئيس مجلس المنافسة

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 41.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.60 بتاريخ 30 ربيع الثاني 1444 (الموافق لـ 25 نونبر 2022)، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2025، كما صادقت عليه هيئة المجلس في اجتماعها المنعقد يوم 4 ذي الحجة 1447 (الموافق لـ 21 ماي 2026).

مولاي صاحب الجلالة،

خلال سنة 2025، تطور الاقتصاد العالمي في بيئة موسومة باستقرار نسبي على مستوى معدلات النمو، مع تنامي الانقسامات الجيو-اقتصادية، وتساعد منطق السيادة الاقتصادية، واستمرار وضعية تتسم باللايقين الهيكلي.

وبالرغم من كون الضغوط التضخمية، التي لوحظت منذ أزمة ما بعد الجائحة، بدأت تتراجع تدريجيا في عدة مناطق من العالم، فإن التوازنات الماكرو-اقتصادية الدولية ظلت هشة، في سياق يتسم بتزايد تفكك المبادلات التجارية، وتعدد التوترات التجارية، وتساعد حدة التنافسات الاستراتيجية بين القوى الاقتصادية الكبرى.

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، استقر النمو العالمي عند 3,4 في المائة تقريبا في سنة 2025، كمؤشر على الصمود النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي بالرغم من سيادة بيئة دولية تتسم باللايقين. غير أن هذا الاستقرار يخفي تفاوتات إقليمية وقطاعية مهمة، إذ واصلت الاقتصادات المتقدمة تطورها في سياق يتسم بنمو معتدل، نتيجة استمرار الظروف المالية التقييدية، والآثار المتأخرة للتشديد النقدي الذي انطلق في سنة 2022، فضلا عن استمرار ضعف بعض محركات الاستثمار التقليدية.

خلافا لذلك، واصلت عدة اقتصادات ناشئة الاستفادة من دينامية الطلب الداخلي، ومن التوسع الذي سجلته الاستثمارات التكنولوجية، ومن إعادة التموضع التدريجي لسلاسل القيمة العالمية، غير أنها ظلت معرضة لهشاشات متزايدة مرتبطة بالديونية، وبتقلب تدفقات رؤوس الأموال، وبالتوترات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، استمر مسار تراجع التضخم على الصعيد العالمي خلال سنة 2025. وساهم الانخفاض التدريجي في أسعار الطاقة، والتحسين النسبي في ظروف التمويل، وتراجع الضغوط المرتبطة بالأجور، في انحسار تدريجي للتضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة. غير أن هذا التطور لم يكتمل، وظل متفاوتا بدرجة كبيرة حسب المناطق.

وظلت الضغوط التضخمية مستمرة في بعض القطاعات، لا سيما في قطاع الخدمات، حيث واصلت الضغوط المتعلقة بتكاليف اليد العاملة وحالات الجمود البنيوي تأجيل التضخم الأساسي بشكل يتجاوز أهداف البنوك المركزية. وفي هذا الصدد، شرعت سلطات نقدية في تخفيف احترازي لسياساتها، مع تحليلها بدرجة عالية من اليقظة إزاء مخاطر تجدد التضخم وحالة اللايقين التي تكتنف تطور الأسواق المالية الدولية.

وبالموازاة، ظل الوضع الاقتصادي العالمي خلال سنة 2025 متأثراً بشكل عميق بالتحولات الجيوسياسية والصناعية الجارية، إذ تصاعدت حدة التنافسات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، لا سيما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مكرّسة تسريع سياسات إعادة التوطين الصناعي، وتأمين الإمدادات، ودعم الدولة للقطاعات التي تعتبرها استراتيجية.

وجسدت السياسات الصناعية التي نفذتها العديد من الاقتصادات الكبرى في العام الماضي، خاصة في مجالات أشباه الموصلات والتكنولوجيا الرقمية والبنى التحتية الحيوية والبطاريات الكهربائية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، إرادة راسخة لتقليص التبعية التكنولوجية وتعزيز السيادة الاقتصادية الوطنية.

ورافق هذا التطور تصاعد الحمائية الاقتصادية، وتنامي اللجوء إلى أدوات السياسة التجارية ذات البعد الاستراتيجي المهم. كما استمرت التدابير الجمركية، والإعانات الموجهة للصناعة، والقيود على الصادرات، إضافة إلى آليات مراقبة الاستثمارات الأجنبية، في إعادة تشكيل ظروف سير التجارة الدولية.

وفي هذا الصدد، أفضت التوترات التجارية المستمرة بين القوى الاقتصادية الكبرى، إلى جانب تزايد الحواجز التنظيمية، إلى تفاقم التجزؤ التدريجي للاقتصاد العالمي، وتسريع إضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل القيمة.

وتميزت سنة 2025 أيضاً بتحول متسارع في البنى التنافسية العالمية نتيجة صعود التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي التوليدي. وقد قامت الاستثمارات الضخمة في البنى التحتية الرقمية، وقدرات الحوسبة، ومراكز البيانات، والنماذج الخوارزمية، بتعزيز التركيز الاقتصادي بيد عدد محدود من الفاعلين العالميين الذين يتمتعون بمزايا تكنولوجية ومالية وإعلامية هامة.

وباتت هذه الدينامية تثير مخاوف متزايدة في مجال المنافسة، لا سيما فيما يتعلق بالولوج إلى المعطيات، وتأثيرات الشبكة، واستراتيجيات الاندماج العمودي، ومخاطر الإغلاق التكنولوجي التي قد تحد بشكل مستدام من قابلية المنافسة في الأسواق الرقمية.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة، سجلت سياسات المنافسة تطوراً هاماً، إذ لم تعد تقتصر على حماية حرية السوق فحسب، بل أضحى تدرج في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية للدول.

ومن ثم، عززت سلطات المنافسة تدخلاتها في الأسواق الرقمية وفي القطاعات الاستراتيجية، من خلال إدماج تدريجي لعناصر تحليل جديدة متصلة بالابتكار، وبضبط التكنولوجيا، وبمرونة سلاسل التوريد، وبالأمن الاقتصادي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تواصلت الإجراءات المتخذة ضد المنصات الرقمية الكبرى، لا سيما في مجالات الإعلانات الرقمية ومحركات البحث وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية. أما في الاتحاد الأوروبي، فقد شكل دخول قانون الأسواق الرقمية حيز التنفيذ منعطفا هاما في اتجاه الضبط الاستباقي للمنصات الرقمية الكبرى، مما يعكس إرادة السلطات الأوروبية في الوقاية من السلوكيات التي قد تُخل بشكل مستدام بشروط المنافسة داخل الاقتصاد الرقمي.

بالموازاة، قامت عدة سلطات بتعزيز آليات مراقبة التركزات الاقتصادية، خاصة في القطاعات التكنولوجية والطاقيّة والرقمية، حيث تكتسي الرهانات المتعلقة بالبيانات وبالبنيات التحتية الحيوية وبالسيادة الاقتصادية أهمية متزايدة.

في الوقت نفسه، أضحت سياسة المنافسة ترتبط ارتباطا متزايدا بأهداف الانتقال الطاقي والتحول الصناعي. وقد دفعت الاستثمارات الضخمة في التكنولوجيا الخضراء والطاقات المتجددة والمعادن الحيوية بالكثير من السلطات إلى ملائمة مقارباتها تدريجيا بهدف التوفيق بين متطلبات المنافسة والأمن الاقتصادي والتحول المناخي.

ويعكس هذا التطور بروز تصور أكثر شمولاً للمنافسة، حيث أصبح يدمج اعتبارات مرتبطة بالاستدامة والمرونة الاقتصادية والحفاظ على القدرات الاستراتيجية الوطنية.

علاوة على ذلك، أكدت سنة 2025 تزايد وتيرة محاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة على الصعيد العالمي. وبلغت العقوبات التي فرضتها سلطات المنافسة مستويات مرتفعة بشكل خاص، مما يعكس يقظة متزايدة تجاه حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، والممارسات التقييدية للمنافسة في النظم الرقمية، والسلوكيات التي من شأنها الإضرار بشكل مستدام بسير المنافسة في الأسواق.

وشكلت الأسواق الرقمية، والقطاعات التكنولوجية، والبنيات التحتية الاستراتيجية، إضافة إلى بعض الصناعات المرتبطة بالانتقال الطاقي، أبرز مجالات تدخل هيئات الضبط.

في المقابل، وبالرغم من الانتعاش النسبي لعمليات التركيز الاقتصادي في 2025، ظلت ديناميات الاندماج مرتبطة بشكل قوي بحالة الالايقين على المستوى الماكرو-اقتصادي، وارتفاع مستويات تكاليف التمويل، وتشديد الضوابط التنظيمية. واستهدفت أبرز العمليات أساسا قطاعات التكنولوجيا والطاقة والبنيات التحتية الرقمية والخدمات المالية، وذلك في سياق أضحت التنافسية الدولية تتحدد أساسا بالحجم الحرج وبالقدرة على الابتكار وعلى التحكم في البيانات.

غير أنه وبالنظر إلى الأحداث التي ميزت بداية سنة 2026، تبدو الآفاق العالمية محفوفة بشكل خاص بدرجة عالية من الالايقين، في سياق دولي يتسم بتفاقم التوترات الجيوسياسية، وتصاعد النزعات الحمائية، وتفاقم ديناميات التفكك الاقتصادي والتجاري. وتواصل مكامن الهشاشة المرتبطة بالمدىونية العالمية، وباستمرار تذبذب الظروف المالية، وإعادة تشكيل الاستراتيجيات التي تؤثر على سلاسل القيمة، في الضغط على آفاق النمو، وعلى استقرار التوازنات الماكرو-مالية، وعلى تطور الديناميات التنافسية على المستوى الدولي.

في هذا السياق الذي يشهد إعادة تشكيل عميقة للتوازنات الاقتصادية العالمية، تبرز سياسة المنافسة بشكل متزايد كرافعة أساسية للحفاظ على توازنات السوق ومواكبة التحولات الهيكلية الجارية. ويُنْتَظَر من هذه السياسة، التي تقع حاليا عند تقاطع رهانات السيادة الاقتصادية والابتكار التكنولوجي وحماية المستهلك ومرونة سلاسل القيمة، أن تضمن استمرار منافسة عادلة ومنفتحة، مع دعم القدرة على التكيف مع التحولات العميقة التي تعيد رسم ملامح الاقتصاد العالمي بشكل مستدام.

صاحب الجلالة،

تحت القيادة المتبصرة لجلالتكم، واصل الاقتصاد الوطني تعافيه في سنة 2025، وتعزيز دينامية نمو أكثر استدامة، بالرغم من البيئة الدولية التي ظلت تطبعها التوترات الجيوسياسية، ومخاطر التباطؤ الاقتصادي، واستمرار السياسات النقدية التقييدية في العديد من الاقتصادات.

وهكذا، بلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني 4,9 في المائة في 2025، مقابل 4,4 في المائة في 2024، ما يعكس الانتعاش التدريجي للاقتصاد وانخراط المملكة في مسار نمو أكثر استقرارا يقترب من الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد. ويجسد هذا التطور صمود الاقتصاد المغربي وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، والتكيف مع القيود الأكثر تشددا، والتعبئة الفعالة للقوى الإنتاجية الوطنية.

وتأكدت هذه الدينامية في الوقت الذي واصلت فيه المملكة مواجهة حالة من الإجهاد المائي المستمر. وبفضل عنايتكم السامية والتوجيهات الاستراتيجية التي وجهت الفعل العمومي، تمكنت المملكة من التخفيف من تداعيات هذه الإكراهات، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية، ودعم شروط النمو.

وبفضل هذه المرونة، عزز الاقتصاد الوطني قدرته على تحويل التغييرات وحالات عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلى فرص للتنمية، وذلك في إطار احترام متطلبات السيادة والاستدامة والإدماج والأمن الاقتصادي.

وقد استندت هذه الدينامية إلى عدة رافعات هيكلية، تمثلت في تقوية مكانة المملكة كمنصة لاحتضان الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الصناعات، وتسريع الانتقال الطاقوي، وتنويع الشركاء الاقتصاديين ومنافذ التصدير، فضلا عن تعزيز إشراك المقاولات الوطنية في مشاريع التنمية والبنية التحتية والصناعة والخدمات.

غير أن ترسيخ هذا المسار يظل رهيناً بالقدرة على مواجهة عدد من التحديات الهيكلية، وفي مقدمتها التفاوتات المجالية، التي لازال استمرارها يحد من انتشار آثار النمو وانعكاساته الإيجابية على مختلف جهات المملكة.

صاحب الجلالة،

سجل النشاط الاقتصادي تحسنا في 2025 نتيجة لدينامية متوازنة إجمالا للأسواق الوطنية، مدعومة في الوقت ذاته بتحسن ظروف العرض وبتعزيز المكونات الرئيسية للطلب الداخلي.

وهكذا، سُجِّل تطور إيجابي في العديد من الأنشطة الإنتاجية، خاصة الفلاحية، بفضل التخفيف من حدة الإجهاد المائي. وتجسدت هذه الدينامية كذلك في الأداء الذي حققته العديد من القطاعات الصناعية والثلاثية، لا سيما قطاع الفوسفات والبناء والطيران والسياحة.

وظلت ظروف العرض مستقرة بشكل عام بفضل التحكم في ظروف الإنتاج والقدرة الاستباقية للسلطات العمومية، والتي ساهمت في الحد من التوترات داخل الأسواق واحتواء الضغوط التضخمية. وقد أسهم التوازن بين العرض والطلب في التحكم في مستويات التضخم، وتقليص الضغوط على مخزونات المنتجات الأساسية، وتعزيز قدرة الشركات على تلبية احتياجات السوق الوطنية ومتطلبات الطلب الخارجي على السواء.

وقد تعزز هذا التطور بفضل انسيابية مسالك التمويل، وبفضل تعزيز التنسيق بين الإنتاج والاستيراد والتوزيع. كما استند إلى الحفاظ على وتيرة نشاط مرتفعة، مدعومة باستخدام ناجح لقدرات الإنتاج والتحكم الشامل في التكاليف.

وبوصفه حلقة أساسية في توازن العرض، استند التزود بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية إلى منظومة وطنية أثبتت قدرتها عموماً على التكيف مع احتياجات الطلب، سواء كان نهائياً أو وسيطاً. وبفضل الرؤية المستنيرة لجلالتكم، التي استند إليها استباق السلطات العمومية، كرّست هذه المنظومة مرونتها ومسايرتها لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

وأتاح الإنتاج الوطني تلبية جزء كبير من الاحتياجات في عدة قطاعات، لا سيما الإنتاج النباتي والحيواني، ومواد البناء، والعرض الدوائي، في حين تم تأمين الاحتياجات التكميلية عبر الواردات. وفي ظل بيئة دولية تتسم باللايقين، شكل تنويع الموردين وتأمين مصادر التمويل متطلبين استراتيجيين أساسيين للحفاظ على توازن الأسواق.

ومع ذلك، فإن اللجوء إلى الواردات لا يكفي، لوحده، لضمان مرونة منظومة التمويل. فترسيخ هذه الدينامية يظل مرتبطاً بتقوية الإنتاج الوطني، وإدماج أفضل للمخزونات الاحتياطية ضمن استراتيجيات التمويل، وتشكيل فعلي لمخزون استراتيجي يكفل الاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية.

وفيما يتعلق بالإنتاج الصناعي، تعززت قدرة القطاع على الصمود مع تخفيف القيود المرتبطة بتوفير المدخلات وبتكاليف الإنتاج. وقد نتجت هذه الدينامية عن استعمال أكثر كثافة للقدرات الإنتاجية، وعن تجديد للنسيج الصناعي يتميز بتراجع حالات إغلاق المقاولات مقارنة بفترة ما بعد الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وعلى مستوى الطلب، تميزت سنة 2025 بتسجيل تطور في الطلب الداخلي بوتيرة تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الجهاز الإنتاجي وارتفاع الاعتماد على الواردات. وقد دعمت هذه الدينامية أساساً كل من الاستثمار والاستهلاك النهائي للأسر وللإدارات العمومية.

وساهم هذا التطور في دعم النشاط الاقتصادي وفي استخدام أكثر كثافة للقدرات الإنتاجية، مما عزز التوافق بين العرض والطلب والتخفيف التدريجي من الضغوط التضخمية. في المقابل، ظلت مساهمة الرصيد الخارجي سلبية، تحت تأثير الارتفاع القوي في الواردات.

في هذا السياق، واصل استهلاك الأسر نموه، وإن بوتيرة أقل مما سجله الناتج الداخلي الإجمالي. وقد استفاد من تباطؤ التضخم، وتحسن بعض مكونات الدخل الحقيقي، لا سيما الأجور في القطاع العام وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إضافة إلى مواصلة تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن، وفقاً للتوجيهات السامية لجلالتكم. كما ساهم ارتفاع قروض الاستهلاك في دعم هذه الدينامية.

وفي هذا الصدد، يظل تعزيز فعالية منظومة الدعم الاجتماعي المباشر مرتبطاً بتحسين دوري لمعايير الأهلية، بهدف تحسين استهداف المستفيدين، وتعزيز مساهمة هذه المنظومة في تقليص الفوارق في الدخل وتقوية التماسك الاجتماعي.

وفي ظل تباطؤ الضغوط التضخمية، ظلت القدرة الشرائية للأسر متوافقة في مجملها مع تطور الدخل الوطني الإجمالي في 2025، مواصلةً بذلك الاتجاه المسجل للسنة الثانية على التوالي، بعد التآكل الحاد في الدخل الحقيقي المسجل خلال الفترة 2022-2023. غير أن هذا التطور يظل هشاً، بسبب محدودية قدرات الادخار في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

في المقابل، تعززت دينامية الاستثمار بفضل توجيه رؤوس الأموال العمومية والخاصة نحو مشاريع مهيكلية، لا سيما في مجال البنيات التحتية، وذلك في إطار الإصلاحات المفصلة والمتعلقة بميثاق الاستثمار، وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وتطوير الشركات بين القطاعين العام والخاص، وآليات دعم تراكم رأس المال.

وقد تم دعم هذا التطور من خلال تعزيز الاستثمار العمومي وارتفاع الاستثمار الخاص، وهو ما انعكس على زيادة واردات السلع التجهيزية، وارتفاع قروض التجهيز الممنوحة للشركات، إضافة إلى التحسن الملموس في التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

غير أن ارتفاع حصة الاستثمار الخاص ضمن الاستثمار الإجمالي لا يزال يواجه عدة إكراهات هيكلية، ولا سيما صعوبات الولوج إلى التمويل والعقار.

زيادة على ذلك، تميز تطور الأسعار باستمرار تباطؤ التضخم والتقارب التدريجي بين التضخم الإجمالي والتضخم الأساسي، في دلالة على خفوت الضغوط على المنتجات الأكثر تقلباً، خاصة المواد الغذائية. وقد جاءت هذه الدينامية امتداداً لمسار تراجع التضخم الذي انطلق سنة 2023، نتيجة تحسن شروط العرض، وانتقال أثر تباطؤ الأسعار تدريجياً إلى المكونات الأساسية للتضخم.

ويعزى هذا التطور إلى السياسة النقدية الاحترازية لبنك المغرب، وإلى التدابير المالية المتخذة لدعم العرض وامتصاص الصدمات الخارجية، ما ساهم في تعزيز توافق العرض والطلب بالرغم من ارتفاع التداول الائتماني.

غير أن الضغوط الانكماشية التي لوحظت خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2025 تستدعي يقظة مستمرة من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وضمان شروط نمو مستدام.

صاحب الجلالة،

في 2025، أصدر مجلس المنافسة 196 قرارا و6 آراء، همت كافة مجالات اختصاصه، والمتمثلة في مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، ومحاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، علاوة على مهامه الاستشارية.

وعلاوة بالقرارات الصادرة، تصدرت المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية أنشطة المجلس، وذلك بأكثر من 97 في المائة من القرارات الصادرة ونحو 94 في المائة مما أنتجته الهيئات التداولية للمجلس.

وبخصوص الملفات التنافسية، حسم المجلس في مآل 6 ملفات، منها إحالتان توصل بهما بشأن انشغالات حول ممارسات منافية لقواعد المنافسة لوحظت في السوق الوطنية للمنصات الرقمية لطلب الوجبات وتسليمها، وفي سوق التموين بالكلنكر بوصفه مادة خام أساسية في إنتاج الإسمنت.

وتمحورت الملفات الأربعة الأخرى حول عمليات تركيز اقتصادي أنجزت دون الحصول على ترخيص مسبق من المجلس.

وفي إطار التحقيق في القضايا التنافسية وسعيا إلى جمع العناصر اللازمة لإثبات الوقائع، حرص مجلس المنافسة، طيلة 2025، على تفعيل صلاحيات البحث والتحقيق الميداني المخولة له بموجب القانون. وفي هذا الصدد، أنجزت عمليات زيارة وحجز فجائية استهدفت شركتان تنشطان في سوق الافتتاح المالي والمحاسبي وفي الأسواق المرتبطة بها من جهة، و5 شركات تنشط في سوق الأعلاف المركبة الموجهة لقطاع الدواجن وفي الأسواق المرتبطة بها من جهة ثانية. ويأتي ذلك في إطار تحقيقات تتعلق بشبهات ممارسات منافية لقواعد المنافسة.

فضلا عن ذلك، وفي نطاق ممارسة صلاحياته الاستشارية، أصدر المجلس 6 آراء، منها 3 جوابا على طلبات رأي تقدم بها من جهة، مجلس النواب والفدرالية الوطنية

للمنعشين العقاريين بشأن ارتفاع أسعار مواد البناء الموجهة لأوراش البناء والأشغال العمومية في السوق الوطنية، ومن جهة ثانية، رئيس الحكومة بخصوص مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية.

وأصدرت الآراء الثلاثة الأخرى بناء على مبادرة من المجلس لإبداء الرأي. وارتكزت على أسواق ذات أهمية استراتيجية، همت مسالك توزيع المواد الغذائية، وسوق المطاحن، وتوزيع الأدوية.

فبخصوص الرأي الأول، أجرى مجلس المنافسة تقييما لمسالك توزيع المواد الغذائية. وانصب التحليل، الذي شمل التجارة التقليدية والتجارة الكبرى، وكذا التجارة الإلكترونية للمواد الغذائية في إطار رؤية استشرافية، على عدة أصناف من المنتجات التمثيلية لما تستهلكه الأسر، مستندا إلى مقارنة تجمع بين البيانات النوعية والكمية خلال الفترة 2021-2023. وكشف التحليل أن القطاع المعني تشوبه حكمة متناثرة، ومعطيات متفرقة، مع وجود إطار تنظيمي يُعتبر في مجمله متيئا لكنه قابل للتحسين، إضافة إلى هيمنة التجارة التقليدية رغم طابعها المشتت، مقابل توسع التجارة الكبرى في بيئة مركزة. كما أظهرت النتائج تأثير مسالك التوزيع على تكوين الأسعار، وتسجيل ارتفاع في هوامش الربح لبعض المنتجات، إلى جانب وجود نقاط يقظة في العلاقات بين الموردين والموزعين.

وعلى ضوء هذه المعايينات، أوصى المجلس بتقوية الإطار التنظيمي، وتحسين الشفافية وجمع البيانات، ودعم تحديث التجارة التقليدية، وتأطير العلاقات التجارية بشكل صارم بهدف توفير سير تنافسي أكثر توازنا، يعود بالنفع على المستهلك.

ويندرج الرأي الثاني لمجلس المنافسة في إطار مبادرة لإبداء الرأي بهدف تحليل سوق المطاحن الوطنية، بوصفه قطاعا استراتيجيا لضمان الأمن الغذائي، في سياق مطبوع بتنامي الاعتماد على واردات الحبوب، وبثقل الأسواق الدولية، وبتعاقب تداعيات الجفاف.

وخلص الرأي إلى أن سلسلة الحبوب تؤثرها سياسات عمومية تهدف إلى التوفيق بين تأمين الإمدادات ودعم الإنتاج والحفاظ على المنافسة، لكنها تصطدم، في نفس الوقت، بقيود بنيوية مرتبطة بضعف الإنتاجية، وبجودة الحبوب المحلية غير الكافية، وبالا اعتماد الشديد على الواردات.

أما سوق المطاحن، فيتميز بدوره بتشتت الفاعلين وتركيز متوسط واندماج عمودي جزئي، إضافة إلى وجود فائض هيكلي في وسائل الإنتاج يؤثر على مردوديته. كما أن سيره العام يظل متأثراً بشكل كبير بآليات الدعم، التي تساهم في استقرار الأسعار، لكنها تُقرّز في المقابل اختلالات على مستوى المنافسة وتحد من النجاعة الاقتصادية. ويُبرز التحليل أيضاً هشاشة القطاع أمام الصدمات الخارجية، إلى جانب حدود نظام الدعم الحالي الذي يتسم بضعف الاستهداف ومظاهر هدر في الموارد.

وعلى ضوء هذه المعايير، صاغ المجلس توصيات تهدف إلى تعزيز الإنتاجية والجودة في المرحلة القبلية، وتكييف الإطار التنظيمي وحكمة القطاع، وتحسين تنافسية سوق المطاحن وضمان توازنها التنافسي، وإصلاح منظومة الدعم تدريجياً بما يضمن توجيه المساعدات بشكل أفضل وتحسين فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتناول الرأي الثالث سوق الإسمنت، في إطار إحالة مشتركة تتعلق بتحليل السوق الوطنية لمواد البناء، بهدف دراسة شروط سير المنافسة في هذا القطاع الذي يكتسي أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

وكشف هذا الرأي عن صناعة إسمنتية عالية الأداء، وقادرة على تلبية الطلب الوطني ويقودها فاعلون منظّمون، غير أنها تتسم بدرجة عالية من التركيز، وبقدرة إنتاجية تمتلكها مصانع إسمنتية مدمجة، إضافة إلى وجود حواجز مرتفعة أمام الولوج إلى السوق، سواء كانت مالية أو إدارية.

ويتسم القطاع كذلك بتوزيع جغرافي غير متكافئ للقدرات، وباعتماد كبير على الموارد الطبيعية وعلى فحم البترول المستورد (الكوك)، فضلاً عن التصاعد التدريجي لمراكز الطحن المستقلة، التي تواجه بدورها إكراهات في التزود بالكلنكر.

وبالرغم من الدينامية التنافسية المتصلة بدخول فاعلين جدد، تظل السوق موسومة بفائض بنيوي في الطاقة الإنتاجية، وهشاشة مرتبطة بتكاليف الإنتاج والتقلبات الدولية.

وعلى ضوء هذه المعايير، صاغ المجلس توصيات تهدف إلى تعزيز المنافسة، وتحسين شفافية الأسعار، ودعم استمرارية الفاعلين المستقلين، وتنظيم سلسلة التوزيع على النحو الأمثل، وترسيخ نماذج أكثر استدامة للإنتاج والبناء، وتقليص الاعتماد الطاقوي للقطاع.

وفي إطار نفس الإحالة المشتركة، تطرق الرأي الرابع لمجلس المنافسة لسنة 2025 إلى السوق الوطنية لحديد الخرسانة. ويبرز هذا الرأي سوقاً يتأثر بشكل كبير بالديناميات الدولية، ويتسم بالاعتماد على الواردات وعلى المواد الخام العالمية، وكونه صناعة تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة لكنها تتميز بمردودية ضعيفة، إضافة إلى وجود طاقة إنتاجية مفرطة بنيوية تحد من النجاعة الاقتصادية للفاعلين.

وتطرق هذا الرأي إلى إكراهات التزود بخردة الحديد، وإلى اختلالات في تنظيم هذه السلسلة الإنتاجية أحياناً، وإلى الممارسات التي من شأنها تحريف سير المنافسة، بالرغم من دينامية تنافسية فعلية قائمة على الأسعار والشروط التجارية والتحكم في التكاليف. علاوة على ذلك، يظل القطاع مطبوعاً باندماج عمودي متزايد، وبضعف نجاعة التوزيع، وبوجود رهانات مهمة تتعلق بجودة المنتجات وبمدى مطابقتها للمعايير، بالنظر إلى دورها الأساسي في ضمان سلامة البنيات.

وعلى ضوء هذه المعايينات، أوصى المجلس باعتماد مقاربة شمولية لصناعة الصلب، تهدف إلى تعزيز الحماية من الممارسات الدولية غير المشروعة، وتأمين الإمدادات بالمواد الأولية، وتحسين التنافسية الطاقية والبيئية، ودعم التنوع والابتكار، وتحفيز الطلب الداخلي، وتجويد مسالك التوزيع، وتعزيز مراقبة الجودة، وتشجيع الاقتصاد الدائري وإزالة الكربون، إضافة إلى إرساء آلية محكمة لتتبع الأسعار والكميات المتداولة في السوق.

ويأتي الرأي الخامس استجابة لطلب رئيس الحكومة بشأن مشروع المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير وتنظيم المرسوم رقم 2.13.852 الصادر في 14 صفر 1435 (18 ديسمبر 2013) المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محلياً أو المستوردة للعموم.

ويندرج مشروع هذا المرسوم في إطار ورش إصلاحي، يتوخى تحسين الولوج العادل والمستدام إلى العلاجات، مع الحفاظ على التوازن المالي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. ويتضمن عدة مستجدات جوهرية، أبرزها اعتماد مقاربة جديدة في تحديد تعريف الأدوية الجنيسة والمثيلات الحيوية، ومراجعة كيفيات تحديد الأسعار ومراجعتها، وإمكانية إقرار تخفيضات تفاوضية إزاء الأدوية ذات الأثر المالي الكبير على الميزانية، وحذف الزيادة المحددة الأسعار المطبقة على الأدوية المستوردة، واعتماد تدابير لضمان وفرة الأدوية.

وأبرز تحليل المجلس رهانات تتعلق بالأمن القانوني والتناسق المعياري وتوضيح
كيفية التطبيق، مع التأكيد على ضرورة إجراء دراسة معمقة لقياس الأثر قبل
الشروع في الإصلاح.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى المجلس بتفعيل آليات مراجعة الأسعار المطبقة فعلياً،
واعتماد مقاربة مندمجة لسياسة الدواء تقوم على تكامل نظام الإذن بالعرض في
السوق، وكيفية تحديد أسعار الأدوية والتعويض، إلى جانب إعادة تركيز منظومة
الضبط على الأدوية المقبولة إرجاع مصاريفها.

كما أوصى المجلس بمراجعة معايير المقارنة المرجعية الدولية، وتأطير التفاوض بشأن
التخفيضات بشكل صارم، وتوضيح التدابير الاستثنائية المتعلقة بوفرة الأدوية، والحفاظ
على التوازن الاقتصادي لتوزيع الأدوية، وتقوية قدرات هيئة ضبط القطاع بما يضمن
تنفيذاً أكثر نجاعة وتناسقاً وتنافسية للإصلاح.

وتناول الرأي الأخير الصادر عن المجلس سنة 2025 أسواق توزيع الأدوية في المغرب،
وذلك في سياق تحوّل يشهده القطاع الصيدلاني، يتميز بتوسيع نطاق التغطية
الاجتماعية، وبانخفاض الأسعار المرتبط أساساً بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة،
إضافة إلى تطور فرص التصدير.

وارتكز التحليل على حلقة التوزيع، المكوّنة من المؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة
والصيدليات، والتي تضطلع بدور أساسي في ضمان استمرارية التموين وتغطية كامل
التراب الوطني. غير أنها تصطدم بإكراهات تنظيمية واقتصادية وهيكلية متزايدة.

وقد لاحظ المجلس أنه رغم ما يتمتع به القطاع من نجاعة لوجستية وقدرة على
الصمود، خاصة خلال فترات الأزمات، فإنه يعاني من هشاشات مرتبطة بتأطير
الأسعار، وبتضاؤل هوامش الربح، وبطول آجال الولوج إلى السوق، وبضعف الدينامية
التنافسية، وهو ما يؤثر على كل من التوزيع بالجملة وشبكة الصيدليات، حيث تبدو
نماذجها الاقتصادية تحت ضغط متزايد.

وعلى ضوء هذه المعايينات، أوصى المجلس بتحديث الإطار التنظيمي، وإصلاح منظومة
تحديد الأسعار من خلال إدماج نماذج تعويض هجينة، وتعزيز الحكامة ورقمنة
مسالك التوزيع، إضافة إلى تحسين الولوج إلى التمويل وإدراج الأدوية الجنيسة.

كما أوصى المجلس، بالنسبة إلى التوزيع بالجملة، بإعادة تثمين وهيكله أفضل لمنظومة التعويض بما يعكس التكاليف الحقيقية ويضمن حماية هوامش الربح. أما على مستوى التوزيع بالتقسيط (الصيدليات)، فقد دعا المجلس إلى مراجعة شروط إحداث الصيدليات، وتطوير نموذج التعويض نحو تثمين العمل الصيدلي، وتأطير توسيع المهام الموكولة إلى الصيدلي، وإعادة هيكلة النسيج الصيدلي تدريجياً بهدف تعزيز التوازن الاقتصادي، وتحديث القطاع، وضمان الولوج المنصف إلى الأدوية.

صاحب الجلالة،

في 2025، واصل مجلس المنافسة تعزيز مهامه وترسيخ دوره كسلطة للضبط الاقتصادي، في خدمة منافسة حرة ونزيهة، وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

في هذا السياق، حافظت الهيئات التداولية التابعة للمجلس على وتيرة عمل متواصلة، مسترشدة بمبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية.

وفي هذه السنة، عقدت مختلف تشكيلات المجلس 267 اجتماعاً، منها 12 اجتماعاً للهيئة.

وخصّصت اجتماعات هيئة المجلس أساساً للدراسة والمصادقة وتتبع العديد من الآراء المتعلقة بقطاعات استراتيجية، لا سيما أسواق توزيع المواد الغذائية وقطاع المطاحن والإسمنت وحديد الخرسانة، فضلاً عن توزيع الأدوية. وشملت هذه الأشغال كذلك عرض مذكرات تأطيرية، وإطلاق دراسات قطاعية جديدة، خاصة في مجالات المياه وبعض سلاسل الاستهلاك.

بالموازاة، تدارست الهيئة وصادقت على عدد من القرارات ذات الصلة بضبط المنافسة، خاصة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي، واتفاقات الصلح المبرمة مع فاعلين اقتصاديين، والتعهدات المرتبطة بالممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، خاصة في ذلك سوق الكلنكر. كما أُحليت عليها طلبات خاصة ومتصلة بتتبع تنفيذ قرارات سابقة ومدى تنفيذ التعهدات المقدمة من لدن بعض الفاعلين.

علاوة على ذلك، تطرقت اجتماعات الهيئة إلى جوانب مؤسسية واستراتيجية، بما في ذلك دراسة الآراء المتعلقة بمشاريع نصوص تنظيمية، لا سيما في قطاع الأدوية.

وخلال هذه الاجتماعات، تدارست الهيئة وصادقت على مشروع التقرير السنوي الذي يستعرض حصيلة الأنشطة برسم سنة 2024، كما صادقت على مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026.

في سياق آخر، عقدت اللجنة الدائمة 74 اجتماعا، خصصت لدراسة مشاريع التركيز الاقتصادي، والنظر في مدى قبول الإحالات التنازعية، وإغلاق القضايا التي حقق فيها المجلس بمبادرة منه.

من جهتها، عقدت الفروع الأربعة، المكلفة بدراسة الملفات المحالة عليها من لدن رئيس المجلس أو الهيئة أو اللجنة الدائمة، اجتماعاتها بصفة منتظمة. وعقدت 181 اجتماعا، تدارست خلالها وصادقت على 103 قرارات في مجال عمليات التركيز الاقتصادي. كما ساهمت في دراسة مشاريع الآراء، وإنجاز الأعمال التحضيرية للدراسات التي باشرها المجلس، وتحليل أسواق جديدة.

صاحب الجلالة،

على صعيد الحكامة الإدارية والمالية، نفذ المجلس عدة إجراءات هيكلية، منها التصديق على الحسابات وتعزيز الوسائل اللوجستية.

وجرى مواكبة هذه الإجراءات الهيكلية بإعادة التنظيم الإداري، المتمثل في إحداث مديرية مهيكلة للشؤون الإدارية والمالية، وترشيد وظائف القيادة، فضلا عن إعداد مشروع إصلاح النظام الأساسي للمستخدمين بهدف تحديث تدبير الموارد البشرية.

وأخيرا، واصل المجلس جهوده في مجال التحول الرقمي وتحديث أدواته التديرية. واهتمت الإجراءات المتخذة تقوية النظام المعلوماتي وتحسينه، وتطوير البنيات التحتية التكنولوجية، وتعزيز أمن المعلومات، والدمج التدريجي للحلول المبتكرة، بما في ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي. وترمي هذه المبادرات إلى الرفع من الفعالية التشغيلية، وتجويد المساطر الداخلية، والرفع من جودة الخدمات المقدمة إلى الأطراف المعنية.

صاحب الجلالة،

علاقة بالشراكة الوطنية، عكف مجلس المنافسة على تعزيز إطار التعاون، مبرما اتفاقيات هيكلية مع عدة مؤسسات، لا سيما الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، والمندوبية السامية للتخطيط، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التنسيق المؤسسي، وتشجيع تبادل المعلومات، وترسيخ ثقافة المنافسة الشريفة، مع المساهمة في ضمان الشفافية وجودة القرار العمومي، وتقوية الحكامة الاقتصادية.

بالموازاة، حرص المجلس على موصلة انفتاحه على الوسط الأكاديمي عبر تنظيم لقاءات بيداغوجية واستقبال المتدربين، مساهما بذلك في تعميم مبادئ المنافسة وتقوية الكفاءات.

وعلى الصعيد الدولي، كرّس المجلس أنشطته في مجال التعاون وتقوية القدرات من خلال تبادل الخبرات مع السلطات المماثلة والمشاركة في الندوات المتخصصة، خاصة في أوروبا. كما شارك في العديد من اللقاءات الدولية المرجعية، مما يؤكد انخراطه في شبكات المنافسة الإقليمية والعالمية، ومساهمته في تأطير النقاش بشأن سياسات المنافسة والرهانات الاقتصادية العالمية.

وأخيرا، نظم المجلس وشارك في فعاليات دولية كبرى، منها ندوة مراكش والتي خُصّصت للمنصات الرقمية، والتي جمعت ثلة واسعة من الفاعلين المؤسسيين والخبراء حول الرهانات التنافسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

وعلى هامش هذه الندوة، نُظمت ورشة عمل حول رهانات المنصات الرقمية لفائدة سلطات المنافسة الإفريقية. وتندرج هذه المبادرة في إطار حرص المجلس على المساهمة في الجهود التي تبذلها المملكة، بتوجيهات من جلالته، بهدف ترسيخ الانتماء الإفريقي للمغرب وتعزيز التعاون القاري في مجال المنافسة.

ويجسد مجموع هذه المبادرات انخراط المجلس في تشجيع الحوار الدولي، وتقاسم الخبرات، وترسيخ مكانته كفاعل مرجعي في مجال ضبط المنافسة.

صاحب الجلالة،

في 2025، حرص مجلس المنافسة على تقوية تواصله المؤسسي من خلال استراتيجية استباقية ومهيكلية، اتسمت بالحضور الإعلامي البارز وبالمشاركة المنتظمة في النقاش الاقتصادي. وتجسدت هذه الدينامية في تنظيم ندوات صحفية، ونشر بلاغات، وتطوير مبادرات مبتكرة، أبرزها إطلاق الشخصية الافتراضية للمجلس، والتي صُممت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز الولوج إلى محتوياته وجعلها أكثر بيداغوجية.

في هذا الصدد، نظم المجلس لقاءه السنوي مع وسائل الإعلام، الذي خُصص لمناقشة إشكالية الولوج إل الصفقات العمومية. وأتاح هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة خبراء من داخل المغرب وخارجه، تبادل الآراء بشأن قضايا قانون واقتصاد المنافسة، وتقوية إشاعة ثقافة المنافسة.

وكثف المجلس كذلك أنشطته التحسيسية من خلال مشاركته في عدد من الفعاليات العمومية، على غرار الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، فضلا عن تنظيم أنشطة تروم تعزيز ثقافة المنافسة لدى فئات واسعة من الرأي العام.

وأخيرا، واصل المجلس جهوده الرامية إلى تثمين البحث من خلال "جائزة مجلس المنافسة"، التي تتوخى ترويج الأعمال الأكاديمية المتعلقة بقانون واقتصاد المنافسة، وتسهم هذه الآلية في تعزيز الروابط مع الوسط الأكاديمي، وتشجيع إنتاج المعرفة، مع المساهمة في إثراء النقاش بشأن ضبط الأسواق والرهانات التنافسية.

صاحب الجلالة،

سيظل مجلس المنافسة، مسترشدا بتوجيهاتكم السامية، في مواصلة جهوده الدؤوبة للإبقاء على يقظة مستمرة إزاء التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية على الصعيد الدولي، بشكل يتيح التنبؤ بالتغيرات الناشئة التي يمكن أن تنعكس على سير الأسواق الوطنية، مع الحرص على صون منظومة تنافسية وطنية قائمة على مبادئ المنافسة العادلة والاستحقاق والإنصاف.

وفي هذا السياق، سيولي المجلس اهتماما خاصا بالديناميات التنافسية المرتبطة بشروط الولوج إلى التكنولوجيات الفائقة، خاصة بروز أنظمة الذكاء الاصطناعي من الجيل الجديد.

وتستدعي هذه المستجدات، بما تنطوي عليه من فرص واعدة وتحديات في آن واحد، يقظة دائمة للحفاظ على التوازن التنافسي والمساهمة في تعزيز السيادة الرقمية الوطنية. وفي هذا الإطار، ستواصل المملكة المغربية، الملتزمة بدعم الذكاء الاصطناعي الآمن والمأمون والموثوق على الساحة الدولية، وتحت القيادة الحكيمة لجلالتكم، العمل على ترسيخ حكمة تشاركية ومدمجة، بما يتوافق مع مواقفها داخل الهيئات الأممية.

وفي هذا الصدد، سيعزز المجلس أنشطته في مجال اليقظة وتحليل هذه الأسواق الرقمية، مع مواصلة جهوده في تقييم الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على السير العادي للمنافسة.

علاوة على ذلك، وضمن مقاربة وقائية واستشرافية في الآن ذاته، سيحرص المجلس على مواكبة تطورات السوق الوطنية من خلال الآراء والتوصيات وأنشطة الترافع، بهدف ترسيخ بيئة منفتحة وعادلة ومحفزة على الابتكار، مع دعم انبثاق وتطوير فاعلين وطنيين.

بالموازاة، سيواصل المجلس إيلاء عناية خاصة بشأن تفعيل آليات الدعم العمومي على المستوى الوطني، والهادفة بالخصوص إلى التخفيف من آثار الضغوط التضخمية المستمرة، بالنظر إلى أهمية هذا التوجه في السياق الاقتصادي الراهن.

لذلك، يتعين الحرص على أن يتوافق إعداد وتفعيل هذه الآليات مع مبادئ الحياد التنافسي والتناسبية والطابع الظرفي للمساعدات الممنوحة، بما يضمن الحفاظ على توازن الأسواق وحرية المنافسة.

وتزداد أهمية هذه اليقظة بالنظر إلى أن الفترات التضخمية قد تشجع على بروز سلوكيات أو ديناميات في الأسواق من شأنها المساس بشروط المنافسة الطبيعية، بما في ذلك بعض أشكال التنسيق التي يلجأ إليها الفاعلون الاقتصاديون للحفاظ على هوامش أرباحهم أو مستويات مردوديتهم.

وعليه، فإن استشارة مجلس المنافسة، سواء قبل إعداد آليات الدعم هاته أو خلال تفعيلها، من شأنها أن تعزز مطابقتها للمبادئ المؤطرة للمنافسة، مع إسهامها في ضمان الفعالية الاقتصادية للآليات المعتمدة، والحفاظ على توازن السوق.

وسيظل المجلس أيضاً حريصاً بشكل خاص على حماية مصالح المستهلكين، من خلال السهر على أن تترجم الآثار الإيجابية للمنافسة عملياً إلى الحفاظ على القدرة الشرائية، وتعزيز جودة السلع والخدمات وتنوعها، وتيسير الولوج إليها. ومن خلال مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة وتشجيع قواعد سوق عادلة وشفافة، سيواصل المجلس عمله الرامي إلى حماية المستهلكين وتوطيد ثقتهم في سير الأسواق.

تلكم، جلالتيكم، الخطوط العريضة للتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2025.

أحمد رحو

الرباط، يونيو 2026

المحتويات

ديباجة

الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

- أولاً: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي
- ثانياً: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

- أولاً: ضبط الأسواق
- ثانياً: أنشطة الهيئات التداولية
- ثالثاً: الحكامة الإدارية والمالية

الجزء الثالث: الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

- أولاً: الشراكة الوطنية والدولية
- ثانياً: التواصل بمجلس المنافسة
- ثالثاً: المونوغرافيا القطاعية المعنية بقطاع السيارات
- رابعاً: ملخص أشغال الندوة الدولية المقامة بمراكش حول موضوع: "المنصات الرقمية: تطور المهن والرهانات التنافسية"

ديباجة

تطبيقاً لأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يستعرض هذا التقرير وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني، وحصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2025.

ففي هذه السنة وامتداداً للديناميات الملحوظة على المستوى الدولي منذ الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ظل الاقتصاد العالمي يتسم ببيئة يطبعها اللايقين، غير مستقرة وتعرف إعادة هيكلة عميقة.

واستمرت الاتجاهات السابقة وتفاقمت حدتها في سياق ما تزال فيه الشكوك الجيوسياسية تلقي بظلالها على المبادلات التجارية والاستثمارات والاستقرار المالي.

وتؤثر التنافسات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، وإعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية، ومنطق السيادة الوطنية، بشكل متزايد في توجهات السياسات الاقتصادية، مما يكرس ديناميات إعادة التوطين وتأمين الإمدادات، والتجزؤ الاقتصادي.

ويرافق هذا التطور إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج، تتميز لسعي متزايد إلى تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود، وإن كان ذلك على حساب ارتفاع التكاليف وتراجع انسيابية المبادلات التجارية.

بالموازاة، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه تحديات هيكلية كبرى، لاسيما استمرار الضغوط التضخمية في عدد من المناطق، والتعديلات في السياسات النقدية التي أجرتها البنوك المركزية الكبرى، فضلاً عن الآثار المتباينة لهذه السياسات على الاقتصادات.

وتواصل تقلبات أسعار الطاقة والمواد الأولية ضغطها على الموازين التجارية والمالية العمومية، مما يزيد من مظاهر الهشاشة الاقتصادية للعديد من البلدان.

في هذا السياق، يبرز التحول الرقمي والنمو المتسارع للتكنولوجيات الحديثة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، كعوامل تُوفر فرصاً واعدة، وفي الوقت نفسه تُعيد تشكيل موازين القوى الاقتصادية.

وتساهم الاستثمارات الضخمة في هذه القطاعات الاستراتيجية في تعزيز التركيز الاقتصادي بيد الفاعلين الكبار على الصعيد العالمي، مع ما يثيره ذلك من إشكالات متزايدة تتعلق بالضبط والسيادة والمنافسة.

كما تُبرز التطورات المسجلة في مجال ما يُعرف بالتكنولوجيا "الحدودية" (technologies de frontière)، مخاطر تنافسية جديدة مرتبطة بالولوج غير العادل إلى القدرات التكنولوجية الأكثر تقدماً. وفي هذا الصدد، فإن حصر الولوج إلى نماذج الذكاء الاصطناعي عالية القدرة في عدد محدود من الفاعلين الاقتصاديين من شأنه أن يؤدي إلى نشوء حواجز ولوج إلى الأسواق غير مسبوق، منفصلة عن آليات السوق

التقليدية. ومن المرجح أن تُفضي هذه الديناميات إلى تعزيز مظاهر التركيز، وإحداث آثار إقصاء بنيوية على حساب الفاعلين غير الشركاء، وتفاقم التبعية التكنولوجية، مع ما قد يترتب عنه من تداعيات محتملة على السيادة الرقمية للدول والشركات.

كما أن الإكراهات المرتبطة بالانتقال الطاقوي ومكافحة التغير المناخي تفرض تغييرات عميقة في النماذج الاقتصادية، مما يوفر فرصاً جديدة للنمو، ويفرز ضغوطاً على بعض القطاعات التقليدية.

وهكذا، يتميز الاقتصاد العالمي في 2025 بتوتر دائم بين ديناميات التحول والابتكار من جهة، وعوامل عدم الاستقرار والتجزؤ من جهة ثانية.

ضمن هذه البيئة، يُتَظَر أن تضطلع السياسات العمومية، خاصة سياسات المنافسة، بدور محوري متزايد قصد ضمان حسن سير الأسواق، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية، ومواكبة التغييرات الهيكلية.

وتفسر هذه الازدواجية في المتطلبات الاهتمام المتزايد الذي تبديه سلطات المنافسة عبر العالم، كما تُشكّل الإطار الذي تندرج ضمنه التطورات الحديثة لقانون المنافسة وممارساته.

وعليه، كثفت سلطات المنافسة تدخلاتها، ووسّعت نطاق عملها ليشمل قضايا اقتصادية جديدة.

على الصعيد العالمي، يتجسد هذا التطور في تشديد غير مسبوق للسياسات إزاء شركات التكنولوجيا الكبرى، التي بات يُنظر إليها، ليس كفاعلين مهيمنين فقط، بل ككيانات قادرة على التحكم في تنظيم الأسواق بصورة دائمة، وبما يخدم مصالحها ويحد من نطاق المنافسة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تم فتح مساطر عديدة أو مواصلتها في مواجهة مجموعات، من قبيل "غوغل" و"ميتا"، بهدف الطعن في بعض استراتيجيات الاستحواذ وممارسات الاندماج التي اعتُبرت مخلة بقواعد المنافسة.

وتُجسّد الدعوى القضائية ضد شركة "ميتا"، والمتعلقة بعمليات الاستحواذ التي قامت بها في السابق، هذه الإرادة الرامية إلى إعادة النظر في الوضعيات المهيمنة. وفي الوقت نفسه، كشفت النزاعات القضائية التي واجهتها شركة "غوغل"، في مجالات البحث عبر الإنترنت والإعلانات الرقمية، عن الطابع المركزي للرهانات المتعلقة باقتصاد المنصات.

وفي الاتحاد الأوروبي، يُعدّ دخول قانون الأسواق الرقمية (Digital Markets Act) حيز التطبيق منعطفاً مهماً، عبر الانتقال من آلية ضبط لاحق إلى مقاربة استباقية تستهدف المنصات الكبرى المصنفة ضمن "حراس البوابات" (Gatekeepers).

وتجسد أولى قرارات عدم المطابقة الصادرة في 2025، في حق فاعلين مثل "أبل" و"ميتا"، إرادة المؤسسات الأوروبية في التفعيل السريع لهذا الإطار القانوني الجديد.

ويواكب هذا التطور اهتمام متزايد بالمنظومات الرقمية المغلقة، وبآثار الانغلاق، وبالدور الاستراتيجي للمعطيات التي أضحت تشكل رافعة أساسية للقوة السوقية، مما يدفع بسلطات المنافسة إلى تكييف أدواتها التحليلية بهدف الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجديدة، متجاوزة المعايير التقليدية القائمة على الأسعار أو الحصص السوقية.

وبالموازاة، يشكّل بروز الذكاء الاصطناعي جبهة جديدة لقانون المنافسة، مما يدفع السلطات إلى تحديد مخاطر التركيز المرتبطة بالتحكم في البنيات التحتية التكنولوجية، وبولوج إلى الكميات الضخمة من المعطيات، وبقدرة الاستثمار اللازمة لتطوير هذه التكنولوجيات.

في مجال مراقبة عمليات التركيز، تكشف سنة 2025 أيضاً عن تطور نحو مقارنة أكثر تدرجاً، تسعى إلى التوفيق بين الحفاظ على المنافسة وضرورة تعزيز تنافسية المقاولات.

وفي المغرب، تُشكّل سنة 2025 مرحلة حاسمة في تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني للمنافسة.

حيث عرف مجلس المنافسة نشاطاً مكثفاً، تجلّى في فتح عدة مساطر للبحث، والرفع من وتيرة إصدار آرائه في قطاعات ذات رهانات اقتصادية واجتماعية كبرى.

وتعكس هذه الدينامية الانتقال من مرحلة البناء المؤسساتي إلى مرحلة ترسيخ المكتسبات، والتكيف السريع مع التطورات العالمية، والسعي إلى تعزيز النجاعة والمصادقية.

وقد تعزز هذا التطور بفضل الإصلاح الذي أقرّه القانون رقم 40.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 104.12، والذي يعزز صلاحيات البحث، ويوسع الترسانة الجزرية، وينص على آليات مسطرية جديدة، من قبيل الصلح، والتعهدات، وعدم الاعتراض على صحة المؤاخذات.

وتركّز تدخل مجلس المنافسة بشكل خاص على قطاعات حساسة، ولا سيما تلك التي لها تأثير مباشر على القدرة الشرائية للمستهلكين، مثل أسواق المواد الغذائية، وسوق المحروقات، وسوق الأدوية.

ويعكس هذا التوجه إرادةً لدمج ضبط المنافسة ضمن مقارنة اقتصادية واجتماعية شاملة، تتوخى ترسيخ مبادئ حرية المبادرة وصيانة حقوق المستهلكين.

وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس مقارنة استباقية، تروم الرصد المبكر للاختلالات المحتملة في السوق، وتوجيه القرارات العمومية في مرحلة مبكرة.

وفي إطار استمرارية حصيلة الأعمال السابقة، يتوزع التقرير السنوي لمجلس المنافسة، برسم 2025، على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني،
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة،
- الشراكات وإستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.



الجزء

وضعية المنافسة
على الصعيدين
الدولي والوطني

أولاً: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

في 2025، انخرط الاقتصاد العالمي في سياق موسوم باستقرار نسبي للنمو، ومقرون باستمرار حالات الالاقين البنيوية.

وساهم مسار التراجع المتواصل للتضخم والتعديل التدريجي للسياسات النقدية في تخفيف جزئي للتوترات الاقتصادية. غير أن شروط التمويل ظلت في المجمل تقييدية، مواصلة تأثيرها على قرارات الاستثمار وعلى إستراتيجيات النهوض بالمقاولات.

في هذا الصدد، تأثرت الدينامية التنافسية تأثراً عميقاً بالتغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي، متجسدة بالخصوص في نمو القطاعات التكنولوجية، وتكثيف عمليات الرقمنة، وإعادة هيكلة سلاسل القيمة على الصعيد الدولي.

وكرّست هذه التطورات إعادة ترتيب التوقعات التنافسية، بما يخدم في الغالب مصالح فاعلين يتوفرون على مزايا تكنولوجية حاسمة أو يحظون بوزن كبير يخول لهم قوة سوقية متزايدة.

بالموازاة، أعاد تجزؤ التجارة العالمية، المصحوب باللجوء المتنامي إلى سياسات صناعية وتجارية موجهة، تحديد شروط ممارسة المنافسة.

وأفرزت هذه الديناميات أشكالاً جديدة من الاختلالات التنافسية، وعزّز النزعات الإقليمية للمبادلات في سياق إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية العالمية.

بيد أن عمليات التركيز استعادت انتعاشها في 2025، مدفوعاً أساساً بدينامية التوظيف والابتكار وإعادة الانتشار الاستراتيجي، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والمالية.

واندرجت إجراءات سلطات المنافسة ضمن سياق تسارع التحولات التنافسية على الصعيد العالمي، مع التركيز على الأهمية المتزايدة لقضايا السيادة الاقتصادية والابتكار. وضبط الأسواق.

1. السياق الماكرو-اقتصادي

في 2025، أثبت الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود، متطوراً في بيئة مطبوعة بتعايش ديناميات متباينة وبحالات لايقين مستمرة.

ورغم بقاء النشاط الاقتصادي متينا بشكل عام، فإنه ظل رهيناً إلى حد كبير بعدد محدود من محركات النمو، لاسيما الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية، وبدعم السياسات الاقتصادية في بعض الاقتصادات الكبرى.

في هذا السياق، استمر مسار تباطؤ التضخم¹ على الصعيد العالمي، مدعوماً أساساً بانخفاض جزئي للتكاليف بالرغم من استمرار مخاطر تصاعد الأسعار.

غير أن استعادة مستويات التضخم بما يتماشى مع أهداف البنوك المركزية يتم بوتيرة تدريجية ومتفاوتة حسب المناطق، إذ تصطدم بعض الاقتصادات بضغوط مستمرة على الأسعار.

وفي السياق ذاته، انتقلت الآثار المتراكمة لسياسة التشديد النقدي، المتبعة طيلة السنوات الفارطة، إلى الاقتصاد الحقيقي، ما ترتب عنه ضغط قائم على شروط التمويل والاستثمار، وبدرجة أقل، على دينامية التشغيل.

ومع ذلك، ساعد صمود أسواق الشغل في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب قدرة المقاولات على تعديل موازنتها وتأقلم السلوكيات الاستهلاكية للأسر في مواجهة تشديد شروط المرتبطة بالقروض، (ساعد) على التخفيف جزئياً من آثار هذا التشديد.

في ظل هذه الظروف، وجدت البنوك المركزية نفسها أمام مفاضلات معقدة بين الحاجة إلى تعزيز مسار خفض التضخم والحفاظ على النمو. بالمقابل، أدت سياسات الميزانية دوراً تكميلها عبر دعم النشاط، بالتزامن مع تصاعد الإكراهات بفعل المستويات المرتفعة للدين العمومي.

وهكذا، بصمت 2025 على مرحلة من الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، ومطبوعة بإعادة توازن تدريجي للأسس الماكرو-اقتصادية. بيد أن هذه الدينامية تلازمها عوامل هشاشة مستمرة، من قبيل مستويات الدين المرتفعة، وتفاوت الحيز الميزانياتي المتاح، واستمرار النمو المعتدل للإنتاجية. كما أنها معرضة لعدة مخاطر، منها التقلبات المالية في سياق تعديل الشروط النقدية، وتعاظم التوترات الجيو-سياسية والتجارية، وتفاقم هشاشة بعض الاقتصادات الناشئة في التصدي للصدمات الخارجية.

¹ يشير تراجع التضخم (désinflation) إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار. وخلافاً للانكماش التضخمي (déflation)، تواصل الأسعار ارتفاعها، لكن بوتيرة أقل من ذي قبل.

1.1 النمو الاقتصادي

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي²، حافظ النمو العالمي على مستوى مستقر نسبيا في حدود 3,4 في المائة في 2025، أي المعدل ذاته المسجل في 2024.

ويأتي هذا الركود في إيقاع النمو في سياق اقتصادي موسوم بتجاذب قوى متباينة، تزوج بين عوامل دعم النشاط الاقتصادي واستمرار الإكراهات المحيطة بالبيئة الدولية.

فعليا، استمر الاقتصاد العالمي في إظهار قدرته على الصمود، مدفوع أساسا بالتخفيف التدريجي للشروط المالية، وبسياسات الدعم الميزانية في الكثير من الاقتصادات الكبرى، وبدينامية الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا، خاصة القطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وساهمت هذه الأخيرة في الرفع من الإنتاجية وتحفيز المبادلات التجارية، لاسيما في آسيا وأمريكا الشمالية.

فضلا عن ذلك، تعزز النمو المسجل في 2025 بالانفراج النسبي في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، وبنوع من استقرار سلاسل الإمدادات العالمية.

بيد أن حالة اللايقين المحيطة بالسياسات الاقتصادية والتجارية تظل عند مستويات مرتفعة. وتواصل الإرخاء بظلالها على قرارات الاستثمار، وعلى الآفاق متوسطة المدى.

في المناطق الاقتصادية الكبرى، تباينت مستويات النمو، إذ سجلت الاقتصادات المتقدمة وتيرة نمو معتدلة بنحو 1,9 في المائة في 2025، مؤشرة على تباطؤ مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. ويعزى هذا النمو أساسا إلى الأثر المتأخر للتشديد النقدي السابق، وإلى القيود البنوية المستمرة، خاصة داخل منطقة اليورو.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، استمر نمو النشاط الاقتصادي بوتيرة مطردة نسبيا، ناهزت 2,1 في المائة في 2025، ومدعوما بصلابة استهلاك الأسر، وبدينامية النفقات العمومية، وبانتعاش الاستثمارات في التكنولوجيا الفائقة (technologies de pointe).

وخلافا لذلك، أبقت منطقة اليورو على مسار نمو معتدل بنحو 1,6 في المائة، محيلا على استمرار هشاشة الطلب الداخلي من جهة، وعلى امتداد تداعيات التوترات المتعلقة بتكاليف الطاقة من جهة ثانية، والتي استمرت في تأثيرها على التنافسية، وعلى القدرة الإنتاجية للاقتصادات الأوروبية.

² آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2026.

وفي الاقتصادات الناشئة والنامية³، ظل النمو قويا عموما في 2025، مستقرا عند 4,4 في المائة تقريبا، ومعرّزا أساسا بتعافي النشاط في آسيا، لاسيما في الصين والهند.

ومع ذلك، لا تزال هذه الاقتصادات تواجه مكامن هشاشة هامة، ومتصلة بالخصوص بتقلب تدفقات رؤوس الأموال وبارتفاع الدين العمومي، ما يفاقم احتمال تأثرها بالصدمات الخارجية.

وبالرغم من هذا الصمود العالمي، برزت مؤشرات التباطؤ طيلة السنة، ومصحوبة باعتدال تدريجي في النمو في العديد من البلدان، ما يعكس تراجع زخم بعض المحركات التقليدية للنشاط الاقتصادي على الخصوص، علاوة على الأثر المستمر لحالة الالايقين الجيو-سياسية والتجارية.

في هذا الصدد، وأخذا في الحسبان تصاعد حدة التوترات الجيو-سياسية الملحوظة مع مطلع 2026، تسود الآفاق متوسطة المدى حالة من الحذر النسبي. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، يُرتقب أن يتباطأ النمو العالمي بنسبة 3,1 في المائة في 2026، وألا يتجاوز 3,2 في المائة في أفق 2029. غير أن هذه التنبؤات ترتفع إلى فرضيات محفوفة بدرجة عالية من الالايقين.

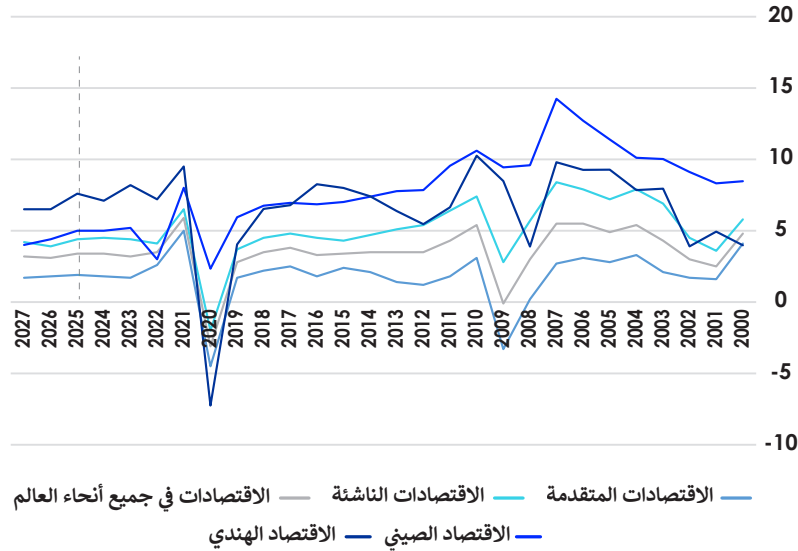
وتُفسر المخاطر المحيطة بآفاق النمو أساسا باشتداد التوترات التجارية، خصوصا تحت تأثير اشتداد السياسة الحمائية وارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية⁴، فضلا عن حالة التجزؤ الجيو-اقتصادي المتصاعدة. وتشمل كذلك التقويمات المحتملة على مستوى الأسواق المالية، خاصة في القطاعات التكنولوجية، واحتدام التوترات الجيو-سياسية، على غرار الحرب في أوكرانيا والنزاع في الشرق الأوسط، ما من شأنه تعطيل سلاسل الإمدادات، وخلق صدمات في قطاع الطاقة، وتأجيج تقلبات أسعار المواد الأولية.

³ تضم مجموعة "البلدان الناشئة والنامية" التابعة لصندوق النقد الدولي 154 اقتصادا، موزعة على 96 مصنفة ضمن الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط، و58 مندرجة ضمن البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ويرتكز هذا التصنيف على تقييم نوعي عوض الاقتصاد على عتبات إحصائية محددة، مستندا أساسا إلى مستوى الدخل الفردي، وتوزيع الصادرات وتوجيهها إلى الصناعات أو الخدمات، ومعدل الاندماج في النظام المالي العالمي.

⁴ في 2025، انخرطت السياسة التجارية الأمريكية في مسار متواصل من السياسة الحمائية الشديدة، تجسد في الإبقاء على الرسوم الجمركية المرتفعة على عدة أصناف من المنتجات الاستراتيجية، والزيادة فيها في عدد من القطاعات المستهدفة، لاسيما التكنولوجيا المتقدمة، والمركبات الكهربائية، والمواد الخام الصناعية الحيوية. ورافق هذا المسار اللجوء المتصاعد إلى الأدوات ذات الأثر المتكافئ (instruments à effet équivalent)، من قبيل الإعانات الصناعية والتحفيزات الجبائية المشروطة بالإنتاج المحلي ومتطلباته، والرامية إلى توطيد القاعدة الإنتاجية الوطنية، وتأمين سلاسل الإمدادات.

وفي ظل احتدام التنافس الجيو-اقتصادي، خاصة مع الصين، مهدت هذه التدابير لإعادة ترتيب التدفقات التجارية العالمية، مكرّسة إستراتيجيات إعادة التوطين أو "التوطين في الدول الحليفة" (friendshoring). بالمقابل، أجمت التوترات التجارية، وزادت من مخاطر اتخاذ إجراءات مضادة، وفاقت حالة التشردم التدريجي للمنظومة التجارية العالمية.

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي في الفترة من 2000 إلى 2027 (بالنسبة المئوية)



من جهتها، سجلت التجارة العالمية انتعاشاً مستمراً في العام الماضي، وإن بإيقاع أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات 4,1 في المائة في 2025، مسجلاً وتيرة متسارعة ملحوظة مقارنة بسنة 2024، ومؤشراً على أثر استدراك (effet de rattrapage) عقب الاضطرابات السابقة، ناهيك عن بيئة اقتصادية أكثر ملائمة في المجمل.

ويرجع الفضل في هذه التعافي بالخصوص إلى استمرار تراجع التضخم عل الصعيد العالمي، ما مكن من استعادة القدرة الشرائية للأسر ودعم الطلب، وإلى التحسن النسبي في شروط التمويل في العديد من الاقتصادات الكبرى. علاوة على ذلك، ساعد انتعاش الاستثمار، خاصة في القطاعات التكنولوجية، على تحفيز مبادلات السلع الوسيطة والتجهيزات.

في الاقتصادات المتقدمة، تعافت التجارة بوتيرة تدريجية، في ظل استمرار الآثار المؤجلة للتشديد النقدي على الطلب الداخلي. غير أن الواردات ارتفعت ارتفاعاً ملموساً في 2025، مدفوعاً أساساً بالاستهلاك والإنفاق العمومي في بعض الاقتصادات، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وبخصوص الصادرات، ظل الأداء معتدلاً، مجسداً استمرار البيئة الخارجية غير المؤكدة.

بالمقابل، أبانت الاقتصادات الناشئة عن دينامية تجارية أعلى، مستفيدة من الطلب العالمي المرتفع ومن اندماجها المتصاعد في سلاسل القيمة العالمية. وأدّت آسيا، بالخصوص، دورا حاسما في مواكبة هذا التطور، مستثمرة في نمو صادرات المنتجات التكنولوجية، خاصة أشباه الموصلات والتجهيزات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ومن ثم، ساعد الانتعاش السريع للمبادلات المرتبطة بالتكنولوجيا على استدراك التباطؤ الملحوظ في قطاعات أخرى من التجارة العالمية، باصما على إعادة تشكيل قطاعي للتدفقات التجارية. ويأتي هذا التطور في سياق التحول البنيوي للتجارة العالمية، والموسوم بتمدد الصناعات الرقمية واستمرار الأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية العالية.

زيادة على ذلك، واصلت تجارة الخدمات نموها بوتيرة مطردة، مدعومة بتوسع الخدمات الرقمية وبتعاظم رقمنة المبادلات. وتعززت مرونة التجارة العالمية بفضل تطور التجارة الإلكترونية، والخدمات المعلوماتية، والمنصات الرقمية، مفسحة المجال لتأقلم الاقتصادات مع التغييرات الجارية.

وبالرغم من هذا التعافي، تستمر آفاق التجارة العالمية في التأثر بجملة من المخاطر تنطوي في الغالب على مؤشرات سلبية.

وفي سياق جيو-سياسي آخذ في التدهور، ومطبوع باستمرار بؤر التوتر العديدة والنزاعات ذات تداعيات إقليمية ونظامية ممتدة، تظل حالات الالايقين عند مستويات مرتفعة.

أضف إلى ذلك حالات الغموض التي تكتنف السياسات التجارية، بالموازاة مع تنامي أوجه تجزؤ المبادلات التجارية، وهي عوامل تميل إلى إضعاف مرونة التجارة العالمية بشكل أكبر.

علاوة على ذلك، تواصل الاضطرابات المتكررة التي شهدتها بعض المسارات الاستراتيجية للتجارة العالمية تأثيرها على انسيابية سلاسل الإمدادات، مفاقمة تقلبات التكاليف اللوجستية.

في هذا الصدد، لا زالت تشكل التوترات التجارية بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، عاملا بنيويا للالايقين يلقي بظلاله على آفاق النمو وعلى تكامل الاقتصاد العالمي.

زيادة على ذلك، تعيد إعادة توجيه السياسات التجارية، المطبوعة بتصاعد التدابير الحمائية وبفرض قيود إضافية على بعض القطاعات التجارية، رسم تدفقات المبادلات التجارية، مكرّسة التمرکز الإقليمي للتجارة، ومعيدة هيكله سلاسل الإمدادات العالمية.

وفي ظل هذه الظروف، ترجح توقعات صندوق النقد الدولي تراجع الآفاق متوسطة المدى للتجارة العالمية، إذ يُرتقب أن يتباطأ نمو المبادلات العالمية تباطؤًا ملحوظًا ليستقر عند 2,6 في المائة في 2026، بعد الارتفاع القوي الذي سجله في 2025، قبل أن ينتعش انتعاشًا معتدلًا بنسبة 3,1 في المائة في 2027. ويُفسر هذا الانكماش، بالخصوص، بخفوت أثر الاستدراك، وباستمرار حالات اللايقين، وبتأثير السياسات التجارية الجديدة على التدفقات الدولية.

أخيرًا، استعادت فجوة الناتج (output gap)، المعنية بقياس الفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي ومستواه المحتمل، مستوياتها الطبيعية بدون انقطاع في معظم الاقتصادات الكبرى في 2025، مما يعكس تقاربًا تدريجيًا نحو مستويات نشاط أكثر استدامة. وبالرغم من اختلاف التقديرات باختلاف البلدان، يُستشف من تحليلات صندوق النقد الدولي أن الوضع العالمي يدنو عمومًا إلى التوازن الظرفي، في سياق يتسم بصمود النشاط الاقتصادي، وباستمرار سياسات الدعم الماكرو-اقتصادية وإن بدرجات متفاوتة.

واندرج هذا التطور ضمن بيئة طغت عليها شروطًا مالية مخففة قياسًا على السنوات السابقة، ناهيك عن التدابير التحفيزية الموجهة والمتخذة في بعض الاقتصادات المتقدمة، خاصة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وفسحت هذه العوامل المجال لدعم الطلب الإجمالي واحتواء فجوات الإنتاج الشاسعة، بالرغم من تباطؤ بعض القطاعات المرتبطة بالدورة الاقتصادية (secteurs cycliques).

بيد أن هذا التقارب الظاهري يحجب تفاوتات إقليمية هامة. ففي منطقة اليورو، سجلت هذه الفجوة مستويات سلبية طفيفة ومستمرة في 2025، في دلالة على دينامية نمو لا تزال مقيدة بعوامل هيكلية مستمرة، ضمنها ضعف الاستثمار، وارتفاع تكاليف الطاقة، وخفوت الطلب الداخلي.

وعلى العكس، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على وتيرة نشاط مطردة نسبيًا، عززتها مرونة الاستهلاك ودينامية الاستثمار. في هذا الصدد، استقرت فجوة الناتج عند مستوى قريب من التوازن، إن لم يكن إيجابيًا بشكل طفيف، بما يوحي بارتفاع نسبة استخدام القدرات الإنتاجية.

وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، تفاوت الوضع بدرجة أكبر، إذ استعادت بعض الاقتصادات، خاصة في آسيا، وتيرة نشاط قريبة من قدراتها المحتملة، مدفوعة بدنامية داخلية متينة وباندماج متزايد في سلاسل القيم العالمية. بالمقابل، تعترض اقتصادات أخرى لإكراهات بنوية مستمرة، مقرونة باختلال التوازنات الماكرو-اقتصادية وبحيز ميزانياتي متاح محدود، مما يحد من قدرتها على التكيف وتقليص الفجوة التنموية.

وتظل الآفاق الاقتصادية العالمية محاطة بدرجة كبيرة من الالايقين في أفق السنوات المقبلة، في بيئة تتسم بتقلبات واضحة ومتزايدة مع مطلع 2026.

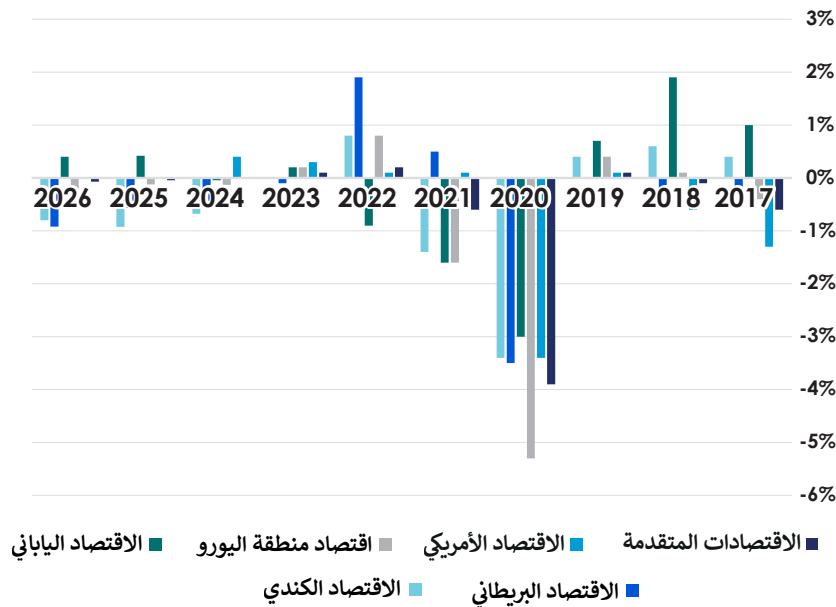
وتتجسد المخاطر، ذات مؤشرات سلبية عموماً، في استمرار التوترات الجيو-سياسية، واتساع نطاق النزاعات ذات التبعات الاقتصادية واسعة الانتشار، لاسيما على أسعار الطاقة، وعلى المسارات التجارية الاستراتيجية، وعلى سلاسل الإمدادات، ناهيك عن تعاظم أوجه التجزؤ الاقتصادي والتجاري.

أضف إلى ذلك حالة الغموض المحيطة بتوجهات السياسات الاقتصادية، في سياق هوامش تحرك أكثر تقييداً، واستمرار عوامل الهشاشة المالية المرتبطة بمستويات عالية من المديونية.

في هذا الإطار، يظهر أن النمو العالمي أن النمو العالمي أصبح يعتمد بشكل متزايد على عدد محدود من محركات النمو، لاسيما القطاعات التكنولوجية وعدد من الاقتصادات ذات كثافة عالية من الابتكار، ما يزيد من حدة اختلال التوازنات القطاعية والجغرافية.

ويُرجح أن يرخي أي تقويم محتمل في الأسواق المالية، خاصة في هذه القطاعات، أو تقلص مكاسب الإنتاجية المرتبطة به، بظلاله على دينامية النشاط، ويشدد من شروط التمويل. وعليه، ورغم الاستقرار النسبي لفجوة الناتج المسجلة خلال سنة 2025، فإن الآفاق على المديين القصير والمتوسط تشير إلى احتمال اتساع هذه الفجوة تدريجياً من جديد في عدد من الاقتصادات، في ظل سياق يتسم بدرجة مرتفعة من الالايقين، وتزايد التقلبات، ونمو اقتصادي أصبح أكثر تفاوتاً بين البلدان والمناطق.

الرسم البياني 2: فجوة الناتج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)



المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في يناير 2026

يتضح مما سبق أن الاقتصاد العالمي أبان في 2025 عن صمود نسبي، بالرغم من سيادة بيئة مطبوعة باختلال مستمر في التوازنات وبحالة من الغموض البنيوي. وفي المجمل، ظل النمو مستقرا، مدعوما بتخفيف تدريجي لشروط التمويل الناتج أساسا عن تغير مسار السياسات النقدية، وانخفاض أسعار الفائدة عند متم السنة، فضلا عن محفزات ميزانياتية مستهدفة، والزخم الذي سجلته القطاعات التكنولوجية، لاسيما القطاعات المتصلة بالذكاء الاصطناعي.

ومع مطلع 2026، تصاعدت حدة البيئة الدولية، إذ أجمّج تجدد التوترات الجيو-سياسية الكبرى، واستمرار الصراعات ذات التداعيات الاقتصادية الممتدة، وتعاضم الاضطرابات في بعض المسارات التجارية الاستراتيجية، مخاطر تجزؤ الاقتصاد العالمي. وفي السياق ذاته، تعيد التوترات التجارية بين القوى الكبرى، وتنامي التدابير ذات صبغة حمائية ترتيب سلاسل القيمة، مرخية بثقلها على أفاق الاستثمار.

وعليه، يظل هذا التوازن هشاً إذا ما رجحت توقعات صندوق النقد الدولي استقرار النمو في حدود 3,1 في المائة.

2.1 أسعار المواد الأولية والتضخم

في 2025، استمر مسار تراجع التضخم على الصعيد العالمي، وإن كان بوتيرة أكثر تدرجاً وتفاوتاً بين المناطق. وبلغت نسبة التضخم الإجمالي نحو 4,1 في المائة بعد أن قاربت 5,7 في المائة في 2024، مما يعكس تراجعاً تدريجياً، وإن كان لا يزال غير مكتمل، نحو مستويات أهداف البنوك المركزية. وأشهدت هذه الدينامية على انقشاع صدمات العرض السابقة، بالموازاة مع استمرار مظاهر جمود التضخم، خاصة في قطاع الخدمات.

على أرض الواقع، يواصل التضخم الأساسي ارتفاعه بالرغم من تباطؤ نمو الأجور الإسمية في عدة اقتصادات متقدمة، متأرجحاً بين 3,5 و4 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، أي أعلى مما سُجل قبل الجائحة. ويعزى هذا الصمود بالخصوص إلى الصلابة النسبية لأسواق الشغل، وإلى بطء عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية في القطاعات التي تشغل نسبة كثيفة من اليد العاملة.

في هذا سياق، تصاعدت درجة تباين السياسات النقدية في 2025، إذ شرع عدد من البنوك المركزية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، في التخفيف التدريجي والتراكمي لأسعار الفائدة في حدود 50 إلى 100 نقطة أساس طيلة السنة. بالمقابل، أبقى عدد كبير من الاقتصادات الناشئة على مستويات مرتفعة من أسعار الفائدة الرئيسية، تراوحت بين أكثر من 6 و8 في المائة أحياناً، بهدف كبح الضغوط التضخمية، والحفاظ على استقرار عملاتها. وبفضل هذا الوضع، حافظ الدولار على مستويات قوية نسبياً، مدفوعاً بفوارق مواتية لأسعار الفائدة وبتنبؤات السياسات الميزانية التوسعية الأمريكية.

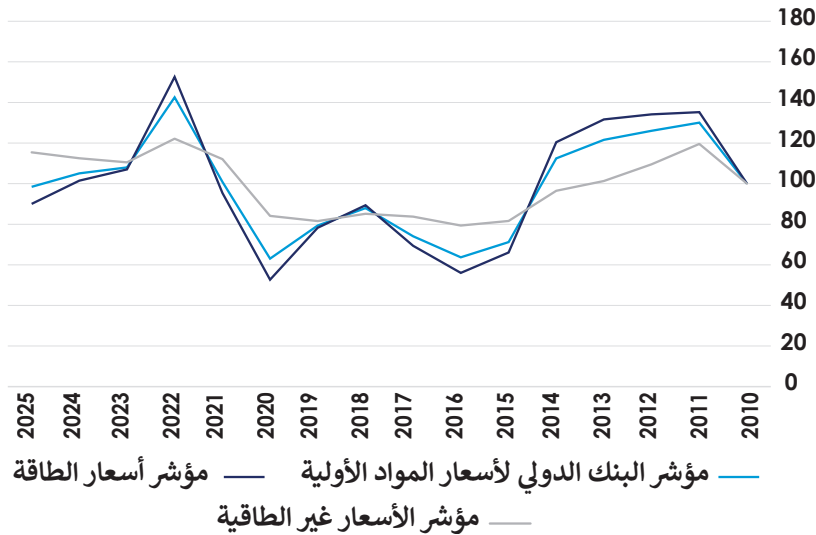
وهكذا، ظلت الظروف المالية الدولية متباينة في مجملها، إذ واصلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة منحاً التصاعدي، مسجلة زيادات متأرجحة بين 10 و15 في المائة طيلة السنة، ومدعومة بأسهم القطاع التكنولوجي. بالمقابل، أبانت الاقتصادات الناشئة عن أداء أكثر اعتدالاً، في ظل تنامي تقلب تدفقات رؤوس الأموال.

بالموازاة، استمرت التوترات الجيوسياسية في تعزيز حالة حالات اللايقين المرتبطة بالتضخم، أبقت الصراعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا على علاوة المخاطر (prime de risque) في أسواق المواد، بالرغم من تراجع تأثيرها المباشر على الأسعار مقارنة بالذروة المسجلة في موسم 2022-2023. غير أنه من المرجح أي يتسبب أي تصعيد محتمل في بروز صدمات عرض مهمة، خاصة في أسواق الطاقة.

وعلاقة بالمواد الأولية، شهدت 2025 استمرار تهاوي أسعار الطاقة، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت 69 دولارا تقريبا عوض 80,7 دولارا في 2024. بالمقابل، سجلت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعا طفيفا قدره 11,96 دولارا (مقابل 10,96 دولارا في 2024). في هذا الإطار، يُرجح أن يكون مؤشر أسعار الطاقة المحتسب من لدن البنك الدولي قد سجل انخفاضا جديدا في حدود 11 في المائة، مواصلا بذلك المنحى الذي تم تسجيله في السنة التي سبقتها⁵.

وانخفض المؤشر الإجمالي لأسعار المواد الأولية انخفاضا ملحوظا، مستقرا عند حوالي 98,4 نقطة⁶، ومقرونا بتفاوتات حسب الأصناف. من جهة، واصلت أسعار المعادن منحاها التصاعدي، مرتفعة بنسبة 5 في المائة تقريبا ومدفوعة بالطلب المرتبط بالانتقال الطاقوي وبلاستثمارات التكنولوجيا. ومن جهة ثانية، أبانت أسعار المواد الأولية الفلاحية عن شبه استقرار، في سياق عودة ظروف العرض إلى مستوياتها الطبيعية.

الرسم البياني 3: تطور مؤشر أسعار المواد الأولية (المحتسب على أساس: 2010 = 100)



المصدر: معطيات الصحائف الوردية (Pink sheet data) للبنك الدولي المؤرخة في أبريل 2026

وفقا لآخر تحليلات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، استمر مسار تراجع التضخم العالمي في سنة 2025، وإن بوتيرة أخف نسبيا ومتفاوتة حسب المناطق.

⁵ مؤشر أسعار المواد الطاقية المحتسب على أساس: 2010 = 100.

⁶ مؤشر أسعار السلع المحتسب على أساس: 2010 = 100.

وبعد تباطؤه الملحوظ في 2024، واصل التضخم العالمي انحساره، مستقرا في حدود 4,1 في المائة في 2025، مقابل 5,8 و 6,7 في المائة في 2024 و 2023 على التوالي (انظر الرسم البياني 4). ويعزى هذا المنحى التنازلي أساسا إلى هبوط أسعار المواد الأولية، والتخفيف التدريجي للضغوط على الأجور، واسترجاع ظروف العرض لمستوياتها المعتادة عالميا.

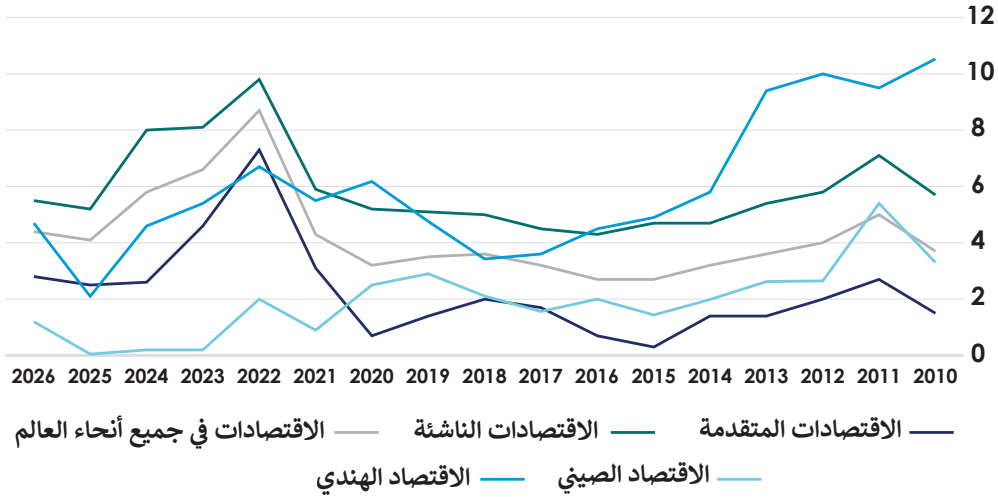
في الاقتصادات المتقدمة، استمر مسار خفض التضخم بشكل أكثر وضوحا، حيث انخفض معدل التضخم إلى 2,5 في المائة تقريبا في السنة الماضية، مقابل 2,6 و 4,6 في المائة في 2024 و 2023 على الترتيب. ويعكس هذا الاستقرار النسبي، المتوافق مع المستويات المستهدفة من لدن البنوك المركزية، تأخر آثار التشديد النقدي الذي انطلق منذ 2022، والاستقرار التدريجي لأسعار الطاقة والسلع والخدمات عند مستوياتها الطبيعية. وفي الوقت الذي استقر معدل التضخم عند نحو 2,7 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، سجل مستويات أدنى بقليل في منطقة اليورو، ناهزت 2,5 في المائة. وحدث ذلك بالرغم من استمرار تسجيل تضخم قطاع الخدمات مستويات أعلى من متوسطه على المدى البعيد.

أتاحت هذه الدينامية لعدد من البنوك المركزية الشروع في تيسير حذر لسياستها النقدية خلال سنة 2025، مطبقة انخفاضات تدريجية في أسعار الفائدة، مع إبقاء درجة عالية من اليقظة إزاء مخاطر الضغوط التضخمية المتبقية.

خلافًا لذلك، واصل التضخم في الاقتصادات الناشئة والنامية تراجعته بوتيرة أبطأ وأكثر تفاوتًا، إذ انخفض معدلته ليصل إلى 5,2 في المائة تقريبا في 2025، مقابل 8 و 8,2 في المائة في 2024 و 2023 على التوالي، مؤشرا على استمرار الإكراهات البنيوية، لاسيما تقلبات أسعار الصرف، والضغوط على أسعار المواد الغذائية والطاقيّة، واختلال التوازنات الماكرو-اقتصادية في بعض المناطق.

وفي أمريكا اللاتينية وأوروبا الناشئة، سجلت معدلات التضخم مستويات مرتفعة نسبيا بالرغم من استمرار مسار تراجعته، ومتراوحة بين 5 و 8 في المائة في الغالب، ما استدعى مواصلة تشديد السياسة النقدية. وعلى العكس، سُجلت معدلات ضعيفة في آسيا، خاصة في الصين، قاربت 1 في المائة، أخذا بعين الاعتبار تواضع الطلب الداخلي، والسياق الاقتصادي الموسوم بتعديلات بنوية.

الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار المستهلك بالنسبة المئوية)



المصدر: توقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في يناير 2026

تظل مخاطر تجدد الضغوط التضخمية قائمة، بالموازاة مع بروز توترات جديدة في سلاسل الإمدادات مع مطلع 2026، والتجزؤ المتزايد للتجارة العالمية، واستمرار جمود أسواق الشغل في عدة اقتصادات. وفي الوقت الذي يواصل التضخم الإجمالي انحساره، يستمر مسار تراجع التضخم بوتيرة بطيئة وغير متكافئة، إذ يظل التضخم الأساسي أعلى من المستويات المستهدفة من لدن بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وبوجه خاص، تواصل الضغوط في قطاع الخدمات والتوترات في سوق الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية إبطاء وتيرة استرجاع المستويات المستهدفة من لدن البنوك المركزية.

ويدفع استمرار الجمود التضخمي بالبنوك المركزية إلى الإبقاء على شروط نقدية تقييدية لفترة أطول مما كان متوقعا، أخذا بعين الاعتبار استمرار عدم استقرار توقعات أسعار الفائدة. ويتضاعف خطر التشديد الدائم للظروف المالية بسبب امتداد دورة أسعار الفائدة المرتفعة، وما يترتب عنها من تداعيات غير مباشرة على الاستثمار والتشغيل وتقييمات الأصول شديدة الحساسية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا. ومن ثم، لا يُستبعد أن تشهد الأسواق تعديلات مفاجئة إذا سارت توقعات التضخم في منحى تصاعدي، أو لم تتوافق مكاسب الإنتاجية المرتقبة مع التطلعات.

وعلى نفس المنوال، تنطوي التوترات الجيو-سياسية والتجارية على خطر رئيسي ومستمر، في خضم تشديد التدابير الحمائية، وتعاظم الاضطرابات الظرفية التي شهدتها بعض المسالك التجارية الاستراتيجية مع مطلع 2026، الأمر الذي يفاقم الضغوط على التكاليف، ويحد من انسيابية المبادلات، ويعمق الطابع البنيوية لتجزؤ الاقتصاد العالمي.

في هذا الصدد، تزداد الاقتصادات الناشئة هشاشة جراء ارتفاع قيمة الدولار واستمرار أسعار الفائدة المرتفعة. ويتجلى ذلك في ارتفاع تكلفة خدمة الدين بالعملات الأجنبية، والخروج المحتمل لرؤوس الأموال، وتدهور الأوضاع المالية الخارجية.

أخيراً، لا يزال النمو العالمي يعتمد بشكل كبير على عدد محدود من المحركات، لاسيما التكنولوجيا منها، بالرغم من النسبة التي حققها في 2025 والمقدرة بـ 3,4 في المائة، ما يكرس تأثر الدورة الاقتصادية العالمية بفتور مكاسب الإنتاجية أو بتصحيح تقييمات الأصول، والتي تنعكس في الوقت ذاته على الاستثمار والثقة والأوضاع المالية العالمية.

وعليه، يظل المحيط الماكرو-اقتصادي مرهوناً بتوازن حساس بين احتواء التضخم ودعم النمو، في سياق يشهد تصاعد التقلبات، وتجزؤ البنية الاقتصادية، وانتقال الصدمات بوتيرة أسرع.

2. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة

1.2 تدابير السياسة النقدية

في 2025، بصمت السياسات النقدية العالمية على لحظة مفصلية، منتقلة من التصدي النشط للتضخم إلى الدعم التدريجي للنمو الاقتصادي. وبعد سنتين من التشديد النقدي البارز (2022-2023)، أعقبتها فترة ترقب في 2024، شرعت البنوك المركزية في تعديل توجهاتها استناداً إلى مؤشرات أوضح على انكماش التضخم، متحلية في الوقت ذاته ببقظة عالية إزاء مخاطر عودة الضغوط التضخمية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن أبقى على مستويات مرتفعة من أسعار الفائدة الرئيسية في 2024، باشر بنك الاحتياطي الفيدرالي التخفيف التدريجي للسياسة النقدية في 2025، مطبقاً تخفيضات احترازية في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، تراوحت بين 3,75 و4 في المائة عند متم السنة. ويعكس هذا التغيير تباطؤاً تدريجياً للتضخم، مقترباً من نسبة 2 في المائة المستهدفة، زيادة على بؤادر استعادة سوق الشغل لتوازنها. ومع ذلك، يواصل البنك نهج مقارنة قائمة على البيانات (data-dependent)، تقادياً لأية تيسير مبكرة قد يعيد تأجيج الضغوط على الأسعار.

وفي منطقة اليورو، انخرط البنك المركزي الأوروبي في 2025 في مسار أكثر بروزاً للتخفيف النقدي، إذ عمد إلى خفض أسعار الفائدة الرئيسية تدريجياً لضمان إقلاع

الاستثمار ودعم الطلب الداخلي، أخذا بعين الاعتبار استمرار النمو الاقتصادي المعتدل وانحسار التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع. وأتاح تراجع تضخم المكونات الطاقية والغذائية، على الخصوص، هامشا من المناورة، وإن كان التضخم الأساسي ما زال يشكل مصدرا من مصادر اليقظة. علاوة على ذلك، أبقى البنك على سياسة تواصلية حذرة بغية تثبيت توقعات الأسعار، وتفاذي أية تقلبات مفرطة.

أما في المملكة المتحدة، فقد سلك بنك إنجلترا مسارا مماثلا، ولكن بوتيرة أكثر تدرجًا. ونظرًا لمواجهته تضخمًا أكثر استدامة من الناحية الهيكلية مقارنة بمنطقة اليورو، لا سيما بسبب الضغوط على سوق العمل والجمود الناجم عن مرحلة ما بعد بريكست، فقد شرع في خفض محدود لأسعار الفائدة. واستهدفت هذه المقارنة الموازنة بين دعم اقتصاد يشهد تباطؤًا وكبح الضغوط التضخمية المستمرة.

من جانبه، تابع بنك اليابان التتبع التدريجي لسياسته النقدية، الذي انطلق في 2024، إذ بعد عقود من اعتماد سياسة نقدية تيسيرية، أقدم على رفع أسعار الفائدة، وبدأ في التخفيف التدريجي لتحكمه في منحى العائد. ويعزى ذلك إلى استقرار تضخم أكثر استدامة في اليابان، المدفوع بارتفاع الأجور وبانتعاش الطلب الداخلي. غير أن البنك يواصل التعامل بحذر خشية التأثير سلبا على مسار التعافي الذي لا زال هشًا.

وفي الصين، واصل بنك الشعب الصيني نهج سياسة نقدية ذات توجه تيسيري واضح، إذ عكف على تكثيف التدابير الداعمة للاقتصاد في 2025 عبر خفض أسعار الفائدة الرئيسية وضخ السيولة بطريقة مستهدفة. وتوخت هذه السياسة تحفيز الطلب الداخلي، ودعم قطاع العقار المتعثر، ومواكبة الانتقال إلى نموذج نمو أكثر ارتكازا على الاستهلاك. بيد أن نجاعة هذه التدابير تظل رهينة بثقة الأسر والمقاولات.

أخيرا، اتسمت المسارات النقدية في الاقتصادات الناشئة والنامية بقدر أكبر من التباين، إذ في الوقت الذي خففت بعض البلدان، التي أفلحت في احتواء التضخم بوتيرة أسرع، سياساتها دعما للنمو، أبقت أخرى على سياسات تقييدية لضمان استقرار عملاتها، والحد من الضغوط التضخمية المستوردة.

وهكذا، بصمت 2025 على نقطة تحول في توجيه السياسات النقدية العالمية، طبعها تحول تدريجي من التشديد إلى تدبير محكم للتوازن بين استقرار الأسعار ودعم النشاط. غير أن هذه المرحلة التكميلية تظل محفوفة بالغموض، خاصة في ظل التوترات الجيو-سياسية وتقلبات أسعار المواد الأولية وتطور الأوضاع المالية العالمية، ما يحتم على البنوك المركزية مواصلة نهج سياسة احترازية ومرنة.

الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسية عند متم سنوات 2023 و 2024 و 2025

البنوك المركزية	سعر الفائدة الرئيسي	المستويات المسجلة عند متم 2025	المستويات المسجلة عند متم 2024	المستويات المسجلة عند متم 2023
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	معدل الأموال الفيدرالية	من 3,5 إلى 3,75 في المائة	من 4,25 إلى 4,50 في المائة	من 5,25 إلى 5,50 في المائة
البنك المركزي الأوروبي	معدل إعادة التمويل	من 2,00 إلى 2,40 في المائة	من 3,00 إلى 3,40 في المائة	من 4,00 إلى 4,75 في المائة
بنك اليابان	سعر الفائدة على القروض ليوم واحد	0,75 في المائة	0,25 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة
بنك إنجلترا	سعر الفائدة المطبق على اتفاقية إعادة الشراء	3,75 في المائة	4,75 في المائة	5,25 في المائة
بنك الشعب الصيني	سعر الفائدة المرجعي لسنة واحدة	3 في المائة	3,1 في المائة	3,45 في المائة

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات البنوك المركزية

في 2025، شكل تدبير الآثار المتأخرة التشديد النقدي، المعتمد بين سنتي 2022 و 2023، أحد المرتكزات الرئيسية للسياسات النقدية، وسط استمرار انتقال انعكاساته تدريجيا إلى الاقتصاد الحقيقي. وبالرغم من مسار التخفيف الذي باشرته عدة اقتصادات كبرى، ظلت البنوك المركزية شديدة الانتباه إلى قنوات انتقال الائتمان، التي استمرت في العمل ضمن ظروف مقيدة. وفي نفس السنة، استمر تباطؤ الائتمان المصرفي، الذي بدأت ملامحه تظهر منذ سنة 2024، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، مؤشرا على تأثير شروط التمويل المشددة في السابق، وعلى تراجع نسبي في الطلب على القروض في سياق مطبوع باللايقين الاقتصادي.

فضلا عن ذلك، تأثرت الظروف المالية العالمية بانعكاسات عودة ميزانيات البنوك المركزية إلى مسارها الطبيعي، إذ ساهم استمرار سياسات التشديد الكمي (quantitative tightening)، المتخذة من لدن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، في تقليص السيولة المتاحة في الأسواق المالية وذلك بشكل تدريجي. ورغم أن هذا الانكماش ظل مضبوطا، فقد أسهم في دفع أسعار الفائدة طويلة الأمد نحو الارتفاع، مقيدة الأثر التيسيري للانخفاضات في أسعار الفائدة الرئيسية المسجلة في 2025. وعليه، ظلت الظروف المالية مقيدة في مجملها، بالرغم من تغير اتجاه أسعار الفائدة.

وبرز تدبير توقعات التضخم كذلك كأحد التحديات الرئيسية في 2025، بوصفه ركيزة أساسية وضامنة لمصداقية البنوك المركزية، إذ في الوقت الذي اعتمد تثبيت نسبي للتنبؤات طويلة الأمد حول أهداف هذه البنوك، أبانت التوقعات قصيرة الأمد عن درجة من التذبذب، مردّها أساساً استمرار تقلبات أسعار الطاقة، والاضطرابات في بعض سلاسل الإمدادات، وتمدد المخاطر الجيو-سياسية. في هذا الصدد، اضطلعت السياسة التواصلية للبنوك سألقة الذكر بدور حاسم لتفادي أي انحراف في توقعات التضخم، خاصة في المرحلة التي اتجهت فيه السياسات النقدية تدريجياً نحو مزيد من التيسير.

زيادة على ذلك، أبانت سنة 2025 عن درجة كبيرة من اليقظة إزاء المخاطر المربكة للاستقرار المالي، ذلك أن الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة نسبياً أرخى بظلاله على بعض مكونات النظام المالي بالرغم من تراجعها الطفيف، خاصة بالنسبة للمؤسسات الأكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة والسيولة. في الولايات المتحدة، واصلت السلطات، تحت إشراف البنك الاحتياطي الفيدرالي، تعزيز الإشراف البنكي بهدف تقادي عودة ظهور توترات مماثلة لتلك التي سُجلت سنة 2023. وفي أوروبا، حافظ البنك المركزي الأوروبي والسلطات الرقابية بدورها على نهج حذر في مواجهة مكامن الهشاشة المرتبطة بمستويات المديونية وبالتعرض لمخاطر القطاع العقاري.

أخيراً، فرض التوليف بين استقرار الأسعار والاستقرار المالي نفسه في سنة 2025، أكثر من أي وقت مضى، بوصفه أحد المهمات الدقيقة التي واجهتها البنوك المركزية، إذ اقتضى ذلك معايير التيسير النقدي الذي تم الشروع فيه بشكل يضمن دعم النشاط الاقتصادي دون تغذية اختلالات مالية جديدة أو إعادة تأجيج الضغوط التضخمية. ومنه، تعززت أهمية اعتماد مقاربة تدريجية ومرنة وقائمة على المعطيات، في بيئة اقتصادية عالمية وموسومة بدرجة عالية ومستمرة من اللاتيقن.

2.2 تدابير سياسة الميزانية

في 2025، اتجهت سياسة الميزانية العالمية نحو إعادة التوازن بين ضبط المالية العمومية ودعم نمو لازال هشاً. وفي سياق اتسم بمستويات مديونية مرتفعة تاريخياً وبأوضاع مالية لا تزال تقييدية، وإن كانت تشهد بعض الانفراج، واجهت الدول مفاضلات أصبحت أكثر تقييداً. واتسعت كذلك الهوة بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة والبلدان منخفضة الدخل، بما يوحي بتفاوت هوامش المناورة الميزانية ومكامن الهشاشة.

ووفقاً لتقرير "الراصد المالي" (Fiscal Monitor)، الصادر عن صندوق النقد الدولي، واصل الدين العمومي منحاه التصاعدي، مسجلاً 98 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي في 2025. ويُتوقع أن يستمر هذا المنحى على المدى المتوسط إذ لم

تُجرى تعديلات ميزانيات ذات مصداقية. وبالقائمة المطلقة، تجاوز حجم الدين العالمي حالياً 105 آلاف مليار دولار، مجسدا تراكم حالات العجز السابقة من جهة، وتساعد تكاليف التمويل المرتبط باستمرار أسعار الفائدة المرتفعة من جهة ثانية، ما يكرس مخاطر الاستدامة، لاسيما لدى الاقتصادات الأكثر هشّة.

في هذا السياق، برز تعزيز التوازن المالي كأولوية بالنسبة لعدد كبير من البلدان. غير أنه، وعلى خلاف دورات التعديل التقليدية، تم تنفيذ هذا المسار بوتيرة أكثر تدرجاً بهدف الحد من أثره الانكماش. وفي نفس السنة، اعتمد ثلثي الاقتصادات تقريباً أو برمج تدابير لتقليص العجز بطريقة معتدلة، بما يضمن استمرارية الإنفاق على المجالات ذات الأولوية، لاسيما الانتقال الطاقوي والدفاع والصحة والبنيات التحتية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، استمرت السياسة المالية في الحفاظ على توجه توسعي نسبياً، بالرغم من عودتها التدريجية إلى مسارها الاعتيادي. وفي 2025، ناهز عجز الميزانية 6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 6,5 في المائة تقريباً في 2024، مؤشراً على تعديل محدود. وظلت النفقات البنيوية، المرتبطة أساساً بالبرامج الاجتماعية (الضمان الاجتماعي وبرنامج التأمين الصحي المعروف باسم "Medicare") وبالاستثمارات المرتبطة بالصناعة والمناخ، تلقي بثقلها على المالية العمومية. وتعارض هذا التوجه الميزانياتي، الذي ظل قوياً، مع مسلسل التخفيف التدريجي للسياسة النقدية من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي، طارحاً مجدداً إشكالية تنسيق السياسات الاقتصادية لتفادي الضغوط التضخمية أو فوران القطاعات الانتاجية (surchauffe sectorielle).

وفي الاتحاد الأوروبي، شهدت 2025 دخول إصلاح ميثاق الاستثمار والنمو (Pacte de stabilité et de croissance)، المعتمد في 2024، حيز التنفيذ الفعلي. وأرسى هذا الإطار الميزانياتي الجديد مقاربة مرنة وقائمة على مسار الإنفاق العمومي الملائم لكل دولة من الدول الأعضاء. وأضحت المخططات الميزانياتية متوسطة الأجل (الممتدة بين 4 و7 سنوات) الأداة الأساسية للتوجيه، بما يتيح إمكانية الموازنة بين خفض التدرّج للعجز والحفاظ على الاستثمارات الاستراتيجية. وفي نفس السنة، باشرت عدة دول تعديلات ميزانياتية، بجهد متوسط يُقدَّر بنحو 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، ضامنة في نفس الوقت استمرارية النفقات المتصلة بالانتقال البيئي والرقمي.

علاوة على ذلك، انصبت الحكامة الميزانياتية الأوروبية على استدامة الدين على المدى المتوسط، أكثر من التركيز على أهداف محاسبية صارمة وقصيرة المدى. وقد أتاح ذلك أخذ الواقع الاقتصادي الوطني بعين الاعتبار بشكل أفضل، غير أنه استلزم في المقابل تعزيز مصداقية النطاقات الميزانياتية الوطنية وآليات المراقبة.

وعلاقة بالاقتصادات الناشئة، اتخذت السياسية الميزانية عموما طابعا احترازيا في 2025، حيث واصلت عدة بلدان جهودها لضبط المالية العمومية، بما يضمن استقرار الدين، ويستعيد ثقة المستثمرين. بيد أن هذه التعديلات بدت مقيدة بحاجيات هامة في مجالات التنمية والبنيات التحتية والحماية الاجتماعية. واستقر متوسط عجز الميزانية عند 5 في المائة تقريبا من الناتج الداخلي الإجمالي طيلة السنة، مع فوارق كبيرة بين البلدان.

وبالانتقال إلى البلدان منخفضة الدخل⁷، بلغ حجم خدمة الدين مستويات مقلقة في عدد كبير منها، مستأثرا بحصة متزايدة من المداخيل العمومية. وفي 2025، صُنف أزيد من 50 في المائة من هذه البلدان ضمن فئة المديونية المفرطة أو معرضة بدرجة عالية لخطر بلوغ هذه الوضعية، ما يقيد بشدة قدرتها على تمويل الاستثمارات الأساسية، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والبنيات التحتية.

أخيرا، شكل الانتقال الطاقى محورا من المحاور الهيكلية لسياسات الميزانية في 2025. وتواجه الحكومات تحدي تعبئة موارد كبيرة لتمويل انتقال اقتصاداتها نحو إزالة الكربون، بالتوازي مع التخفيض التدريجي للدعم الموجه للوقود الأحفوري.

ويعتبر صندوق النقد الدولي أن حاجيات الاستثمار العمومي المتعلقة بالانتقال المناخي مرشحة لبلوغ عدة نقاط من الناتج الداخلي الإجمالي السنوي في عدد كبير من البلدان، ما يكرس ضرورة إصلاح الأنظمة الجبائية، عبر توسيع الوعاء الضريبي، وتجويد تحصيل المداخيل، وإدراج آليات لتسعير الكربون.

إجمالا، أكدت سنة 2025 توجهاً نحو سياسات ميزانية أكثر انضباطاً، ولكن أيضاً أكثر استراتيجية. وراهنّت الحكومات على استعادة هوامش المناورة الميزانية، مع دعم النمو المحتمل والاستجابة للتحديات البنيوية على المدى البعيد. غير أن هذا التوازن يظل هشاً، في ظل مناخ يتسم باستمرار الالايقين وتصادم الإكراهات المالية.

3.2 تدابير سياسة المنافسة

في 2025، واصلت تدابير سياسة المنافسة تحولها نحو مقاربة أكثر استراتيجية وتكاملاً، وأصبحت مندمجة بشكل كامل ضمن بيئة جيو-اقتصادية مجزأة.

فلم تعد هذه السياسات تقتصر على ضبط الأسواق، بل باتت تُستخدم استخداماً متزايداً كرافعة لضمان السيادة الاقتصادية، ودعم صمود الصناعة، وتوجيه التحولات البنيوية، لاسيما في المجال الرقمي والتكنولوجيات الحيوية (technologies critiques)⁸.

⁷ تعد البلدان منخفضة الدخل فئة فرعية ضمن الاقتصادات الناشئة والنامية. ووفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي (المستند إلى عتبات البند الدولي للسنة المالية 2026)، تُعرّف هذه البلدان على أنها الاقتصادات التي يعادل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أو يقل عن 1,135 دولار. وفي الغالب، تؤهل هذه البلدان للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، الذي يوفر تمويلات ميسرة.

⁸ تعد التكنولوجيات الحيوية مجالات ابتكارية، وذات استخدام مزدوج في الغالب (مدني وعسكري). وتكتسي ضرورة أساسية في مجالات السيادة الوطنية والأمن والتنافسية الاقتصادية. وتضم الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية (le quantique)، والأمن السيبراني، والفضاء.

من جهة، كثفت سلطات مكافحة الاحتكار (antitrust) الأمريكية إجراءاتها ضد عمالقة التكنولوجيا، ووضعت نصب أعينها رهانات الاندماج العمودي والمعطيات وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية. ومن جهة ثانية، كرّس دخول قانوني الأسواق الرقمية (Digital Markets Act) والخدمات الرقمية (Digital Services Act) حيز التنفيذ الفعلي في الاتحاد الأوروبي التوجه نحو الضبط الاستباقي، موقعا أولى العقوبات بحق "حراس البوابات" (contrôleurs d'accès) لعدم التقيد بالتزاماتهم البنوية.

بالموازاة، أضحت سياسة المنافسة أكثر انسجاما مع أهداف السياسة الصناعية والأمن الاقتصادي، وسط احتدام التنافس الصيني - الأمريكي وتجزؤ سلاسل القيمة. وكشفت التحقيقات الأوروبية المتعلقة بمكافحة الدعم، خاصة في قطاع المركبات الكهربائية، علاوة على آليات دعم الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية (قانون خفض التضخم "IRA" وقانون الرقائق والعلوم "CHIPS Act") عن مدى تصاعد حدة المنافسة ذات الصبغة الجيو-سياسية، حيث تُستخدم أدوات السوق كذلك لتحقيق أهداف استراتيجية.

في هذا الصدد، أضحت مراقبة التركيزات آخذة في التشدد والتعقيد، وباتت تعتمد على معايير موسّعة، تشمل الابتكار والمعطيات وصمود سلاسل القيمة والأمن الاقتصادي، خاصة في القطاعات التكنولوجية والطاقة والرقمية.

في أوروبا، واكب هذا التحول تسارع دينامية الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، من قبيل أشباه الموصلات والبطاريات والحوسبة السحابية والبنيات التحتية الرقمية، مدعومة بمزيج من الآليات العمومية ومساعدات الدولة، خاصة عبر إطار العمل المؤقت المعني بالأزمات والانتقال (cadre temporaire de crise et de transition). بيد أن هذه الدينامية أشعلت مجددا التوترات الداخلية المتعلقة بالتباينات الميزانية بين الدول الأعضاء، مكرّسة الدور المنوط بالمفوضية الأوروبية كهيئة ضامنة لنزاهة السوق الموحدة وتناغم قواعد المنافسة.

وفي سياق مواز، تسارعت وتيرة تحول الأسواق الرقمية بفعل صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي، موسّعة رقعة الرهانات التنافسية لتشمل البنية التحتية للمعطيات والنماذج الخوارزمية، تزامنا مع تنامي مخاطر التركيز والاعتماد القسري على تكنولوجيا معيّنة (verrouillage technologique).

وعلى الصعيد الدولي، كرّست المقاربات المتباينة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، القائمة على الضبط الاستباقي، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، والمرتكزة أكثر على منطق التنازعات، الفجوات بين الأطارات التنظيمية، خاصة في العمليات العابرة للحدود والصفقات التكنولوجية الكبرى.

أخيراً، لم يفض توطيد التعاون الدولي في مجال المنافسة إلى الحد من تجزؤ الإطارات المعنية بالتدخل على النحو الكافي، مبرزاً ضرورة تقوية التنسيق لمجابهة الطابع المعولم للفاعلين وسلاسل القيمة.

وتزامناً مع هذه التطورات، أضحت الاستدامة تدرج تدريجياً ضمن نطاق سياسة المنافسة، دون أن ترقى إلى ركنية متسقة بالكامل على الصعيد الدولي. ففي 2025، واصلت عدة سلطات تجريب إدماج الأهداف البيئية في التحليل التنافسي، خاصة عبر تقييم اتفاقيات التعاون الرامية إلى إزالة الكربون أو ضمان النجاعة الطاقية أو خفض الانبعاثات. وفي الاتحاد الأوروبي، استمرت المبادئ التوجيهية المعدلة في توضيح الشروط التي تتيح لـ "اتفاقيات الاستدامة" أن تكون مطابقة لقانون المنافسة، من خلال التوليف بين الابتكار الأخضر والوقاية من مخاطر التنسيق المنافي لقواعد المنافسة.

وتجسدت هذه الدينامية كذلك في تنامي الاهتمام بأسواق التكنولوجيا النظيفة وسلاسل قيم الطاقات المتجددة والمواد الحيوية، حيث يزداد توظيف سياسة المنافسة كأداة لمواكبة الانتقال الطاقى. ورافق هذا الاهتمام تقوية الإطارات التي تتيح إبرام اتفاقيات للتعاون الأفقي وذات أهداف بيئية، خاصة في قطاعات التوزيع واللوجستك والصناعة الغذائية، ووفقاً لشروط صارمة تضمن التناسب واستفادة المستهلكين من مزايا ملموسة. وبالموازاة مع ذلك، كثفت السلطات يقظتها إزاء ممارسات "الغسل الأخضر" (greenwashing) في المجالات التي تتقاطع فيها المنافسة مع حماية المستهلكين، مستهدفة المزاعم البيئية غير المثبتة بما يكفي، والتي من شأنها تحريف سير المنافسة.

واقترنت هذه الدينامية كذلك بتنامي استخدام أدوات سياسة المنافسة في تأطير مساعدات الدولة ذات الصلة بالانتقال الطاقى، بغرض دعم الاستثمارات في التكنولوجيات منخفضة الكربون، على غرار الهيدروجين والبطاريات وعزل الكربون، والحد من الاختلالات بين الدول الأعضاء. فضلاً عن ذلك، ازداد الاهتمام بسلاسل الإمداد بالمعادن الحيوية اللازمة للانتقال الأخضر، بالنظر إلى مخاطر التركيز القبلية وتأثيرها المحتمل والمتزامن على المنافسة والأمن الاقتصادي والأهداف المناخية.

أكدت سياسة المنافسة خلال سنة 2025 مكانتها كأداة مركزية في الاستراتيجية الاقتصادية للقوى الكبرى. وباعتبار تقاطعها مع السياسة الصناعية وتلك المتعلقة بالرقمنة والجيوستراتيجية، تجاوزت سياسة المنافسة بصورة جوهرية وظيفتها التقليدية لتصبح رافعة بنيوية للقوة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتسم بتزايد التجزؤ.

3. محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة

بصمت 2025 على استمرار الوتيرة المتصاعدة لنشاط سلطات المنافسة على الصعيد العالمي، إذ ناهز حجم الغرامات المالية التي أوقعتها 7,7 مليار دولار أمريكي عوض 6,7 مليار قبل سنة، مما يعكس تصاعداً عاماً لآليات الزجر.

ولم تعكس هذه العقوبات المشددة طابعاً موحداً، بقدر ما شهدت على إعادة تشكيل أولويات التدخل، حيث ازداد الاهتمام بعدد من القطاعات الاستراتيجية، خاصة الأسواق الرقمية والتكنولوجيا الحيوية. وفي الوقت ذاته، واصلت السلطات تنويع آليات تطبيق قانون المنافسة، مكرّسة اللجوء إلى التعهدات والمسااطر التصالحية والأوامر بتقويم السلوك، ضمن مقارنة أكثر تدرجاً وتوجيهاً نحو معالجة الآثار التنافسية.

- توزيع القطاعات حسب نوع المخالفة

في 2025، تصدرت حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمين العقوبات المالية على الصعيد العالمي، بمبلغ إجمالي قارب 4,1 مليار دولار، بما يجسد الطابع المركزي لهذه المخالفة ضمن الإستراتيجيات الحديثة لتطبيق قانون المنافسة.

بالمقابل، بلغ مجموع العقوبات المتصلة بالممارسات العمودية وغيرها من السلوكيات غير المرتبطة بالكرتلات نحو 302,8 مليون دولار، بانخفاض ملحوظ عن المستوى الاستثنائي المسجل في 2024.

وتُفسر أسباب هذا التراجع أساساً بغياب قرارات في 2025 تضاهي ما صدر قبل سنة من حيث الحجم والأثر. غير أن ذلك لا يمس من يقظة السلطات، خاصة إزاء بعض الممارسات، من قبيل تحديد أسعار إعادة البيع (Resale Price Maintenance) باعتباره من أكثر المخالفات التي تُفرض بشأنها العقوبات في قضايا القيود العمودية.

علاوة على ذلك، أولت السلطات اهتماماً خاصاً ومستمرًا بالاتفاقات الأفقية، خاصة تحديد الأسعار والتواطؤ في الصفقات العمومية اللذان استحوذا تواليًا على 61 و 34 في المائة من القرارات المتعلقة بالكرتلات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتعكس هذه الاتجاهات تغييراً تدريجياً في أولويات تطبيق قانون المنافسة، حيث بات اهتمام السلطات ينصب جزئياً على السلوكيات التي يمكن أن تحد من الولوج إلى الأسواق أو تستغل قوة سوقية بشكل مفرط.

الجدول 2: توزيع العقوبات المالية حسب نوع المخالفة المرتكبة

نوع المخالفة	مبلغ الغرامة (بالدولار الأمريكي)	نسبة الزيادة بين 2024 و 2025
الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن	4,1 مليار	-4,65%
الممارسات العمودية	0,3 مليار	-83%
الاتفاقات / الكرتلات	3,3 مليار	+450%

المصدر: أمد استناداً إلى معطيات مستقاة من تقرير تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار العالمي (Global antitrust enforcement report) الصادر عن المنصة الإلكترونية "A&O Shearman" في مارس 2026

زيادة على ما سبق، حري بالذكر أن 2025 سجلت قفزة بنسبة 450 في المائة في زجر الاتفاقات، مشفوعة بغرامات مالية قدرها 3,3 مليار دولار، متجاوزة بكثير ما لوحظ في عامي 2024 و2023، ومسجلة أعلى مستوى منذ سنة 2001. ويُعزى هذا التقدم بدرجة كبيرة إلى بعض القرارات البارزة، وفي مقدمتها تلك الصادرة في أوروبا. : فقد استحوذت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، دون غيرها، على نحو 2,6 مليار دولار من العقوبات. وعلى الصعيد المحلي، سجلت المقاربة الزجرية زخما قويا، مدفوعا أساسا بالغرامة القياسية التي فرضتها سلطة المنافسة الإيطالية والبالغة 1,1 مليار دولار في قطاع الوقود الحيوي. ومن حيث المضمون، يظل تحديد الأسعار أكثر الممارسات المنافسة للمنافسة المعاقب عليها، متبوعا مباشرة بالاتفاقات في طلبات العروض، في دلالة على استمرار أشكال التواطؤ التقليدية.

- التوزيع الجغرافي للعقوبات

رصد التوزيع الجغرافي للعقوبات الصادرة في 2025 هيمنة أوروبية ملموسة على النشاط الزجري، بغرامة إجمالية قدرها 7 مليارات دولار، وموزعة على 2,5 مليار فرضتها سلطات المنافسة الوطنية، و4,5 مليار أوقعها المفوضية الأوروبية، أي ما يعادل النصيب الأكبر من العقوبات العالمية المسجلة خلال السنة.

وقد تميزت العديد من السلطات الوطنية الأوروبية بحجم الغرامات التي فرضتها، لاسيما:

- إيطاليا بمجموع ناهز 1,6 مليار دولار،
- فرنسا بمجموع قارب 428,7 مليون دولار،
- المملكة المتحدة بما مجموعه 182,6 مليون دولار تقريبا،
- بولندا بما مجموعه نحو 154,9 مليون دولار.

وفي الأمريكيتين، بلغ مجموع الغرامات حوالي 66,7 مليون دولار، في مؤشر على وتيرة أقل في تطبيق العقوبات المالية بالرغم من استمرار تحقيقات هامة، تباشرها بالخصوص السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ناهز مجموع الغرامات 344,2 مليون دولار، مع مساهمة بارزة لعدد من السلطات، على غرار الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

وتعكس هذه العقوبات تنوع مقاربات تطبيق قانون المنافسة باختلاف السلطات المختصة، إذ في الوقت الذي تفضل بعض منها العقوبات المالية، تولي أخرى اهتماما أكبر بالتحقيقات البنيوية أو التدابير التقويمية.

الجدول 3: التوزيع الجغرافي للعقوبات المالية المفروضة من لدن سلطات المنافسة برسم 2025

المناطق	مبلغ الغرامة الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
أوروبا	7 مليارات
الأمريكيين	66,7 مليون
آسيا والمحيط الهادئ	344,2 مليون

المصدر: أُعد من لدن مجلس المنافسة

- أبرز القرارات الصادرة في 2025

شهدت 2025 إصدار العديد من القرارات البارزة، في تجسيد للاهتمام المتزايد بالممارسات المنافسة لقواعد المنافسة في الأسواق الرقمية. بهذا الخصوص، أوقعت المفوضية الأوروبية غرامة مالية بنحو 3,3 مليار دولار على محرك البحث "غوغل" لاستغلاله التعسفي لوضع مهمين في سوق تكنولوجيا الإعلانات الرقمية، وعلى خلفية ممارسات مرتبطة بمنح الأفضلية لخدماتها الذاتية (self-preferencing). وتعد هذه العقوبة إحدى أكبر غرامات مكافحة الاحتكار التي تم فرضها على الصعيد العالمي، كما رافقتها أوامر ترمي إلى وضع حد للممارسات المؤاخذ عليها، وتقويم حالات تضارب المصالح المرصودة في سلسلة القيم الإعلانية. فضلا عن ذلك، بُشرت عدة تحقيقات ضد منصات رقمية كبرى، تتعلق بالخصوص بشروط الولوج إلى المعطيات، واستخدام المحتوى لتدريب الذكاء الاصطناعي التوليدي، إضافة إلى القيود المفروضة على مقدمي الخدمات الأغيار. وفي حالات أخرى، ارتأت السلطات حلاً تفاوضياً، مثل الالتزامات السلوكية، بهدف المعالجة السريعة للانشغالات المرتبطة بالمنافسة، وتقادي المساطر التنازعية المطوّلة.

الإطار 1: العقوبة المفروضة على "غوغل" في 2025: تعزيز تطبيق قانون المنافسة في المجال الرقمي

في 2025، فرضت المفوضية الأوروبية عقوبة على محرك البحث "غوغل" إثر مسطرة فُتحت بشأن ممارسات مخلة بقواعد المنافسة في أسواق الإعلانات الرقمية والخدمات الرقمية المرتبطة بها.

وتمحورت المخالفة المقررة حول ممارسات تدرج في إطار الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، وتمثلت أساساً في منح الأفضلية للخدمات الذاتية داخل المنظومة الإعلانية، والاندماج العمودي لخدمات المنصة، وفرض قيود من شأنها الحد من الولوج الفعلي لفاعلين أغيار إلى بعض فروع السوق. واعتُبرت هذه الممارسات تكريساً لآثار الإغلاق، وتأثيراً على السير التنافسي لأسواق شديدة التركيز.

ومن وجهة نظر المفوضية، يُرجح أن تمس هذه السلوكيات بالسير التنافسي للسوق المعنية، من خلال تزكية الوضع المهمين للمنصة بما يضر بمصالح منافسيها ويقلص قابلية السوق للمنافسة. وعلاوة على الغرامة المالية، أُرْفِق القرار بتعهدات تقويمية، تتوخى إعادة إرساء شروط ممارسة المنافسة الفعلية، لاسيما فيما يتصل بالشفافية وعدم التمييز والولوج إلى الخدمات. ويأتي هذا القرار في سياق تعزيز المراقبة التي تمارسها سلطات المنافسة الأوروبية على المنصات الرقمية، وتجسيدا لمقاربة أكثر بنوية باتت تعتمد في تطبيق قانون المنافسة، تماشيا مع آليات الضبط الاستباقي، على غرار قانون الأسواق الرقمية.

رصد تحليل تطبيق قانون المنافسة على الصعيد العالمي في 2025 عددا كبيرا من الاتجاهات الرئيسية.

أولا، تواصل الأسواق الرقمية ترسيخ دورها المحوري، إذ تظل المنصات التكنولوجية الكبرى في صلب اهتمامات السلطات، بالنظر إلى قدرتها على التحكم في الولوج إلى الأسواق والمعطيات والبنى التحتية الرقمية الأساسية.

ثانيا، يُلاحظ بروز أشكال أكثر تنوعا في تطبيق قانون المنافسة، تمزج بين العقوبات المالية والأوامر بتقويم السلوك ومساطر الصلح. وفي 2025، أسفر 43 في المائة تقريبا من قرارات مكافحة الاحتكار عن تسوية تصالحية، في مؤشر على الإرادة المتنامية للسلطات والشركات في التوصل إلى حلول متفق عليها لتقويم السريع للممارسات المنبثقة عن مساطر تنازعية.

أخيرا، تبدي سلطات المنافسة اهتماما متزايدا بالمخاطر التنافسية التي تنطوي عليها التكنولوجيات الناشئة، خاصة الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المحددة للأسعار وأنظمة تحليل المعطيات. وبأشرت عدة سلطات مساطر لمراجعة نصوص تشريعية وتنظيمية، ترمي إلى تأطير استخدام الخوارزميات التي يمكن أن توفر بيئة مواتية لممارسة سلوكيات تواطئية أو تكريس الفجوة في المعلومات بين المقاولات والمستهلكين.

في هذا السياق، أضحى عمل سلطات المنافسة يندرج ضمن مقاربة أكثر شمولية في ضبط المنظومات الرقمية، تجمع بين التطبيق التقليدي لقانون المنافسة وتفعيل آليات تنظيمية جديدة، موجهة أساسا للمنصات المهيمنة.

4. تطور التركزات الاقتصادية

في 2025، انتعشت السوق العالمية للتركيزات الاقتصادية انتعاشا أقوى ومختلفا نوعيا عما سُجِّل في 2024، إذ بعد سنتين من سيادة حالة الترقب والقيود المالية، أضحت البيئة الاقتصادية أنسب تدريجيا لإبرام الصفقات، بالرغم من استمرار تأثيرها بحالات

اللايقين البنيوية. ويأتي هذه الانتعاش في سياق موسوم بالتخفيف التدريجي للسياسة النقدية، واستقرار التقييمات السوقية، وإعادة تموقع المقاولات على الصعيد العالمي. وفي نفس السنة، سجلت القيمة العالمية للتركيزات انتعاشا ملموسا، بلغت 4.729 مليار دولار، بزيادة بنحو 17 في المائة عن 2024، وهو ما يجسد الاستعادة التدريجية لثقة المستثمرين، المدفوعة بأفاق اقتصادية أكثر وضوحا وبرؤية أفضل إزاء شروط التمويل.

ويمكن أحد العوامل الحاسمة لهذا الانتعاش في تطور الظروف المالية، إذ ساهم الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية، الذي انطلق عند متم 2024 وتعزز في 2025، في تقليص تكلفة رأس المال وإعادة إحياء أنشطة الاستحواذ. غير أنه وخلافا للدورات السابقة، حافظت الشركات عموما على قدر من الانضباط في تدبير إستراتيجياتها الاستثمارية، مُفضِّلةً العمليات القادرة على خلق القيمة على المدى المتوسط بدلا من التوسعات الانتهازية. فضلا عن ذلك، ظلت تكلفة التمويل، رغم تراجعها، أعلى من مستوياتها المنخفضة تاريخيا التي سادت خلال فترة ما قبل الجائحة، ما حتم صرامة أكبر في انتقاء المشاريع.

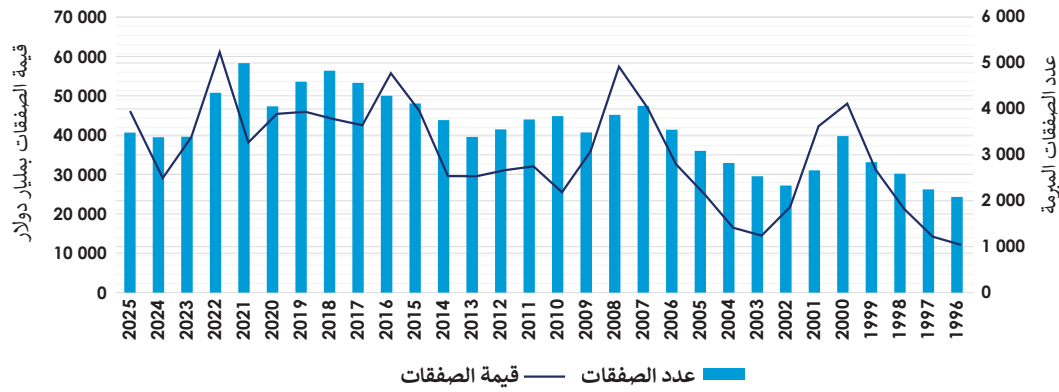
وفي سياق مواز، أبانت الأسواق المالية عن أداء أكثر صلابة في 2025، مع ارتفاع التقييمات في عدد من القطاعات الرئيسية، لاسيما التكنولوجيا والطاقة والصناعة. وأتاح هذا التحسن إبرام صفقات الأسهم (stock deals)، وتقليص فجوة التقييم بين الجهات المقتنية والبائعة، والتي كانت تشكل عقبة رئيسية قبل عامين. غير أن هذه الفجوة ظلت قائمة جزئيا، وتحولت فعليا إلى ساحة تفاوضية بالغة التعقيد، قوامها آليات تعديل الأسعار (الدفعات المشروطة بالأداء "earn-outs" والبنود المرتبطة بالأداء) التي أضحت ركيزة أساسية في هيكلة الصفقات.

وفي 2025، سجلت بنية سوق التركيزات الاقتصادية تطورا ملحوظا كذلك، إذ في الوقت الذي استحوذت الصفقات صغيرة ومتوسطة الحجم على حصة مهمة من حجم المعاملات، انتعشت الصفقات الضخمة (méga-transactions) انتعاشا تدريجيا، خاصة في القطاعات الاستراتيجية. كما استعادت العمليات التي تفوق قيمتها 10 مليارات دولار دينامية نشاطها، مدفوعة بالتوطيد الصناعي والانتقال الطاقوي والتحول الرقمي. غير أن هذه الصفقات تظل خاضعة لمراقبة تنظيمية صارمة بشكل خاص، في ظل تشديد سياسات المنافسة عالميا.

فضلا عن ذلك، استأثرت عمليات الاستحواذ الاستراتيجية بالحصة الأكبر من القيمة، بما يعكس رغبة الشركات في إعادة التموضع ضمن بيئة تنافسية تتغير بوتيرة متسارعة. وفي 2025، لم تقتصر عمليات التركيز الاقتصادي على كونها مجرد رافعة للنمو الخارجي، بل صارت أداة جوهرية للتحويل، قوامها الابتكار وتأمين الأصول الحيوية ودمج التكنولوجيات الجديدة واختراق أسواق جديدة.

وتتجسد أبرز المعالم التي طبعت العام المنصرم كذلك في العودة القوية للمستثمرين المؤسسيين، خاصة صناديق الأسهم الخاصة، التي استفادت من حجم مهم من رؤوس الأموال غير المستثمرة (dry powder)، بعد فترة من الحذر النسبي، والمتراكمة طيلة السنوات الأخيرة. ومن ثم، استعاد نشاط هذه الأخيرة زخمه، مقترنا بالخصوص بالعمليات متوسطة الحجم والصفقات الثانوية. بيد أن مقاربته بدت انتقائية، مفضلة الأصول القادرة على الصمود، والمدة للسيولة، والمتقاطعة مع اتجاهات طويلة الأمد.

الرسم البياني 5: تطور عمليات التركيز في الفترة 1996-2025
(بالحجم والقيمة)



المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

وتجسد القطاعات التي أبانت عن دينامية أكبر في 2025 الاتجاهات البنيوية الكبرى للاقتصاد العالمي، إذ ظلت التكنولوجيا في صلب العمليات، مع تركيز خاص على الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والبنى التحتية للمعطيات. كما انتعشت الطاقة انتعاشاً قوياً، مدعوماً برهانات الانتقال المناخي، ولاسيما في مجالات الطاقات المتجددة والتكنولوجيات منخفضة الكربون. إضافة إلى ذلك، استقطبت البنى التحتية (النقل والاتصالات واللوجستيك) استثمارات هائلة، بالنظر إلى دورها الاستراتيجي في تعزيز الصمود الاقتصادي وتأمين سلاسل الإمدادات.

وحافظ قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات على صدارته، ولكن مع تحول نوعي ملحوظ. وفي العام الماضي، استحوذ القطاع على نحو 28 في المائة من القيمة العالمية للصفقات، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بعام 2024. ويُعزى هذا التطور إلى الطفرة التي سجلتها الاستثمارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبنى التحتية للمعطيات، والأمن السيبراني. ولم تعد العمليات مقتصرة على المنصات الرقمية التقليدية، بل امتدت إلى منظومات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وأشباه الموصلات المتقدمة، والبنى التحتية الحيوية، في مؤشر على سباق عالمي للتحكم في التكنولوجيا المزعة (technologies de rupture).

كما رَسَّخ قطاع الطاقة والموارد الطبيعية دوره المحوري، مستحوذاً على قرابة 13 في المائة من قيمة الصفقات في 2025. غير أن ديناميته سجلت تحولاً ملموساً قياساً على سنة 2024. وفي حين ظلت عمليات التوطيد في قطاعي النفط والغاز حاضرة، خاصة في سياق تأمين الإمدادات الطاقية، فقد بات النمو مدفوعاً أساساً بالأصول المرتبطة بالانتقال الطاقى، من قبيل الطاقات المتجددة والهيدروجين وتخزين الطاقة والبنى التحتية الكهربائية. علاوة على ذلك، واصلت الشركات الكبرى النشطة في القطاع نهج إستراتيجية مزدوجة، تزاوج بين تعزيز كفاءة أصولها التقليدية وتنويع موجه نحو الأنشطة منخفضة الكربون. وواكب هذا التحول كذلك إعادة التوطين الجغرافي للاستثمارات، مع تصاعد أهمية المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

زيادة على ذلك، عرفت قطاعات الصناعة والكيماويات بدورها تنامياً متزايداً في ديناميتها، مستأثرة بنحو 13 في المائة من قيمة الصفقات. وفي السنة الفارطة، استفادت هذه القطاعات من موجة جديدة لإعادة التصنيع في الاقتصادات المتقدمة، معززة بسياسات عمومية طموحة. وتوخت عمليات التركيز أساساً تعزيز صمود سلاسل الإمداد، ودمج التكنولوجيات المتقدمة (المكننة والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد)، والتسريع من وتيرة إزالة الكربون من العمليات الصناعية. وحرصت مقاولات إنتاج المواد الكيميائية، على الخصوص، على إعادة توجيه محافظها صوب قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وأقل تعرضاً للمخاطر البيئية.

من جانبه، سجّل قطاع الخدمات المالية خلال سنة 2025 تركّزاً أكثر وضوحاً مقارنة بسنة 2024، مستأثراً بقرابة 12 في المائة من القيمة العالمية للصفقات، ومدفوعاً بعدة اتجاهات بنوية. في هذا الصدد، واصلت البنوك نهج إستراتيجيات تركيز لتحقيق الحجم المطلوب، وتقليص التكاليف، وتمويل الاستثمارات التكنولوجية الضخمة واللازمة للرقمنة. كما استمر الفاعلون في خدمات الأداء والتكنولوجيا المالية (FinTech) في استقطاب استثمارات هامة، لاسيما في تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعنية برصد الغش، والهوية الرقمية، والبنى التحتية للأداء الفوري. فضلاً عن ذلك، كثّف مدبرو الأصول عمليات الاستحواذ، بحثاً عن مصادر بديلة لضمان العائد وسط بيئة مالية سريعة التحول.

ومن حيث الحجم، ظلت الاتجاهات المرصودة في 2024 قائمة، مع تصدر قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات الأنشطة باستحواذه على 22 في المائة تقريباً من العدد الإجمالي للعمليات، متبوعاً بقطاعي الصناعة والصحة. وتعكس هذه الصدارة زائداً تجزؤ الصفقات في قطاعات الابتكار، إذ أضحت عمليات الاستحواذ التكميلية (bolt-on acquisitions) رافعة أساسية للولوج السريع إلى التكنولوجيا أو اكتساب مهارات معينة.

الإطار 2: عمليات الاستحواذ التكميلية: إستراتيجية موجهة للتوسع

يُقصد بعمليات الاستحواذ التكميلية صفقات للنمو الخارجي، تستحوذ بواسطتها شركة على شركة أخرى، وصغيرة الحجم في الغالب، بهدف تعزيز أنشطتها القائمة أو استكمالها، وخلافاً لعمليات الاستحواذ المعروفة بـ "التحويلية"، تندرج هذه العمليات ضمن مقاربة تدرّجية، تروم تكريس تموقع الشركة في السوق أو توسيع قاعدة العملاء أو دمج مهارات معينة.

وتتسم هذه العمليات بقربها الاستراتيجي والكبير من أنشطة الجهة المقتنية، سواء تعلق الأمر بسلسلة القيمة نفسها، أو بفرع سوق مجاورة، أو بتكنولوجيات تكميلية. وتوفر عموماً إمكانية خلق أوجه تآزر قابلة للتفعيل السريع، خاصة من حيث التكاليف أو التوزيع أو الابتكار.

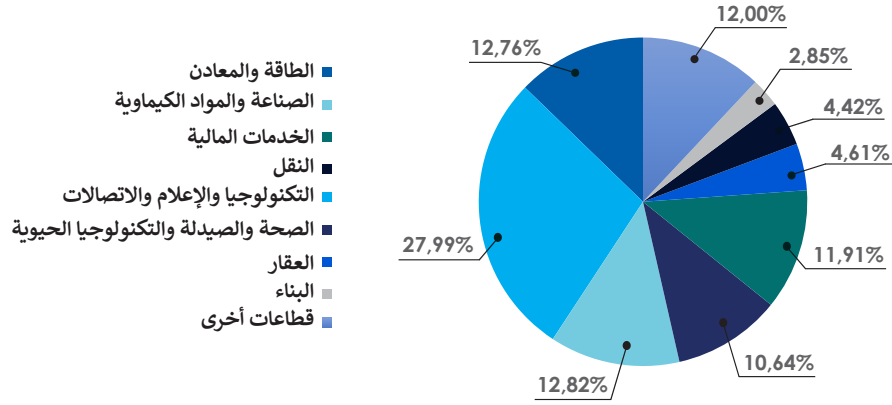
ومن زاوية تنافسية، تنطوي هذه العمليات على رهانات معينة، إذ غالباً ما تكون محدودة الحجم عند مراعاة كل عملية على حدة، وقد لا تستوفي أسقف التبليغ. غير أن تراكمها يمكن أن يفضي إلى توطيد تدريجي للسوق، خاصة في القطاعات المتجزأة أو ذات الكثافة التكنولوجية العالية، طارحة إشكاليات تتعلق بقابلية السوق للمنافسة أو الولوج إليها.

في هذا السياق، تولي بعض سلطات المنافسة اهتماماً متزايداً بإستراتيجيات الاستحواذ المتسلسل، لاسيما حين تنهجها جهات ذات وضع مهيمن أو تُنفذ داخل المنظومات الرقمية، وحيث يمكن لأثار الشبكة (effets de réseau) والفوائد المرتبطة بالمعطيات أن تفاقم الآثار التنافسية لهذه العمليات.

وثمة حدث بارز آخر طبع سنة 2025، ويتمثل في صعود قطاعات استراتيجية جديدة، ضمنها قطاع الصحة، خاصة التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الطبية، الذي تسارعت وتيرة إنجاز الصفقات المرتبطة به، مدفوعاً بالابتكارات في مجالات العلاجات المتقدمة والصحة الرقمية. بدورها، استقطبت البنيات التحتية (النقل واللوجستيك ومراكز البيانات) المزيد من الاستثمارات، بالنظر إلى دورها الحيوي في تحول الاقتصادات وتأمين سلاسل القيمة.

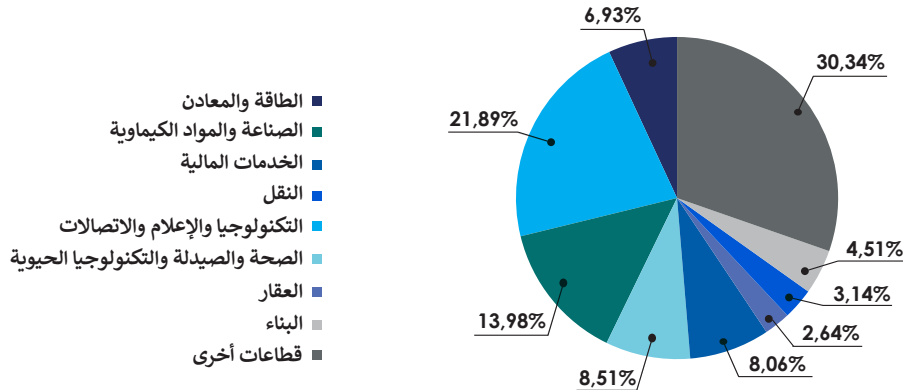
أخيراً، بدا أن الاتجاهات الكبرى المشتركة بين مختلف القطاعات أضحت عاملاً يؤثر تأثيراً متزايداً على البعد القطاعي للتركيزات الاقتصادية في 2025، بما في ذلك الرقمنة وإزالة الكربون والسيادة الاقتصادية والصمود. ولم تعد الشركات تكتفي بتعزيز موقعها القائم، بل باتت تتجه إلى التموضع الاستراتيجي ضمن القطاعات الواعدة بالنمو على المدى الطويل. ويعكس هذا التطور تنامي الطابع الهجين للعمليات التي أصبحت تتم عند الحدود الفاصلة بين عدة قطاعات، مما يجعل التصنيفات التقليدية أقل وضوحاً.

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي
برسم 2025 (بالقيمة)



المصدر: المنصة الإلكترونية "White & Case"

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي
برسم 2025 (بالحجم)



المصدر: المنصة الإلكترونية "White & Case"

في 2025، وبعد عدة سنوات من التفكك، انتعشت المعاملات العابرة للحدود انتعاشاً أكثر بروزاً ومهيكلًا. غير أن هذه الانتعاش لا يعكس عودة إلى عولمة "ما قبل الجائحة"، وإنما يندرج ضمن نموذج عالمي أعيد تشكيله بعمق، أصبحت فيه تدفقات الاستثمار الدولية أكثر انتقائية واستراتيجية، وتتأثر بشكل متزايد بالاعتبارات الجيوسياسية.

وفي نفس السنة، تجاوز حجم هذه المعاملات 9.800، بزيادة ناهزت 15 في المائة مقارنة بسنة 2024. ومن حيث القيمة، بدأ الارتفاع أكثر وضوحاً، ببلغ إجمالي قدر بنحو 1.313 مليار دولار، بزيادة قاربت 46 في المائة. وأشارت هذه الدينامية على إقبال تدريجي على الاستثمارات الدولية، مدعوماً بتحسين الأوضاع المالية وبوضوح الرؤية الاقتصادية للذين طبعاً السنة.

ورسّخت الولايات المتحدة مكانتها كقطب رئيسي في تدفق المعاملات العابرة للحدود. إذ واصلت جاذبية السوق الأمريكية، المدعومة بمتانة اقتصادها وعمق أسواقها المالية، استقطاب حصة مهمة من الاستثمارات الوافدة. بالموازاة مع ذلك، كثفت الشركات الأمريكية عمليات الاستحواذ بالخارج، لاسيما في أوروبا وفي بعض الاقتصادات الناشئة، سعياً منها إلى اقتحام أسواق جديدة وتنويع امتدادها الجغرافي.

كما انتعشت في أوروبا أيضاً المعاملات العابرة للحدود، مع ارتفاع ملحوظ في العمليات التي ضمت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلدان الشمال الأوروبي. وتوطدت هذه الدينامية بالاستقرار الماكرو-اقتصادي، وبتفعيل سياسات صناعية طموحة، وبتصاعد قيمة الأصول الاستراتيجية في قطاعات الانتقال الطاقوي والتكنولوجيا. غير أن أوروبا باتت تتشدد في انتقائها للاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الحساسة، من خلال تعزيز آليات فرز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى النقيض، أبانت آسيا في سنة 2025 عن مسار أكثر تبايناً، إذ في الوقت الذي تصاعدت تدفقات الاستثمار الداخلية والخارجية في عدد من الاقتصادات، على غرار الهند وجنوب شرق آسيا، واصلت الصين تسجيل تباطؤ نسبي في المعاملات العابرة للحدود، وسط بيئة تنظيمية أكثر تشدداً، واستمرار التوترات الجيوسياسية، واعتماد إستراتيجية لإعادة التركيز على الطلب الداخلي.

وعلى الصعيد القطاعي، تركزت الاتجاهات الملحوظة في 2024، إذ ظل قطاع التكنولوجيا والإعلام والمواصلات في صدارة المعاملات العابرة للحدود، مدفوعاً بعولمة سلاسل القيمة الرقمية وباحتدام التنافس على الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه المواصلات، والبنى التحتية السحابية. كما استمر قطاع الخدمات المالية والبنى التحتية في استقطاب تدفقات هامة، خاصة في ميادين الأداء، والتكنولوجيا المالية، والأصول اللوجستية الاستراتيجية.

وبرزت الطاقات المتجددة والتكنولوجيا منخفضة الكربون كرافعة أساسية للمعاملات العابرة للحدود في سنة 2025، بحيث تضاعفت الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والهيدروجين والشبكات الكهربائية، وعلى شكل شراكات دولية في الغالب، في تجسيد للبعد العالمي للانتقال الطاقوي. وبرزت هذه الدينامية بالملامح في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية على الخصوص.

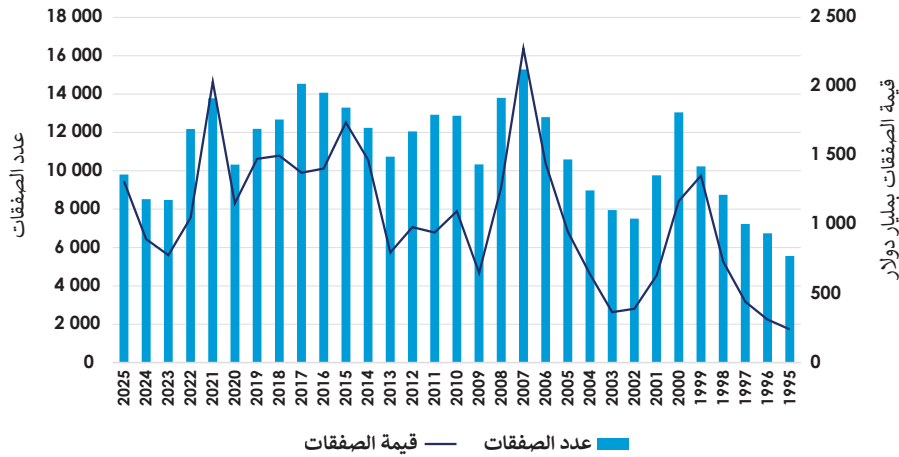
وبالرغم من هذا الانتعاش، تظل المعاملات العابرة للحدود مقيدة بإكراهات بنوية مستمرة، ذلك أن التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، على الخصوص، تواصل تأثيرها على قرارات الاستثمار، وتدخل نزعة تفضيلية لصالح الشركاء "المتوافقين" استراتيجياً. فضلاً عن ذلك، تحول الحمائية الاقتصادية، بأشكالها المتنوعة (الدعم والمعايير وآليات مراقبة الاستثمار) دون ضمان انسيابية المعاملات الدولية.

أكثر من ذلك، أدى تشديد الإطارات التنظيمية، لاسيما في مجالات المنافسة، والأمن القومي، والسيادة التكنولوجية، إلى تمديد آجال المصادقة وتفاقم حالة اللايقين المحيطة بالمعاملات سائلة الذكر. وفي سنة 2025، أدمجت المقاولات هذه القيود بشكل كامل ضمن استراتيجياتها، من خلال إيلاء اهتمام أكبر لاستباق المخاطر السياسية والتنظيمية منذ مرحلة تصميم العمليات.

أخيرا، تجسدت السمة اللافتة التي طبعت 2025 في التحول النوعي للمعاملات المذكورة أعلاه. بمعنى آخر، لم تعد هذه الأخيرة مدفوعة فقط باعتبارات التوسع الجغرافي، بل باتت تركز على أهداف استراتيجية أكثر تعقيدا، من قبيل الولوج إلى التكنولوجيات الحيوية، وتأمين سلاسل الإمداد، واستقطاب الكفاءات، وإعادة التوضع ضمن القطاعات الواعدة بالنمو.

وهكذا، أكدت سنة 2025 إعادة تشكيل مستدامة للتدفقات العابرة للحدود، اتسمت بانتعاش من حيث الحجم والقيمة، ولكن ضمن إطار أكثر تجزؤا وأكثر ارتباطا بالاعتبارات الاستراتيجية، وأكثر تطلبا. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، أضحت نجاح الشركات يرتبط ارتباطا حاسما بقدرتها على التوفيق بين الفرص العالمية والإكراهات المحلية، بما يعيد رسم ملامح الاستثمار الدولي بصورة معمقة.

الرسم البياني 8: تطور عمليات التركيز العابرة للحدود في الفترة 1995-2025



المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

بالانتقال إلى طبيعة العمليات، اتسمت دينامية عمليات التركيز الاقتصادي باستمرار هيمنة الصفقات الاستراتيجية، مكرسة دورها المحوري في بيئة عالمية تشهد إعادة ترتيب عميقة. وتعززت هذه التركيزات أساسا بالتحويلات الصناعية والتكنولوجية، في ظل تسارع وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة، وتنامي متطلبات السيادة الاقتصادية، لاسيما في القطاعات الحيوية.

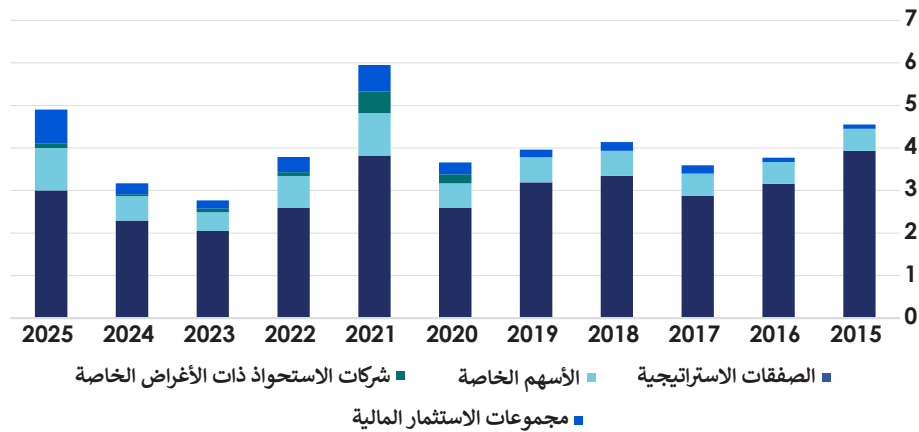
بالموازاة، كثف قطاع التكنولوجيا نشاطه بوجه خاص، تزامنا وسعي المقاولات إلى توطيد مواقعها التنافسية، وضمان الولوج إلى المعطيات والبنى التحتية الرقمية، وترسيخ منظوماتها في خضم احتدام المنافسة بين المنصات. علاوة على ذلك، سجل قطاعا الطاقة والصناعة زخما ملحوظا، إذ لجأت الشركات إلى عمليات التركيز بهدف مواكبة الانتقال الطاقوي، وتأمين إمداداتها، وتعزيز صمودها العملي.

في هذا الصدد، اضطلعت الجهات المستثمرة المالية، خاصة صناديق الأسهم الخاصة، بدور بارز في بيئة ما زالت تحكمها شروطا تمويلية انتقائية. وانصب تدخل هذه الجهات على توطيد توسعها الخارجي عبر إنجاز عمليات استحواذ إضافية، والتي أضحت ركيزة أساسية لتحسين كفاءة المحافظ الاستثمارية وخلق القيمة.

في المقابل، باشرت شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Acquisition Vehicles)⁹ عمليات محدودة في 2025، في مؤشر على استدامة الوضع الطبيعي لهذه العمليات بعد الذروة التي سجلتها مع مطلع العقد، وفي ظل تشدد البيئة السوقية، وتنامي الإكراهات التنظيمية، وتزايد معايير انتقاء الاستثمارات.

ويُستشف من هذه التطورات أن إستراتيجيات النمو الخارجي تتأقلم تأقلا مستمرا مع الظروف الاقتصادية والمالية، ومطبوعا بتصاعد الهواجس الصناعية والتكنولوجية والجيو-اقتصادية في هيكلة عمليات التركيز.

الرسم البياني 9: توزيع عمليات التركيز الاقتصادي حسب أصناف الجهات المقتنية في الفترة 2015-2025 (بمليار دولار)



المصدر: المنصة الإلكترونية "Bain & Co"

⁹ شركات مدرجة في البورصة، تهدف أساسا إلى الدعوة إلى الاكتتاب العام بغية جمع أموال تُستخدم لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة.

تتبلور آفاق سنة 2026 ضمن بيئة تكتنفها حالات اللايقين المستمرة وتقلبات اقتصادية ومالية متجددة على الصعيد العالمي. ولئن أوجت الدينامية الملحوظة في 2025 بانتعاش محتمل في عمليات التركيز، معززة بالتوقعات بتخفيف الشروط النقدية وبتحسن نسبي في الاستثمارات الخاصة، فإن هذه التوقعات باتت اليوم أكثر غموضا وعرضة لعوامل الهشاشة.

وعلى الخصوص، يظل الاهتمام الاستراتيجي للمستثمرين منصبا على القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية والرأسمالية المرتفعة، من قبيل الذكاء الاصطناعي والبنيات التحتية الرقمية والانتقال المناخي والتكنولوجيا النظيفة، والكفيلة بتدعيم موجات جديدة من التوطيد. غير أن تجسيد هذه الدينامية المحتملة تشوبه درجة كبيرة من التعقيد.

فعليا، تتصاعد حدة اللايقين التنظيمي جراء تشديد السياسات التجارية، وتكريس آليات المراقبة المتعلقة بالأمن الاقتصادي والسيادة التكنولوجية، وتنامي تدخل السلطات العمومية في القطاعات الاستراتيجية. ويُحتمل أن يفضي ذلك إلى كبح العمليات العابرة للحدود، وتعقيد هيكل الصفقات الكبرى، لا سيما في سياق تزايد التباينات بين الأنظمة القضائية.

بالموازاة مع ذلك، تتفاقم مخاطر تباطؤ تدفقات الاستثمار الدولية بفعل تمدد التوترات الجيوسياسية، وتجدد حالات التفكك الاقتصادي، وتتصاعد النزعات الرامية إلى حماية سلاسل القيمة الاستراتيجية. وهكذا، تسهم إعادة تشكيل التدرجي للبيئة العالمية في الحد من قابلية التنبؤ بعمليات التركيز الاقتصادي.

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

في 2025، أبان الاقتصاد المغربي عن تعافي تدريجي بعد الأزمة الاقتصادية التي أعقبت جائحة الكوفيد، حيث تسارعت وتيرة النمو ليصل إلى 4,9 في المائة، بعد أن بلغ 4,4 و3,8 في المائة في 2024 و2023 على التوالي، وفقا للأرقام المؤقتة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط¹⁰.

وهكذا، واصل الاقتصاد الوطني ديناميته، مقتربا أكثر من بلوغ أهداف النمو التي سطرها النموذج التنموي الجديد، ووسط توقعات المندوبية السامية للتخطيط باستمرار هذا الإيقاع المتسارع، مع تسجيل نمو مُقدَّر ب 5 في المائة في 2026¹¹.

واستمرت هذه الدينامية في سياق دولي مطبوع باستمرار التوترات الجيو-سياسية الكبرى، والتي تسببت في تقلبات مرتفعة للأسعار العالمية للمواد الأولية، وبتنامي المخاوف من كساد اقتصادي عالمي، ما دفع بالعديد من البلدان إلى مواصلة تشديد سياساتها النقدية والميزانية.

¹⁰ أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

¹¹ "الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2026" الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في يناير.

كما تأتي ضمن سياق وطني موسوم بالتداعيات الممتدة للجفاف الذي شهدته البلاد طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، رغم بروز مؤشرات واعدة على انفراج نسبي مع نهاية 2025. كما تندرج أيضا في إطار مواصلة سياسة معاكسة للدورة الاقتصادية (politique contracyclique)، والموجهة إلى دعم الاقتصاد إثر الركود المرتبط بفترة ما بعد الكوفيد.

في هذا السياق، تعززت دينامية الاقتصاد المغربي على مستوى العرض بانتعاش الأنشطة الأولية وتحسن أداء القطاعات غير الفلاحية. وعلى صعيد الطلب، تعززت هذه الدينامية بتنامي الطلب الداخلي، مدفوعا بمرونة الاستثمار، خاصة العمومي، وبالنمو المعتدل لاستهلاك الأسر، في ظل مواصلة تدابير دعم القدرة الشرائية، وأيضا بانحسار الضغوط التضخمية على الأسعار.

علاوة على ذلك، ساهمت الظروف التي طبعته تطور عرض وطلب السلع والخدمات خلال سنة 2025 في استمرار تراجع الأسعار الذي بدأ في 2024. ومن ثم، استقر معدل التضخم السنوي عند 0,8 في المائة مقابل 0,9 في المائة قبل سنة. غير أنه تم رصد ضغوط انكماشية في نهاية (tensions déflationnistes) السنة، ما يشكل عوامل مخاطر بالنسبة للاقتصاد المغربي يتعين متابعتها بنوع من اليقظة.

بيد أن السياق النقدي والمالي حافظ في مجمله على منحاه التيسيري، متيحاً لبنك المغرب خفض سعر الفائدة إلى 2,25 في المائة والإبقاء على هذا المستوى طيلة السنة، مرسّخاً بذلك توقعات التضخم.

علاوة على ذلك، أتاح حسن استخدام مزيج السياسات (policy mix) المفاضلة المتوازنة بين أهداف النمو ومتطلبات استقرار الأسعار، مساهما في التخفيف من صدمات العرض المؤقتة، ودعم الطلب الداخلي، بواسطة سياسة اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية تستهدف تكريس صمود الاقتصاد في مواجهة مختلف الاضطرابات الظرفية.

ومستفيدا من هذا الصمود، عزّز الاقتصاد المغربي قدرته على تحويل حالة اللايقين وتذبذبات الاقتصاد العالمي إلى فرص للتنمية وجب استغلالها، مع استيعابها بالنظر إلى متطلبات السيادة والاستدامة والإدماج والأمن. غير أن تجسيد هذه الدينامية يظل مشروطا بالقدرة على رفع مجموعة من التحديات البنيوية، وفي طليعتها استمرار الفوارق بين الجهات، والتي قد تخفف من آثار النمو وتحد من نطاقه.

من هذا المنطلق، شدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربع جلالته على العرش، على ضرورة التصدي للفوارق الترابية، بغية تمكين عموم المواطنين من الاستفادة العادلة من ثمار التقدم والتنمية.

"فلا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين [...]". قد حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية [...]. لذلك ندعو إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة." (مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2025).

كما دعا جلالتهم، في خطابه الموجه لأعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى بلورة جيل جديد من برامج التنمية الترابية، ترمي إلى تمكين كافة المغاربة من اقتطاف ثمار النمو، والتمتع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة.

"لذلك، نعتبر أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته. فالعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف؛ وإنما نعتبرها توجهها استراتيجيا، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية." (مقتطف من خطاب البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2025)

وينبغي الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين المنافسة والفوارق، بما أن سير الأسواق قد يكون سببا لانعدام تكافؤ الفرص وفوارق في المداخيل والثروات. في هذا السياق، يمكن أن يشكل قانون وسياسة المنافسة أداة أساسية للتخفيف من هذه الفجوات (أنظر الإطار 3).

الإطار 3: أية روابط بين المنافسة والفوارق؟

تظل العلاقة بين المنافسة والفوارق مشوبة بالتناقض، إذ لا تساهم المنافسة في تحفيز الابتكار وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين فحسب، بل تفضي كذلك إلى تعميق فوارق الدخل حين تحد العقبات التنافسية من نجاعة محركات النمو. إضافة إلى ذلك، إن الفوارق المنبثقة عن سوق تنافسية لا تعتبر بالضرورة إشكالية بحد ذاتها. غير أنها قد تبرز وجود حواجز مستمرة تعيق الولوج إلى الأسواق، وتحرّم على الأرجح الفاعلين من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

فضلا عن ذلك، كشفت الدراسات التجريبية أن الدينامية التنافسية يمكن أن تصاحبها نسبة مرتفعة من تركيز السوق وتزايد الفجوات في أداء بين المقاولات، لاسيما على مستوى الإنتاجية وهوامش الربح والابتكار، ما يترتب عنه تبعات ماكرو-اقتصادية هامة، من قبيل تقلص حصة العمل في القيمة المضافة، وتفاقم الفوارق في الأجور، وتأثير تركيز الأسواق على استهلاك الأسر ذات الدخل المنخفض، وتوزيع أقل توازنا للاستثمارات، ناهيك عن فقدان واسع النطاق لمناصب الشغل وإفلاس المقاولات.

في هذا السياق، أولى قانون المنافسة اهتماما بالممارسات التي يمكن أن تفضي لعدم تكافؤ الفرص في الولوج إلى الأسواق، وتفرز فوارق في المداخل عند تقاسم القيمة المحدث، وفوارق في الثروات جراء تركيز ملكية الأصول. ومن خلال الحد من الاستغلال التعسفي للقوة السوقية وكبح الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، يساهم القانون، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في الحفاظ على انفتاح السوق وتوسيع نطاق المشاركة في الفرص الاقتصادية.

ومع ذلك، يُلاحظ أن القانون سالف الذكر ينصب، في الكثير من التشريعات، على فعالية تعزيز الموارد أكثر من تركيزه على العدالة في توزيع الثروات. ويُرجح أن يساهم تنامي الاهتمام برهانات الإدماج الاقتصادي وبأثار الممارسات المنافسة للمنافسة على الفئات الأكثر هشاشة في تعزيز كلٍّ من الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

1. التطور العام للأسواق

في 2025، بصم الاقتصاد المغربي على وتيرة نمو متسارعة، بعد اجتيازه فترة من الركود أدت إلى احتواء آثار ظرفية مدفوعة بعوامل خارجية، وبالتالي فُرضت على نموذج النمو. ووفقا للمعطيات المؤقتة للمندوبية السامية للتخطيط، بلغ النمو الاقتصادي 4,9 في المائة، بارتفاع عن عام 2024 الذي استقرت فيه النسبة عند 4,4 في المائة.

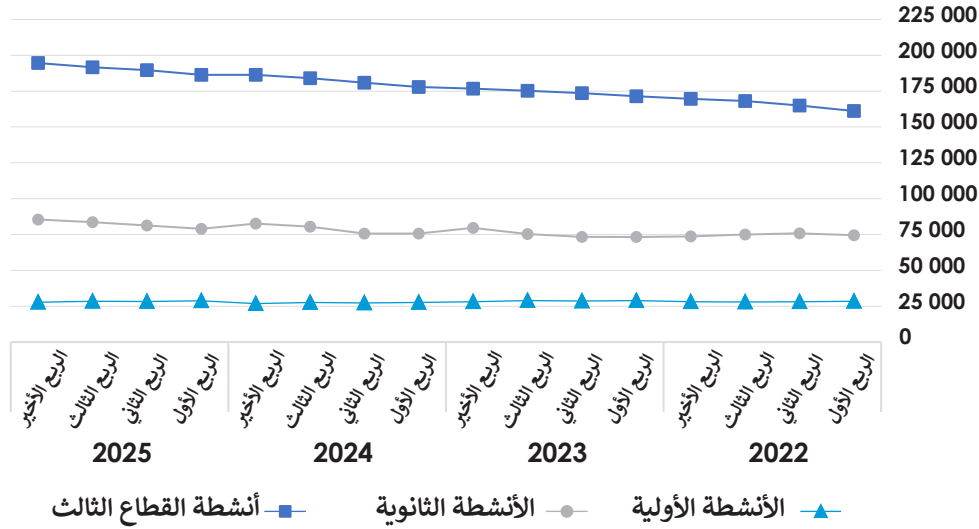
وتزامن هذا التسارع في النمو مع سياق دولي مطبوع بتباطؤ النشاط في عدد من كبرى الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وباستمرار حالات اللايقين المحيطة بتطور الطلب العالمي وتوجهات السياسات العمومية. كما بقي هذا السياق متسما بالتجزؤ المتزايد للتجارة العالمية¹² وبتصاعد النزعات الحمائية، بالرغم من صمود النشاط العالمي المدعوم بتنبؤات إيجابية نسبيا من حيث المبادلات وتدفقات الاستثمار.

وإذا كانت مرونة الاقتصاد المغربي قد أكدت قدرته على مقاومة لايقين الاقتصاد العالمي، ممهدة بذلك الطريق أمام تحولات بنيوية أعمق، فإن تحليل تطور القطاعات يُظهر مع ذلك أن الأداءات المسجلة لا تزال إلى حد كبير متأثرة بعوامل ظرفية. كما يظهر أن التغييرات البنيوية لنموذج النمو لم تتبلور ملامحها بما يكفي في هذه المرحلة.

في هذا الصدد، رصدت معطيات المندوبية السامية للتخطيط، برسم 2025، تطورات قطاعية متقاربة نسبيا بين قطاعات الأنشطة الرئيسية، وغياب أي تغيير كبير في مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي. كما طبعت هذه التطورات دينامية ربع سنوية أقل تقلبا في مجملها (أنظر الرسم البياني 10).

¹² يشير تجزؤ التجارة الدولية إلى وضع تعيد فيه التوترات الجيوسياسية تشكيل المبادلات العالمية، بما يؤدي إلى تعديل التدفقات التجارية على الصعيد الدولي.

الرسم البياني 10: تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى بمليون درهم (2022-2025)



المصدر: أُعد استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية للقيمة المضافة

بالأسعار المتسلسلة (أساس: 2014) المؤرخة في 9 أبريل 2026)

وهكذا، نمت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاع الأولي بنسبة 7,1 في المائة على أساس سنوي، مدعومة أساساً بانتعاش النشاط الفلاحي. من جهتها، سجلت أنشطة القطاعين الثانوي والثالث نمواً بنسبة 3,3 و4,3 في المائة على الترتيب¹³.

وسجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للأنشطة الأولية زيادة ملحوظة بعد تباطؤها بنحو 5,1 في المائة قبل سنة، مدفوعة أساساً بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8,2 في المائة، والمدعومة بدورها بتحسين محصول الحبوب مقارنة بالسنة الفارطة التي طبعها موجة جفاف حادة. كما تجسد هذه الزيادة المردودية الجيدة لبعض الزراعات، خاصة العلفية، وكذا ارتفاع صادرات قطاعات الفلاحة والحراجة والصيد، والمقدر بنسبة 3,6 في المائة حسب معطيات مكتب الصرف.

وشهدت القيمة المضافة الفلاحة تحسناً بفضل الزيادة في الإنتاج، وبالرغم من استمرار تصاعد تكاليف الإنتاج، خاصة المواد الخام الفلاحية مثل البذور وأعلاف الماشية. ويعزى هذا التطور الإيجابي أساساً إلى هطول الأمطار بكثرة، لاسيما في الربيعية، ما ساعد على تحسين وضعية المزروعات. كما يعكس آثار تعبئة آليات الدعم العمومي للقطاع الفلاحي، إلى جانب اعتماد ممارسات زراعية أكثر نجاعة، مما عزز من صمود عدد من السلاسل الفلاحية.

¹³ أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

وعليه، بلغ إنتاج الحبوب 43 مليون قنطار مقابل 31,2 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي لعام 2024¹⁴، حيث استحوذ القمح اللين على أزيد من نصف المحصول الإجمالي. بالمثل، بلغ إنتاج القطاني 160 ألف طن، استأثر منه الحمص والفول بالقسط الأكبر من الإنتاج.

من جهتها، تحسنت القيمة المضافة لسلاسل الأشجار المثمرة والخضراوات، مدفوعة بارتفاع إنتاج الحوامض والزيتون والتمور وعدد من أشجار الفواكه.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الزيتون بلغ مليوني طن، بزيادة قدرها 111 في المائة عن عام 2024. وارتفع إنتاج الحوامض بنسبة 25 في المائة ليصل إلى 1,9 مليون طن. وبخصوص التمور، بلغ إنتاجها 160 ألف طن، بزيادة قدرها 55 في المائة مقارنة بالموسم السابق¹⁵، ما مكن من إنعاش الصادرات وتعزيز تموين السوق الوطنية.

فيما يخص الإنتاج الحيواني، تميزت سنة 2025 بعملية إحصاء القطيع الوطني التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات خلال الفترة الممتدة من 26 يونيو إلى 11 غشت 2025. وتندرج هذه العملية في إطار برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني الذي أعطيت انطلاقته، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وأظهرت نتائج هذه العملية زيادة في العدد الإجمالي للقطيع الوطني لبلغ 32,8 مليون رأس ويهيمن على هذا القطيع الأغنام، حيث تمثل نحو 70,5 في المائة من العدد الإجمالي. وتبلغ نسبة الإناث 70,6 في المائة.

بيد أن هذا الإحصاء رصد تراجع أعداد الأبقار والماعز بنحو 30 في المائة. وطال بالخصوص الأبقار الحلوب، خاصة بسبب الإكراهات الموروثة عن الأزمة الوبائية، وتوقف الري في بعض المدارات المسقية.

فضلا عن ذلك، انخرط إنتاج الدواجن في منحى تصاعدي في 2025، مدفوعا أساسا بارتفاع الوزن الإجمالي للحوم دجاج التسمين بنسبة 12,7 في المائة ليصل إلى 654.290 طن، بعد الزيادة بنسبة 3,6 في المائة المسجلة في 2024. بموازاة مع ذلك، بلغ إنتاج البيض المعد للاستهلاك في القطاع الحديث 7,06 مليار وحدة، بزيادة قدرها 26,1 في المائة قياسا على السنة الفارطة¹⁶.

¹⁴ "مذكرة الظرفية" عدد 343 الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية في شتنبر 2025.

¹⁵ معطيات مستقاة من بلاغ الديوان الملكي بخصوص المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2026.

¹⁶ "مذكرة الدواجن" الصادرة عن الفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب في يناير 2026 (إحصائيات مؤقتة بشأن البيض المعد للاستهلاك).

وعلى نفس المنوال، عرفت سلسلة الحليب استقراراً للإنتاج عند ملياري لتر¹⁷، بالموازاة مع السعي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الوطني من مشتقات الحليب. ومراعاة للإكراهات المستمرة والمؤثرة على المنظومة الإنتاجية، عكفت الحكومة على تنفيذ إستراتيجية لإعادة تشكيل قطاع الأبقار، تزواج بين الاستيراد وتقوية الإنتاج الوطني. وتنصب هذه الإستراتيجية أساساً على تطوير المشاتل، والتلقيح الاصطناعي، ومنح إعانات مباشرة لمربي الماشية لاقتناء الأعلاف.

وفي 2025، تراجعت القيمة المضافة لأنشطة الصيد بنسبة 13,3 في المائة، مردّه أساساً انخفاض حجم الكمّيات المفرغة بنسبة 15 في المائة، والذي أسفر عن تهاوي قيمة منتجات الصيد الساحلي والتقليدي المسوّقة بنسبة 4 في المائة¹⁸. كما أفضى كذلك إلى انخفاض قيمة صادرات منتجات الصيد وتربية الأحياء البحرية بنسبة 8,9 في المائة، وفقاً لمعطيات مكتب الصرف.

بدقة أكبر، انخفضت قيمة الأسماك السطحية، التي استفردت بما يزيد قليلاً عن 80 في المائة من الحجم الإجمالي للكمّيات المفرغة في سنة 2025، بنسبة 8 في المائة. بدورها، تهاوت قيمة رأسيات الأرجل المسوّقة بنسبة 6 في المائة، علماً أنها استحوذت على نحو 41 في المائة من القيمة الإجمالية لمنتجات الصيد في الأسواق الوطنية. خلافاً لذلك، أبانت الأسماك البيضاء عن تحسن إيجابي بالحجم والقيمة، مرتفعة تواليًا بنسبتي 12,1 و19,5 في المائة.

من جانبها، تسارعت وتيرة ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للأنشطة الثانوية بنسبة 3,3 في المائة، قياساً على عام 2024 الذي استقرت فيه النسبة عند 3,8 في المائة. ويعكس هذا التطور ديناميات متباينة بين مختلف فروع القطاع. وهكذا، تباطأ نمو الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية¹⁹ سنة 2025، حيث بلغت معدلات نموها 7,5 و1,9 في المائة على التوالي، بعد أن سجلت 11,5 و2,1 في المائة في سنة 2024. وعلى العكس من ذلك، واصل قطاع البناء تعافيه، مسجلاً نمواً بنسبة 6,7 في المائة في سنة 2025، مقابل 6 مائة في السنة التي سبقتها.

ويُفسر تباطؤ نمو الصناعات الاستخراجية أساساً بخفوت دينامية إنتاج الفوسفات الصخري (7,5 في المائة في 2025 عوض 32,1 في المائة في 2024)²⁰. وعلى العكس،

¹⁷ معطيات الفيدرالية البيمهنية لسلسلة الحليب (مغرب حليب).

¹⁸ حسابات أنجزت استناداً إلى معطيات المكتب الوطني للصيد، والمنشورة في التقرير المتعلق بإحصائيات الصيد الساحلي التقليدي برسم 2025.

¹⁹ وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، يُقصد بالصناعات التحويلية الصناعات المتخصصة في تحويل السلع. وتضم كذلك إصلاح المعدات الصناعية وتركيبها، وعمليات المناولة لحساب الأمرين الأغيار.

²⁰ "مذكرة الظرفية" عدد 348 الصادرة عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية في فبراير 2026.

تصاعدت قيمة صادرات الفوسفات الخام بنسبة 17,3 في المائة، بعد نمو نسبته 1,6 في المائة في 2024، وذلك بحسب معطيات مكتب الصرف.

وارتباطا بالصناعات التحويلية، سجلت المحركات الأساسية للنمو الصناعي أداءً إيجابياً على العموم، بالرغم من تطور الطلب الخارجي في بيئة غير مؤكدة، والإكراهات التي تواصل الإرخاء بظلالها على سلاسل القيم العالمية.

وانتعشت أنشطة صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 3,1 في المائة. في المقابل، تراجع نشاط صناعة النسيج والملابس والجلود، الذي يُعد بدوره من القطاعات التاريخية للصناعة المغربية، بنسبة 0,6 في المائة، بعد أن سجل تراجعاً بنسبة 0,8 في المائة سنة 2024.

من جهة أخرى، شهدت صناعة المنتجات الكيميائية تراجعاً في قيمتها المضافة بنسبة 1,1 في المائة سنة 2025، بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 7,2 في المائة في السنة السابقة. غير أن هذا التطور السلبي جاء في سياق اتسم باستمرار الأداء المطرد لمشتقات الفوسفات، حيث ارتفع رقم معاملات صادرات الأسمدة الفوسفاتية، الطبيعية والكيميائية، بنسبة 14,1 في المائة، خاصة بفضل الزيادة في حجم صادرات الفوسفات الفائق الثلاثي (Triple Super Phosphate)²¹، إضافة إلى انتعاش صادرات حمض الفوسفوريك بنسبة 15,3 في المائة، وذلك وفقاً لمعطيات مكتب الصرف.

من المهم التذكير بأن "مجموعة المكتب الشريف للفوسفات" واصلت استراتيجيتها القائمة على تطوير أسمدة عالية الكفاءة الزراعية، تهدف إلى تحسين المردودية الفلاحية مع الحفاظ على جودة التربة. غير أن أداء هذا التوجه يظل رهيناً بتطور الطلب الدولي وبمستوى تكلفة المدخلات المستوردة.

وفي هذا الصدد، ارتفعت قيمة واردات الكبريت بنسبة 66 في المائة سنة 2025، وفقاً لمعطيات مكتب الصرف. وقد أثرت هذه الزيادة على ربحية قطاع الأسمدة، الذي يُعد أحد المكونات الرئيسية للصناعة الكيميائية.

من جهة أخرى، سجلت صناعة معدات النقل نمواً بنسبة 0,4 في المائة، في تباطؤ ملحوظ مقارنة بسنة 2024، حيث بلغ معدل النمو 5,3 في المائة. غير أن هذا التطور يخفي أداءً متبايناً حسب الفروع المكونة لهذا النشاط الاقتصادي.

سجلت صناعة السيارات تباطؤاً في نموها سنة 2025، نتيجة تأثر الإنتاج بتراجع الطلب في الأسواق المحتملة. سجّل التراجع بشكل خاص في قطاع «التصنيع»، حيث انخفضت صادراته بنسبة 13,6 في المائة، وذلك ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بنسبة 10 في المائة إلى غاية نهاية شتنبر 2025²².

²¹ يعد الفوسفات الفائق الثلاثي نوعاً من أنواع الأسمدة الفوسفاتية المركزة بشدة، والمستعملة في الفلاحة بغية تعزيز نمو الجذور والإزهار والإثمار.

²² معطيات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA).

بيد أن تدني مستوى هذا الأداء عوّضه جزئياً نمو فرع الطيران، التي ازداد رقم معاملات عند التصدير بنسبة 10 في المائة، مدعوماً أساساً بارتفاع المبيعات الموجهة للخارج في فئة التجميع (زائد 11 في المائة) وفئة نظام ربط الأسلاك الكهربائية (زائد 8 في المائة).

بدوره، أبان قطاع البناء عن أداء إيجابي، عزّزه انتعاش أنشطة الهندسة المدنية وأشغال البناء المتخصصة على حد سواء. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص، تكثيف أورش البنية التحتية الكبرى التي أطلقها المغرب، والمرتبطة بتنظيم تظاهرات رياضية ضخمة وبتلبية الاحتياجات التنموية للبلاد. كما أن دينامية القطاع كانت أيضاً نتيجة لتحسن النشاط في تشييد المباني.

وبخصوص قطاع الأشغال العمومية، تتضافر عدة عوامل في تفسير منحنى التصاعدي، إذ ارتفعت مبيعات الإسمنت الموجه للبنية التحتية، والخرسانة الجاهزة للاستعمال، ومنتجات البناء الجاهزة توالياً بنسب 7,5 و 23,6 و 15,1 في المائة في 2025²³. ووفقاً للبحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية المنجزة من لدن المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بقطاع البناء، بلغت حصة المقاولات التي أنجزت استثمارات موجهة لتجديد معداتها أو توسيعها 39 في المائة²⁴.

واقترانا بتشديد المباني، برزت عدة مؤشرات مواتية لأداء القطاع. من جهة، ارتفع الطلب على الأصول العقارية، بما في ذلك العقارات السكنية والعقارات المخصصة للاستعمال المهني. ومن جهة ثانية، بلغ جاري القروض العقارية 321,5 مليار درهم في 2025 وفقاً لمعطيات بنك المغرب²⁵، بزيادة قدرها 3,4 في المائة مقارنة بسنة 2024، ومدفوعاً بارتفاع القروض الموجهة للسكن وللإنعاش العقاري بنسبتي 3,3 و 5,3 في المائة على الترتيب.

على صعيد آخر، تباطأ نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة القطاع الثالث ليبلغ 4,3 في المائة، بعد أن سجل 5,6 في المائة سنة 2024. ويعكس هذا التطور أساساً الدينامية المطردة لقطاع الإيواء والمطاعم، والنمو الملحوظ للأنشطة المالية والتأمينات، فضلاً عن أنشطة الصحة والتعليم.

وفي 2025، نما قطاع الإيواء والمطاعم بنسبة 7 في المائة، مواصلاً زخمه الإيجابي بالرغم من التباطؤ الطفيف الذي سجله مقارنة بالسنة التي سبقتها.

²³ معطيات نشرتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بشأن تطور كميات الإسمنت المسلمة عند متم دجنبر 2025.

²⁴ البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية المنجزة من لدن المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بقطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية والطاقة والبيئة وقطاع البناء برسم الربع الأول من 2026 في مارس.

²⁵ النشرة الشهرية حول الظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية الصادرة عن بنك المغرب في فبراير 2026.

ويأتي هذا النمو في سياق الأداء الجيد للنشاط السياحي. ووفقا لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بلغ عدد السياح الوافدين عبر المراكز الحدودية 19,8 مليون، بزيادة قدرها 14 في المائة على أساس سنوي. واستقرت إيرادات السفر عند 43,4 مليار درهم، مسجلة نموا نسبته 9 في المائة مقارنة بالعام السابق.

وفي السياق ذاته، ارتفع عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي بنسبة 8,8 في المائة، بعد ارتفاع بنسبة 11,3 في المائة في 2024. بالمقابل، استعادت ليالي مبيت السياح المقيمين منحها التصاعدي، مسجلة نموا بنسبة 3,3 في المائة عقب ركودها النسبي قبل سنة.

وازدادت القيمة المضافة للأنشطة العقارية بنسبة 3,1 في المائة، وسط ارتفاع مبيعات الأصول العقارية بنسبة 3,1 في المائة. وربطت معطيات بنك المغرب²⁶ هذا الارتفاع بانتعاش مبيعات العقارات السكنية (زائد 1,3 في المائة)، والأراضي (زائد 7,5 في المائة)، والعقارات المخصصة للاستعمال المهني (زائد 7,4 في المائة).

سجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نموا بنسبة 5,5 في المائة سنة 2025، بعد أن حققت زيادة بنسبة 9,1 في المائة في السنة السابقة. ورغم تباطؤ وتيرة نموه، واصل القطاع تسجيل أداء قوي. ويتجلى هذا الأداء في حسن أداء القطاع البنكي والمدفوع بنمو القروض بنسبة 8 في المائة، عوض 4,6 في المائة قبل سنة²⁷. بالموازاة مع ذلك، حافظ قطاع التأمينات على مقوماته المتينة، مسجلا ارتفاعا في الأقساط الصادرة، قدره 8,1 في المائة عند متم أكتوبر، وموزعا على التأمين على الحياة (زائد 8,3 في المائة) وعلى غير الحياة (زائد 7,9 في المائة)²⁸.

علاوة على ذلك، سجلت أنشطة النقل والتخزين نموا بنسبة 4,2 في المائة، مواكبا الدينامية التي يشهدها القطاع الثالث، وبانخفاض في وثيرة النمو مقارنة بعام 2024.

ويعزى هذا النمو إلى انتعاش حركة المسافرين عبر كافة وسائل النقل، بما في ذلك النقل الجوي الذي سجل 36,3 مليون مسافر (زائد 11 في المائة)²⁹، مقابل 5,6 مليون مسافر عبر الموانئ (زائد 5,4 في المائة)³⁰. فضلا عن ذلك، بلغ عدد المسافرين على متن القطارات أزيد من 55,6 مليون³¹.

²⁶ "مؤشر أسعار الأصول العقارية: التوجه العام لسوق العقار خلال الربع الأخير من 2025" الصادر عن بنك المغرب، عدد 65.

²⁷ لوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية والصادرة عن بنك المغرب في دجنبر 2025.

²⁸ بلاغ الاجتماع الثانية والعشرون للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، التابعة لبنك المغرب، الصادر في 23 دجنبر 2025.

²⁹ معطيات المكتب الوطني للمطارات.

³⁰ معطيات وزارة التجهيز والماء.

³¹ النتائج المحققة من لدن المكتب الوطني للسكك الحديدية برسم الربع الأخير من 2025.

وسار نقل السلع على نفس المنحى، إذ بلغ حجم البضائع المنقولة بحرا 262,6 مليون طن (زائد 8,9 في المائة)³²، في مؤشر على صمود القطاع. وفي الوقت الذي ارتفعت نسبة مسافنة الحاويات بـ 14,4 في المائة، حقق النقل السككي للبضائع رقم معاملات فاق 1,9 مليار درهم (زائد 8 في المائة)³³، مدعوما أساسا بارتفاع حجم الفوسفات المنقول.

2. عرض السلع والخدمات

عموما، حافظ عرض السلع والخدمات في سنة 2025 على وضعية التوازن، بما يجسد ظروف إنتاج مستقرة إجمالا في مختلف قطاعات الاقتصاد، إضافة إلى قدرة أكبر للسلطات العمومية على استباق احتياجات التموين.

في هذا الصدد، أبان العرض عن قدرة مرضية على تكييف قدراته الإنتاجية مع تقلبات الطلب، بما في ذلك خلال فترات الاستهلاك المرتفع. كما أضحى الطابع الموسمي الذي كان يميز تقليديا ذروات الطلب، والذي يرتبط بمناسبات مثل شهر رمضان وعيد الأضحى أو الموسم الصيفي، يميل إلى التراجع مقابل توترات متواصلة على مدار السنة، وهو ما يشكل ضغطا مستمرا على الأسواق.

يندرج هذا التوازن في سياق امتداد مرحلة ما بعد الجائحة التي اتسمت بصدمة خارجية على مستوى العرض، إذ انعكست الاضطرابات المترتبة عنها، والتي طالت كافة الأنشطة الاقتصادية، على وفرة المدخلات (المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة)، خاصة بالنظر إلى تأثير الإمدادات بتذبذبات الأسعار العالمية، وأيضا على ظروف الإنتاج الصناعي، تحت تأثير حالات الالايقين المحيطة بالطلب الخارجي.

وازدادت على هذه العوامل تداعيات فترة جفاف مطوّلة، تمخض عنها تراجع المستويات الاعتيادية للإنتاج الفلاحي وتصاعد الضغوط على عرض العديد من المواد الغذائية، ما استدعى تكثيف الاستيراد من أجل تحصين توازن السوق.

وسعيا منها إلى التصدي لهذه الإكراهات، نهجت السلطات العمومية سياسة معاكسة للدورة الاقتصادية بهدف التخفيف من تبعاتها على مسالك التموين وعلى ظروف الإنتاج، بما في ذلك تفعيل آليات الدعم الرامية إلى تيسير الإنتاج وتأمين الواردات. كما انكبت على تقوية آليات تتبع الإمدادات ومراقبتها، خاصة المنتجات الأساسية.

وبالرغم من هذه الإكراهات، اتسمت 2025 عموما باستمرار التوازن بين العرض والطلب. وتجسد هذا الصمود ليس فقط في احتواء الضغوط التضخمية نسبيا، بل أيضا في عدم تسجيل عجز كبير في مخزونات المنتجات الأساسية أو المدخلات الاستراتيجية، وكذا في الرفع من قدرات الشركات على التأقلم مع حاجيات السوق وطنيا ودوليا.

³² معطيات وزارة التجهيز والماء.

³³ النتائج المحققة من لدن المكتب الوطني للسكك الحديدية برسم الربع الأخير من 2025.

وأمكن الوصول إلى هذه الوضعية بفضل انسيابية مسالك التمويل، المدفوعة بالتنسيق الفعال بين الإنتاج والاستيراد والتوزيع، وبالحفاظ على وتيرة إنتاج مطردة، كما يدل على ذلك الاقتراب التدريجي لمعدل استخدام قدرات الإنتاج من مستواه المحتمل، إضافة إلى التحكم النسبي في تكاليف الإنتاج.

وفي ظل استمرار حالات الالايقين، يكتسي التكيف المستمر لآليات التمويل وتدبير المخزون ضرورة أساسية، ذلك أن تكريس صمود مسالك التمويل بات يشكل رهانا استراتيجيا، على نفس القدر من أهمية تنويع الإنتاج، بغية الرفع من مردودية النسيج الإنتاجي، وتقليص الاعتماد على الواردات، وخفض تكلفتها.

لذلك، يقتضي حسن سير الأسواق والحفاظ على توازن العرض توطيد سلسلة التمويل بكافة مكوناتها. ويتطلب ذلك الإلمام الدقيق بحاجيات السوق، والتوفر على القدرة على التنبؤ بالعوامل التي من شأنها إحداث توترات في المخزونات، حتى يتسنى التكيف المستمر للآليات والاستجابة الفعالة للطلب.

1.2 تمويل الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية

في 2025، أبانت المنظومة الوطنية للتمويل بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية عموما عن قدرتها على التأقلم مع حاجيات الطلب النهائي كما الوسيط، بالرغم من الإكراهات التي قد تكون أثرت على مستويات التخزين المتاحة.

وتتشكل هذه المنظومة من مجموعة من الفاعلين والتدفقات والآليات الكفيلة بضمان وفرة السلع الأساسية، خاصة المنتجات الغذائية والفلاحية والموارد المعدنية (المعادن الخام والمعادن) والمنتجات الطاقية والصيدلية. وقد استندت على الترابط الوثيق بين مختلف مكوناتها بغية الحفاظ على استمرارية التدفقات وسلامة الإمدادات، ما أتاح في المجمل ضمان تغطية ترابية مرضية، إضافة إلى ولوج ملائم إلى المنتجات في مختلف الأسواق الوطنية، مع إدماج أهم عوامل الخطر.

إضافة إلى ذلك، لعب ضبط الأسواق دورا حاسما في تكريس هذه الدينامية، إذ سخرت السلطات العمومية أدوات السياسة العمومية وآليات متابعة الأسواق والمخزونات لتجديد احتياجات الأسواق بشكل استباقي، وكذلك مصادر التوتر المحتملة على الإمدادات، ما ساعد على تعزيز مرونة المنظومة، وملائمتها مع متطلبات سير الاقتصاد.

ويعد الإنتاج الوطني ركيزة أساسية في هذه المنظومة، إذ ساهم في تلبية نسبة هامة من الطلب بالنسبة لبعض المنتجات. بالمقابل، لجأت الدولة إلى الاستيراد لاستدراك النقص الحاصل في منتجات أخرى، ما مكن من ضمان استمرارية الإمدادات.

فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني، فقد بلغ هذا الأخير، بشكل عام، في أغلب السلاسل، مستويات قريبة من عتبات الاكتفاء الذاتي المعتادة. غير أن عددا من هذه السلاسل، خاصة الحبوب واللحوم الحمراء، سجل تراجعاً لافتاً في الأداء، مع بقاء الإنتاج في مستويات أدنى من المعدلات التاريخية، متأثراً بتداعيات موجة الجفاف.

في هذا السياق، استقر إنتاج الحبوب عند 4,5 مليون طن في 2025، أي أقل بكثير من الحاجيات الاستهلاكية المقدرة بنحو 15 مليون طن، ما استدعى تكثيف الواردات لسد العجز³⁴.

بدورها، تضررت سلسلة اللحوم الحمراء بالانخفاض الكبير في قطيع الأبقار، بما يناهز 30 في المائة وفقاً لمعطيات وزارة الفلاحة. وأرخى هذا التراجع بثقله الشديد على الإنتاج الوطني الذي استقر عند 540 ألف طن تقريباً³⁵. بالمقابل، يمكن أن تصل حاجيات الاستهلاك إلى 650 ألف طن سنوياً، ما يفاقم عدم التوازن بين العرض والطلب في هذا القطاع³⁶.

وارتباطاً بمواد البناء، ظل الإنتاج الوطني متوافقاً إلى حد كبير مع تطورات الطلب الداخلي، لاسيما الطلب الصادر عن الاستثمار في البناء والأوراش الكبرى للبنية التحتية. في هذا الصدد، تعززت دينامية السوق بفضل وفرة العرض المحلي من الإسمنت، مدعومة بارتفاع المبيعات بنسبة 8,2 في المائة في 2025 لتصل إلى 14,8 مليون طن³⁷. بالمثل، ارتفع إنتاج الصلب بنسبة 6,6 في المائة، مستقراً عند أزيد من 1,5 مليون طن³⁸.

وبخصوص المنتجات الصيدلانية، واصل العرض الوطني نموه في 2025، في سياق الجهود العمومية الرامية إلى تعزيز الولوج إلى العلاجات، وتوسيع نطاق التغطية الصحية. في هذا الصدد، أشار رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة بأسواق توزيع الأدوية بالمغرب إلى أن الإنتاج المحلي يلبي حاجيات الأدوية بنسبتي 52 و75 في المائة بالقيمة والحجم على التوالي. ويتشكل أساساً من الأدوية الجنيسة التي تُصنع 78 في المائة منها محلياً، مقابل 36 في المائة للمستحضرات المرجعية (الأدوية الأصلية)³⁹.

³⁴ معطيات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الأمم المتحدة).

³⁵ معطيات الفيدرالية البيمهنية للحوم الحمراء.

³⁶ تقديرات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

³⁷ معطيات نشرتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بشأن تطور كميات الإسمنت المسلمة عند متم دجنبر 2025.

³⁸ معطيات الاتحاد العربي للحديد والصلب المتعلقة بتطور صناعة الصلب في البلدان العربية برسم 2025.

³⁹ رأي مجلس المنافسة رقم ر/6/25 حول وضعية المنافسة بأسواق توزيع الأدوية بالمغرب، دجنبر 2025.

وموازاة مع الإنتاج الوطني، اضطلع التموين الخارجي بدور حاسم في استكمال عرض المواد الأساسية. غير أن تنويع الموردين وتأمين مصادر الاستيراد اصطدما ببيئة دولية مطبوعة باختلالات في التوازن بين العرض والطلب، بفعل التوترات الجيو-سياسية، والتغيير المناخي، وحالات اللايقين المحيطة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، الأمر الذي زاد من حدة الضغوط على ظروف التموين وعلى قدرات تكوين المخزون الاحتياطي.

زيادة على ذلك، كرّست عوامل بنيوية متصلة بدنامية الاستثمار الاعتماد على الاستيراد، ذلك أن التسريع من وتيرة تنزيل الأوراش الكبرى للبنية التحتية، التي أطلقت استعدادا لتنظيم فعاليات قارية ودولية، حفز الطلب على السلع التجهيزية. وفي السياق ذاته، تضاعفت الحاجيات من واردات المواد الأولية الاستراتيجية، مدفوعة بتعزيز الفروع الصناعية، لاسيما تحويل الفوسفاط وقطاعي السيارات والطيران، وذلك بهدف تدعيم الصادرات.

في هذا السياق، رصدت معطيات مكتب الصرف⁴⁰، في المجمل، تباطؤا في إيقاع نمو الواردات بالحجم، مستقرا عند 4,4 في المائة بعد ارتفاعه بنسبة 9,9 في المائة في 2024. وموازاة مع ذلك، ازدادت قيمة الواردات بوتيرة أسرع، مسجلة 8 في المائة مقابل 6,4 في المائة قبل سنة، مما ساهم في تقاوم العجز التجاري، في وقت لم تتجاوز قيمة الصادرات 2,8 في المائة.

ويعزى التفاوت بين حجم الواردات وقيمتها إلى عاملين. من جهة، أفضى تصاعد أسعار المواد الخام إلى ارتفاع قيمتها المستوردة بنسبة 31,5 في المائة، مردّها أساسا ارتفاع واردات الكبريت الخام وغير المكرّر (زائد 65,6 في المائة) وزيت فول الصويا (زائد 23,6 في المائة). ومن جهة ثانية، ارتفعت واردات السلع التجهيزية والاستهلاكية النهائية، التي تستحوذ على الحصة الأكبر من حيث القيمة، بنسبتي 13,3 و 11,8 في المائة على الترتيب، متأثرة أساسا بتصاعد مشتريات المركبات النفعية (زائد 66,3 في المائة) والمركبات السياحية (زائد 37,7 في المائة).

وفي 2025، رسم تطور حجم الواردات صورة أدق عن الحاجيات الفعلية للاقتصاد بصرف النظر عن تبعات التضخم العالمي، مسلطا الضوء على السلع الأساسية التي ساهمت وارداتها في سد العجز في الإنتاج الوطني.

⁴⁰ "المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية" الصادرة عن مكتب الصرف برسم سنتي 2024 و 2025.

الجدول 4: تطور الكميات المستوردة من السلع الأساسية
بالطن (2025-2024)

نسبة التغير 24/23	نسبة التغير 25/24	حجم التغير	2025	2024	
1,6%	8,0%	2 702 794	36 577 224	33 874 430	منتجات الطاقة
3,1%	3,5%	453 685	13 349 656	12 895 971	غاز النفط ومحروقات أخرى
-7,2%	12,7%	1 367 161	12 100 305	10 733 144	الفحم وفحم الكوك وأنواع الوقود الصلب المماثلة
10,8%	5,6%	425 936	8 090 194	7 664 258	زيوت الغاز وزيوت الوقود
27,9%	1,6%	211 049	13 753 191	13 542 142	المنتجات نصف المصنعة
17,0%	-5,7%	105 280-	1 743 661	1 848 941	الأمونياك
85,3%	-17,1%	-520 697	2 532 093	3 052 790	المنتجات الكيماوية
72,2%	5,3%	49 534	986 637	937 103	المنتجات نصف المصنعة من الحديد والأسلاك الفولاذية
22,8%	-6,1%	-716 998	11 018 236	11 735 235	المواد الخام (من أصل معدني أو نباتي أو حيواني)
27,5%	-19,0%	-1 572 353	6 716 039	8 288 392	الكبريت الخام وغير المكرر
16,7%	15,5%	85 729	639 715	553 986	زيوت فول الصويا الخام أو المكررة
9,5%	39,6%	432 776	1 526 402	1 093 626	الخردة والنفايات والحطام والمعادن الأخرى
6,9%	4,5%	740 651	17 039 470	16 298 820	المنتجات الغذائية
7,3%	3,0%	188 541	6 486 780	6 298 239	القمح
1,9%	-38,6%	-441 835	703 406	1 145 241	الشعير
7,2%	2,6%	46 823	1 848 046	1 801 223	السكر الخام أو المكرر
83,5%	34,5%	40 767	158 846	118 079	الحيوانات الحية المعدة للتغذية
10,1%	10,8%	230 838	2 375 982	2 145 144	المنتجات الاستهلاكية النهائية
10,8%	12,1%	1 459	13 480	12 021	أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى
9,9%	4,4%	3 502 759	82 370 387	78 867 628	مجموع الواردات

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات التجارة الخارجية لمكتب الصرف (المستخرجة من قاعدة البيانات

بتاريخ 04 أبريل 2026)

يُستشف من الجدول 4 أعلاه أن الأولويات المتعلقة بحجم الواردات في سنة 2025 نحت نحو المنتجات الطاقية والسلع الاستهلاكية النهائية، بينما همت الحاجيات في 2024 بشكل أكبر المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام.

وهكذا، ارتفعت واردات المنتجات الطاقية ومواد التشحيم بنسبة 8 في المائة، مقابل 1,6 في المائة فقط في 2024، مدفوعة بتصاعد واردات فحم الكوك وأنواع الوقود الصلبة. وعلى العكس، تباطأت واردات المنتجات نصف المصنعة بشدة، منتقلة من 27,9 إلى 1,6 في المائة، بينما انخفضت واردات المواد الخام بنسبة 6,1 في المائة بعد ارتفاعها بنسبة 22,8 في المائة قبل سنة، بفعل تراجع واردات الكبريت (ناقص 19 في المائة).

إضافة إلى ذلك، تراجعت دينامية واردات المواد المنتجة الغذائية، خاصة القمح والشعير، مقابل استمرار النمو الملحوظ لواردات الحيوانات الحية المعدة للذبح. بالمثل، نمت كميات المنتجات النهائية الاستهلاكية، لاسيما الأدوية، نموا طفيفا.

في المجمل، في المجمل، ورغم أنه يشكّل اليوم رافعة أساسية لسياسة التمويل في المغرب، فإن تفضيل الاعتماد على الاستيراد كاستجابة لنقص الإنتاج الوطني لا يمكنه، بمفرده، أن يضمن مرونة وتكيف منظومة الامدادات بالمواد الأساسية. (أنظر الإطار 4).

الإطار 4: خصوصيات سلاسل التمويل الصامدة

في مقال نشره سنة 2004*، حدّد هاو لي (Hau I. Lee) الخصائص الرئيسية لسلاسل التمويل الصامدة، بوصفها عناصر أساسية لأداء المقاولات، من بينها ثلاث سمات أساسية:

- المرونة، أي قدرة سلاسل التمويل على التفاعل السريع مع أي تغيير في الطلب أو العرض،
- قابلية التكيف، أي قدرتها على التأقلم تدريجيا مع التغييرات الهيكلية ومع تطور الإستراتيجيات،
- الاتساق، أي توافق المصالح بين مختلف الأطراف الفاعلة، لاسيما مع الموردين.

وإذا كانت هذه الخصائص قد صُمّمت في الأصل على مستوى المفاوضة، إلا أنها تكتسب وجاهتها أيضًا في إطار منظومة التمويل الوطنية. وفي هذا الصدد، تبدو المرونة والقابلية على التكيف عاملين حاسمين، إذ يمكن المرونة الضرورية لتمييز الصمود في مواجهة الصدمات والتحويلات التي يعرفها المحيط.

* مقال بعنوان "The Triple-A Supply Chain" المنشور على مجلة "Harvard Business Review"، الصفحات من 102 إلى 112.

وعلاوة على تصاعد فاتورة الاستيراد المترتبة عنه، يكرس هذا الاعتماد هشاشة متزايدة لسلاسل التمويل إزاء الصدمات الخارجية، الشيء الذي قد يفضي إلى إرباك اشتغالها.

في هذا السياق، تبرز ضرورة إحداث تحول استراتيجي، يقوم على إعادة توازن النموذج القائم. ويقتضي ذلك، من جهة، تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، ولا سيما في المجال الفلاحي، وتأمين المخزونات كهدف أولوي في استراتيجيات التمويل. كما يقتضي ذلك أيضا تحسين الإنتاجية عبر الاستثمار في تقنيات فلاحية متطورة، واعتماد ممارسات ذكية مناخيا.

ومن جهة ثانية، يستلزم إعادة التوازن سالف الذكر توطيد آليات التخزين، من خلال تقوية المخزونات الاحتياطية والاستراتيجية، بما يضمن قدرة أكبر على الصمود في فترة الأزمة.

وحرى بالذكر أن إرساء منظومة وطنية متكاملة للمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، خاصة الغذائية والصحية والطاقية، يشكل رهانا آمناً رئيسي للمملكة، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والواردة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة في 8 أكتوبر 2021.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن آراء مجلس المنافسة، الصادرة برسم 2025، عرّت عوامل هشاشة أخرى من شأنها أن تؤثر سلباً على صمود المنظومة الوطنية للتمويل بالمواد الأساسية.

ففي رأيه حول "وضعية المنافسة على مستوى مسالك توزيع المواد الغذائية"⁴¹، يكشف المجلس عن أوجه القصور البنيوية التي تمس تنظيم سلاسل التمويل. وأوضح بشكل خاص إن تعدد المتدخلين، بدل أن يعزز انسيابية السوق، يُضعف فعاليته من خلال التسبب في تكاليف إضافية وآجال زمنية أطول ونقص في الشفافية على امتداد السلسلة.

في هذا الصدد، يعد ترشيد مسالك التوزيع، عبر تقليص عدد الوسطاء، رافعة أساسية للأمن، مع الحفاظ على الدور الاستراتيجي للموزعين بالجملة في توصيل المنتجات. كما يكتسي تقوية التنسيق بين الفاعلين، لاسيما خلال فترة الأزمة، مسألة أساسية لضمان تدبير ناجع ومتحكم فيه لسلاسل التمويل.

وفي رأيه بشأن "وضعية المنافسة في سوق المطاحن بالمغرب"⁴²، أورد المجلس أن ضعف قدرات التخزين يحد من انتظام الإمدادات وضمان استقرارها، ما يستلزم تدبير أكثر استباقية للمخزون الاحتياطي، معزز باستثمارات أوسع في البنيات التحتية المخصصة لذلك. فضلاً عن ذلك، يشكل تكريس الاندماج العمودي لأبرز الفاعلين في القطاع، والمصحوب بتفعيل سياسات فلاحية ملائمة للخصوصيات الجهوية، ركيزة أساسية لتعزيز موثوقية التمويل وضمان استمراريته.

زيادة على ذلك، أثار المجلس في رأيه المتعلق بـ "السوق الوطنية لحديد الخرسانة"⁴³ عدداً كبيراً من إكراهات التمويل، ارتبطت أساساً بتأمين الخردة المعدنية بوصفها مدخل أساسي في صناعة الصلب، مبرزاً، في نفس الوقت، الصعوبات التي يواجهها الفاعلون لضمان استمرارية الإمدادات، سواء في السوق الوطنية والدولية، وكذا تعرضهم لتقلبات توفر المواد.

⁴¹ رأي مجلس المنافسة رقم ر/25/1 حول "وضعية المنافسة على مستوى مسالك توزيع المواد الغذائية" الصادر في فبراير.

⁴² رأي مجلس المنافسة رقم ر/25/2 حول "السير التنافسي لسوق المطاحن بالمغرب" الصادر في مارس.

⁴³ رأي مجلس المنافسة رقم ر/25/4 حول "السير التنافسي لسوق مواد البناء - سوق حديد الخرسانة نموذجاً" الصادر في أكتوبر.

وتتصاعد حدة هذه الضغوطات بسبب الطابع الرأسمالي للقطاع وضرورة التموضع في المرحلة القبلية لسلسلة القيمة. ومنه، تبرز ضرورة تقوية القدرات المالية للفاعلين والتدبير الصارم لخطر الصرف بهدف تغطية حاجيات الاستيراد. أكثر من ذلك، تعتبر شروط الولوج غير المنصفة إلى السوق المحلية للخردة المعدنية عاملا إضافيا يعكس هشاشة التمويل.

وفي سياق مواز، سلط المجلس في رأيه حول "السوق الوطنية للإسمنت"⁴⁴ الضوء على جملة من الإكراهات المرتبطة بالتمويل، تتمظهر أساسا في الولوج إلى المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لإنتاج الكلنكر، لاسيما فحم الكوك والحجر الجيري. وشدد كذلك على الدور الهيكلي للموزعين في تنظيم سلاسل التمويل، وعلى ضرورة مطابقة الإمدادات من المواد الخام لمعايير الإنتاج، ومختتما رأيه بإبراز أهمية توفير قدرات مالية، بوصفها عاملا حاسما في ضمان الولوج إلى هذه الموارد، حتى يتسنى ضمان استمرارية وفعالية الإنتاج.

أخيرا، أشار المجلس في رأيه المتعلق بـ "أسواق توزيع الأدوية"⁴⁵ إلى الدور المحوري لهذا القطاع في تمويل السوق الوطنية للأدوية، وإلى المخاطر التي يمكن أن تترتب عن أي خلل في ولوج المرضى إلى العلاجات. وتقويما لذلك، يضمن تكوين مخزون احتياطي من لدن المؤسسات الصيدلانية رافعة أساسية لضمان الحد الأدنى من الأدوية وبكيفية مستمرة.

في هذا الإطار، تضطلع المؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة بدور ريادي وبالغ الأهمية في تمويل شبكة الصيدليات بصفة منتظمة، لاسيما وأن العديد من الصيدليات تعتمد إستراتيجية التمويل الآني (en flux tendu) بالأدوية. وعليه، تبرز حتمية التنسيق والتخطيط بين كافة الفاعلين على نحو أنسب لضمان استمرارية الإمدادات، خاصة لفائدة مؤسسات الصحة العمومية. وبصورة أعم، يتوقف صمود المنظومة على إطار تنظيمي فعال، قادر على تأطير عمليات التوزيع مع ضمان قابلية التتبع وشفافية مسالك التوزيع.

2.2 الإنتاج الصناعي

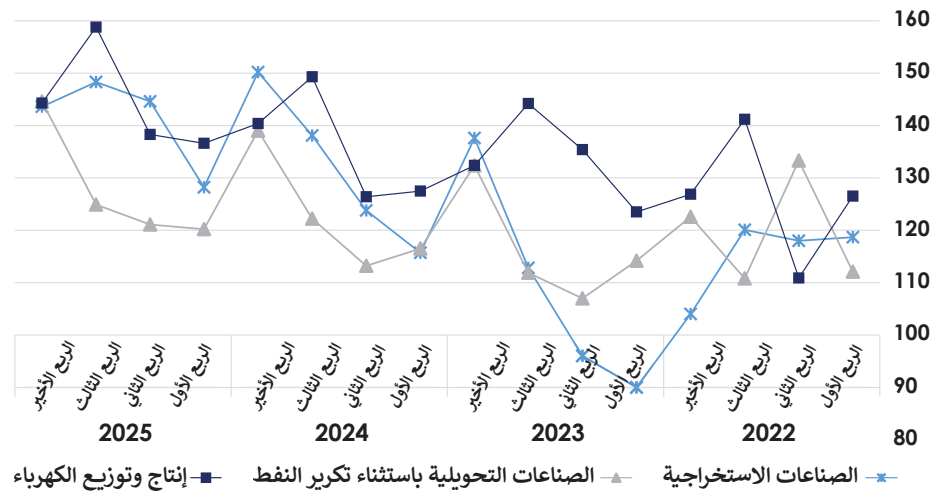
يعد الإنتاج الصناعي عنصرا من العناصر الحاسمة الضامنة لتوازن العرض الإجمالي ضمن الاقتصاد المغربي ودينامية نموه، إذ ساهم تطوره الإيجابي في 2025 في تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، موفرا استجابة أفضل للطلب الداخلي والخارجي.

⁴⁴ رأي مجلس المنافسة رقم ر/25/3 المتعلق بالسير التنافسي لسوق مواد البناء - سوق الإسمنت نموذجا.

⁴⁵ رأي مجلس المنافسة رقم ر/25/6 حول وضعية المنافسة بأسواق توزيع الأدوية بالمغرب.

ويتجسد هذا الاتجاه في الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي⁴⁶، المحتسب استناداً إلى عينة من الشركات المتخصصة في الصناعات التحويلية (ما عدا تكرير النفط)، حيث ارتفع بنسبة 4,1 في المائة طيلة عام 2025. وعلى مدى فترة أطول تمتد منذ سنة الأساس (2015)، يسجل هذا المؤشر ارتفاعاً تراكمياً بنسبة 27,7 في المائة، مما يؤكد المسار التصاعدي للإنتاج الصناعي.

الرسم البياني 11: التطور السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني بين عامي 2022 و 2025 (أساس 2015:100)



المصدر: أُعدَّ استناداً إلى معطيات الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني للمندوبية السامية للتخطيط (المستخرجة بتاريخ 18 مارس 2026)

وفي 2025، ومقارنة بالأرقام الاستدلالية للإنتاج الطاقي والمعدني، أبان الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي عن استقرار أكبر، مع تسجيل وتيرة متسارعة وملحوظة عند متم السنة. وهكذا، بلغ في الربع الأخير مستوى فاق بنسبة 44,6 في المائة المستوى الأساس (أنظر الرسم البياني 11).

يمكن تفسير الأداء الإيجابي لمؤشر الإنتاج الصناعي ليس فقط باعتباره تحسناً في توازن العرض الكلي، ما سهل الولوج إلى السلع والخدمات ودعم الدينامية الاقتصادية، بل أيضاً كمؤشر على استخدام أكثر نجاعة للقدرات الإنتاجية وعوامل الإنتاج.

⁴⁶ يعد الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي، الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، مؤشراً عاماً يشمل القطاعات الصناعية والطاقيّة والمعدنيّة، ويقاس تطور الكميات التي تنتجها هذه القطاعات استناداً إلى عينة من الشركات (585 شركة) والمنتجات (347 منتجاً). وبذلك، يشكل أداة رئيسية لتتبع الظرفية الاقتصادية والتنبؤ بالتحويلات الدورية، إلى جانب مؤشرات أخرى تهتم التشغيل والأسعار والتجارة الخارجية.

فضلا عن ذلك، يعد حسن أداء هذا الرقم الاستدلالي دليلا على صمود النسيج الصناعي المغربي، وقدرته على التكيف وسط حالات اللايقين، خاصة في الفترة التي أعقبت الأزمة الصحية. ويعكس بذلك انحسارا تدريجيا للإكراهات التي تثقل كاهل العرض، لاسيما الضغوط على الإمدادات وتصاعد تكاليف المواد الخام، بما يساهم في تكريس مرونة الإنتاج وقدرته على الاستجابة لتقلبات الطلب.

في هذا الصدد، أظهر استقصاء بنك المغرب حول الظرفية تحسنا في أفاق المقاولات، بما في ذلك الإنتاج المرتقب والطلب المتوقع من السوق الداخلية والخارجية، وهو ما يعكس مناخا مواتيا لإقلاع الاستثمار والرفع من الإنتاجية.

بيد أن تحليل الرقم الاستدلالي في سنة 2025، المذكور أعلاه، يكشف عن اتجاهات متفاوتة حسب القطاعات، مبرزا في نفس الوقت الصعوبات التي تعاني منها بعض القطاعات إلى حدود الساعة، وصمود لا زال هشاً لقطاعات أخرى.

وهكذا، انتعش الرقم أساسا بفضل تحسن الإنتاج في الصناعات الغذائية والكيماوية والصيدلانية، علاوة على صناعة منتجات أخرى غير معدنية، وصناعة الأجهزة الكهربائية، وصناعة وسائل النقل الأخرى، لاسيما في قطاع الطيران. وأبانت هذه الصناعات عن أداء فاق متوسط الصناعات التحويلية بأكملها.

بالمقابل، تراجع أداء بعض القطاعات في سنة 2025، خاصة صناعة الملابس، وصناعة الجلد والأحذية، والطباعة. وبالرغم من الارتفاع المستمر لمؤشر إنتاجها، بلغ معدل نمو صناعة السيارات مستوى أدنى من متوسط الصناعة ككل.

علاوة على ذلك، رصد التحليل سالف الذكر تفاوتات بنيوية، تعكس إعادة ترتيب أولويات الإنتاج والقطاعات الواعدة، تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية للمغرب وأهدافه للتنمية الاقتصادية.

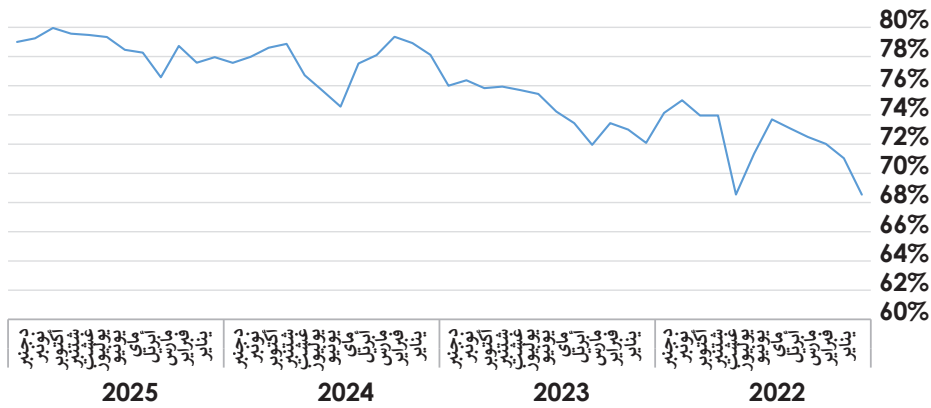
وهكذا، سجلت بعض القطاعات، على غرار صناعات النسيج الجلد والأحذية والخشب، مستويات إنتاجية أدنى مما لوحظ في 2015. بالمقابل، حققت صناعات أخرى مكاسب هامة فاقت نسبتها 50 في المائة. وتهم أساسا الصناعتين الكيماوية والصيدلانية، وصنعتي السيارات ووسائل النقل الأخرى، في مؤشر على توطّد دينامية النمو على نحو مستدام.

ويمكن اعتبار أن التحسن العام في الإنتاج الصناعي كان نتيجة لعاملين أساسيين. من جهة، استخدام مكثف وأكثر نجاعة لقدرات الإنتاج، مما يعكس تعبئة أفضل للتجهيزات والموارد المتاحة، بالرغم من استمرار تعرض المنظومة الإنتاجية لحالات الالايقين الناجمة عن صدمات العرض السلبية، خاصة تصاعد تكاليف المواد الخام وتقلبات الطلب الخارجي. ومن جهة ثانية، تجدد النسيج الصناعي بما يدعم مستوى أعلى من الإنتاج وعرضاً كلياً أكثر استقراراً، رغم استمرار مخاطر تعثر المقاولات.

1.2.2 استخدام قدرات الإنتاج

في 2025، واصل معدل استخدام قدرات الإنتاج في الصناعة منحاه التصاعدي، متجاوزاً مجدداً المستويات المسجلة قبل الأزمة الوبائية. وأفادت معطيات بنك المغرب أن متوسط المعدل السنوي لاستخدام القدرات الإنتاجية بلغ فعلياً 78,7 في المائة عوض 77,7 في المائة في 2024 (أنظر الرسم البياني 12). وسُجلت ذروة الإنتاج في أكتوبر، مقتربا من 80 في المائة قبل أن يتراجع تراجعا طفيفا عند متم السنة. ويظل هذا المستوى أعلى بكثير من متوسط الفترة 2010-2019، الذي استقر عند 71,7 في المائة.

الرسم البياني 12: التطور الشهري لمعدل استخدام قدرات الإنتاج في مجال الصناعة بين سنتي 2022 و 2025



— معدل استخدام قدرات الإنتاج في مجال الصناعة

المصدر: أعد استناداً إلى معطيات الاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية المنجز من لدن

بنك المغرب (المستخرجة بتاريخ 23 مارس 2026)

ويُستفاد من النمو المطرد لمعدل استخدام قدرات الإنتاج في سنة 2025 أن الاقتصاد المغربي يقترب شيئاً فشيئاً من مستوى استغلال مثالي لنسيجه الإنتاجي، مُضفياً نجاعة أكبر في تعبئة موارده ومعداته ويده العاملة. كما يعكس هذا التطور ملاءمة أفضل بين العرض والطلب، بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من استقرار الأسعار وتعزيز الدينامية الصناعي.

ويحيل استمرار المعدل المرتفع للقدرات أيضا على تحسن الإنتاجية وتوقعات المقاولات إزاء تطور الطلب. كما يندرج في سياق مواتي للاستثمار ومحفزا الفاعلين على تحديث منشآتهم، وتجديد معداتهم بهدف مواصلة تعزيز مكاسب الإنتاجية. وقد تأكد هذا التوجه بارتفاع جاري قروض التجهيز بنسبة 13,9 في المائة عند متم 2025 قياسا على عام 2024، أي أعلى من نمو مجموع القروض البنكية الذي لم يتعدى 8 في المائة⁴⁷.

وبالرغم من التحسن الملحوظ للقدرات الإنتاجية المستخدمة بعد دورة ما بعد كوفيد-19، التي أرخت بظلالها على المنظومة الصناعية المغربية، لا زالت تصطدم هذه الأخيرة بتحديات بنوية يمكن أن تحد من إمكاناتها من حيث الأداء وتعيق انتقالها إلى مرحلة جديدة من التطور الصناعي.

فعليا، تساهم عدة عوامل التي في كبح التأقلم السريع للإنتاج مع تذبذبات الطلب، وقدرة المقاولات على التموّل في أسواق جديدة وطنية ودولية، ضمنها تقادم بعض التجهيزات، وضعف وتيرة تحديث المنشآت في عدد من القطاعات، خاصة التقليدية، والجمود التنظيمي، علاوة على ندرة الكفاءات التقنية والابتكار، ويضاف إلى كل هذا إكراهات الولوج إلى التمويل.

2.2.2 التدفقات الصافية لإحداث المقاولات

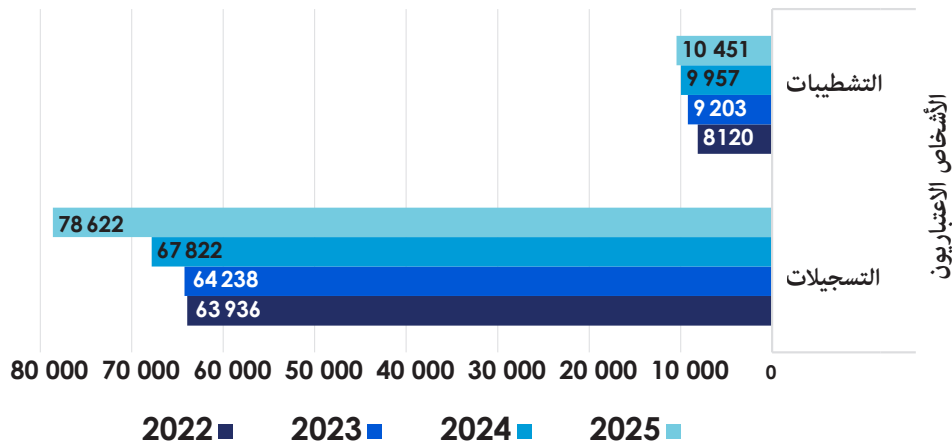
بعد فترة ما بعد كوفيد، التي تباطأ فيها إحداث المقاولات في شكل أشخاص اعتباريين، بينما ارتفع فيها عدد حالات التشطيب⁴⁸، وذلك تحت تأثير مناخ للأعمال موسوم باللايقين وتوقف المساعدات العمومية المقررة خلال الجائحة، استرجعت هاتان الديناميتان تدريجياً وتيرة أكثر توازناً، بما يتماشى مع تحسن الظرفية الاقتصادية بالمغرب.

ويتبين من الرسم البياني 13 أسفله، المعد استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أن معدل إحداث المقاولات نما بوتيرة متسارعة في 2025، منتقلا من 0,5 في المائة بين عامي 2022 و2023 إلى 15,9 في المائة بين سنتي 2024 و2025، مما رفع العدد الإجمالي للمقاولات المقيمة بالسجل التجاري المركزي في سنة 2025 إلى 78.622. بالمقابل، سجلت عمليات التشطيب تباطؤا في وتيرة نموها، منتقلة من 13,3 في المائة بين سنتي 2022 و2023 إلى 5 في المائة بين عامي 2024 و2025، ليصل إلى 10.451 مقاولا.

⁴⁷ لوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية والصادرة عن بنك المغرب في دجنبر 2025.

⁴⁸ تُقاس المقاولات المحدثّة بالتسجيلات في السجل التجاري المركزي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمقاولات المفلسة بعمليات التشطيب من السجل.

الرسم البياني 13: تطور تدفقات إحداث المقاولات على شكل أشخاص اعتباريين والتشطيب عليها (2022-2025)



المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

وعليه، أفضت دينامية إحداث المقاولات على شكل أشخاص اعتباريين وتوقف أنشطتها إلى انتعاش صافي إحداث المقاولات⁴⁹، منتقلا من 7,2 في المائة في 2024 إلى 7,9 في المائة في 2025، مما ساهم في توسيع حجم الأسواق، وتحفيز المنافسة في عدة قطاعات. ويعد قطاعا التجارة والبناء الأكثر تأثرا بهذا الارتفاع.

من جانب آخر، سجلت التصفيات المسبقة، التي تمثل الإجراء الأولي الرسمي نحو إنهاء نشاط مقاول مع الإبقاء على شخصيتها القانونية خلال فترة التصفية، تراجعاً طفيفاً، منتقلة من 11.509 مقاول في 2024 إلى 11.304 في 2025، بانخفاض ناهز 2 في المائة.

ويأتي هذا الانخفاض بعد مرحلة ما بعد كوفيد-19 التي شهدت تصاعد حالات إفلاس المقاولات، لاسيما الأكثر هشاشة. كما يؤشر على بداية استقرار النسيج الإنتاجي، مع تباطؤ وشيرة التعديل التي تتم عبر قناة الإغلاقات المبكرة.

فضلا عن ذلك، تبرز معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أن تجديد النسيج الإنتاجي يتم عبر قطاعات تطفئ عليها، من حيث الشكل القانوني، الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشريك واحد. وارتفعت حصتها في المقاولات المحدثّة وفي المقاولات المتوقفة أنشطتها من 62,8 في المائة في 2024 إلى 64,8 في المائة في 2025

⁴⁹ يُقاس هذا المعدل، إزاء السنة الجارية، بالعلاقة بين التدفق الصافي لإحداث المقاولات للسنة الجارية (أي التدفق الخام للمقاولات المحدثّة ناقص التدفق الخام للمقاولات المفلسة) والعدد الإجمالي للمقاولات النشطة في السنة التي تسبقها. واحتُسبت الأرقام المعروضة استنادا إلى المعطيات المقدمة من لدن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ومن 48 إلى 54 في المائة على التوالي، في دلالة على تعديل نسيج إنتاجي تنزعمه شركات أكثر مرونة وأقل تقييدا من الناحية القانونية.

3. محددات الطلب

بقدر ما تركز دينامية الاقتصاد المغربي على كفاية العرض الكلي ومدى قدرة منظومة الإنتاج على الحفاظ على وتيرة إنتاجية مطردة، معتمدة على نجاعة استخدام عوامل الإنتاج والقدرات المتاحة، فإنها تقتزن كذلك بقدرة الطلب الكلي على استيعاب هذا الإنتاج. ويعد هذا التفاعل ضرورة أساسية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي في كافة أسواق السلع والخدمات، ومواصلة التحكم في التضخم، وتحسين التوازنات الماكرو-اقتصادية.

من خلال تحديد حجم المنافذ المتاحة للعرض المتوفر، يؤدي الطلب، سواء كانت داخلي أو خارجي، إلى استيعاب السلع والخدمات عبر الإنفاق، بما يترتب عنه آثار مباشرة على الرصيد الخارجي ومستوى المديونية. وتفرض هذه الوضعية معايير حذرة لمزيج السياسات بهدف احتواء عجز ميزان المدفوعات، وتقليل الاعتماد على الواردات.

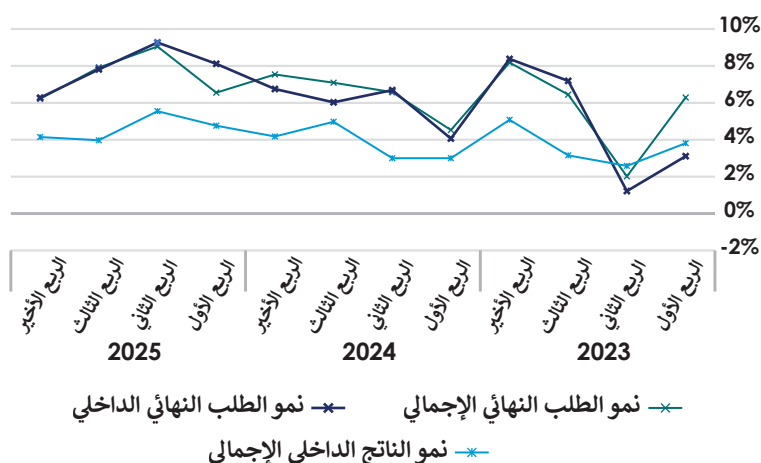
وفي 2025، نما الطلب النهائي الإجمالي⁵⁰ بنسبة 6,5 في المائة⁵¹، بوتيرة تفوق نمو الناتج الداخلي الإجمالي بأكثر من نقطتين. وإذا كان هذا التطور يوحى، للوهلة الأولى، بنمو مدفوع أساساً بالطلب، فإنه يعكس أيضاً تجاوز احتياجات الفاعلين الاقتصاديين مقارنة بالإنتاج الوطني. وقد أرخت هذه الوضعية بثقلها على المنظومة الإنتاجية، وكسّس اللجوء إلى الاستيراد.

وفي سياق هذا التطور، ارتفع الطلب النهائي الداخلي، حسب المعطيات سالفة الذكر، بنسبة 6,5 في المائة مقابل 7,2 في المائة في 2024، علماً أن وتيرة نموه كانت أسرع من الطلب النهائي الإجمالي مع مطلع 2025، قبل أن تتباطأ اعتباراً من النصف الثاني من السنة، مما أفضى إلى تقارب المنحنين (انظر الرسم البياني 14).

⁵⁰ يتطابق هذا الطلب مع الطلب النهائي الداخلي (أي إجمالي الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال)، مضافاً إليه الصادرات.

⁵¹ أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

الرسم البياني 14: التطور ربع السنوي لنمو⁵² الطلب النهائي الإجمالي والطلب النهائي الداخلي والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2023-2025)



المصدر: أُعدَّ استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (المذكرة الإخبارية حول الوضعية الاقتصادية الوطنية)

ويُستنتج من تقارب مسارات الطلبين الداخلي والإجمالي أن دينامية الطلب تعزّزت أساساً بفضل مكوناتها الداخلية، لاسيما الاستثمار، وبدرجة أقل الاستهلاك النهائي⁵³، والذان اضطلعوا بدور حاسم في انتعاش النشاط الاقتصادي. بالمقابل، ظلت مساهمة الطلب الخارجي الموجّه إلى المغرب محدودة، في ظل بيئة دولية يكتنفها الغموض الشديد.

فضلا عن ذلك، شكل استقرار الطلب والقابلية النسبية للتنبؤ به على المدى المتوسط عامل مفصلي في دعم النشاط الاقتصادي، والاستخدام المطرد للقدرات الإنتاجية، ما مكن من تقريب العرض من مستوى التوازن، مع تخفيف الضغوط التضخمية الناتجة عن عدم كفاية العرض.

ويتأكد الاستنتاج من تحليل مساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي في 2025. ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط⁵⁴، ساهم إجمالي تكوين رأس المال⁵⁵ مساهمة وازنة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 3,7 نقطة، مقابل 0,7 نقطة للاستهلاك النهائي للأسر. بالمقابل، انعكس الرصيد الخارجي انعكاسا سلبيا، مقلّصا نمو الناتج الداخلي الإجمالي بما متوسطه 1,7 نقطة طيلة السنة.

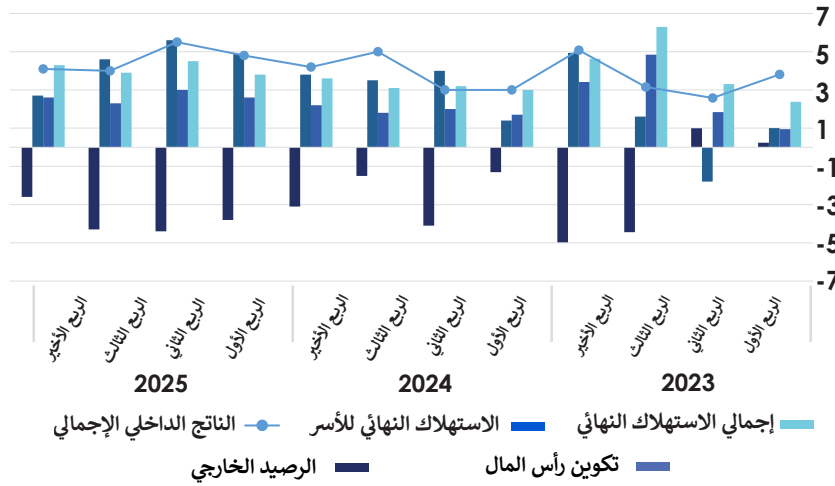
52 احتُسِبَ النمو على أساس سنوي.

⁵³ يعكس الاستهلاك الإجمالي للأسر والإدارات العمومية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

⁵⁴ أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

⁵⁵ أى مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) والتغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس.

الرسم البياني 15: التطور ربع السنوي لمساهمة مكونات الطلب في النمو الاقتصادي بحسب نقاط الناتج الداخلي الإجمالي (2023-2025)



المصدر: أُعد استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (المذكورة الإخبارية حول الوضعية الاقتصادية الوطنية)

على صعيد آخر، يتبين من الرسم البياني 15 أن الاستثمار اضطلع بدور وازن في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي خلال الفصل الأول من 2025، مساهماً في دعم نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالرغم من استمرار عجز الرصيد الخارجي. بخلاف ذلك، تباطأت دينامية النمو نسبياً في النصف الثاني من السنة، متأثرة بتفاقم عجز الميزان الخارجي من جهة، والذي بلغ ذروته في الربع الثالث قبل أن يتراجع قليلاً في الربع الأخير، وبخفوت مساهمة الاستثمار عند متم السنة من جهة ثانية. بيد أن ارتفاع مساهمة الاستهلاك النهائي الوطني مكنت من استدراك هذه المؤشرات السلبية.

وأرعى الرصيد الخارجي بظلاله على النمو، بالنظر إلى الارتفاع الكبير للواردات بنسبة 15,5 في المائة على أساس سنوي خلال الربعين الثاني والثالث، مقابل نمو الصادرات بوتيرة أبطأ قاربت 8,3 في المائة في نفس الفترة.

وبالرغم من تراجع الطفيف عند متم السنة الفارطة، ينطوي تفاقم عجز الميزان الخارجي على خطر اختلال محتمل للتوازن الخارجي، في حالة استمرار نمو الواردات بوتيرة أعلى من الإنتاج الوطني.

1.3 الاستهلاك النهائي للأسر

وفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط⁵⁶، بلغت نسبة نمو الاستهلاك النهائي للأسر، المقاس بالأسعار الثابتة، 1,2 في المائة في 2025، بعد ارتفاعه بنسبة 2,9 في المائة في 2024. ويتزامن هذا الارتفاع مع مسار ربع سنوي أكثر انتظاما، ومؤشرا على دينامية أقل تذبذبا بعد التقلبات الحادة التي طبعت فترة ما بعد كوفيد-19.

يُعزى التباطؤ الملاحظ أساسًا إلى تحسن أقل حدة في المداخل الحقيقية للأسر، إلى جانب استمرار انحسار الضغوط التضخمية التي أثقلت كاهل القدرة الشرائية خلال ما بعد الكوفيد.

في هذا الصدد، استمر المنحى التصاعدي للدخل الوطني الإجمالي المتاح⁵⁷ بالأسعار الثابتة في 2025، مرتفعًا بنسبة 6,2 في المائة بعد أن بلغ 8.3 في المائة في 2024. ويُفسر هذا الزخم، أساسًا، بتحسن المداخل الفلاحية المدفوعة بموسم فلاحى موثى نسبيا، ناهيك عن ارتفاع المداخل من الأجور، وتعزيز المساعدات الاجتماعية المباشرة، واستمرار نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إضافة إلى تصاعد قروض الاستهلاك.

وسجلت الأجور الاسمية زيادات في القطاعين العام والخاص. وارتباطا بهذا الأخير، نص المرسوم رقم 2.24.1122⁵⁸ على مراجعة كل من الحد الأدنى القانونى للأجر ورفعته بنسبة 5 في المائة ابتداء من فاتح يناير 2025، ليصل الأجر الصافي الشهري إلى 3.045 درهما، والحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي اعتبارا من فاتح أبريل 2025، ليستقر عند 2.255 درهما.

وفي القطاع العام، دخل الشطر الثاني من الزيادة في الأجور، المحدد في 500 درهم شهريا، حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يوليوز 2025. وشُرع كذلك في التفعيل التدريجي للتدابير المنبثقة عن الحوار الاجتماعي القطاعي. في هذا الصدد، توصل موظفو وزارة التربية الوطنية بالشطر الثاني من الزيادة في الأجور، المحدد في 750 درهما شهريا، اعتبارا من فاتح يناير 2025. بدورهم، استفاد موظفو وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، اعتبارا من فاتح يوليوز 2025، من زيادات شهرية صافية، قدرها 500 درهم للأطر شبه الطبية و200 درهم للأطر الإدارية والتقنية.

56 أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

57 وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، يعادل الدخل الوطني الإجمالي المتاح الدخل الإجمالي للبلاد المحصل عليه من جمع الناتج الداخلي الإجمالي والمداخل الصافية الواردة من الخارج. ويُخصص للاستهلاك النهائي الوطني وللادخار الوطني.

58 المرسوم رقم 2.24.1122 الصادر في 3 يناير 2025 بتحديد مبلغ الحد الأدنى القانونى للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية.

وعلى الصعيد الجبائي، نص قانون المالية لسنة 2025 على إصلاح الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل، بهدف تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والعمال والمتقاعدين. في هذا الصدد، حدد القانون، بالخصوص، سقف الأجور المعفاة من الضريبة في 6.000 درهم، مع توسيع نطاق الشرائح الأخرى ومقلّصا نسبة الضريبة المطبقة عليها. كما نص على تخفيض السعر الهامش الأعلى للضريبة من 38 إلى 37 في المائة.

علاوة على ذلك، استفادت 3,9 مليون أسرة من المساعدات الاجتماعية المباشرة والمفعلة في إطار البرنامج الذي أطلق في دجنبر 2023، أي ما يزيد عن 12,5 مليون مواطن حسب الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي⁵⁹. وتوزع هؤلاء على 5,5 مليون طفل، منذ ولادتهم وحتى بلوغهم سن الحادية والعشرين، و1,7 مليون من كبار السن الذي تجاوزوا سن الستين. وتتوصل هذه الأسر بإعانات شهرية وأخرى تكميلية، تتراوح قيمتها بين 500 و1.350 درهم.

وفي نونبر 2025، ارتفعت مبالغ الإعانات المصروفة في نطاق الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، والموجهة للأطفال المتمردين وغير المتمردين، والأيتام، والأطفال في وضعية إعاقة. فضلا عن ذلك، أحدثت إعانة خاصة للأطفال اليتامى والمهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية عند متم 2025⁶⁰.

وعلى نفس المنوال، استمر تفعيل برامج الدعم الاجتماعي الأخرى، ضمنها المنحة الممنوحة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية، والإعانات الجزافية المصروفة لفائدة للأسر التي ليس لها أبناء أو لها أبناء يبلغون 21 سنة فما فوق، علاوة على مساعدة استثنائية لتخفيف من الأعباء المرتبطة بالدخول المدرسي. وحُدّد مبلغها في 200 درهما لكل طفل بالنسبة للمتمدرسين في السلك الابتدائي أو الثانوي الإعدادي، وفي 300 درهما لكل طفل للذين يتابعون دراستهم بالسلك الثانوي التأهيلي.

ويجدر التأكيد على أن هذا البرنامج للدعم الاجتماعي، الذي يغطي 42 في المائة من الأسر المغربية⁶¹ ويستند إلى منظومة تنقيط تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المالية وعتبة الأهلية، من شأنه أن يحقق فعالية أكبر إذا ما تم تحيين معايير ومتغيرات الاستفادة منه بشكل دوري، بما يمكن من استهداف المستفيدين بشكل أفضل، وتعزيز أثره في تقليص الفوارق في الدخل.

وإلى غاية نونبر 2025، بلغ عدد المستفيدين من برنامج الدعم المباشر للسكن، الذي شُرع في تنزيله للفترة الممتدة من 2024 إلى 2028 بهدف تسهيل الحصول على الملكية والولوج إلى السكن اللائق، 75.760 من أصل 159.385 طلبا قُدم في هذا الشأن،

⁵⁹ التقرير السنوي للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي برسم سنة 2025.

⁶⁰ المرسوم رقم 2.25.1064 يتعلق بالاستفادة من الإعانة الخاصة الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر (الجريدة الرسمية عدد 7468 المؤرخة في 25 ديسمبر 2025).

⁶¹ تصريح السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية أمام مجلس النواب بتاريخ 8 دجنبر 2025.

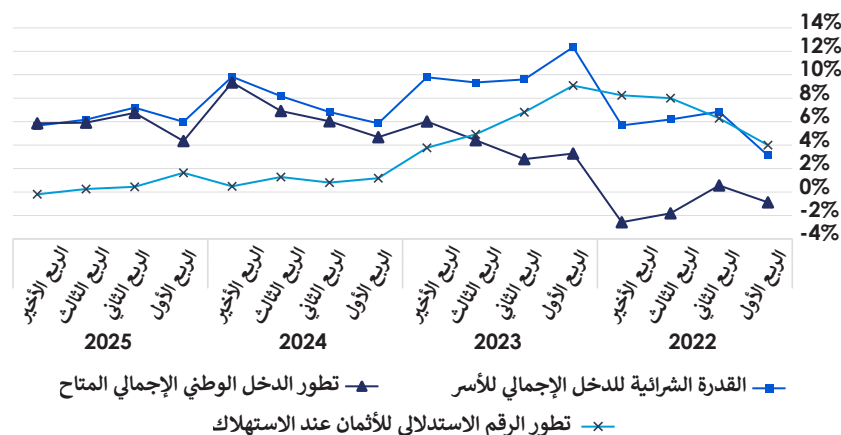
بنسبة أهلية وصلت 47,5 في المائة⁶². وتوزع المستفيدون على 24 في المائة من مغاربة المهجر، و47 في المائة من النساء، و55 في المائة من الشباب البالغين أقل من 40 سنة. وبخصوص قيمة الدعم، توصل 62 في المائة من المستفيدين بمبلغ قدره 70 ألف درهم لاقتناء سكن تتراوح قيمته بين 300 ألف و700 ألف درهم، فيما استفادت الفئة المتبقية من دعم قدره 100 ألف درهم لشراء السكن الذي تقل قيمته عن 300 ألف درهم.

وفي السنة المنصرمة، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 122,01 مليار درهم، بزيادة قدرها 2,6 في المائة عن 2024 وأزيد من 27,8 في المائة مقارنة بما سُجل في 2021، في تجسيد للدور الحيوي لهذه للتحويلات في تكوين دخل الأسر، ومساهمتها الملموسة في دعم الطلب الداخلي.

ختاماً، بلغ الغلاف الإجمالي للقروض الاستهلاكية الممنوحة للأسر في سنة 2025 ما مجموعه 61,1 مليار درهم، بزيادة قدرها 5 في المائة عن 2024⁶³. واستأثرت هذه القروض بأكثر من 15,4 في المائة من جاري القروض الموجهة للأسر، وهو ما يظهر الاستهلاك لا يعد الدافع الرئيسي للجوء الأسر إلى التمويل البنكي.

وبفضل استمرار انحسار التوترات التضخمية، ظلت القدرة الشرائية للأسر المغربية متسقة عموماً مع تطور الدخل الوطني الإجمالي طيلة السنة، مواصلة بذلك المنحى الملحوظ للسنة الثانية على التوالي (أنظر الرسم البياني 16). وتعكس هذه الوضعية تحولاً في الاتجاه مقارنة بالفترة 2022-2023، والتي استنزف فيها تصاعد الأسعار حصة هامة من نمو المداخل، مقلصاً المكاسب الحقيقية للأسر.

الرسم البياني 16: التطور ربع السنوي للقدرة الشرائية للمداخل الإجمالية للأسر بالنسبة المئوية (2022-2025)



المصدر: أعد استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات ربع السنوية للدخل

الوطني الإجمالي المتاح والإادخار الوطني الإجمالي المستخرجة بتاريخ فاتح أبريل 2026)

⁶² معطيات أدلت بها السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة خلال جلسة للأسئلة الشفوية المنعقدة يوم 24 نونبر 2025 بمجلس النواب.

⁶³ لوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية والصادرة عن بنك المغرب في دجنبر 2025.

الفعل، تمكنت الأسر من إبقاء قدرتها الشرائية متوافقة، في مجملها، مع تطور مداخيلها، بفضل تراجع وتيرة تآكل المداخيل بفعل ارتفاع الأسعار، وتعكس هذه الدينامية انتقالاً فعالاً نسبياً لخلق الثروة على المستوى الوطني إلى المداخيل الحقيقية. غير أن هذه الوضعية تظل هشة بسبب محدودية الادخار، ما ينطوي على خطر تدهور القدرة الشرائية في حالة وقوع صدمات اقتصادية.

2.3 الاستثمار

عرفت سنة 2025 استمراراً للدينامية المواتية للاستثمار. ويعود ترسيخ هذه الدينامية لتحسن العام الذي شهدته مختلف مكونات الاستثمار، مما يترجم تعزيزاً تدريجياً لتراكم رأس المال. كما يجسد صمود تدفقات الاستثمار الأجنبي، وفي نفس الوقت يعكس الإرادة المتزايدة في تحفيز الاستثمار الداخلي، خاصة في القطاع الخاص.

في هذا الصدد، حافظ الاستثمار على مساره التصاعدي، مسجلاً زيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت⁶⁴ بنسبة 14,4 في المائة، بعد ارتفاع قدره 11,9 في المائة قبل سنة، وفقاً لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط⁶⁵.

ويعكس هذا النمو المتسارع مرحلة توسع للرأس المال الإنتاجي، أدت ليس فقط إلى تقوية قدرات الإنتاج، بل أيضاً لتحديث وسائله، وخلق وقع إيجابي على النمو. وقد استندت دينامية الاستثمار على عدة رافعات، ضمنها الاستثمار العمومي، وشروط التمويل الميسرة، وتحسن توقعات المقاولات، وجاذبية المغرب فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وساهم توجيه رؤوس الأموال، في القطاعين العام والخاص، صوب المشاريع الهيكلية مساهمة حاسمة في تكريس هذه الدينامية، خاصة بفضل تعزيز مشاريع البنيات التحتية في عدة جهات بالملكة. وقد تم دعم هذه الدينامية من خلال اعتماد إصلاحات داعمة للاستثمار، تشمل الحوافز المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، والشراكات المطوّرة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الآليات المشجّعة على تراكم رأس المال ضمن وحدات الإنتاج.

وشكل تصاعد واردات السلع التجهيزية علامة بارزة على تعزيز تراكم وتجديد الرأسمال الإنتاجي، مرتفعة بنسبتي 26,7 و13,3 في المائة بالحجم والقيمة على الترتيب، ومدفوعة أساساً باقتناء المركبات النفعية وقطع غيار الطائرات.

⁶⁴ أي دون احتساب التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس

⁶⁵ أرقام نشرت في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2025، نشرت في 08 يونيو 2026.

في السياق ذاته، ووفقاً لمعطيات بنك المغرب⁶⁶، بلغت قروض التجهيز الممنوحة للشركات الخاصة 143,2 مليار درهم عند متم 2025، بزيادة سنوية قدرها 13,9 في المائة، مقابل 10,7 في المائة في 2024، في مؤشر على الشروع في تحديث معدات الإنتاج وتجديدها.

وعلاوة بالعقار، أحصت المعطيات ذاتها ارتفاعاً في التمويل البنكي في كافة الفروع، إذ بلغت القروض العقارية الموجهة للشركات الخاصة 69,9 مليار درهم (زائد 5,6 في المائة). بالمقابل، وصل إجمالي قروض السكن الممنوحة للأسر 256,2 مليار درهم، منها 29,7 مليار درهم في إطار التمويل التشاركي، بنسبة نمو بلغت 3,3 و19,3 في المائة. وتعزز هذا النمو باستقرار نسبي في أسعار الفائدة، لاسيما لصالح الأسر.

وبقدر ما تعكس دينامية الاستثمار ارتفاعاً في قدرات الإنتاج، فإنها تثير أيضاً إشكالية استدامتها، خاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمار وضمان فعاليته وترجمته إلى مكاسب للإنتاجية. وتتوقف استدامة النمو المدفوع بالاستثمار على استيفاء هذه الشروط، وإلا فقد تظهر اختلالات وأوجه قصور في النجاعة من شأنها التأثير سلباً على أفاق النمو.

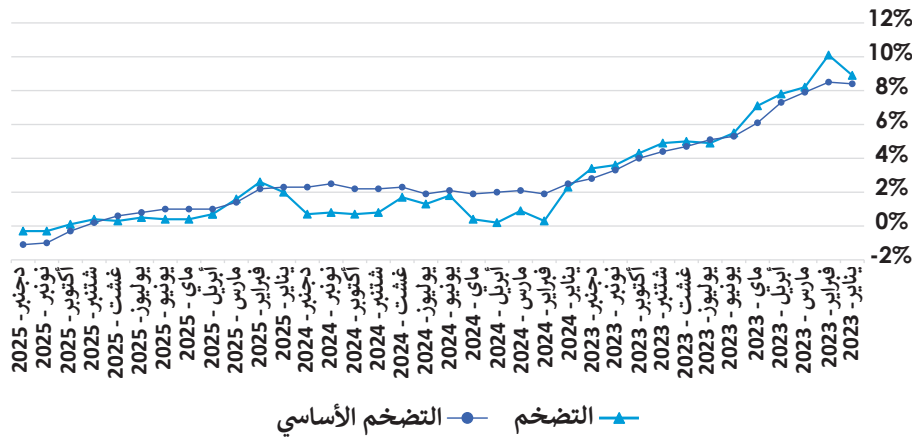
4. التضخم

أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل التضخم الإجمالي استقر عند 0,8 في المائة في 2025، بانخفاض طفيف عن 1 في المائة المسجلة في 2024. يأتي هذا التطور في سياق استمرار مسار تراجع الضغوط التضخمية الذي انطلق منذ مارس 2023، ويترجم اعتدالاً مستداماً في الاتجاه الأساسي للأسعار، وهو ما يؤكد تراجع التضخم الأساسي إلى 0,7 في المائة، مقابل 2,2 في المائة قبل سنة حسب بنك المغرب.

بعد أن استقر التضخم الأساسي حول مستوى 2 في المائة طوال سنة 2024، شرع ابتداءً من فبراير 2025 في منحى تراجعى، مما أدى إلى سحب التضخم الإجمالي نحو مستويات أدنى، ليصل إلى معدلات سلبية طفيفاً خلال الشهرين الأخيرين من السنة. وظل هذا التضخم السلبي، الذي طال المكونات الدورية وغير الدورية (composantes cycliques et acycliques)، معتدلاً في حدود 1 في المائة (أنظر الرسم البياني 17).

⁶⁶ لوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية والصادرة عن بنك المغرب في دجنبر 2025.

الرسم البياني 17: التطور الشهري للتضخم والتضخم الأساسي بالنسبة المئوية (2023-2025)

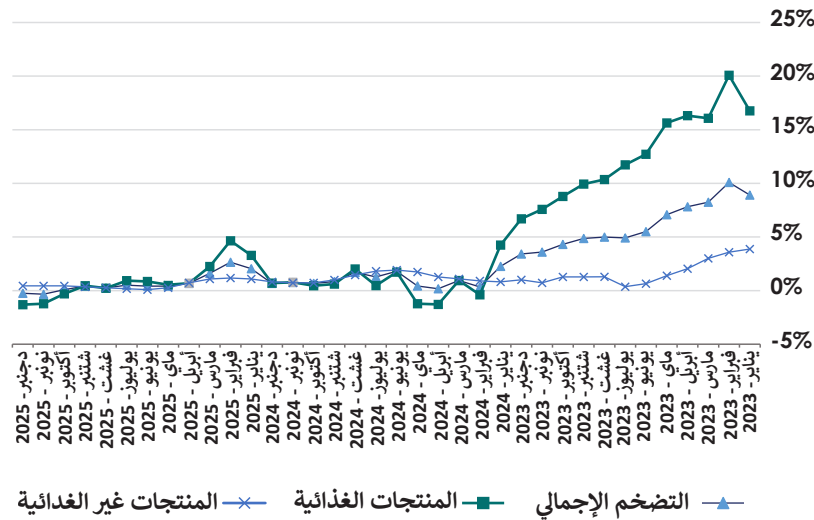


المصدر: أُمَدَ استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب (المستخرجة بتاريخ 26 فبراير 2026)

على الرغم من احتمال بروز نزعة انكماشية، ظل التضخم متحكما فيه في المجمل، بما يعكس سيناريو اقتصاد مستقر يترافق فيه النمو المستدام مع تباطؤ تدريجي في وتيرة الأسعار. وفي غياب فوران في الطلب النهائي، تعززت القدرة الشرائية للأسر بفضل تراجع الأسعار، مما مكنها من زيادة استهلاكها دون تسجيل ارتفاع ملموس في مداخيلها.

ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط والمتعلقة بتحليل مكونات التضخم، ظل المكون الغذائي عند مستويات أدنى، مسجلا 0,9 في المائة في 2025 مقابل 0,8 في 2024. بالمقابل، انخفض المكون غير الغذائي انخفاضاً ملحوظاً إلى 0,5 في المائة بعد أن بلغ 1,2 في المائة قبل سنة. ورغم هذا التراجع الأكثر حدة، يظل مساره الشهري مستقراً، وهو ما يشير إلى أن الانكماش التضخمي الملاحظ في نهاية السنة يعود أساساً إلى عوامل متقلبة وظرفية، ما يوحي بطابعه المؤقت. (أنظر الرسم البياني 18).

الرسم البياني 18: التطور الشهري للتضخم الإجمالي وتضخم المنتجات الغذائية وغير الغذائية (2023-2025)



المصدر: أمد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك) المستخرجة بتاريخ 26 فبراير 2026

ويكشف التضخم المعتدل الذي تم رصده في 2025 عن تطورات متفاوتة بين أصناف المنتجات الـ 92 المشكلة لسلة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك للمندوبية السامية للتخطيط⁶⁷، وداخل المجموعة ذاتها في بعض الأحيان.

وسجل نحو 46,7 في المائة من المنتجات والخدمات تراجعاً للتضخم، في مؤشر على تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار الملحوظ في 2024. فضلا عن ذلك، انخفضت أسعار 20,7 في المائة من المنتجات، خاصة الزيوت والدهنيات (ناقص 4,5 في المائة)، والمشروبات والمياه المعدنية (ناقص 2,2 في المائة)، والمحروقات وزيوت السيارات السياحية (ناقص 9,7 في المائة)، ومعدات المعالجة واستنساخ الصوت والصورة (ناقص 3,5 في المائة).

بالموازاة، أبان 59,8 في المائة من المنتجات عن تضخم معتدل وذي مستوى يقترب من التضخم الإجمالي. وطال المنتجات الغذائية الأساسية (اللحوم والفواكه والحليب والبيض والسكر)، والسلع التجهيزية غير المستديمة (الأدوات المنزلية والأثاث والأواني)، وعدد من الخدمات مثل الصحة والنقل الطرقي.

وعلى العكس، استقرت نسبة المنتوجات التي ارتفعت بأكثر من 5 في المائة في حدود 6,5 في المائة، وفي مقدمتها الخضار (زائد 6,7 في المائة)، والقهوة (زائد 5,6 في المائة)، والغاز (زائد 8 في المائة)، والمجوهرات والساعات (زائد 17,6 في المائة).

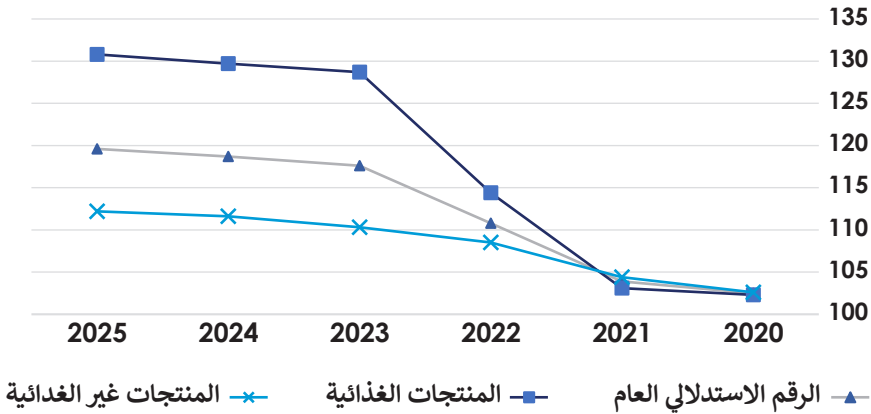
⁶⁷ "الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لسنة 2025، أساس 100: 2017" الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط في أبريل 2026.

1.4 مصادر التضخم

في 2025، واصل التضخم منحاه المعتدل، امتدادا للمسار التراجعي الذي انطلق في 2023، والراجع أساسا إلى عوامل ظرفية وملتصعة بتحسّن ظروف العرض، خاصة انقشاع الصدمات الخارجية التي أرخت بثقلها على تكاليف الإنتاج وعلى أسعار الاستيراد. ومن ثم، اتسع نطاق الانخفاض التدريجي للأسعار إلى المكونات الأساسية للتضخم.

وبالرغم من تباطئه، يظل مسار التضخم محاطا بدرجة من الاليقين، لاسيما منذ الفترة التي أعقبت الجائحة، ورهينا أساسا بأسعار المواد الغذائية، مع احتمال انتقال تدريجي إلى المكونات غير الغذائية. في هذا الصدد، ارتفع الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ب 15,1 في المائة بين سنتي 2021 و 2025، متأثرا بارتفاع المكون الغذائي بنسبة 26,9 في المائة، مقابل 7,5 في المائة للمكون غير الغذائي (أنظر الرسم البياني 19).

الرسم البياني 19: التطور السنوي للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ومكوناته الغذائية وغير الغذائية - أساس 100: 2017 (2025-2021)



المصدر: أُمَد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الرقم الاستدلالي للأثمان عند

الاستهلاك) المستخرجة بتاريخ 30 أبريل 2026

وانعكس هذا الارتفاع سلبيًا على القدرة الشرائية، خاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، مفاقما الضغوط على المالية العمومية، عبر نظام المقاصة ودعم الإنتاج والاستيراد، وموسّعا الهوة بين التضخم المقاس (inflation mesurée) والتضخم المدرك (inflation perçue)، والذي يسجل عادة مستويات أعلى.

وبالرغم من استمرار حالة الغموض المحيطة بتطور التضخم، ساهم تلاشي العوامل التي كانت قد غدّت ارتفاعه في مرحلة ما بعد كوفيد في توسيع مسار تراجعته. وهكذا، أفضى تطور أسعار السلع والخدمات إلى تقلص وزن المنتجات ذات التضخم المرتفع (أعلى من 5 في المائة)، مقابل ارتفاع حصة المنتجات ذات التضخم المعتدل، والقريب من المستوى المتوسط للتضخم الإجمالي.

في هذا السياق، اتجهت توقعات التضخم نحو الانخفاض، مقتربة من هدف بنك المغرب. وبذلك قامت المقاولات والأسر بتكييف سلوكياتها بشكل أكثر فعالية، رغم بيئة تتسم باستمرار حالة اللاتيقين.

ونتح عن الانحسار المتواصل للتضخم تطابق شبه تام بين التضخم الأساسي والتضخم الكلي، وقد رافق هذا التقارب تحسن القدرة الشرائية للأسر، وارتفاع حصة المنتجات المنخفضة أسعارها من 16,3 في المائة في 2024 إلى 20,7 في المائة في 2025.

ورغم استمرار بعض الضغوط على عدد من المنتجات، فإن تقليص الفجوة بين التضخم الإجمالي والتضخم الأساسي تم في سياق سياسات نقدية ومالية تيسيرية، مما يعكس موازنة أفضل بين العرض والطلب.

في هذا الصدد، حري بالذكر أن تطور الأسعار أظهر حساسية محدودة بالنظر للظروف النقدية. وقد استمر مسار تراجع التضخم رغم ارتفاع التداول الائتماني (circulation fiduciaire) بنسبة 15,5 في المائة على أساس سنوي، والذي تسارع مقارنة بسنة 2024، وفقاً لمعطيات بنك المغرب⁶⁸، الأمر الذي رفع حاجيات البنوك من السيولة، بمتوسط قدره 131,7 مليار درهم عند متم 2025، عوض 128,0 مليار درهم قبل سنة، ودفع ببنك المغرب إلى تكثيف عمليات ضخ السيولة.

غير أن هذا الاعتدال في الأسعار، وإن كان يعكس أثر تصحيح عقب أزمة ما بعد كوفيد، فإنه ينطوي على مخاطر في حال استمراره لفترة مطولة. ذلك أن استمرار انخفاض الأسعار، خاصة المكونات الأقل تقلباً، قد يرخي بظلاله على الطلب في ظل جمود الأجور الاسمية، ما يفضي إلى ارتفاع محتمل للتكاليف الحقيقية، وقد يؤدي إلى إضعاف الدينامية الاقتصادية، وتجدد الضغوط المرتبطة بالانكماش التضخمي (أنظر الإطار 5).

وتتصاعد حدة هذا الخطر ما دامت العوامل البنوية تواصل الضغط على عملية تكوين الأسعار. كما تتراكم هوامش الربح التي تنتقل غالباً إلى الأسعار النهائية، بسبب تعدد الوسطاء في عدد من الأسواق. كما أن بعض سلوكيات المقاولات، التي تهدف إلى الإبقاء على مستويات مرتفعة للأسعار أو تعويض خسائر سابقة، تساهم في استمرار الضغوط على التضخم الأساسي.

أخيراً، يخل الفساد بآليات تكوين الأسعار حين يمنح امتيازات غير مستحقة لبعض الفاعلين على حساب مقاولات تبرهن على فعالية أكبر. وقد يترتب عنه ارتفاع أو انخفاض مفتعل لمستويات الأسعار.

⁶⁸ "تقرير السياسة النقدية" الصادر عن بنك المغرب في مارس 2026، عدد 78.

الإطار 5: آليات انكماش التضخمي (déflation) وآثاره

يشير الانكماش التضخمي إلى انخفاض عام ومستمر في الأسعار. ويمكن أن يتخذ هذا الانخفاض طابعا معتدلا أو مؤقتا، أو يمتد لفترة طويلة وبحدة متفاوتة. وتمتد الفترة التي أعقبت أزمة 1929 أبرز مثال على ذلك.

ويشير هذا الانكماش المخاوف حين تترسخ دعائمه ويؤثر على توقعات الفاعلين الاقتصاديين. وحتى وإن كانت معتدلا، فإن الانكماش التضخمي المستمر قد يحد من النشاط الاقتصادي، من خلال الضغط على أرباح المقاولات والاستهلاك والاستثمار، مع زيادة حالة اللايقين.

ويكمن الخطر البارز في الوقوع في دوامة انكماش تضخمي (spirale déflationniste)، مطبوعة بتراجع مستمر للأسعار والإنتاج والتشغيل. ويتفاقم هذا الخطر في حالات ضعف النمو أو وجود فائض في القدرات الإنتاجية أو محدودية هوامش السياسات الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن احتواء هذه المظاهر الانكماشية في حالة نهج سياسة نقدية مواتية.

2.4 التدابير النقدية لكبح التضخم

توَّخت التدابير المتخذة لتأطير تطور الحفاظ على التضخم عند مستوى يتمشى مع الاستقرار الماكرو-اقتصادي من جهة، وتقادي مخاطر الانكماش التضخمي من جهة ثانية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تمت تعبئة آليتين تكميليتين، تمحورتا حول التدابير الميزانية الرامية إلى ضمان استقرار أسعار السلع واسعة الاستهلاك من جانب، خاصة في فترات التوترات في التمويل، وتدخلات بنك المغرب الساعية إلى تعديل السيولة وترسيخ توقعات التضخم من جانب آخر.

في الشق المتعلق بالميزانية، جاءت التدابير المتخذة امتدادا للإجراءات المفعلة منذ عام 2022، والهادفة إلى تعزيز ظروف العرض واسترجاع توازن الطلب. وإلى جانب تدابير السياسة الصناعية الرامية إلى الحد من تكاليف الإنتاج والتوزيع، مع التقيد بقواعد الحياض التنافسي، واصلت الحكومة دعم القدرة الشرائية، عبر التدخل على مستوى المداخل وعلى مستوى وفرة عرض متاح من أجل التأثير على الميل إلى الاستهلاك.

وعليه، وسعيا منها إلى التخفيف من تبعات التقلبات الظرفية، عبأت الحكومة غلافًا ماليًا قدره 107,4 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى منتصف 2025 بغية ضمان استقرار أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني، مع دعم قطاع النقل. علاوة على ذلك، خُصص مبلغ قدره 17 مليار درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف احتواء تأثير تصاعد التكاليف على الفواتير التي تتحملها الأسر.

في هذا الصدد، بلغت تكاليف المقاصة 17,7 مليار درهم، بانخفاض قدره 7,6 مليار درهم عن عام 2024. وفي الوقت الذي جرى تعليق الرفع الجزئي للدعم عن غاز البوتان في 2025، تراجع متوسط الدعم المخصص لقنينة الغاز من فئة 12 كيلوغراما بنسبة 14 في المائة تقريبا، ليستقر عند 53,47 درهما، بالتزامن مع انخفاض الأسعار الدولية.

وفي السياق ذاته، اتخذت تدابير جمركية وجبائية من أجل ضبط أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية. وهكذا نصّ قانون المالية لسنة 2025، على إعفاء بعض الحيوانات الحية والمنتجات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة وتعليق رسوم الاستيراد المطبقة عليها، وفي نطاق الحصص المحددة.

واستهدفت هذه التدابير الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، والعجلات للإنسال والعجول، فضلا عن لحوم فصيلة الأبقار والأغنام والماعز الطازجة أو المبردة أو المجمدة، والأرز الأسمر المستورد من طرف المصنعين التابعين للقطاع، وزيت الزيتون البكر وزيت الزيتون البكر الممتاز.

وتبعا لنتائج إحصاء القطيع الوطني، جرى إلغاء تعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد الأغنام والماعز والحليب المجفف، مقابل مواصلة العمل بهذه التدابير إزاء الأبقار دعما لإعادة التشكيل التدريجي للقطيع الوطني.

وعلى ضوء ذلك، استفاد مربو الماشية من مساعدة مباشرة قدرها 5,5 مليار درهم، على أن تُصرف دفعة ثانية مماثلة ومرتبقة في 2026. وخصّصت أساسا لتمويل تغذية الماشية، والحفاظ على إناث الأغنام والماعز المخصصة للتوالد، والتخفيف من المديونية، وتعزيز التدابير الصحية والتأطير التقني.

وفي الجانب النقدي، قام بنك المغرب إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس في مارس 2025، مدفوعا بهاجس ضبط التضخم وإبقائه على مستويات متقاطعة مع هدفي استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي، ليصل إلى 2,25 في المائة، ثم الإبقاء عليه دون تغيير لبقية السنة.

وجاء هذا القرار تجسيدا لمقاربة احترازية وتدرجية، تقوم على فعالية انتقال التدابير النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. وقام بنك المغرب على ملاءمة سياسته مع تطورات الظرفية، مع الحرص على ترسيخ توقعات التضخم، والحفاظ على الاستقرار الماكرو-اقتصادي، في أفق خلق بيئة مواتية للنمو دون الإخلال بانضباط الأسعار.

5. تطور التركيزات

تعد الاتجاهات الدولية ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية إطارا مرجعيا لتحليل تطورها بالمغرب في 2025. وتتيح قيمة المعاملات وطبيعتها، إلى جانب القطاعات المعنية بها، وضع هذا التطور في سياقه وتوفير إطار مرجعي للمقارنة يساعد على تفسير الدينامية المسجلة في المغرب.

وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة أخذ عنصرين أساسيين بعين الاعتبار. من جهة، ارتفاع قيمة عمليات التركيز على الصعيد العالمي، مدفوعة بالصفقات الضخمة (méga-deals) والعمليات مستهدفة لتعزيز التمركز القطاعي. ومن جهة ثانية، ضعف دينامية تدفقات رؤوس الأموال الموجهة إلى البلدان الناشئة، بحيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل تأثير التوترات الجيو-سياسية وتمدد النزعات الحمائية.

للإشارة، خيمت على الاتجاهات العالمية المعاملات المنجزة في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والانتقال الطاقوي. واقتُرنت هذه الأخيرة بإستراتيجيات ترمي إلى تدعيم التنافسية، وتأمين سلاسل التوريد، ودعم تدويل الأنشطة الإنتاجية، مع إيلاء اهتمام متزايد للتأخرات التنفيذية، وضبط التكاليف، وتحسين الحكامة.

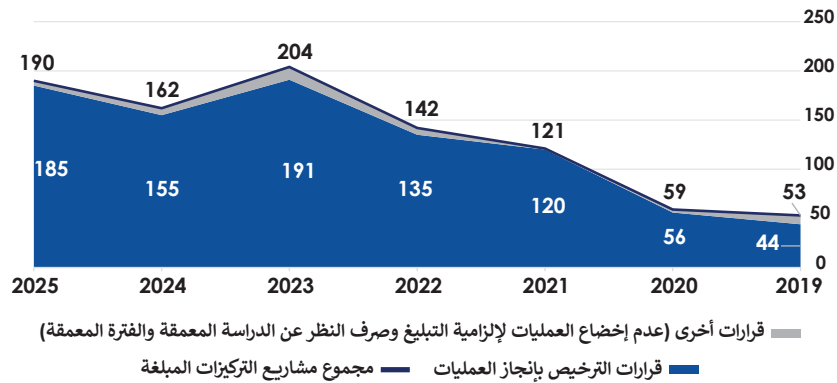
وبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملا رئيسيا في قرارات التركيز، مكرّسا التقارب بين القطاعات، وواضعا تحليل البيانات في صلب التحولات الصناعية، وموجّها الاستثمارات. وفي هذا السياق، اتجهت المعاملات بصورة متزايدة نحو الاستحواذ على القدرات الأساسية اللازمة لضمان استخدامه على نطاق واسع.

علاوة على ذلك، عكست عمليات التركيز إعادة تشكيل هيكلية للأسواق، هيمن عليها فاعلون كبار يعيدون تخصيص رؤوس أموالهم نحو أنشطة ذات نمو أقوى، من خلال التخلي عن الأصول غير الاستراتيجية.

وبربط هذه الاتجاهات بالمعطيات المتعلقة بالتركيزات المبلغية لدى مجلس المنافسة، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

في 2025، استعادت مشاريع التركيز المبلغية لدى مجلس المنافسة منحها التصاعدي، بعد تراجعها الملحوظ قبل سنة. وبلغ مجموعها 190 مشروعا مقابل 162 في 2024، بزيادة قدرها 17,3 في المائة (أنظر الرسم البياني 20). ومنذ 2019، ارتفع متوسط هذه المشاريع بنسبة 23,7 في المائة، مجسدا الدور المتصاعد للضبط الاقتصادي في ضمان سير اقتصاد السوق بالمغرب.

الرسم البياني 20: تطور التركزات الاقتصادية التي عالجها مجلس المنافسة (2019-2025)

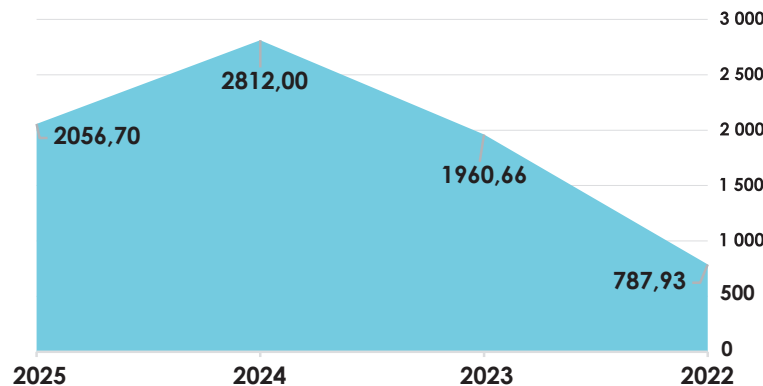


المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

ويأتي هذا الانتعاش في ظل دينامية استثمارية على الصعيد الوطني، في مقابل تباطؤ التدفقات الدولية لرؤوس الأموال المنتجة، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 11 في المائة، ما يعكس الجاذبية النسبية للمغرب. وتزامن هذا الانتعاش كذلك مع الطفرة التي تشهدها عمليات النمو الخارجي على الصعيد العالمي، وهو ما يترجم إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات استراتيجية تتمتع بأفاق تنموية واعدة.

وفي سنة 2025، ارتفعت مجددا نسبة الترخيص لمشاريع التركيز، بحيث وصلت إلى 97,4 في المائة، عوض 95,7 و 93,6 في المائة في 2024 و 2023 على التوالي، في مؤشر على تبسيط المساطر من لدن مجلس المنافسة، وعلى إمام أفضل للأطراف المبلغة بقواعد التبليغ. ومنذ إحداثها في 2023، سجلت المساطر السريعة أو المبسطة نموا قويا، مقرونا بزيادة في عدد المشاريع المعنية به من 40 في 2023 إلى 100 في 2024، ثم إلى 140 في 2025.

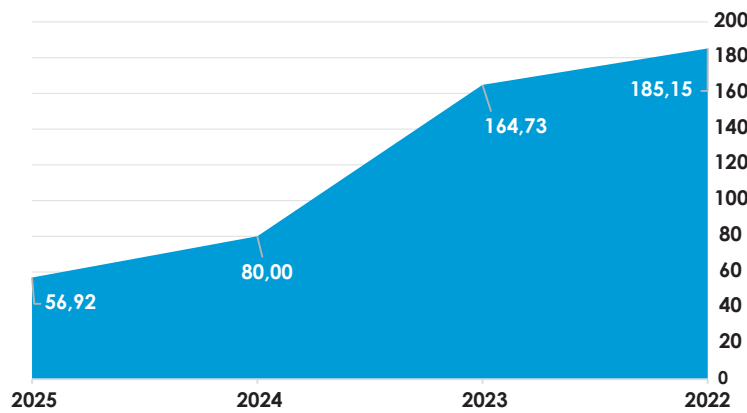
الرسم البياني 21: التطور الإجمالي للالتزامات المالية المتعلقة بالعمليات المرخص لها (2022-2025)



المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

يتضح من الرسم البياني 21 تراجع الالتزامات المالية المرتبطة بعمليات التركيز التي رُخص لها مجلس المنافسة في 2025، مستقرة عند 2.056,7 مليار درهم، مقابل 2.812 مليار درهم في 2024، مع بقائها عند مستويات أعلى مما سُجل في 2023 (1.960,7 مليار درهم)، وهو تطور يحيد عن الاتجاهات الدولية المطبوعة بتساعد القيمة الإجمالية للمعاملات وسط استقرار حجم العمليات.

الرسم البياني 22: تطور الاستثمارات ذات رؤوس الأموال المغربية في العمليات المرخص لها (2022-2025)



المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

فضلا عن ذلك، واصلت العمليات التي ضمت رؤوس أموال مغربية منحها التنازلي، منتقلة من 80 مليار درهم في 2024 إلى 56,9 مليار درهم في 2025، بانخفاض قدره 28,9 في المائة. ولوحظ هذا المسار التراجعي منذ 2022، مقرونا بانخفاض متوسطه 32,5 في المائة في السنة (أنظر الرسم البياني 22).

ويأتي خفوت دور رؤوس الأموال المغربية في عمليات توسيع أو إعادة هيكلة الرأسمال الخاص يأتي في سياق يتسم بتعزيز تراكم الرأسمال طيلة السنتين الأخيرتين، مدعوما بالاستثمار العمومي كما الأجنبي. ويعكس هذا التطور توجهها متصاعدا نحو الاستثمارات الإنتاجية، والمرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب وبالنمو الذاتي للشركات، بما ذلك الوطنية والأجنبية⁶⁹.

وعلاقة بالاستثمار العمومي، كانت الحكومة رصدت غلafa ماليا قدره 340 مليار درهم في 2025، بزيادة نسبتها 1,5 في المائة عن 335 مليار درهم المقررة في 2024. وخصص من هذا المبلغ 138 مليار درهم لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية،

⁶⁹ يُقصد بالنمو الذاتي (أو النمو الداخلي) انتعاش نشاط مجموعة معينة (التي يتم قياسه عادة بارتفاع رقم معاملاتها)، والنتائج عن اكتساب عملاء جدد، وليس عن عمليات الاستحواذ التي تؤدي إلى تغيير نطاق الشركة (المرقع الإلكتروني: www.virnimmen.net).

و120,5 مليار درهم لأجهزة الدولة، و45 مليار درهم لصندوق محمد السادس للاستثمار، فيما توزع الباقي على الجماعات الترابية والصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن زلزال الحوز⁷⁰.

في هذا الصدد، أفادت معطيات وزارة الاقتصاد والمالية⁷¹ أن نسبة إصدار نفقات الاستثمار، التي تعكس مدى تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار، تراوحت بين 77,9 في المائة في 2019 و82,6 في المائة.

ووجهت هذه الاستثمارات، التي توخت تقليص الفوارق الترابية، وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، ودعم النمو المستدام، إلى مشاريع هيكلية، ترمي إلى تعزيز الأسس الاقتصادية وتعزيز النمو الشامل.

وانصبت الأولويات على خلق فرص الشغل، وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضمان التدبير المستدام للموارد المائية في ظل الإجهاد المائي، وتأهيل المجالات الترابية عبر الارتقاء بالبنيات التحتية والخدمات الأساسية.

وجدير بالذكر أن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية يشكل رافعة أساسية للاستثمار العمومي. في هذا الباب، شهدت 2025 الشروع في تفعيل السياسة المساهماتية للدولة⁷²، المحدثّة تطبيقاً لأحكام القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وتحدد هذه السياسة، التي تتولى الوكالة تصميمها وتنفيذها، توجهات الدولة المساهماتية، واطعة إطاراً للحكمة منسجماً وقابل للتنبؤ وفي خدمة الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وتتوخى هذه السياسة إرساء مقاربة لتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية، يقوم على الأداء والشفافية والتكامل الأفقي، بهدف تعزيز السيادة الوطنية، ودعم قطاعات المستقبل، وتشجيع الابتكار، وضمان خدمات عمومية ذات جودة وسهولة الولوج.

ويمكن الغرض كذلك في ترسيخ دور المؤسسات والمقاولات العمومية، بوصفها أداة موازية للقطاع الخاص في تنزيل السياسات القطاعية والترابية، ما يستلزم توضيح نماذجها الاقتصادية، وتسطير أهدافها بدقة، وتدبير المحفظة العمومية تدبيراً حيويًا ومتسقًا، وتوطيد الحكامة من خلال إضفاء الشفافية في توزيع الأرباح، وتنويع مصادر التمويل.

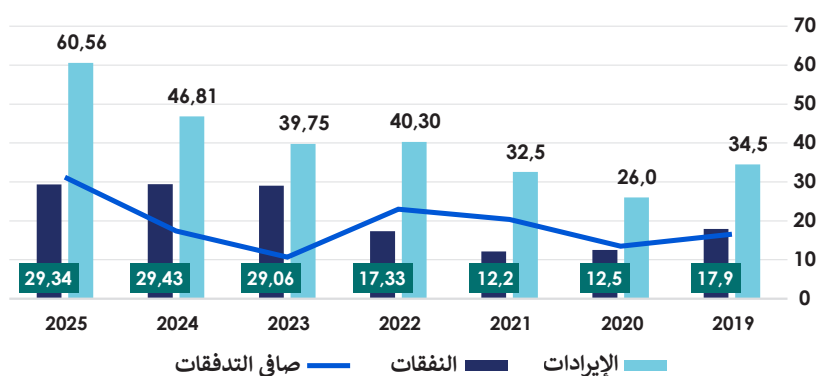
⁷⁰ أرقام مقتبسة من مذكرة تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

⁷¹ معطيات مقتبسة من المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمار، والمرفقة بمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

⁷² المرسوم رقم 2.24.1090 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1446 (19 ديسمبر 2024) بالصادقة على السياسة المساهماتية للدولة (المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7376 بتاريخ 2 فبراير 2025).

وبالانتقال إلى الاستثمارات الأجنبية، رصدت معطيات مكتب الصرف استمرار المنحى التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025، بالرغم من اتجاه السياق الدولي نحو التراجع. وبلغت المداخيل 60,6 مليار درهم، بزيادة قدرها 29,4 في المائة عن عام 2024. بالمقابل، استقرت النفقات عند 29,4 مليار درهم، بانخفاض طفيف قدره 0,3 في المائة (أنظر الرسم البياني 23).

الرسم البياني 23: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بمليار درهم (2019-2025)



المصدر: أُعد استناداً إلى سلسلة إحصائية تتعلق بتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة العمليات، والمنشورة على الموقع الرسمي لمكتب الصرف (مستخرجة بتاريخ 4 أبريل 2026)

وانعكست هذه الدينامية على الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ تدفقاته الصافية 31,2 مليار درهم، بزيادة قدرها 13,8 مليار درهم عن 2024، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 79,6 في المائة بعد زيادة بـ 62,7 في المائة قبل سنة.

وحسب طبيعة العمليات، استحوذت سندات الأسهم على 51,2 في المائة من التدفقات الصافية، بما فيها عمليات الاستحواذ التي بلغت قيمتها 23,4 مليار درهم مقابل 7,4 مليار درهم لعمليات التفويت. واستأثرت أدوات الدين بـ 40,2 في المائة، موزعة على 28,3 مليار درهم من المداخيل على شكل قروض ممنوحة، و15,8 مليار درهم من النفقات المرتبطة بالقروض المتعاقد عليها لدى الشركات المقيمة، بما فيها البنوك. واستفردت الأرباح المعاد الاستثمار فيها بـ 8,6 في المائة من التدفقات، في مؤشر على ثقة المستثمرين الأجانب بمناخ الأعمال الذي يوفره المغرب، وعلى ارتياحهم للتحفيزات الممنوحة على المستوى السياسي.

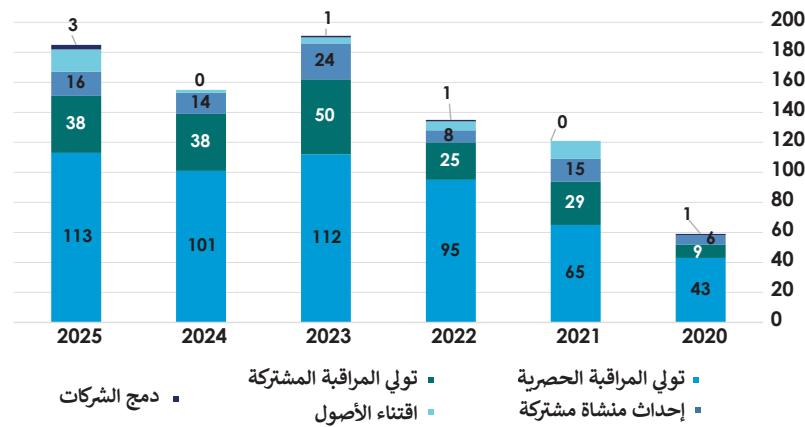
وعلى الصعيد القطاعي، تركزت الاستثمارات أساساً في قطاع العقار، بتدفقات صافية بلغت 10,1 مليار درهم (زائد 31,5 في المائة)، متبوعاً بالصناعات التحويلية بقيمة إجمالية فاقت 9,8 مليار درهم (زائد 26,2 في المائة)، منها 4,5 مليار درهم في صناعة السيارات.

وارتباطاً بمنشأ رؤوس الأموال، تظل فرنسا المستثمر الرئيسي، بتدفقات صافية قدرها 10,1 مليار درهم، تليها الإمارات العربية المتحدة (4,4 مليار درهم)، وهولندا (2,9 مليار درهم). وتعتلي كذلك المركز الأول من حيث جاري الاستثمارات الأجنبية المباشرة، برصيد تراكمي بلغ 160,5 مليار درهم عند متم 2023، حسب معطيات مكتب الصرف.

وكشف التحليل حسب طبيعة العملية أن مشاريع تولي المراقبة الحصرية أو المشتركة تهمين باستمرار على التركيزات المرخص لها (أنظر الرسم البياني 24). بيد أن حصتها تراجعت من 89,7 في المائة في 2024 إلى 81,6 في المائة في 2025.

وبالرغم من ارتفاع مشاريع تولي المراقبة الحصرية من 101 في 2024 إلى 131 في 2025، تضاءلت حصتها من 65,2 إلى 61,1 في المائة مقابل تصاعد أشكال أخرى من التركيز، خاصة اقتناء الأسهم التي ارتفع عددها من عمليتين إلى 15 عملية.

الرسم البياني 24: تطور توزيع التركيزات المرخص لها حسب طبيعة العملية (2020-2025)



المصدر: عد استناداً إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

ويؤشر هذا الزخم في مشاريع تولي المراقبة الحصرية، رغم انخفاض حصتها في مجموع التركيزات، على رغبة المقاولات المقتنية في الاستحواذ الكامل على الجهات المستهدفة، سعياً منها إلى تعزيز التكامل، والرفع من الفعالية التشغيلية، وتوطيد تموضعها في السوق، وتيسير الولوج إلى الابتكار.

علاوة على ذلك، يتبين من عمليات التركيز المبلغة لدى مجلس المنافسة أن أهدافها تتمحور حول تنويع الاستثمارات والأسواق، وتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين الأنشطة.

ويحيل التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية على استمرار تنويع القطاعات المعنية بالمشاريع المرخص لها، بما فيها القطاعات الأولية والثانوية والثالثية، وهو ما يترجم

ازدياد تنوع البنية الاقتصادية، مواتية للتنافسية في الأسواق الوطنية والدولية، وتنامي قدرة النسيج الإنتاجي على التأقلم مع حالات الالايقين المحيطة بالاقتصاد العالمي.

وفي 2025، طغت الصناعات التحويلية على التركزات المرخص لها، بما مجموعه 59 عملية وهو ما يعادل 29,4 في المائة من العدد الإجمالي، في تأكيد على المسار الملحوظ قبل سنة. وحلت أنشطة الخدمات في المرتبة الثانية بما يصل إلى 51 عملية مقابل 33 في 2024، مستعيدة مستويات قريبة مما سُجل في 2023. وارتفعت كذلك الأنشطة المالية والتأمينات، منتقلة من خمسة مشاريع في 2024 إلى 16 في 2025.

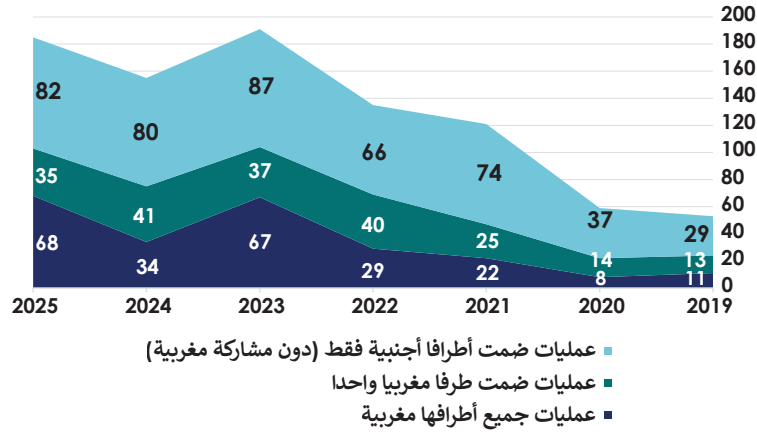
وبخصوص تحليل المشاريع حسب حجم أنشطة الأطراف المبلغة، وبعد سنتين من دخول أسقف التبليغ الجديدة حيز التنفيذ، أحصت معطيات 2025 انخفاضا في العمليات القائمة حصرا على حجم النشاط العالمي، مقابل تصاعد العمليات المرتكزة على حجم النشاط الوطني.

وهكذا، تراجعت العمليات المستوفية لشرط رقم معاملات عالمي أكثر من 1,2 مليار درهم من 117 في 2024 إلى 100 في 2025، بانخفاض قدره 14,5 في المائة، مقابل ارتفاع مطرد للعمليات المستوفية لشرط رقم معاملات وطني يفوق 400 مليار درهم، من 9 إلى 30 (زائد 233 في المائة). كما ازدادت العمليات المستوفية للشرطين معا من 28 إلى 54 (زائد 92 في المائة).

وإجمالا، ازدادت حصة العمليات التي يمكن أن تفرز تأثيرا على السوق الداخلية، بما فيها المشاريع ذات رقم معاملات عالمي مرتفع، من 24 في المائة في 2024 إلى أكثر من 45 في المائة في 2025. ويترجم هذا التطور إعادة تركيز عمليات التركيز الاقتصادي على معاملات ذات تأثير محلي قوي، بما يعكس تنامي نضج السوق الوطنية واستقرار أكبر للنسيج الاقتصادي.

زيادة على ما سبق، رصد تحليل مصدر رؤوس الأموال في التركزات المرخص لها سيادة العمليات المنجزة بين فاعلين أجانب، مسجلة ارتفاعا طفيفا من 80 في 2024 إلى 82 في 2025 حسب الرسم البياني 25. غير أن حصتها ضمن مجموع العمليات انخفضت من 51,6 إلى 44,3 في المائة. بالموازاة، تضاغت حصة العمليات التي قادتها حصرا أطرافا مغربية، منتقلة من 21,9 في المائة في 2024 إلى 36,8 في المائة في 2025.

الرسم البياني 25: تطور توزيع التركزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال (2019-2025)



المصدر: أعد استناداً إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

وبالرغم من تراجع الالتزامات المالية مغربية المصدر في العمليات المرخص لها، يجسد ارتفاع حصة المشاريع التي تضم أطرافاً وطنية دون غيرها الدور المتصاعد للمقاولات المغربية في هيكلة الأسواق، وفي دينامية النسيج الاقتصادي، بشكل أكثر استقلالية عن رؤوس الأموال الأجنبية.

في ختام هذا الجزء، أتاح التحليل رصد التطورات الرئيسية التي سجلها الاقتصاد على الصعيدين العالمي والوطني في 2025، وتبعاتها على وضعية المنافسة، بما في ذلك على توازن العرض والطلب وآليات تكوين الأسعار في أسواق السلع والخدمات، تماشياً مع توجهات السياسات العمومية، سواء النقدية أو الميزانية.

دولياً، شهدت 2025 استقراراً عاماً في النمو، بالرغم من استمرار أوجه اللامبالية البنوية وتباين المسارات إقليمياً أو وطنياً. وعليه، أبان الاقتصاد العالمي عن صمود، مدعوماً بالقطاعات التكنولوجية، خاصة الذكاء الاصطناعي، والسياسات الميزانية والمالية الموجهة في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وخفّت حدة الضغوط الاقتصادية تدريجياً. غير أن مواصلة فرض شروط مالية مقيّدة استمر في الإرخاء بظلاله على قرارات الاستثمار وعلى إستراتيجيات تطوير المقاولات.

علاوة على ذلك، استمر مسار تراجع التضخم، مدفوعاً بتخفيف الضغوط على التكاليف وبالإبقاء على سياسات نقدية تقييدية. غير أن عودة التضخم إلى مستويات أهداف البنوك المركزية ظلت تدريجية ومتفاوتة حسب المناطق، حيث واصلت بعض الاقتصادات تسجيل ضغوط على الأسعار.

من جهة أخرى، تعزز النمو العالمي بتراجع حدة التوترات التجارية، خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وباستقرار جزئي في سلاسل التموين. في هذا الصدد، استعادت التجارة العالمية عافيتها بوتيرة مستمرة ومعتدلة، مدفوعة بتحسين الشروط المالية، وباسترجاع القدرة الشرائية، وبانتعاش الاستثمار الذي حفز مبادلات السلع الوسيطة والتجهيزية.

زيادة على ذلك، قاد تجزؤ التجارة العالمية واللجوء المتزايد إلى سياسات صناعية وتجارية موجهة إلى إعادة تحديد شروط ممارسة المنافسة، عبر إدراج مصادر جديدة لاختلالات الأسواق وتكريس الطابع الإقليمي للمبادلات. وهكذا، ساهمت تحولات الاقتصاد العالمي، الموسومة بالطفرة التكنولوجية والرقمنة وإعادة تشكيل سلاسل القيم، في إعادة ترتيب التوقعات التنافسية لصالح فاعلين يتوفرون على مزايا تكنولوجية حاسمة أو يحظون بحجم حرج يخول لهم قوة سوقية متزايدة.

وعلاوة على تدخلات السلطات العمومية على صعيد السياسة النقدية، باشرت البنوك المركزية التعديل التدريجي لتوجهاتها في 2025 بعد تشديدها الملحوظ في الفترة 2022-2023 وانقضاء فترة ترقب في 2024، وعقب بروز بوادر مؤكدة على انحسار التضخم، مع الحفاظ على درجة عالية من اليقظة إزاء مخاطر عودة التضخم. ومن ثم، بصمت سنة 2025 على نقطة تحول هامة، بالتزامن مع الانتقال من منطق التشديد النقدي إلى تدبير أكثر توازناً بين استقرار الأسعار ودعم النشاط.

وفي الشق المتعلق بالسياسة الميزانية، انخرطت الدول في مرحلة تروم إعادة التوازن بين توطيد المالية العمومية ودعم نمو لا زال هشاً. في الواقع، اصطدمت الدول بخيارات جد محدودة في ظل ارتفاع قياسي لمستويات المديونية وفرض شروط مالية لازالت تقييدية، رغم تحسنها.

من جانبها، أضحت سياسة المنافسة تتخذ طابعاً أكثر استراتيجية واندماجاً في سياق جيو-اقتصادي مجزأ. وهكذا، لم تعد تقتصر على ضبط الأسواق، بل أُمست رافعة لدعم السيادة الاقتصادية، وتعزيز الصمود الصناعي، ومواكبة التحولات البنيوية، خاصة في المجال الرقمي والتكنولوجيا الحيوية.

على صعيد آخر، انتعشت عمليات التركيز الاقتصادي انتعاشاً أكثر بروزاً مقارنة بعام 2024، إذ بالرغم من استمرار أوجه اللايقين البنوية، أضحت المعاملات تُجرى في بيئة أكثر ملاءمة بعد سنتين من التباطؤ الناجم عن الإكراهات المالية وحالة الترقب. ويأتي ذلك في سياق التخفيف التدريجي للسياسة النقدية، واستقرار تقييمات الأصول، وإعادة الترميم الاستراتيجي للشركات على الصعيد العالمي.

ووطنياً، واصل الاقتصاد المغربي مسار تعافيه في 2025، في تأكيد على الخروج التدريجي ومتحكم فيه من أزمة ما بعد كوفيد-19. وهكذا، سجل النمو وتيرة متسارعة، مقتربا من بلوغ الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد، والمتمثلة في تحقيق نسبة متوسطة سنوياً قدرها 6 في المائة بحلول 2035.

وبرزت هذه الدينامية بالرغم من بيئة دولية مطبوعة بتوترات جيوسياسية مستمرة وبمخاطر التباطؤ الاقتصادي، ما دفع بعدة بلدان إلى الإبقاء على سياسات نقدية تقييدية. وقد تزامنت هذه الدينامية على الصعيد الوطني مع تمدد الإجهاد المائي، وتفعيل مزيج من السياسات معاكسة للدورة الاقتصادية.

في هذا الصدد، تعزز النمو المسجل في 2025، على المستوى العرض، بتعافي الأنشطة الأولية، خاصة الأنشطة الفلاحية، وبحسن أداء القطاعات غير الفلاحية، بما في ذلك الفوسفات والبناء والطيران والسياحة. وارتباطاً بالطلب، انتعش النمو أساساً بفضل الطلب الداخلي، مدفوعاً بصلاية الاستثمار العمومي على وجه الخصوص، وبتمو مستقر في استهلاك الأسر، والذي عززته التدابير المتخذة لصون القدرة الشرائية والتخفيف من التوترات التضخمية.

واقترانا بتطور الأسعار، تواصل انحسار الضغوط التضخمية خلال سنة 2025، خاصة فيما يرتبط بالمواد الغذائية. بيد أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة شهدت انكماشاً تضخيمياً، وهو ما شكل عاملاً يستدعي اليقظة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتم توجيه السياسة الميزانية نحو تتبع الضغوط التضخمية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى احتواء التضخم من خلال امتصاص صدمات العرض، مع دعم الطلب الداخلي وتوفير عرض قادر على الاستجابة للطلب الوطني كما الخارجي.

فضلاً عن ذلك، خلق تقلص الفجوة بين التضخم الإجمالي والتضخم الأساسي سياقاً نقدياً أكثر تيسيراً، ما دفع بنك المغرب إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2,25 في المائة، قبل الإبقاء عليه عند هذا المستوى، مما ساهم في ترسيخ توقعات التضخم.

وبالانتقال إلى التركزات الاقتصادية، ارتفع عدد المشاريع التي رخص لها مجلس المنافسة ارتفاعا ملحوظا في 2025، غير أن الالتزامات المالية المرتبطة بها أخذت في التراجع، مصحوبا بانخفاض في مساهمة رؤوس الأموال الوطنية.

واستأسدت مشاريع تولي المراقبة الحصرية بالنصيب الأكبر من العمليات. بالمقابل، أبان التوزيع القطاعي عن الطابع المتنوع للاقتصاد المغربي، بما في ذلك الإنتاج والمبادلات. كما طغت العمليات التي قادتها أطرافا أجنبية، بالرغم من الزيادة الملموسة في المشاريع التي ضمت أطرافا مغربية.

وساعد صمود الاقتصاد الوطني على ترجمة جزء من الالايقين الذي يطبع الفضاء الدولي إلى فرص للتنمية. ومع ذلك، يتوقف ترسيخ هذه الدينامية على رفع القيود البنوية، خاصة تقليص الفوارق بين الجهات التي تحد من انتشار آثار النمو.

2

الجزء

حصيلة أنشطة
مجلس المنافسة

أولاً: ضبط الأسواق

1. نبذة عامة

في 2025، بلغ عدد القرارات والآراء التي أصدرها مجلس المنافسة 202. وشملت هذه الحصيلة مختلف المجالات المدرجة ضمن اختصاصاته والمنصوص عليها في الفصل 166 من الدستور وفي أحكام القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ونصوصهما التطبيقية، كما تم تغييرهما وتتميمهما.

وتتوزع هذه القرارات والآراء على الشكل التالي:

الجدول 5: عدد القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة
برسم 2025

طبيعة الملفات	عدد القرارات
القرارات المتعلقة بمراقبة التركيزات الاقتصادية	190
الآراء الصادرة	6
الإحالات التنازعية	6
المجموع	202

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

وعلاقة بالقرارات المتخذة، تحتل المراقبة القبلية مكانة جوهرية ضمن أنشطة مجلس المنافسة، مسجلة ما يزيد عن 94 في المائة من إجمالي القرارات والآراء التي أصدرتها مختلف الهيئات التداولية التابعة له.

وارتباطاً بالإحالات التنازعية، باشر المجلس مسطرة التحقيق في ستة (6) ملفات أسفرت عن إصدار عقوبات مالية تجاوز حجمها الإجمالي 43,385 مليون درهم. وتتوزع هذه الملفات على:

- إحالتين مرتبطتين بإشكاليات تنافسية مطروحة في كل السوق الوطنية للمنصات الرقمية لطلب الوجبات وتسليمها والسوق الوطنية للتموين بالكلنكر بوصفه مادة خام أساسية في إنتاج الإسمنت؛

- أربعة ملفات توخى من خلالها المجلس التحقق من مدى احترام أحكام الفقرة الأولى من المادة 12 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والقاضية بإلزامية التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي. ويأتي ذلك تطبيقاً لأحكام المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وباقتراح من المقرر العام للمجلس.

وفي نطاق مهامه الاستشارية، أصدر مجلس المنافسة ستة (6) آراء، من بينها ثلاثة صدرت استجابة لطلبات مقدمة من لدن:

• مجلس النواب والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين بشأن ارتفاع أسعار مواد البناء الموجهة لأوراش البناء والأشغال العمومية في السوق الوطنية؛

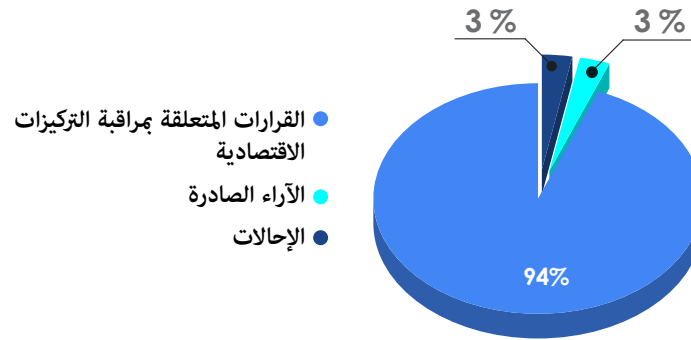
• رئيس الحكومة بخصوص مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفيات تحديد أسعار بيع الأدوية.

وخلال السنوات الأخيرة، تعزز الدور الاستشاري المنوط بالمجلس إزاء السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين ويتجلى مع تزايد عدد الآراء الصادرة عنه، حيث انتقل من رأيين اثنين سنة 2023، إلى ثلاثة (3) آراء سنة 2024، ثم إلى ستة (6) آراء سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة (3) آراء من أصل الآراء الستة الصادرة خلال سنة 2025 صدرت بمبادرة من المجلس، تفعيلاً لأحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وتجسيماً للمقاربة الاستباقية التي يعتمدها في تتبع وضعية الأسواق وتحليل شروط سيرها التنافسي.

وقد انصبت هذه الآراء على ثلاثة أسواق تكتسي أهمية استراتيجية، وهي مسالك توزيع المواد الغذائية، وسوق المطاحن، وسوق توزيع الأدوية.

الرسم البياني 26: توزيع القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2025 (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

وكشف تحليل تدفق الملفات المدروسة والمتعلقة بمشاريع التركيز الاقتصادي، برسم 2025 على نسبة تصفية قاربت 87 في المائة.

وقد بلغ عدد طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي التي كانت في طور الدراسة عند متم دجنبر 2025، تسعة وعشرين (29) طلباً.

وفي المجال التنافسي، يتكون الرصيد المسجل عند متم سنة 2025 من الإحالات الواردة إلى مجلس المنافسة، وكذا من المبادرات التي اتخذها هذا الأخير باقتراح من مقرره العام، وتتعلق كلاهما بالممارسات المنافسة لقواعد المنافسة المرصودة في بعض الأسواق. ويختلف مستوى تقدم مسطرة التحقيق باختلاف الملفات، إذ يوجد بعضها في طور البحث والتحقيق، بينما قطعت ملفات أخرى أشواط جد متقدمة توجت، وفقا للمسطرة المتبعة، بتبليغ المؤاخذات أو بلورة الإشكاليات التنافسية استنادا إلى التحقيق التمهيدي. بالمقابل، بلغت ملفات أخرى مرحلة شبه نهائية بشأن التعهدات المراد تقديمها والتفاوض بشأنها.

ويتضمن الرصيد كذلك المبادرات التي اتخذها المجلس للإدلاء برأيه، تطبيقا للأحكام المشار إليها أعلاه، والمنصوص عليها في المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وباقتراح من مقرره العام. وتتمحور حول:

- وضعية المنافسة في السوق الوطنية للقهوة الموجهة إلى المقاهي والفنادق والمطاعم؛
 - وضعية المنافسة في سوق توريد المياه المعبأة المقدمة في المقاهي والفنادق والمطاعم؛
 - السير التنافسي لأسواق المقاهي؛
 - وضعية المنافسة في قطاع الماء وأفاق تطويره.
- وعلاوة على هذه المبادرات، تقدم كل من رئيس مجلس النواب والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين بطلبات رأي (في طور التحقيق)، وتتعلق بكل من:
- سوق مواد البناء - سوق الطوب في المغرب وبعض أعمال التشطيب نموذجا؛
 - تقييد المقاولات الصيدلية بقواعد المنافسة، وعدم الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو ممارسة أي شكل من أشكال احتكار كل من الإذن بالعرض في السوق أو تراخيص الاستخدام المؤقت في حالة انقطاع التمويل بما يترتب عن ذلك من خرق للمبادئ الدستورية والأحكام المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة.
- وطبقا لأحكام المادة 16 من القانون رقم 20.13 سالف الذكر والمواد 18 و19 و20 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 104.12 المشار إليها أعلاه، باشرت مصالح التحقيق والبحث بالقيام بالعديد من مساطر التحقيق، بما في ذلك عقد لجلسات الاستماع وتوجيه طلبات الإمداد بالمعلومات، وإجراء اختبارات للأسواق. وعلى وجه التحديد، فقد نُظمت أزيد من 333 جلسة استماع في إطار التحقيق في طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، وتقييم التموضع التنافسي للأطراف، ورصد الآثار المحتملة على البنية التنافسية للأسواق المناسبة المحددة.

وحضر هذه الجلسات الأطراف المعنية بمختلف الإحالات ومشاريع التركيز الخاضعة للتحقيق والقطاعات الوزارية الوصية على القطاعات ذات الصلة بالأسواق المعنية، والهيئات المكلفة بضبطها، والجهات الفاعلة الاقتصادية المتنوعة التي تنشط فيها. كما وجّهت مصالح التحقيق أكثر من 616 طلباً للإمداد بالمعلومات اللازمة للتحقيق في مختلف الملفات المعنية بالدراسة (افتحاص أسواق، وتوجيه ملتمسات، وغيرها).

فضلاً عن ذلك، وسعياً منه إلى توفير أدلة ملموسة في سياق التحقيق في الإحالات التنافسية، عمد مجلس المنافسة، طيلة سنة 2025، إلى تفعيل صلاحيات البحث والتحقيق الميدانية المخولة له، والمنصوص عليها في أحكام الباب الأول من القسم الثامن من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وفي المادة 16 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييرهما وتتميمهما.

في هذا الصدد، استهدفت عمليات الزيارة والحجز الفجائية المنفذة الشركات التالية:

- شركتان للاشتباه بارتكابها ممارسات منافية لقواعد المنافسة في سوق الافتحاص المالي والمحاسباتي، وفي الأسواق المرتبطة بها (أُجريت بتاريخ 24 يونيو 2025)،
- خمس (5) شركات تنشط في سوق الأعلاف المركبة الموجهة لقطاع الدواجن وفي الأسواق المرتبطة بها، في إطار تحقيقات قائمة على شبهات بارتكاب ممارسات منافية لقواعد المنافسة (أُجريت بتاريخ 4 دجنبر 2025).

للتذكير، نُفذت هذه العمليات بترخيص من السيد وكيل الملك، وبمؤازرة ضباط الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، عملاً بأحكام المادة 72 من القانون رقم 104.12، والمؤطرة للزيارات وأعمال الحجز الفجائية باعتبارها آليات أساسية تُستخدم في التحقيق، وتتيح استقاء العناصر الإثباتية والمعلومات الضرورية في عين المكان، لأغراض التحقيق في القضايا المتعلقة بالممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، أو بحالات الإخلال بالإلزامية التبليغ المسبق بعمليات التركيز الاقتصادي (gun jumping).

وبالإضافة إلى التحقيق في الملفات التنافسية، حرص مجلس المنافسة سنة 2025 على تكثيف أنشطته الترافعية ذات الصلة بتفادي اتفاقات تحديد الأسعار وذلك عن طريق نشر بلاغات وإصدار آراء قطاعية.

وبهذه المناسبة، دأب المجلس على التذكير بمبدأ حرية الأسعار، محذراً الفاعلين الاقتصاديين من أي شكل من أشكال التنسيق حول الأسعار، لاسيما تلك المتعلقة بوضع شبكات الأسعار أو القيام بالأعمال المدبرة، مع توعيتهم بالمخاطر التي تنطوي عليها هذا النوع من الاتفاقات.

ونُشرت البلاغات المذكورة، التي همت أسواق التصوير الفوتوغرافي والترجمة المعتمدة والمقاهي والمطاعم، إثر استدعاءات وجّهها مجلس المنافسة إلى التمثيليات المهنية المعنية لمناقشة الوقائع المرصودة وتقديم التوضيحات الضرورية ذات الصلة.

2. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي

وفي إطار مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2025، أصدر مجلس المنافسة مائة وتسعين (190) قراراً، مقابل مائة واثنين وستين (162) قراراً خلال سنة 2024. ويمكن تفسير هذا الارتفاع، من بين عوامل أخرى، بتكثيف الاستثمارات الوطنية والدولية، وتعزيز دينامية عمليات النمو الخارجي، بما يعكس توجه رؤوس الأموال نحو قطاعات استراتيجية وذات إمكانات واعدة للتطور.

وبلغ عدد المشاريع المرخص لها 185 من أصل 190 قراراً أصدره المجلس في العام الماضي. بالمقابل، صرح بعدم إلزامية التبليغ بالنسبة لخمس (5) ملفات.

وعلاقة بالالتزامات المالية، بلغ الغلاف الإجمالي لهذه القرارات 2056,7 مليار درهم⁷³، منها 56,92 مليار درهم من الاستثمارات التي ضمت رؤوس أموال مغربية.

وحسب ما يستفاد من تصريحات الأطراف، فقد تمثلت أبرز رهانات عمليات التركيز الاقتصادي المرخص بها من طرف مجلس المنافسة خلال سنة 2025 في تنويع محفظة الاستثمارات وتوسيع الأسواق، بنسب قاربت على التوالي 19 و 18 في المائة. كما اعتبرت الأطراف هذه العمليات فرصاً لتحقيق التآزر والتكامل في حوالي 17 في المائة من الحالات وكذا توسيع الأنشطة فيما يقارب 12 في المائة من الحالات.

وتضمنت الأهداف الأخرى الرفع من جودة الخدمات المقدمة وتعزيز قدرات الإنتاج وتقوية أداء الصناعات وتكريس التموضع في السوق المغربية، بنسبة تتراوح بين 8 و 9 في المائة على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن 73,6 في المائة من العمليات المرخص لها تمت معالجتها في إطار المسطرة المبسطة والاستعجالية لدراسة مشاريع التركيز الاقتصادي، بينما خضع العدد المتبقي من الملفات للمسطرة العادية.

1.2 طبيعة القرارات الصادرة والمعنية بالتركيزات الاقتصادية

يتضح من الجدول، أسفله، أنه من أصل 190 مشروعاً من مشاريع التركيز الاقتصادي، جرى:

- الترخيص لـ 182 عملية خلال المرحلة الأولى من المراقبة، منها ست (6) عمليات استفادت من الاستثناء من الأثر الموقف لمراقبة التركيزات الاقتصادية، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛

⁷³ يضم هذا الغلاف حصراً الأموال الصافية المنصوص عليها في العقود، مستثناً أية تعويضات مالية محتملة متفق عليها بين الأطراف أو تعديلات يُحتمل إجراؤها عند التنفيذ الفعلي للعمليات المعنية.

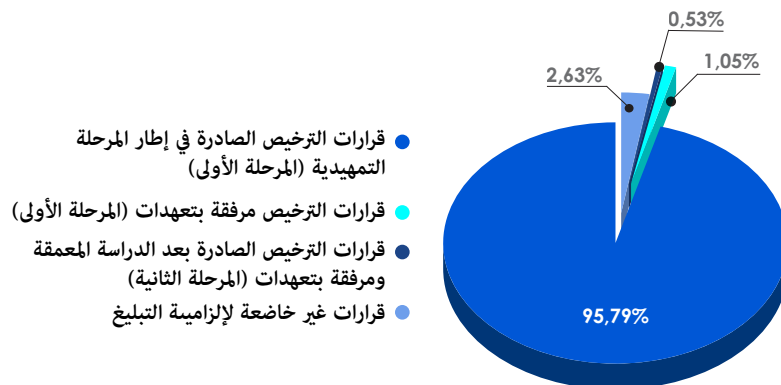
- الترخيص لعمليتين بعد إضفاء الصفة الإلزامية على التعهدات المقترحة من لدن أطرافها والرامية إلى تقويم الاختلالات التنافسية المثارة من لدن المجلس؛
- الترخيص لعملية واحدة في إطار المرحلة الثانية من المراقبة، طبقاً لأحكام المادة 15 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، مرفقة بتعهدات مقترحة من لدن الأطراف بهدف تقويم الاختلالات التنافسية المثارة من لدن المجلس؛
- التصريح بعدم إلزامية التبليغ بالنسبة لخمس (5) عمليات لكونها لا تشكل تركيزات وفقاً لمنطوق المادة 12 من القانون رقم 104.12.

الجدول 6: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)

عدها	طبيعة القرارات
182	قرارات الترخيص الصادرة في إطار المرحلة التمهيدية (المرحلة الأولى)
2	قرارات الترخيص مشفوعة بتعهدات (المرحلة الأولى)
1	قرارات الترخيص الصادرة بعد الدراسة المعمقة ومشفوعة بتعهدات (المرحلة الثانية)
5	قرارات غير خاضعة للإلزامية التبليغ
190	المجموع

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 27: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

2.2 تصنيف التركزات الاقتصادية الخاضعة للدراسة

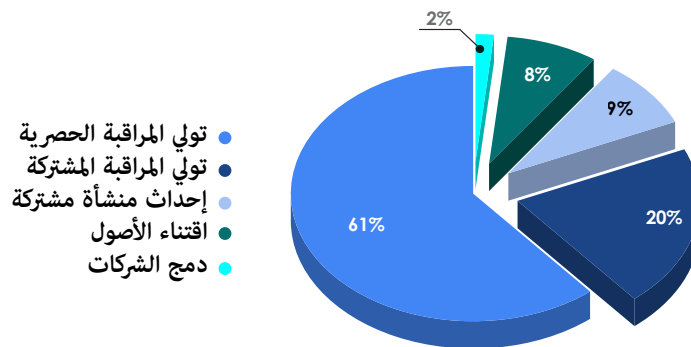
رصد توزيع قرارات الترخيص للتركيزات الاقتصادية، التي أصدرها مجلس المنافسة حسب صنف العمليات، هيمنة المشاريع الهادفة إلى تولي المراقبة بنسبة قاربت 82 في المائة وعدد إجمالي بلغ 151 مشروعاً، منها 61 في المائة تقريباً استأثرت بها عمليات المراقبة الحصرية (113 مشروعاً مرخصاً له). وبلغ عدد المشاريع الرامية إلى إحداث منشأة مشتركة 16، بنسبة ناهزت 9 في المائة من العدد الإجمالي للمشاريع المبلغ عنها.

الجدول 7: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب أصنافها (بالعدد)

تصنيف التركزات الاقتصادية	عدد القرارات
تولي المراقبة الحصرية	113
تولي المراقبة المشتركة	38
إحداث منشأة مشتركة	16
اقتناء الأصول	15
دمج الشركات	3
المجموع	185

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 28: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

2. 3 التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية

استأثرت أنشطة الخدمات والصناعات التحويلية بالنصيب الأكبر من عمليات التطوير الخارجي المرخص لها برسم 2025، بنسبة ناهزت 55 في المائة. وحلّ قطاعي الصحة البشرية والعمل الاجتماعي في المركز الثالث بنسبة قدرها 9 في المائة، متبوعين بالأنشطة المالية والتأمينات التي استحوذت على 8 في المائة من العمليات.

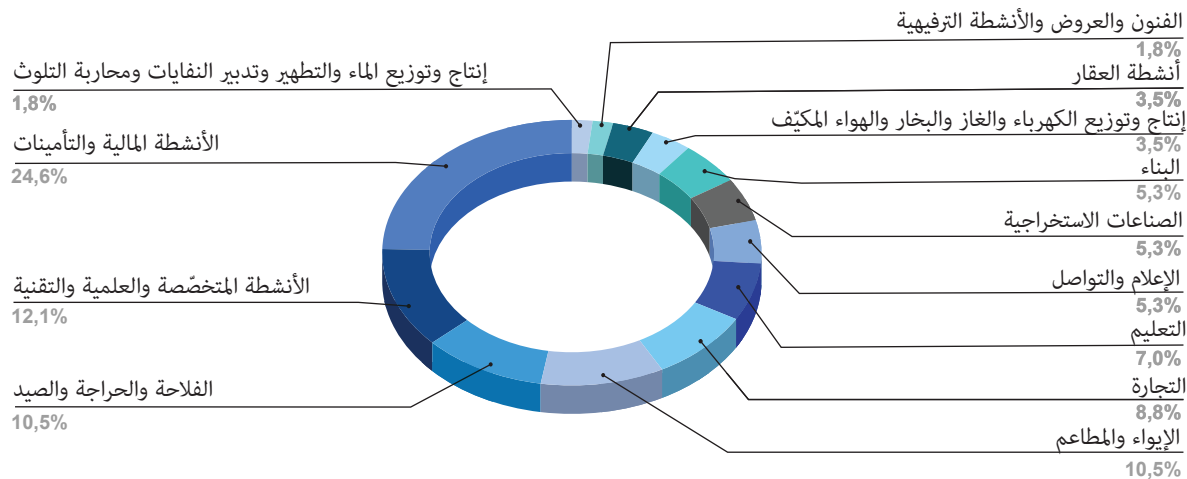
الجدول 8: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها
برسم 2025 (بالعدد)

عدد القرارات	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية
59	الصناعات التحويلية
51	أنشطة الخدمات الأخرى
18	الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
16	الأنشطة المالية والتأمينات
14	الإعلام والتواصل
7	الإيواء والمطاعم
6	الزراعة والحراجة والصيد
6	أنشطة العقار
5	النقل والتخزين
4	التجارة
3	التعليم
3	الصناعات الاستخراجية
3	إنتاج وتوزيع الماء والتطهير وتدبير النفايات ومعالجة التلوث
2	الأنشطة المتخصصة العلمية والتقنية
2	البناء
1	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف
1	الفنون والعروض والأنشطة الترفيهية

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

يكشف الجدول أعلاه التوزيع الإجمالي للقضايا التي خضعت للتحقيق، وارتباطها بالأسواق المعنية والمتصلة بقطاعات الأنشطة الاقتصادية كما هو محدد في التصنيف المغربي للأنشطة (NMA 2010). وتعزى أسباب تجاوز العدد الإجمالي للقرارات الصادرة 185 قراراً، إلى ارتباط مجموعة من العمليات بأكثر من سوق واحدة من المنتجات أو الخدمات وانتسابها المزدوج أو المتعدد لقطاعات مختلفة.

الرسم البياني 29: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المُرخص له برسم 2025 (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

4.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية

سجل توزيع مشاريع التركيز برسم 2025، حسب منشأ رؤوس الأموال المملوكة للأطراف المعنية، هيمنة نسبية للعمليات التي تضمنت مساهمة مغربية (بنحو 56 في المائة) مقارنة بالعمليات التي انخرطت فيها أطرافاً أجنبية بالكامل (بما يناهز 44 في المائة).

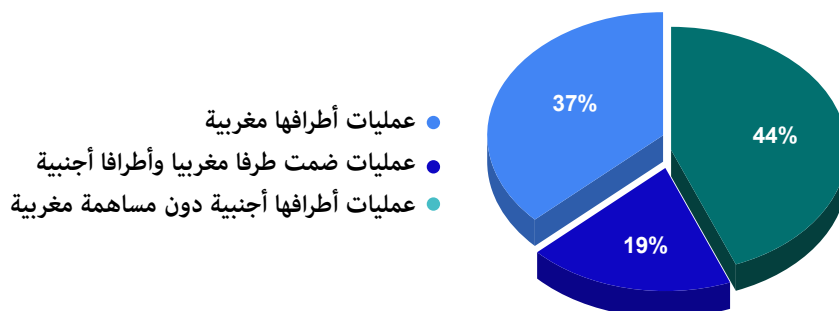
غير أنه، من حيث الالتزامات المالية، استحوذت العمليات التي أنجزتها أطرافاً أجنبية، دون مساهمة مغربية، بأزيد من 97 في المائة من الاستثمارات الإجمالية بجميع أنواعها. وفي 2025، استقرت هذه النسبة عند مستويات مماثلة بعد الزيادة الملحوظة بين عامي 2023 (92 في المائة) و2024 (97 في المائة تقريباً)، بما يعكس استقرارها في مستوى مرتفع.

الجدول 9: توزيع التركيزات الاقتصادية المُرخص لها برسم 2025 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرة (بالعدد)

عدد القرارات	توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال
68	عمليات أطرافها مغربية
35	عمليات ضمت طرفاً مغربياً وأطرافاً أجنبية
82	عمليات أطرافها أجنبية دون مساهمة مغربية
185	المجموع

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 30: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها
برسم 2025 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرة (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

5.2 توزيع التركزات الاقتصادية حسب منشأ الأطراف الأجنبية المعنية بعمليات التركيز

كشف التحليل أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اعتلتا صدارة التركزات الاقتصادية المرخص لها من لدن مجلس المنافسة برسم 2025، بنسبة متقاربة قدرها 14 في المائة لكل منهما. ومقارنة بعام 2024، سُجل تراجع نسبي للفاعلين الفرنسيين مقابل حضور قوي لنظرائهم الأمريكيين. وحافظت المملكة المتحدة على المرتبة الثالثة بنسبة ناهزت 10 في المائة، متبوعة بألمانيا التي استحوذت على نحو 7 في المائة من مجموع العمليات.

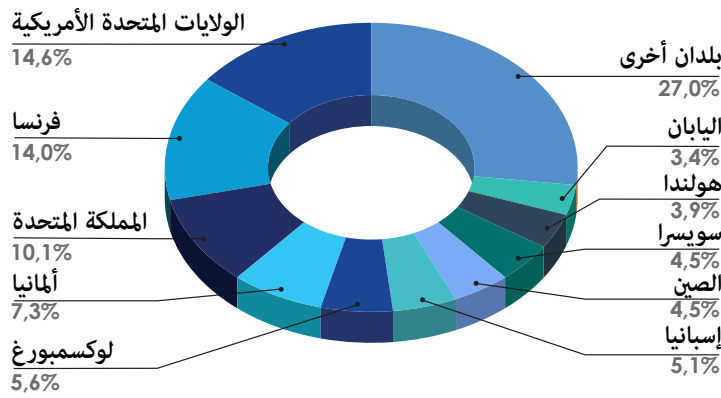
الجدول 10: ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلا للأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 (بالعدد)

عدد القرارات	توزيع التركزات حسب بلد منشأ الأطراف المعنية
26	الولايات المتحدة الأمريكية
25	فرنسا
18	المملكة المتحدة
13	ألمانيا
10	لوكسمبورغ
9	إسبانيا
8	الصين
8	سويسرا
7	هولندا
6	اليابان

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

يُشار إلى أن مجموعة من القضايا تخص عدة بلدان، ويمكن أن ترتبط ارتباطاً مزدوجاً أو متعدد الأطراف ببلدان أخرى حسب الحالة. وجرى احتساب النسب، الواردة أسفله، استناداً إلى العدد الإجمالي للبلدان المشمولة بقرارات الترخيص الصادرة برسم 2025.

الرسم البياني 31: ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلاً للأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

6.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب حجم نشاط الأطراف

تنص المادتان 12 من القانون رقم 104.12 و 8 من مرسومه التطبيقي رقم 2.14.652، كما تم تغييرهما وتتميمهما، على ضرورة استيفاء أحد الشروط الثلاثة التالية لتبلغ مجلس المنافسة بأية عملية من عمليات التركيز الاقتصادي:

1. يجب أن يفوق رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 1,2 مليار درهم، وأن يفوق رقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم؛

2. يجب أن يفوق رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من لدن مجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 400 مليون درهم ويفوق رقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من لدن اثنتين على الأقل المنشآت أو مجموعة الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم؛

3. عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في العقد أو موضوعا له أو مرتبطة به اقتصاديا خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

وبالاستناد حصرا إلى معيار رقم المعاملات المنجز من لدن الأطراف المعنية، تتوزع العمليات المرخص لها، والبالغ عددها 185، على الشكل التالي:

- 100 عملية ضمت أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال السنة المحاسبية الفارطة، رقم معاملات عالمي يزيد عن 1,2 مليار درهم، ورقم معاملات وطني، بشكل منفرد من واحد على الأقل من هؤلاء الأشخاص، لا يقل عن 50 مليون درهم،
- 30 عملية شملت أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال نفس السنة المحاسبية، رقم معاملات إجمالي بالمغرب بأكثر من 400 مليون درهم، وبشكل منفرد من لدن اثنين على الأقل من هؤلاء الأشخاص، رقم معاملات يزيد عن 50 مليون درهم،
- 54 عملية توخت التحقق من استيفاء الشرطين السابقين في آن واحد.

3. القرارات المتعلقة بالملفات التنازعية

تفعيلا لصلاحياته التقريرية، أصدر مجلس المنافسة، في 2025، ما مجموعه ست (6) قرارات متعلقة بملفات تنازعية، ومصحوبة بعقوبات مالية إجمالية ناهزت 43,385 مليون درهم، وذلك على إثر:

- رصد ممارسات منافية لقواعد المنافسة في السوق الوطنية للمنصات الرقمية المخصصة لطلب الوجبات وتوصيلها⁷⁴، وفي السوق الوطنية للتموين بالكلنكر؛
- رصد إنجاز أربع (4) عمليات تركيز دون ترخيص مسبق من المجلس، تبعا لإحالة ذاتية باشرها هذا الأخير.

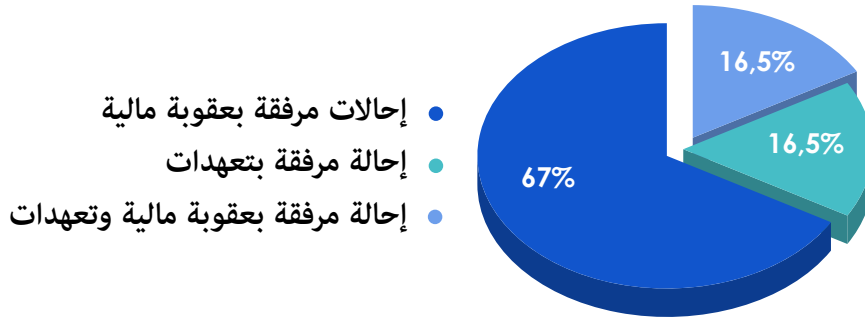
الجدول 11: توزيع قرارات الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)

عدد القرارات	طبيعة الملفات
4	قرارات مرفقة بعقوبة مالية
1	قرارات أضفت صفة الإلزامية على التعهدات المقترحة من لدن الأطراف المعنية
1	قرارات مرفقة بعقوبة مالية وأضفت صفة الإلزامية على التعهدات المقترحة من لدن الطرف المعني
6	المجموع

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

⁷⁴ أصدر المقرر العام قرارا بشأن هذه القضية، يقضي بضم الإحالة الذاتية التنازعية التي باشرها المجلس في 2024، على خلفية ممارسات مزعومة ومنافية لقواعد المنافسة ارتكبتها شركة "GlovoAPP Morocco SARL"، مع الإحالة التي تقدمت بها شركة "Ora Technologies SAS" في 2025 ضد الشركة المذكورة نفسها.

الرسم البياني 32: توزيع قرارات الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

1.3 القرارات المنبثقة عن الملفات التنازعية والمعنية بممارسات مزعومة ومنافسة لقواعد المنافسة

1.1.3 السوق الوطنية للمنصات الرقمية المخصص لطلب الوجبات وتوصيلها

في إطار المهام والصلاحيات المخولة له بمقتضى الدستور، والقانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، والقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييرها وتتميمهما، والرامية إلى ضبط الأسواق وحماية مصالح المستهلكين، باشر مجلس المنافسة، بموجب القرار رقم 20/ق/2024 المؤرخ في 19 فبراير 2024، إحالة ذاتية للتحقيق في ممارسات محتملة ومخلّة بقواعد المنافسة ارتكبتها شركة "GlovoApp Morocco SARL" في السوق الوطنية للمنصات الرقمية المخصصة لطلب الوجبات وتوصيلها.

وبالموازاة مع هذه الإحالة الذاتية، صرّح المجلس، بواسطة قراره رقم 174/ق/2024 المؤرخ في 09 دجنبر 2024، بقبول الإحالة الواردة إليه من طرف شركة "Ora Technologies SAS"، على خلفية ممارسات مماثلة ومزعومة ارتكبتها الشركة سائلة الذكر في السوق الوطنية لتوصيل الوجبات إلى المنازل عبر منصة للطلب عن بعد.

ترتكز السوق المغربية للمنصات الرقمية المعنية بطلب الوجبات وتوصيلها على نموذج للوساطة، يربط بين المستهلكين والشركاء التجاريين، وعلى رأسهم المطاعم، وعمال التوصيل المستقلين. وفي 2024، سجلت السوق نحو 25 مليون طلب، بحجم إجمالي ناهز ثلاثة (3) مليارات درهم، وبمساهمة أكثر من سبعة (7) فاعلين على الصعيدين الوطني والدولي، يتعاملون مع أزيد من 6000 شريك تجاري. وسجل استعمال التطبيقات لطلب الوجبات نموا مطردا، إذ بلغت نسبة مستخدميها المغربية 17,1 في المائة في 2025، مقابل 3,2 في المائة فقط قبل اندلاع جائحة كوفيد-19، مما

يدل على تغيير مستمر في العادات الاستهلاكية. وتعد شركة "GlovoApp Morocco SARL" أحد الفاعلين الرئيسيين النشطين في هذا المجال منذ 2018 عبر تطبيق "Glovo". واعتبارا من 2020، عمدت الشركة إلى توسيع نطاق عرضها بالتعاون مع سلاسل التوزيع الكبرى والعلامات التجارية المتخصصة، بالموازاة مع إطلاقها خدمة "Glovo Market" في 2021 لتوصيل المنتجات واسعة الاستهلاك. وفي الوقت الراهن، تمارس الشركة نشاطها في 35 مدينة، وتتعاون مع نحو 6500 شريك تجاري، وتراهن على قاعدة مستخدمين مكونة من 80 في المائة من المغاربة. كما تشغل أزيد من 9000 عامل توصيل.

في محاولة لتجميع عناصر الإثبات الضرورية لتأكيد أو دحض المخاوف التنافسية التي أثارها مجلس المنافسة، نفذت مصالح التحقيق والبحث عملية زيارة وحجز فجائية بمقر شركة "GlovoApp Morocco SARL" بمدينة الدار البيضاء، بترخيص من وكيل الملك الذي يقع المكان المعني بالزيارة لدائرة نفوذه الترابي، وبمؤازرة ضباط من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية المعيّنين لهذا الغرض، عملا بأحكام المادة 72 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه. وتعرّزت هذه الزيارة بتحقيقات إضافية، شملت تنظيم جلسات استماع لأبرز الفاعلين في سوق توصيل الوجبات عبر المنصات الرقمية، وإجراء اختبار سوق على عينة من المنافسين والشركاء التجاريين وعمال التوصيل التابعين للشركة.

وقادت هذه المسطرة إلى اتفاق تصالحي، صادقت عليه هيئة المجلس في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 يوليوز 2025، تطبيقا لأحكام المادة 37 من القانون رقم 104.12.

ونص هذا الاتفاق على أداء الشركة المعنية غرامة تصالحية، واقتراحها جملة من التعهدات بهدف تقويم الاختلالات التنافسية المرصودة، وتحسين السير التنافسي للسوق. وانصبت هذه التعهدات، التي أضفى عليها المجلس صبغة إلزامية، أساسا على:

- حذف كافة البنود الحصرية، وأي مقتضى قد يترتب عنه الأثر نفسه، من العقود المبرمة مع الشركاء التجاريين للشركة (خاصة المطاعم والمقاهي)، بما في ذلك العقود الجديدة والقائمة، والتي ستخضع للتعديل دون زيادة في العمولات، وبما يكفل حرية هؤلاء الشركاء في التعامل مع منصات تنافسية أخرى؛

- إضفاء شفافية أكبر في طريقة عمل منصة "Glovo". ولهذا الغرض، تتعهد الشركة بوضع تحت تصرف شركائها دليلا واضحا ومفصلا بشأن ضوابط الترتيب والظهور على المنصة، وبضمان عدالة نظام الترتيب، وبتحديد تعريف خدمات الظهور على المنصة المؤدى عنها وخدمات الرعاية التجارية، وفقا لمعايير موضوعية وشفافة ومنصفة، وبما يوفر شروط المنافسة النزيهة بين مختلف الشركاء النشطين على المنصة؛

• تسقيف نسبة العمولة التي تطبقها الشركة على شركائها عند 30 في المائة، وتعديل العقود السارية التي تنص على فرض نسبة أعلى؛

• تفعيل سلسلة من التدابير الرامية إلى ضمان مزيد من الإنصاف في تجميع الخدمات المقدمة فعلياً من لدن عمال التوصيل، وتعزيز وضعيتهم بصفتهم عمالاً مستقلين؛

• وضع برنامج للمطابقة مع قانون المنافسة، يشمل إعداد خريطة المخاطر المتعلقة بالمنافسة داخل الشركة، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين المعنيين، وتعيين المسؤول المكلف بمتابعته والإشراف عليه.

وستسهر المصالح المختصة بالمجلس على التتبع الصارم للتنفيذ الفعلي لهذه التعهدات، مع إمكانية إعادة النظر فيها كلما طرأ تغيير جوهري على ظروف السوق أو على بنيتها التنافسية.

وتوحي هذه القضية بأول خطوة هيكلية يتخذها المجلس في قطاع المنصات الرقمية، سعياً منه إلى ضمان التوازن في السير التنافسي للسوق، وصيانة الحرية التعاقدية للشركاء، وتكريس الشفافية، بما يعود بالنفع على كافة الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين.

2.1.3 السوق الوطنية للتمويل بالكلنكر

في أكتوبر 2024، توصل مجلس المنافسة بإحالة من طرف مركز طحن مستقل يقع بمدينة الداخلة، ضد عدد من الشركات المتخصصة في الإسمنت، يزعم من خلالها بوجود ممارسات منافية لقواعد المنافسة في السوق الوطنية للتمويل بالكلنكر.

وبعد تدارس الإحالة، رصد التحقيق التمهيدي بعض المخاوف التنافسية، المرتبطة أساساً بتزود مراكز الطحن المستقلة بالكلنكر، بوصفه مادة خام حيوية لمزاولة أنشطتها، وبشروط وكيفيات التمويل بها من شركات الإسمنت المندمجة.

وإعمالاً لأحكام المادة 36 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، جرى تبليغ المخاوف التنافسية المذكورة إلى شركات الإسمنت المعنية. وبعد نقاش ومشاورات مع المجلس، اقترحت هذه الأخيرة مجموعة من التعهدات لتصويب الوضع، مرتكزة على:

- منح أولوية التمويل لشركات الطحن المستقلة؛
- إرساء شروط تجارية موضوعية وغير تمييزية؛
- منع منح إعانات متبادلة أو تقليص هوامش الربح؛

- الفصل التنظيمي بين أنشطة تسويق الكلنكر؛
- تكريس شفافية الأسعار وشروط البيع؛
- تحسين الولوج إلى المواد الخام البديلة، وتعزيز آليات المطابقة مع قانون المنافسة على المستوى الداخلي.

وبمقتضى قرار مجلس المنافسة رقم 123/ق/2025، الصادر بتاريخ 28 غشت 2025، أضيفت صبغة إلزامية على هذه التعهدات.

ويُرتقب أن يساهم التنفيذ الفعلي لهذه التعهدات، الذي سيحرص المجلس على تتبعه، في النهوض بالسير التنافسي للسوق الوطنية للتموين بالكلنكر، عن طريق تيسير ولوج مراكز الطحن المستقلة إلى هذه المادة الأساسية بكميات وافرة، وتمتعها بشروط تجارية شفافة موضوعية وغير تمييزية.

2.3 القرارات المنبثقة عن الملفات التنازعية والمعنية بالتركيزات الاقتصادية

المنجزة دون ترخيص مسبق من مجلس المنافسة

في نطاق ممارسته لاختصاصاته في المجال التنازعي، انكب مجلس المنافسة على دراسة أربعة (4) ملفات تتعلق بالإخلال بالإلزامية التبليغ، نتيجة عدم التقيد بأحكام المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

للتذكير، تنص المادة 12 من القانون على وجوب تبليغ كل عملية تركيز قبل إنجازها إلى مجلس المنافسة من طرف المنشآت والأطراف المعنية، عند استيفاء أحد الشروط المنصوص عليها في نفس المادة.

كما تنص الفقرة الأولى من المادة 14 على أنه "لا يمكن أن يتم الإنجاز الفعلي لعملية تركيز إلا بعد موافقة مجلس المنافسة".

وعليه، ينطوي عدم التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي أو إنجازها دون الحصول على ترخيص من المجلس على مخالفة جسيمة، وتستوجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 19 من القانون سالف الذكر، والتي تنص على أنه: "إذا تم إنجاز عملية تركيز دون تبليغ، فإن مجلس المنافسة يأمر، تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود التي تنص عليها المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بتبليغ العملية ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز. ويتم عندئذ تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المواد من 15 إلى 17 أعلاه".

وبكونه هيئة دستورية مستقلة، تحول هذه المخالفة دون ممارسة مجلس المنافسة لاختصاصاته الدستورية والتشريعية المتعلقة بالضبط القبلي لبنية الأسواق بفعالية، بما في ذلك المراقبة القبلية لمشاريع التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ، والتي تتيح للمجلس التدخل في السوق بهدف التحقق من مدى قدرة عملية التركيز المعنية على خلق أو تكريس وضع مهيمن في الأسواق المعنية، وفرض تدابير التقويم اللازمة.

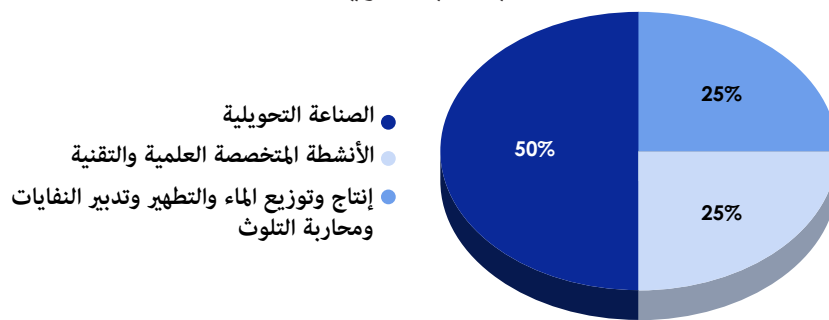
وفي المجمل، همت حالات عدم التبليغ، التي حسم المجلس في مصيرها في 2025، أساسا قطاع الصناعات التحويلية وأنشطة الخدمات.

الجدول 12: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2025 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالعدد)

عدد القرارات	قطاعات الأنشطة
2	الصناعات التحويلية
1	الأنشطة المتخصصة العلمية والتقنية
1	إنتاج وتوزيع الماء والتطهير وتدبير النفايات ومعالجة التلوث
4	المجموع

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 33: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2025 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالنسبة المئوية)



المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

4. طلبات الرأي

في 2025، أصدر مجلس المنافسة ستة (6) آراء موزعة على الشكل التالي:

- خمسة (5) آراء همت دراسة إشكاليات متعلقة بالمنافسة، منها رأيان أصدرهما المجلس بطلب من رئيس مجلس النواب والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين⁷⁵، وثلاثة (3)

⁷⁵ تمحورت هذه الآراء حول السير التنافسي للسوق الوطنية لمواد البناء - سوق الخرسانة وسوق الإسمنت كنموذجين.

أصدرها بمبادرة منه⁷⁶، عملاً بإحكام المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وباقتراح من المقرر العام،

• رأي سادس استشارت من خلاله الحكومة المجلس بشأن نص تشريعي⁷⁷.

1.4 رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة على مستوى مسالك توزيع

المواد الغذائية

في سياق تخيّم عليه الضغوط التضخمية على المواد الغذائية، والمخاوف المرتبطة بالقدرة الشرائية، اتخذ مجلس المنافسة المبادرة لدراسة السير التنافسي لمسالك توزيع المواد الغذائية بالمغرب. ويندرج رأيه الصادر في هذا الشأن في إطار المهام الاستشارية المنوطة به، والرامية إلى ضمان حسن سير الأسواق ورصد الأعطاب التنافسية المحتملة.

واستهدف التحليل كافة مسالك التوزيع الرئيسية، بما فيها:

- التجارة التقليدية (تجار الجملة والتفصيل)،
 - التجارة الحديثة (المساحات الكبرى والمتوسطة)،
 - التجارة للإلكترونية للمواد الغذائية في إطار رؤية استشرافية.
- وتمحور نطاق المنتجات حول ثلاثة (3) أصناف تستهلكها الأسر. وتشمل:
- منتجات الألبان (الحليب المبستر والحليب المعقم والزبدة والجبن المذاب)،
 - العجائن الغذائية والكسكس،
 - المصبرات النباتية (خاصة مركز الطماطم والمربي).

واعتمد مجلس المنافسة في تحليله مقارنة نوعية وكمية، زاجت بين تنظيم جلسات استماع للفاعلين، وتحليل بنية السوق، واستقراء سلاسل القيمة، ومقارنة الأسعار بين مختلف المسالك بين عامي 2021 و2023.

وكشفت خلاصات رأيه أن القطاع المعني تشوبه حكمة بتعدد المتدخلين وتداخل مراكز القرار، فضلاً عن معطيات قطاعية متفرقة وإطار تنظيمي الذي رغم مرونته، لا يزال يحتاج إلى التحسين بما يضمن اتساقه وقدرته على التكيف مع تغييرات السوق. وتهيمن التجارة التقليدية على النسيج التجاري باستمرار وتواصل الاضطلاع بدور اقتصادي واجتماعي جوهري بالرغم من تشتت بنيتها. بالمقابل، تتوسع التجارة الكبرى في بيئة مركزة نسبياً، ومطبوعة بجواز دخول هامة وتتمظهر أساساً في متطلبات الاستثمار، والإكراهات المتصلة بالعقار ووفورات الحجم.

⁷⁶ ارتكزت هذه الآراء على وضعية المنافسة على مستوى مسالك توزيع المواد الغذائية، وفي السوق الوطنية للمطاحن، وفي أسواق توزيع الأدوية بالمغرب.

⁷⁷ ارتبط هذا النص برسوم تحديد أسعار بيع الأدوية.

كما خلص المجلس إلى أن مسالك التوزيع تشكل عاملاً مؤثراً على تكوين الأسعار النهائية وبالتوازي مع ذلك، تُسجل زيادة ملحوظة في قيمة هوامش الربح الخام المتأتية من تسويق بعض المنتجات طيلة الفترة المعنية بالتحليل، وقد تم تسليط الضوء كذلك على مؤشرات حساسة توطر الروابط بين الموردين والموزعين، خاصة تلك المتعلقة منها بأجال الأداء ومستوى التعاون التجاري، ما من شأنه المساس بالتوازن التعاقدي وبشفافية الممارسات.

وعلى ضوء هذه المعايينات، أوصى المجلس بتقوية الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع وتكييفه، لاسيما فيما يتعلق الأمر بالتعمير التجاري والحكمة العمومية، وبما يكفل مزيداً من التوازن في النهوض بمختلف أشكال التجارة.

وأوصى المجلس كذلك بسن آلية دائمة لليقظة وجمع المعطيات لتعزيز شفافية السوق، وتحسين تتبع الأسعار وهوامش الربح، مع إيلاء عناية خاصة لمواكبة التجارة التقليدية وتحديثها بواسطة إستراتيجية جديدة قطاعية وتقوية الكفاءات ودمج التكنولوجيا الرقمية والرفع من نجاعة سلاسل التموين.

أخيراً، دعا المجلس إلى تبني صرامة أكبر في تأطير الروابط التجارية ضمن التجارة الكبرى التوزيع الواسع النطاق، بما في ذلك ضبط التعاون التجاري على الوجه الأمثل وإرساء شروط أداء متوازنة بهدف توفير بيئة تنافسية أكثر رصانة وإنصافاً لصالح المستهلك.

2.4 الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في السوق الوطنية للمطاحن

1.2.4 سياق الرأي ومضمونه

يندرج رأي مجلس المنافسة في إطار مبادرة اتخذها هذا الأخير، وترمي إلى الوقوف على السير التنافسي لقطاع المطاحن بالمغرب، ودوره الاستراتيجي في ضمان الأمن الغذائي الوطني وأهميته ضمن سلسلة القيمة المتعلقة بالحبوب.

ويأتي التحليل الذي أجراه المجلس في سياق اتسم بتزايد اعتماد المغرب على الواردات وبقلب الأسعار في الأسواق العالمية وبتأثير سنوات الجفاف المتلاحقة على الإنتاج الفلاحي الوطني. وعلى الصعيد الدولي، تتبوأ الحبوب مكانة بارزة في الفلاحة وفي الاستهلاك البشري. واكتست أهمية استراتيجية بالغة في السنوات الأخيرة نظراً لتأثرها بالتوترات الجيو-سياسية، والصدمات المناخية، واضطرابات الأسواق العالمية، ما زاد من حدة المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي.

وفي المغرب، يخضع قطاع الحبوب، منذ عدة عقود، لسياسة عمومية طموحة، تتوخى ضمان الأمن الغذائي. وتتدخل الدولة على مستوى عدة فروع من سلسلة القيمة كالإنتاج والتسويق والتخزين والاستيراد ودعم الاستهلاك. بيد أن تواتر

فترات الجفاف، المقرون بالأزمة الصحية وتضاعد الأسعار الدولية، كرّس رهان البلاد على الإمدادات الخارجية.

في هذا الصدد، يضطلع قطاع المطاحن بدوري طلائعي في تحويل منتجات الحبوب وتوزيعها. وبالرغم من تحريره التدرجي منذ تسعينات القرن الماضي، ما زال يخضع لتأطير تنظيمي شديد. ويستفيد كذلك من آليات للدعم العمومي، بالنظر إلى أهمية الحبوب في استهلاك الأسر للمواد الغذائية.

وعليه، تطرق رأي المجلس إلى تنظيم سلسلة الحبوب، والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، وبنية سوق المطاحن، وكذا آليات الدعم والتعويض وتابعاتها على السير التنافسي للقطاع. وأتاحت الدراسة استقراء دينامية السوق، والتفاعلات بين مختلف الفاعلين، وشروط ممارسة المنافسة.

وسلطت الدراسة الضوء على العديد من السمات البنيوية التي تطبع سوق المطاحن المغربية، منها تفاوت حجم الفاعلين، واتجاهه نحو التركيز، والاندماج العمودي والجزئي لعدد من الفاعلين في سلسلة القيمة بأكملها، فضلا عن تسجيل فائض في الطاقة الإنتاجية وطنيا وجهويا، ما قد ينعكس سلبا على مردودية الفاعلين وعلى الدينامية التنافسية.

علاوة على ذلك، تواصل سياسات التدخل العمومي تأثيرها الملموس على سير القطاع، خاصة عبر آليات الدعم والتعويض المرتبطة بالقمح اللين والدقيق المدعم. وبقدر ما تساهم هذه الآليات في استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين، فقد تترتب عنها كذلك سلوكيات التي من شأنها الإخلال بسير المنافسة. كما يمكن أن تحد من النجاعة الاقتصادية للسوق.

زيادة على ذلك، أشارت الدراسة إلى الاعتماد الشديد للقطاع على الامدادات الخارجية للحبوب، خاصة القمح اللين المستورد، ما يفاقم هشاشة القطاع إزاء الصدمات الخارجية، والتوترات الجيو-سياسية، والمخاطر المناخية التي ترخي بظلالها على الإنتاج الوطني.

وانطلاقا من هذه المعايينات، بلور مجلس المنافسة حزمة من التوصيات الرامية إلى النهوض بالسير التنافسي لقطاع المطاحن، وتقوية صمود سلسلة الحبوب.

2.2.4 الخلاصات الرئيسية

خلص تحليل مجلس المنافسة إلى عدة ملاحظات رئيسية تهم سلسلة الحبوب، وسوق المطاحن، ومنظومة الدعم بالمغرب. على الصعيد الهيكلي، يسعى الإطار القانوني المنظم لسلسلة الحبوب إلى تحقيق عدة أهداف، تتمثل في حماية الإنتاج الوطني، وتأمين الإمدادات بالحبوب، والحفاظ على المنافسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يستند إلى مجموعة

متنوعة من الآليات، من بينها دعم المنتجين، ومنح إعانات للمطاحن، وتحديد السعر المرجعي المطبق على القمح اللين، وفرض قيود مؤقتة، وتطبيق آليات جبائية وجمركية على الواردات.

وسجل إنتاج الحبوب نموا خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2019، مصحوبا بزيادة في المحصول للهكتار الواحد بنسبة 42 في المائة، بفضل الجهود الرامية إلى تحديث القطاع. غير أن هذا الإنتاج يظل ضعيفا ولا يستوفي المعايير الدولية، ومرد ذلك أساسا للتقلبات المناخية، وتجزؤ الاستغلاليات الفلاحية، ومحدودية الولوج إلى المواد الخام بجودة عالية، وضعف التأطير التقني للقطاع. إضافة إلى ذلك، تحد ندرة الحبوب المحلية ذات جودة من تموين المطاحن، مكرّسة بذلك تبعية البلاد للواردات. ويعزى هذا الوضع إلى ضعف تعميم استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة، ومحدودية الولوج إلى البذور المختارة، وغياب آليات تحفيزية كافية لإنتاج الحبوب بجودة عالية.

وأبرز التحليل كذلك قصور سياسة تحديد السعر المرجعي للقمح اللين، الرامي إلى حماية الفلاحين وتأطير المعاملات، إذ لم يتغير منذ فترة طويلة، ولا يثمن بما يكفي الحبوب عالية الجودة، ما يحد من أثره التحفيزي على الاستثمار، ويحول دون الرفع من المداخل الفلاحية على الوجه الأمثل. علاوة على ذلك، يفتقر المخزون الاحتياطي، المنصوص عليه في القانون رقم 12.94، إلى التأطير الكافي، في ظل غياب مقتضيات واضحة بشأن كفاءات تكوينه وتمويله. كما يواصل القمح اللين تبوأ مكانة بارزة في السياسة الفلاحية المغربية لدواعي مرتبطة بالأمن الغذائي. غير أن هذا التوجه أبان عن قصوره في التصدي لفترات الجفاف وتقلبات الأسعار، وتقليص الاعتماد على الواردات، ما يعكس ضرورة تقوية صمود منظومة الإنتاج.

وعلاقة بسوق المطاحن، تبين نتائج التحليل أن الإطار القانوني ذي الصلة تطبعه ازدواجية بين المطاحن الصناعية، الخاضعة لتنظيم صارم، والمطاحن التقليدية المؤطرة تأطيرا أكثر مرونة. وتتسم السوق ببنية مفككة بشدة، ومقرونة بتركيز معتدل في مجملها، وإن كانت بعض الأنشطة تسجل درجة عالية من التركيز، على غرار الشعير. وتتميز السوق كذلك باندماج عمودي جزئي وبدرجات متفاوتة من المنافسة حسب الجهات. وتتجلى أحد الملامح الرئيسية للسوق في الفائض الهيكلي للطاقة الإنتاجية، حيث تتجاوز قدرات السحق الطلب الفعلي، متأثرا بالخصوص ببرنامج الدقيق الوطني للقمح اللين الذي شجع على فتح عدد كبير من المطاحن. زيادة على ذلك، يهيمن سعر القمح على بنية التكاليف، ما يفاقم هشاشة القطاع إزاء التقلبات الدولية والمخاطر المناخية.

ختاماً، ساعدت منظومة الدعم على استقرار أسعار الخبز وتحسين الولوج إليه. غير أنها أفرزت تداعيات سلبية، ذلك أن الزيادة في الإنتاج رافقها تفاقم مقلق لظاهرة الهدر، نتيجة فائض العرض في بعض الحالات وانعدام آلية ضبطية فعالة. وبقدر ما ساهم برنامج الدقيق الوطني للقمح اللين في النهوض بالقطاع، فقد كرّس بالمقابل سلوكيات من شأنها الإخلال بشروط المنافسة السليمة، وزاد من اعتماد بعض المطاحن على الدعم العمومي. من جهة أخرى، تحد الإعانات من التدابير المحفزة على الابتكار، وقد تمتد آثارها إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتُسوق بأسعار عالية. وبصورة أعم، تواصل مظاهر الهدر الإرخاء بظلالها على المنظومة في جميع مكونات سلسلة القيمة. كما تفتقر المنظومة إلى إستراتيجية مندمجة، في وقت ترتفع تكلفتها المالية وتحول دون بلوغ هدفها الاجتماعي المنشود.

3.2.4 التوصيات الرئيسية

سعياً إلى النهوض بالسير التنافسي لقطاع المطاحن بالمغرب وكسب الرهانات المتعلقة بالتنافسية والأمن الغذائي والاستدامة، اقترح المجلس جملة من التوصيات ذات ثلاثة أبعاد رئيسية: سلسلة الحبوب، وقطاع المطاحن، ومنظومة الدعم.

بخصوص سلسلة الحبوب، أوصى المجلس بمباشرة إصلاح هيكلي وقبلي بهدف الرفع من الإنتاج، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الفلاحي، وتعزيز الولوج إلى المعدات، ودعم البحث والتطوير، وتعميم طائفة متنوعة من الحبوب ذات مردودية أكبر، وتكريس الممارسات الفلاحية الحديثة. وأوصى كذلك بالرفع من جودة الحبوب المحلية، عبر إدماج البعد النوعي في تحديد السعر المرجعي للقمح اللين، وتشجيع التعاقد بين المنتجين والمطاحن.

علاوة على ذلك، شدد المجلس على ضرورة تفعيل خيارات هيكلية لصالح السلسلة، تُوضع من خلالها توجهات استراتيجية واضحة وكفيلة بتقليص الاعتماد على الواردات، مع مراعاة الإكراهات المناخية بشكل أفضل، وتفكيك مناطق الإنتاج حسب خصوصياتها، وتعزيز استخدام المياه، وتقوية التخزين الاستراتيجي. وفي السياق ذاته، أوصى المجلس بإصلاح الإطار التنظيمي والحكامة، من خلال إعادة النظر في الدور المنوط بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، وتحديث أساليب التتبع، وإضفاء شفافية أكبر في منح الإعانات، وتوطيد التنسيق بين الفاعلين، ناهيك عن اعتماد سياسات فلاحية أكثر تكيفاً مع الحقائق الجهوية، وتحفيز الاستثمار الخاص في البنيات التحتية للتخزين، وتدابير المخزون الاحتياطي تدبيراً استباقياً، والحد من الهدر الغذائي على امتداد سلسلة القيمة.

وبالانتقال إلى قطاع المطاحن، أوصى المجلس بمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي بغية ملاءمة تدخل الدولة مع فتح القطاع في وجه المنافسة، مقترحاً كذلك تشمين فائض الطاقة الإنتاجية للقطاع عبر النهوض بالصادرات، وتنويع الإنتاج ليشمل منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وتدبير قدرات الإنتاج على الصعيد الترابي. كما أوصى بتقوية تنافسية القطاع، وضمان مزيد من الإنصاف في الولوج إلى المواد الأولية، بما يعود بالنفع أساساً على المطاحن الصغرى.

ختاماً، أوصى المجلس بمراجعة الإطار القانوني المنظم لمنظومة الدعم، وترشيد النفقات وصرفها وفقاً لمعايير قائمة على الأداء، وتعزيز توجيه المساعدات، فضلاً عن مباشرة إصلاح تدريجي للدعم المعمّم الموجه للخبر وللدقيق الوطني للقمح اللين، وربطه بالإعانات المباشرة الموجه للأسر الهشة. وأوصى المجلس كذلك بتقوية شفافية المنظومة وتعزيز حكامتها، عبر سن آليات للتتبع الصارم وإجراء دراسات لقياس الأثر على الأسر وعلى المالية العمومية.

3.4 الرأي المتعلق بالسير التنافسي للسوق الوطنية لمواد البناء - سوق الإسمنت نموذجاً

1.3.4 موضوع وسياق الرأي

توصل مجلس المنافسة، في ماي 2022، بطلب مشترك من مجلس النواب والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين لإدلاء برأيه، تطبيقاً لأحكام المادة 5 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

ومراعاة لتنوع المواد المشمولة بطلبات إبداء الرأي، حصر المجلس نطاق تحليله على مجموعة مختارة من المواد، استناداً إلى حجم استهلاكها في أورش البناء، ومدى تجانسها بما يتيح إجراء مقارنة متسقة للتكاليف والأسعار. في هذا الصدد، حُصص رأي لسوق الإسمنت.

2.3.4 الخلاصات الرئيسية

- صناعة إسمنتية ذات أداء مرتفع في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد
- تلبي المنظومة الصناعية الوطنية طلب مختلف القطاعات في السوق، تماشياً مع أعلى معايير الجودة، ما ساعد على ترسيخ السيادة الوطنية من خلال تلبية احتياجات البلاد.
- منظومة تركز مكانة الصناعة الوطنية وتزخر بإمكانات هائلة للنمو
- مكنت الجهود المبذولة والخبرة المتراكمة من الارتقاء بتموضع المغرب في الصناعة العالمية للإسمنت، حيث تنشط الشركات العشر الرائدة عالمياً في السوق المحلية إلى جانب تطور جهات فاعلة رائدة وطنياً.

وتجسد هذه الإنجازات قدرة الشركات الوطنية المهيكلية على مواجهة متنافسين عالميين، في السوق الوطنية والدولية على السواء.

• قدرات صناعية متمركزة بثلاث جهات

أبرز توزيع قدرات إنتاج الإسمنت الوطنية أهمية المصانع المحدثّة بجهات الدار البيضاء - سطات وسوس - ماسة والشرق، بحصة إجمالية تتجاوز 58 في المائة من الطاقة الإنتاجية. وتستحوذ جهة الدار البيضاء - سطات دون غيرها، والتي تنشط فيها شركات كبرى، على ثلثي القدرات الإنتاج الوطنية.

• هيمنة الشركات المندمجة وبروز نمط جديد لإنتاج الإسمنت ومدعوم بمراكز الطحن

إلى حدود الساعة، تبلغ الطاقة السنوية الإجمالية لمواقع الإنتاج المملوكة للفاعلين 27,3 مليون طن، منها 26,6 مليون طن تستحوذ عليها شركات الإسمنت المندمجة بنسب تفوق 97 في المائة من القدرات الوطنية. وتؤول الحصة المتبقية إلى ثلاثة مراكز طحن مستقلة. وسجل عرض سوق الإسمنت دينامية جديدة في عدد من الجهات، بالموازاة مع دخول منتجين جدد، ويحظون بدعم الشركات المندمجة والوافدين الجدد والمستقلين على السواء.

• طلب على الإسمنت مدفوع بأوراش بناء السكن

يتصدر الموزعون، الذي يؤمنون الإمدادات الموجهة لأوراش بناء السكن، مسالك توزيع الإسمنت. وفي 2024، بلغ حجم مبيعات كافة أنواع الإسمنت قرابة 9,3 مليون طن، برقم معاملات فاق 9,9 مليار درهم.

• سوق إسمنت شديدة التركيز على الصعيدين الوطني والجهوي

رصد التحليل بنية سوق للإسمنت تتسم بدرجة عالية من التركز، وتطبعها هيمنة الشركات المندمجة. وعلى الصعيد الجهوي، وارتباطاً بأنواع الإسمنت المستهدفة تحديداً، ثبتت صحة الطابع شديد التركيز الذي يسم السوق، والمقرون ببنية تجمع بين الاحتكار الثنائي واحتكار القلة، فضلاً عن حالات أخرى شبه احتكارية تتعلق بحصص السوق.

• حواجز مالية وإدارية تحول دون دخول شركات مندمجة جديدة

يستلزم تشييد مصنع مدمج للإسمنت استثمارات ضخمة وآجال طويلة. وعلاوة على هذه الإكراهات المالية، تتعدد القيود الإدارية والبيئية التي تحد من دخول متنافسين جدد على المدى القصير والمتوسط.

• اعتماد قوي على الموارد الطبيعية الأساسية

تعتبر الشركات المندمجة أن الولوج إلى الحجر الجيري، باعتباره مادة أساسية لإنتاج الكلنكر، يساهم في تمويل أنشطة إنتاجه، ومضاعفة مردوديتها الاقتصادية.

فضلا عن ذلك، يصطدم استغلال المقالع بمساطر إدارية معقدة، يمكن أن تنعكس سلبا على آجال الحصول على تراخيص الاستغلال وعلى خطط التمويل المدة وفقا لحجم رواسب الحجر الجيري.

• بنية سوق قبلية للتمويل بالكلنكر مثيرة لإشكاليات تنافسية وأمكن تقويمها بفضل التعهدات التي أضفى عليها مجلس المنافسة صبغة إلزامية

إن البنية المركزة لسوق التزود بالكلنكر تضع مراكز الطحن المستقلة أمام بدائل محدودة. وتنطوي هذه البنية على مخاطر تنسيق أفقي وعمودي، بما قد ينعكس سلبا على مراكز الطحن المستقلة، باعتبارها تتموقع كمنافس مباشر لشركات الإسمنت المندمجة في السوق النهائية لإنتاج الإسمنت وتسويقه.

• صناعة إسمنتية جاذبة للاستثمار بالرغم من حواجز الدخول

إن الاستثمارات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لشركات الإسمنت التاريخية، إلى جانب دخول فاعلين جدد إلى السوق، تؤكد أن سوق الإسمنت لا تزال سوقا مفتوحة، رغم وجود حواجز دخول وازنة تؤثر، في آن واحد، على شركات الإسمنت المندمجة ومراكز الطحن المستقلة.

• سوق تشهد دينامية تنافسية متميزة بتغير الحصص السوقية وسلوك الفاعلين

بالرغم من بنيتها المركزة، تسجل السوق دينامية تنافسية، دخولا منتظما لفاعلين جدد، بما في ذلك الشركات المندمجة ومراكز الطحن المستقلة (النشطة فعليا أو في طور الإنشاء).

• طاقة إنتاجية بنوية زائدة من شأنها الحد من فعالية سوق الإسمنت

ساهم ضعف استغلال القدرات الإنتاجية في تكريس محدودية العرض، وهي وضعية يتعين تداركها من خلال إرساء شروط جديدة كفيلة بتحفيز دينامية الطلب، سواء على الإسمنت الكلاسيكي أو على أصناف جديدة تستجيب لمتطلبات مختلف قطاعات السوق، من قبيل السكن، والبناء والأشغال العمومية، والخرسانة الجاهزة، وغيرها.

• اعتماد الإنتاج الوطني للكلنكر اعتمادا قويا على فحم الكوك المستورد

تراهن الشركات المندمجة أساسا على الطاقة الحرارية المستمدة من فحم الكوك المستورد لإنتاج الكلنكر. وبالرغم من الجهود المبذولة من لدن الفاعلين والرامية إلى

تنويع المزيج الطاقوي، يظل هذا الاعتماد قائماً. وبفعل هذا الاعتماد، تظل الصناعة الوطنية للإسمنت معرضة لتقلبات أسعار هذا الوقود في السوق الدولية.

• زيادات مؤجلة في سنة 2022 بالرغم من ارتفاع التكاليف مع مطلع عام 2021

تؤكد معطيات الفاعلين التي جرى تحليلها أن الزيادة في أسعار البيع لم تنطلق إلا ابتداء من 21 دجنبر 2021، بمبادرة من فاعل واحد، قبل أن يعتمد باقي الفاعلين إلى اعتماد التوجه نفسه مع بداية سنة 2022، وذلك في سياق استمرار المنحى التصاعدي لأسعار فحم الكوك النفطي في السوق الدولية، والذي كان قد بدأ خلال الأشهر الأولى من سنة 2021.

3.3.4 التوصيات الرئيسية

تمحورت توصيات المجلس حول النقاط التالية:

- دعم دينامية المنافسة في السوق من خلال تنويع العرض وإذكاء روح الابتكار وترسيخ الشروط الضامنة لسير السوق بفعالية أكبر بواسطة الأسعار،
- العمل على ضمان استمرارية نموذج مراكز الطحن المستقلة من خلال توسيع نطاق التعهدات على كافة الشركات المندمجة والنشطة على الصعيد الوطني والتي أضفى عليها مجلس المنافسة طابع الالتزامية عبر قراره المتعلق بسوق التموين بالكلنكر،
- إرساء منظومات جهوية لتثمين المواد على الصعيد المحلي، وتشجيع العزل الحراري الطبيعي، وتيسير الولوج إليها، وفقاً لمقاربة قائمة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع تنظيم حملات تحسيسية لتكثيف استعمال نماذج بناء مستدامة،
- تفعيل التدابير العملية المقترحة لتقويم الاختلالات التي تعترى تنظيم سلسلة التوزيع وأنشطة الخرسانة الجاهزة للاستعمال، وتقوية منظومة مراقبة الإسمنت المنتج بالأقاليم الجنوبية،
- تعزيز الشفافية وتتبع أسعار الإسمنت عبر إدراجها في قائمة المنتجات التي تسهر على تتبعها اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع التموين والأسعار في السوق الوطنية،
- الحد من تبعية صناعة الإسمنت الوطنية للسوق العالمية لفحم الكوك عبر التسريع من وتيرة الانتقال الطاقوي، وتقديم عرض وطني تنافسي من الغاز الطبيعي المسال، وتكثيف المعدات الصناعية لضمان استخدام هذا المصدر من مصادر الطاقة.

وتضمنت التوصيات الأخرى ذات الطابع الأفقي تسمين النفائات، وإرساء منظومة وثيقة الصلة، وتقوية البعد التنافسي في مسار التقييس والشهادة بالمطابقة.

4.4 الرأي المتعلق بالسير التنافسي للسوق الوطنية لمواد البناء - سوق حديد

الخرسانة نموذجا

1.4.4 سياق الرأي ومضمونه

بواسطة رسالة مسجلة بالأمانة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 31 ماي 2022، طلب مجلس النواب رأي المجلس بشأن "مدى تقييد الفاعلين في سوق البناء والأشغال العمومية بقواعد المنافسة الحرة والنزيهة، والتحقق من عدم إقدامهم على الاتفاق والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن بهدف إقرار زيادات مفتعلة في أسعار مواد البناء في السوق الوطنية".

والتمست الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، في رسالتها المسجلة بتاريخ 26 ماي 2022، رأي المجلس بخصوص "الزيادات الهائلة التي شهدتها الأسعار في السوق المغربية لمواد البناء طيلة عام 2022".

ومراعاة لتنوع المواد المشمولة بطلبات إبداء الرأي، حصر المجلس نطاق تحليله على مجموعة مختارة من المواد، استنادا إلى حجم استهلاكها في أورش البناء، ومدى تجانسها بما يمكن من إجراء مقارنة متسقة للتكاليف والأسعار. في هذا السياق، خُصص رأي لسوق حديد الخرسانة.

2.4.4 الخلاصات الرئيسية

• تأثير المنافسة الدولية على سوق حديد الخرسانة

تتأثر الصناعة الوطنية لحديد الخرسانة تأثيرا شديدا بفائض الطاقة الإنتاجية الذي تشهده على الصعيد العالمي من جهة، والذي يدفع إلى تصدير الفائض من الإنتاج إلى أسواق أخرى، بما في ذلك السوق الوطنية التي تسجل بدورها فائضا بنويا في الطاقة الإنتاجية، ومن جهة أخرى، تتأثر هذه الصناعة بأهمية الدعم الذي تحظى به هذه الصناعة في عدد من بلدان العالم، ما يجعل أسعار المنتجات المستوردة أكثر تنافسية من أسعار المنتج المحلي.

• ارتباط الصناعة الوطنية ارتباطا قويا بالسوق العالمية، ما ينعكس على أسعارها.

تكرّس المواد الخام الأساسية، بما في ذلك المحلية والمستوردة، تبعية صناعة الصلب الوطنية للسوق العالمية، وتنعكس مباشرة على القرارات العملية واليومية للفاعلين بالقطاع. وفي غالب الأحوال، تظل أسعار هذه المواد متقاربة مع الأسعار العالمية لخام الحديد والخردة والسبائك الفولاذية وحديد الخرسانة ذاتها، ولو عند التمييز بها محليا.

• صناعة كثيفة الرأسمال ذات مردودية مرتبطة بالحجم مع هامش ربح محدود لوحظ أن معدل استخدام القدرات يقل عن المستويات الكفيلة بضمان العائد والمردودية. ومن ثم، تتخطى صناعة الحديد في هشاشة ملحوظة، متأثرة بهذه العوامل.

• تأمين الإمدادات بالخرقة باعتباره تحديا رئيسيا لتعزيز تنافسية مصانع الصلب في ظل تنامي الطلب على الإمدادات بالخرقة، اتجهت عدة بلدان، من بينها المغرب، إلى فرض قيود على تصدير هذه المادة بهدف توجيه الموارد الوطنية للاستهلاك المحلي. ويُحتمل أن تفاقم هذه القيود، التي أضحت نافذة في يونيو 2024، الضغوط على الخرقة.

• تطور سلسلة الخرقة بشكل لا يساير احتياجات صناعة الصلب الوطنية ومتطلباتها يكتسي تنظيم عملية جمع الخرقة، باعتبارها مادة حيوية لتموين المخزون الوطني المتاح، وتقنينها على نحو أمثل مسألة ضرورية، إذ تبين أن بعض الممارسات، على غرار احتمال لجوء عدد من مصانع الصلب إلى مسالك غير مهيكلة، وبروز فاعلين جدد بوصفهم "منتجي المخلفات المعدنية الجديدة" دون القيام بعملية تحويلية فعلية للصناعة، من شأنها تضخيم أسعار البيع وتحريف السير التنافسي للسوق.

• تزايد الاندماج القبلي لصناعة الدرفلة سعيا إلى جني مكاسب تنافسية تكمن دوافع الاستثمار في صناعة الصلب، بالخصوص، في إمداد صناعة الدرفلة بالسبائك الفولاذية المنتجة ذاتيا وجني المكاسب التنافسية المتأتية من الشحن الساخن (chargement à chaud). ووفقا لتقديرات أحد الفاعلين في السوق، يتيح الاندماج خفض تكلفة إنتاج طن واحد من حديد الخرسانة بقيمة تتراوح بين 300 و500 درهم.

• دعم الدولة للاندماج العمودي لا يراعي الخيارات الاستراتيجية للتصنيع الوطني مراعاة للطابع الاستراتيجي لصناعة الصلب، يظهر أن دعم الدولة لا يتقاطع بشكل ملائم مع الاحتياجات العامة للاقتصاد ومع الخيارات التصنيعية للبلاد. وتستدعي الطاقة الإنتاجية المفرطة في منشآت الانصهار (installations de fusion) نهج سياسة عمومية ضبطية، تتوخى تخصيص الفائض لدعم أنشطة صناعية أخرى "مستهلكة" للصلب، وتجاوز النموذج الموحد للإنتاج، وتنويع التطبيقات الصناعية، والانفتاح على أسواق تصديرية جديدة.

• سوق حديد الخرسانة موجهة لأوراش البناء ومتميزة بدينامية تنافسية

تستمد سوق حديد الخرسانة ديناميته التنافسية من تفرد الفاعلين عن بعضهم البعض، والذي لا يقتصر على الأسعار فحسب، بل يشمل آليات أخرى، بما في ذلك وسائل الأداء الممنوحة للمنتجين.

وخلص التحقيق إلى الجهود التي يبذلها الفاعلون لتقديم عروض أكثر تنافسية. كما تتجسد عوامل التفرد الرئيسية في التحكم في التكاليف والرفع من المردودية، في ظل محدودية المبادرات المرتبطة بالابتكار.

• نمط ذا فعالية محدودة في توزيع حديد الخرسانة

يضطلع الموزعون بدور ريادي في تحريك عجلة المنافسة في السوق بفضل الوسائل اللوجستية التي يتوفرون عليها وصلابة قواعدهم المالية. ويحتكمون في اختياراتهم للموردين إلى الخدمات المقدمة والأسعار والمزايا ذات الصلة.

ويُرتقب أن يتعزز نمط توزيع حديد الخرسانة من خلال تكريس شفافية المنتجات والعلامات التجارية على الصعيد الجهوي، والرفع من التنافسية حول الأسعار بما يعود بالنفع على المستهلك النهائي. غير أن "البيع من المصنع" الذي يمارسه الفاعلون، والمقرون بغياب قنوات توزيع جهوية، يحد من إمكانية تتبع مسار المبيعات. علاوة على ذلك، لا يساعد الاعتماد الكبير على الموزعين على التحكم في تكاليف الكميات المسلمة، ناهيك عن التكاليف المرتبطة بمخاطر السلامة وتدهور البنية التحتية الطرقية الوطنية والتلوث.

• حديد الخرسانة بوصفه منتوجا يضمن سلامة المباني ويتطلب الحفاظ على جودته ومطابقته للمعايير المعمول بها

يخضع حديد الخرسانة لمعايير تطبيق إلزامية، بما يوفر عروض منتجات ذات جودة متجانسة في السوق الوطنية. غير أن عدد من المنتجين المستمع إليهم شددوا على ضرورة تعزيز مراقبة القيمة الاسمية "للكثافة الطولية"، لاسيما وأن أي تقصير في مراقبة الجودة من شأنه تحريف سير المنافسة بين الفاعلين في السوق، ويمس بالسلامة، خاصة في أوراش البناء الذاتي أو في المشاريع الصغيرة للإنعاش العقاري.

• محدودية التنوع وجب ملاءمتها مع المستجدات في السوق الوطنية والدولية

سعيًا إلى تكريس تموضعهم التنافسي، يعتمد المنتجون المحليون أنماطا تنويعية تقتصر في الغالب على سلسلة حديد الخرسانة، حيث يستثمرون في مجالات استراتيجية جديدة، من قبيل ألياف الصلب والصلب منخفض الكربون، أو في تطبيقات قطاعي السيارات والطيران، مع مراعاة حاجيات الصناعة الوطنية والإمكانات المتاحة للتصدير.

3.4.4 التوصيات الرئيسية

اتضح من رأي مجلس المنافسة أن حل إشكالية سوء استخدام القدرات المنشأة لإنتاج السبائك الفولاذية ودرفلتها لا يقتصر قط على سن نصوص تنظيمية جديدة لتأطير سوق حديد الخرسانة، موضوع هذا الرأي، بل يقتضي بلورة رؤية استشرافية أوسع للنهوض بصناعة الصلب ككل.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح المجلس إرساء مخطط وطني للإقلاع قائم على عشرة (10) محاور:

• **المحور الأول: الحماية من الممارسات غير المشروعة المنبثقة عن المنافسة العالمية والامتثال لمتطلبات الحياد التنافسي**

أوصى المجلس بسن آليات تفاعلية وملائمة للحماية من الممارسات التجارية الأجنبية، وإرساء منظومة وطنية لليقظة وتحليل أنظمة الدعم العمومي في البلدان المصدرة للصلب بكميات كبيرة إلى المغرب، بهدف رصد مخاطر الإغراق (dumping).

• **المحور الثاني: تأمين الإمدادات القبلية من الخردة باعتبارها مادة أولية أساسية**

أوصى المجلس، أساسا، ببحث الجهات الفاعلة الرائدة وطنيا على توحيد مسارات فرز المعدات غير الصالحة للاستعمال وتصريفها، وبالارتقاء بالمعارف والمهارات ذات الصلة بتممين الخردة، وبتقنين عمليات جمع الخردة بواسطة نظام لتوحيد صغار ومتوسطي المكلفين بالجمع، وتعزيزه بإطار محفز ومشجع على الانخراط في نظام المقاول الذاتي، علاوة على سن منظومة وطنية لمراقبة جودة الخردة، تستند إلى دليل مرجعي للتصنيف والتأهيل، ومراجعة الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مشتريات الخردة.

• **المحور الثالث: هيكلة مزيج طاقي تنافسي ومستوف لمتطلبات التنمية المستدامة**

يعد ترشيد استهلاك الطاقة أحد المصادر الرئيسية لخفض تكاليف الإنتاج في الصناعات ذات الاستهلاك المكثف للطاقة الكهربائية. واقترح المجلس تشجيع الفاعلين، الذي يستخدمون الكهرباء ذات الجهد العالي جدا والجهد العالي، على اعتماد مزيج طاقي قائم على الطاقات المتجددة، بما يضمن، على المدى البعيد، عوائد استثمارية عبر خفض التكاليف التشغيلية، وإعطاء دفعة قوية لصناعة الصلب الأخضر.

• **المحور الرابع: تنويع العرض وتعزيز البحث والابتكار**

يعد تحديث صناعة الصلب والارتقاء بها إلى مستويات مستوفية للمتطلبات البيئية أحد السبل الكفيلة بالحد من تداعيات سوء استخدام القدرات الصناعية المنشأة، ما يقتضي تخصيص مساعدات بموجب اتفاقيات مبرمة مع الدولة وإقرار تدابير تحفيزية جبائية دعما للجهود الرامية إلى إزالة الكربون، والامتثال لمعايير الاستدامة.

• المحور الخامس: تحفيز الطلب الداخلي

يمكن تحفيز دينامية الطلب الداخلي بواسطة رؤية استراتيجية وشاملة وثلاثية الأبعاد. وتشمل تعبئة العقار، وإعداد برامج لسد العجز في مجال السكن، ودعم الطلب على السكن.

• المحور السادس: تعزيز توزيع حديد الخرسانة عبر التعجيل بتنفيذ الإستراتيجية اللوجستية الوطنية المتعلقة بمواد البناء

أوصى المجلس بمنح الأولوية لتسويق القطع الأرضية المخصصة لمواد البناء في المناطق اللوجستية، ما من شأنه إرساء دعائم نموذج ثنائي للتوزيع، يزاوج بين تطوير عروض لوجستية متخصصة والارتقاء بالمستوى المهني للموزعين، وإدراج حلول متعددة الوسائط، وقائمة على جمع أكبر كميات من المنتجات الموجهة للتسويق عبر النقل السككي والبحري.

• المحور السابع: تكثيف مراقبة جودة حديد الخرسانة

أوصى المجلس بتعزيز مراقبة جودة حديد الخرسانة وإضفاء الطابع المنهجي عليها، بما في ذلك مراقبة القيمة الاسمية "للكثافة الطولية"، والتحقق من مطابقتها للمتطلبات الاسمية المحددة في المعايير المعمول بها، وتقطيع اللوائف إلى قضبان لدى الموزعين، ورصد حالات سوء استعمال السلك الحديدي (fil machine) في سوق البناء.

كما يوصى بتنظيم حلقة البيع بالتقسيط وإدماجها ضمن المسالك الهيكلية، بالنظر إلى دورها المركزي في منظومة التوزيع المحلي.

• المحور الثامن: تقوية الاقتصاد الدائري

يمكن أن يشكل تثمين المنتجات الصناعية الثانوية رافعة حقيقية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والدفع بعجلة النمو لفائدة المنتجين.

كما يوصى بتشجيع المنتجين على تعبئة الاستثمارات الضرورية لاعتماد آليات مناسبة لتغطية هذه المنتجات الثانوية، وبوجه عام، للنهوض بالاقتصاد الدائري..

• المحور التاسع: دعم دينامية تخليص صناعة الصلب من انبعاثات الكربون

اقترح المجلس بلورة برنامج حقيقي لإضفاء الحياد المناخي على صناعة الصلب الوطنية، موصيا، في هذا الصدد، بإرساء إطار تنظيمي وملائم بطريقة تدريجية، يحدد، في مرحلة أولى، الأهداف القطاعية لخفض انبعاثات الكربون وفق جداول زمنية واضحة، ويضع، في مرحلة ثانية، معايير النجاعة الطاقية والانبعاثات الخاصة بالمعدات والمسارات الصناعية.

• **المحور العاشر: تتبع مستويات أسعار حديد الخرسانة والكميات المنتجة والمبيعات**

اقترح المجلس إدراج حديد الخرسانة في سلة المنتجات واسعة الاستهلاك والمنتجات الصناعية التي تتولى وزارة الاقتصاد والمالية تتبعها، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الممثلة في اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع التموين والأسعار في السوق الوطنية، على أن تستند عملية الإمداد بالمعطيات إلى طلبات توجه كل ثلاثة أشهر إلى الفاعلين. واقترح المجلس كذلك أن يشمل التتبع الحجم المنتج وإجمالي الكميات المسلمة.

5.4 الرأي المتعلق بمشروع المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 الصادر في 14 صفر 1435 (18 ديسمبر 2013) المتعلق بشروط وكيفية تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم

1.5.4 سياق الرأي ومضمونه

بتاريخ 14 أكتوبر 2025، أحال رئيس الحكومة على مجلس المنافسة طلبا لإبداء الرأي، سُجل بالأمانة العامة للمجلس تحت عدد 161/ط.ر/2025، وأرفقه بمذكرة تقديمية لمشروع المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفية تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى إعادة النظر في المنظومة الحالية لتحديد أسعار الأدوية، بما يضمن الولوج العادل والمستدام والأمن إلى العلاجات، ويكفل الاستدامة المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. ويرتكز على عدة محاور، أبرزها:

• سن آلية تدريجية في التحديد الأولي لأسعار الأدوية الجنيصة والمثيلات الحيوية وفقا لترتيب دخولها إلى السوق، وأقسام السعر للدواء الأصلي ومصدر تصنيعه (محلي أو مستورد)،

• تعديل كفاءات مراجعة أسعار الأدوية،

• إتاحة إمكانية تخويل تخفيضات تفاوضية مع المؤسسات الصيدلانية بخصوص الأدوية ذات الكلفة المرتفعة أو الأثر المالي المهم،

• حذف الزيادة المحددة في 10 في المائة والمطبقة على الأدوية المستوردة،

• إقرار تدابير استثنائية لضمان وفرة الأدوية،

• إدراج بيان السعر الاستشفائي، عند الاقتضاء، على التغليف الأولي للدواء،،

• تعديل كفاءات صرف العملات عند تحديد السعر، والمعتمدة حاليا على قيمة الشهرين السابقين.

2.5.4 التوصيات الرئيسية

تبعاً لدراسة مشروع المرسوم المدرج ضمن طلب الرأي، وانطلاقاً من الخلاصات الرئيسية المنبثقة عنه، صاغ مجلس المنافسة جملة من التوصيات على النحو الآتي:

1. تعزيز الجودة القانونية والأمن المعياري لمشروع المرسوم من خلال:
 - اعتماد صيغة جديدة ومنقحة لمشروع المرسوم بما يضمن الوضوح، ويسهل تأويل مقتضياته وتطبيقها،
 - إعداد نسخة محيطة للنص، تأخذ بعين الاعتبار كافة التعديلات، وتوسيع نطاق التشاور مع الفاعلين،
 - توضيح طرق صياغة المواد وتبسيطها، وضمان تناغم النسختين العربية والفرنسية لضمان الأمن القانوني،
 - إحالة المقتضيات غير المدرجة ضمن نطاق تحديد الأسعار (من قبيل التخفيضات وآليات التفاوض) على الإطارات التنظيمية المناسبة.
2. توضيح كيفية تطبيق المرسوم عبر:
 - وضع جدول زمنية عملية ومفصلة بما يكفل معالجة الأدوية وفق شروط منصفة وشفافة..
 - سن آلية للإنذار والمراجعة، والتشاور مع الفاعلين بهدف ملاءمة الجدول الزمني مع الإكراهات اللوجستية والصناعية لضمان انتقال سلس.
3. ضرورة إعداد دراسة قبلية وشاملة لقياس الأثر:
 - إعداد دراسة شاملة ومعمقة ومعززة بالوثائق لقياس الأثر، باعتباره مدخلا أساسيا لأي إصلاح واسع لمنظومة تحديد أسعار الأدوية. وينبغي أن تشمل هذه الدراسة تقييم المنظومة الحالية، وقياس الآثار المنتظرة من الإصلاح المرتقب، وتحليل المخاطر الاقتصادية.
4. تفعيل آليات مراجعة الأسعار المعمول بها وتحسينها عن طريق:
 - التفعيل الاستباقي لأحكام المرسوم الجاري به العمل، لاسيما المراجعة التلقائية المنصوص عليها، حين يسجل سعر المصنع دون احتساب الرسوم، المطبق في البلدان المرجعية، انخفاضات تفوق نسبتها 10 في المائة،
 - الانخراط في مفاوضات مباشرة مع الشركات الصناعية، لاسيما فيما يتعلق بمراجعة أسعار الأدوية الأصلية (والتي تستحوذ على نحو 69 في المائة من تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من ضمن 154 من الأدوية الأكثر استرجاعاً لمصاريفها في 2024)،

• الشروع في إدراج بعض الأدوية الجنيسة في المفاوضات فورا ودون انتظار دخول المرسوم حيز التنفيذ.

5. اعتماد مقارنة مندمجة ومنسقة في تفعيل سياسة الدواء تركز على:

• التكامل والتناسق بين نظام الإذن بعرض الدواء في السوق، وتحديد الأسعار، ومنظومة التعويض.

6. اعتماد نموذج لتحديد التعريفة يقوم على منح امتياز حصري ومؤقت لأول دواء جنيس أو مماثل حيوي يدخل السوق، ليحل محل نظام المستويات:

• وضع آلية تقوم على منح امتياز حصري ومؤقت لأول دواء جنيس أو مماثل حيوي يدخل السوق، لمدة تمتد من ستة أشهر إلى سنة.

7. توضيح نطاق تنظيم الأسعار وتحديده (استهداف الأدوية القابلة للتعويض) من خلال:

• حصر تحديد الأسعار على الأدوية القابلة للتعويض بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو المدرجة في قائمة الأدوية الأساسية مع إثبات الخدمة الطبية المقدمة،

• تكييف الإطار القانوني بهدف إخضاع الأدوية الأخرى لنظام مخفف، وقائم على التصريح بالأسعار لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية فقط، ودون المصادقة عليها مقدما.

8. إعادة النظر في خيارات ومعايير انتقاء البلدان المرجعية عبر:

• منح الأفضلية للأسواق المماثلة من حيث الحجم، والدينامية الصناعية، ومستوى التنمية الاقتصادية.

9. ضبط مسار التفاوض بشأن التخفيضات الخاصة بالأدوية ذات الأثر المالي الكبير على الميزانية وتأثيره من خلال:

• دمج المفاوضات ضمن اتفاقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وقواعد التعويض، بدلا من إدراجها في مرسوم تحديد الأسعار،

• وضع معايير ومساطر واضحة وموضوعية ومؤطرة للتفاوض، واعتماد مؤشرات قابلة للقياس بما يضمن التوفيق بين النجاعة العلاجية والتحكم في التكاليف،

• تكييف قواعد التعويض للتحقق من مدى مساهمة التخفيضات المتفاوض بشأنها في تقليص الجزء المتبقي على عاتق المرضى، وتفعيل ذلك بطريقة تدريجية من خلال استهداف الأدوية المبتكرة أو المكلفة، وضمان التبع المنتظم لأثره قبل تعميمه.

10. توضيح شروط وكيفيات تفعيل التدابير الاستثنائية لضمان وفرة الأدوية من خلال:
 - السهر على تناغمها الواضح مع أحكام القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة تلافيا لحالات التكرار وأوجه الغموض القانوني.
11. صيانة التوازن الاقتصادي لسلسلة توزيع الأدوية عبر:
 - مراجعة التعويض الممنوح للفاعلين في التوزيع (المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة وصيدلة الصيدليات) لضمان حد أدنى ومناسب مقابل الخدمات المقدمة، بما في ذلك حالات انخفاض أسعار الأدوية.
12. ضرورة تقوية المسؤوليات والصلاحيات المخولة للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والمتعلقة بتوفير الأدوية مع:
 - مدها بالموارد البشرية والتقنية والتحليلية الكفيلة بالتدبير الاستباقي للسوق.

6.4 الرأي المتعلق بوضعية المنافسة بأسواق توزيع الأدوية بالمغرب

يكتسي قطاع الأدوية بالمغرب أهمية استراتيجية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه ركيزة أساسية لضمان السيادة الصحية الوطنية. وفي الوقت الراهن، يستفيد القطاع من دينامية إيجابية، مدعومة بالتغطية الاجتماعية المعممة على نطاق واسع، وبخفض أسعار الأدوية، تبعا لإلغاء الضريبة على القيمة المضافة منذ يناير 2024، فضلا عن الفرص المتاحة للتصدير إلى الأسواق الإفريقية على الخصوص.

وتتمحور سلسلة القيمة المتعلقة بالأدوية حول ثلاثة مكونات، تشمل الإنتاج الصناعي للأدوية، وتوزيعها من لدن المؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة، وصرفها في الصيدليات. وانصب رأي مجلس المنافسة على قطاع التوزيع، بالنظر إلى دوره الاستراتيجي في توزيع الأدوية في عموم التراب الوطني، وضمان استمرارية التموين، لاسيما في فترات الأزمات.

وبالرغم من أهميته، يصطدم هذا القطاع بعدة إكراهات تنظيمية واقتصادية وبنوية، أبرزها ضبط الأسعار وهوامش الربح، وشروط الولوج إلى السوق، والتركيز الجغرافي للفاعلين، وجدوى النموذج الاقتصادي.

وتوخت مبادرة الإدلاء بالرأي تحليل وضعية المنافسة في سوق توزيع الأدوية، ورصد الاختلالات القائمة، وصياغة توصيات ترمي إلى تكييف الإطار التنظيمي، وتعزيز ضبط العلاقات بين الفاعلين، وتكريس النجاعة التنافسية للسوق، بما يكفل الإنصاف في الولوج إلى الأدوية في جميع ربوع البلاد وضمان استدامته.

ووقف تحليل مجلس المنافسة على عدد من الخلاصات المتعلقة بالسير العام لسوق توزيع الأدوية بالمغرب، مرتكزة على التوزيع بالجملة وبالتقسيط باعتبارهما المكونين الرئيسيين للسلسلة.

في المجمل، تضطلع سلسلة التوزيع بدور استراتيجي في التموين الجغرافي بالمنتجات الصيدلانية، وضمان استمرارية الإمدادات على الصعيد الوطني، بفضل التنسيق القائم بين المؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة والانتشار الكثيف لشبكة الصيدليات الموفرة لخدمات القرب على نطاق واسع، ما أبان عن مرونة المنظومة وقدرتها على التكيف، خاصة في الحالات الاستثنائية التي تستدعي التموين العاجل بالأدوية.

غير أن هذه النجاعة اللوجستية تصاحبها مواطن هشاشة بنيوية ومتزايدة، ذلك أن التنظيم الصارم للأسعار، وتراجع هوامش الربح، وتعاقد التكاليف يلقي بثقله على التوازن الاقتصادي للفاعلين. علاوة على ذلك، تتسبب آجال منح الأذن بالعرض في السوق وبعض القواعد المعمول بها لحماية الأدوية الأصلية في تأخير طرح المستحضرات الجديدة والأدوية الجنيسة في السوق، ما يحد من الدينامية التنافسية.

وتظهر هذه الإكراهات بجلاء في سلسلة التوزيع بالجملة على الخصوص، حيث سارت مردودية المؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة في منحى تنازلي، جراء اعتماد نموذج م فهرس بأسعار الأدوية ولا يمت بصلة بالتكاليف اللوجستية الحقيقية، ناهيك عن إلزامية خدمة المرفق العام وتفاوت آجال الأداء، ما ينهك قدراتها على الاستثمار.

وترخي الاختلالات بظلالها كذلك على شبكة الصيدليات التي يتخبط نموذجهما الاقتصادي في هشاشة مستمرة، إذ فاقم ارتفاع عدد الصيدليات المحدثّة، بوتيرة أعلى من نمو الطلب، البنية المفككة للسوق، وكرس ركود مداخيل المهنيين. فضلا عن ذلك، يحد نموذج التعويض الحالي، القائم على هامش الربح وعلى سعر الدواء، من إمكانيات تثمين العمل الصيدلي، ويفرمل تحديث القطاع.

على ضوء هذه المعانيات، صاغ مجلس المنافسة مجموعة من التوصيات التي طالت جميع مكونات سلسلة توزيع الأدوية.

على الصعيد الأفقي، أوصى المجلس بتحديث الإطار التنظيمي بفرض ملاءمته مع مستجدات القطاع، وتعزيز مسار تتبع الأدوية وتكريس شفافيتها. كما أوصى بإصلاح منظومة تحديد الأسعار بما يكفل التوازن بين الولوج إلى الأدوية والاستمرارية الاقتصادية للفاعلين، مع اعتماد نماذج هجينة لتعويض الصيدليات والموزعين بالجملة. علاوة على ذلك، دعا المجلس إلى تقوية الحكامة المؤسسية، وتوطيد التنسيق بين الفاعلين، وتقليص آجال الولوج إلى السوق، والتسريع من وتيرة طرح الأدوية الجنيسة، ودعم رقمنة سلسلة التوزيع، إلى جانب سن الآليات الرامية إلى تيسير الولوج إلى التمويل، وتكريس المرونة المالية للقطاع.

وعلاقة بالتوزيع بالجملة، أوصى المجلس بإرساء نموذج هجين للتعويض، يزاوج بين هامش ربح يُحتسب بنسبة من سعر الأدوية، ومبلغ جزافي يُصرف مقابل كل وحدة موزعة، ويضمن انعكاس التكاليف الحقيقية على النحو الأمثل، ويكفل الحد الأدنى من التعويض واستمراريته. وأوصى كذلك بإعادة تقييم هوامش الربح المطبقة على الأدوية الباهظة، وضمان مزيد من التوازن في تنظيم آجال الأداء، سعياً إلى تأمين التدفقات المالية والحفاظ على القدرات الاستثمارية للمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة.

وبالانتقال إلى سلسلة التوزيع بالتقسيط التي تسهر عليها الصيدليات، أوصى المجلس بمباشرة عدد كبير من الإصلاحات الرامية إلى توطيد الاستدامة الاقتصادية للصيدليات، وتحسين الولوج إلى الأدوية. وتهم هذه الإصلاحات وضع معايير جديدة لتوطين الصيدليات بهدف تقويم الاختلالات الترايبية، وإضفاء مرونة أكبر على أوقات فتح الصيدليات، واعتماد نموذج مختلط للتعويض يثمن العمل الصيدلي، والتوسيع التدريجي لمهام الصيدلي لتشمل الوقاية وتتبع حالات المرضى. زيادة على ذلك، أوصى المجلس بالتدرج في تخويل الصيدلة حق استبدال الدواء، وتبني صرامة أكبر في تأطير صرف الأدوية بالمصحات، واعتماد إعادة هيكلة تدريجية للنسيج الصيدلي بما يساهم في تكريس التعاضد، وتحديث القطاع، ودعم الإدماج المهني للصيادلة الشباب.

ثانياً: أنشطة الهيئات التداولية

عملاً بأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وبأحكام المادة 18 من نظامه الداخلي، يمكن للمجلس أن يجتمع في شكل هيئة أو لجنة دائمة أو في شكل فروع.

وفي 2025، تمكنت التشكيلات المختلفة للمجلس من الاضطلاع بمهامها بفعالية، والمساهمة في صون مبادئ المنافسة الحرة والنزاهة والدفاع عنها. وقد عقدت في هذه السنة 267 اجتماعاً، بزيادة سنوية ناهزت 4,71 في المائة.

1. الهيئة

تطبيقاً لأحكام المادة 9 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف هيئة المجلس من الرئيس وأربعة نواب للرئيس وثمانية أعضاء مستشارين.

وحسب مقتضيات المادة 13 من نفس القانون، تمثل الحكومة لدى المجلس بمندوب للحكومة⁷⁸ وبنواب له.

⁷⁸ طبقاً لأحكام المادة 13 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يحضر مندوب الحكومة جلسات المجلس بصفة استشارية.

ويجوز للأمين العام أو المقرر العام أو المقرر العام المساعد أو مقرر الملف أو جميعهم حضور اجتماعات الهيئة، بصفة فردية أو جماعية، دون حضور مداولاتها، وذلك وفقا لأحكام المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس.

وتنص المادة 20 من هذا النظام على أنه، وتطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، "يعقد المجلس اجتماعات هيئته اثنتي عشرة مرة في السنة، وذلك يوم الخميس الأخير من كل شهر، ما لم يصادف التاريخ المذكور يوم عطلة أو تعذر عقد الاجتماع لأسباب قاهرة، وفي هذه الحالة يحدد الرئيس تاريخا آخر للاجتماع خلال نفس الشهر أو الشهر الذي يليه".

وفي 2025، عقد مجلس المنافسة 12 اجتماعا لهيئته.

1.1 الاجتماع التاسع والخمسون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها التاسع والخمسين يوم الأربعاء 29 يناير 2025 (الموافق لـ 17 رجب 1445) بمقر المجلس بالرباط، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 41.21.

خُصص هذا الاجتماع لتقديم المذكرة التأطيرية المتعلقة بوضعية المنافسة في سوق توزيع الأدوية بالمغرب، ولاستعراض مشروع رأي مجلس المنافسة المتعلق بوضعية المنافسة في سوق حديد الخرسانة في قراءة أولية.

وبعد دراسة النقطتين المدرجتين في جدول الأعمال، أحيط أعضاء الهيئة علما بتنظيم اللقاء السنوي مع وسائل الإعلام، الذي تقرر عقده بتاريخ 18 فبراير 2025. وخصصت هذه الدورة لموضوع الصفقات العمومية والمنافسة، الذي سيشكل محور النقاشات والتفاعلات مع ممثلي وسائل الإعلام.

وشهد هذا الحدث، المدرج في إطار دينامية الانفتاح والحوار المؤسسي التي ينفجها المجلس، تسليم جائزة مجلس المنافسة للبحث، والرامية إلى تشجيع الإنتاج الأكاديمي في مجالات القانون والتدبير واقتصاد المنافسة.

علاوة على ذلك، سيُتوج اللقاء بالتوقيع على اتفاقيات-إطار للشراكة مع جامعتي محمد الخامس وابن طفيل، تجسيدا لإرادة المجلس في تقوية التعاون الأكاديمي، والارتقاء بالبحث العلمي في مجالات اختصاصه.

2.1 الاجتماع الستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الستين لهيئته يوم 27 فبراير 2025 (الموافق لـ 17 شعبان 1445) بمقر المجلس بالرباط.

وتمحور هذا الاجتماع حول الدراسة والمصادقة على مشروع رأي مجلس المنافسة بشأن وضعية المنافسة على مستوى مسالك توزيع المواد الغذائية.

ويتكون هذا الرأي، المصادق عليه بإجماع أعضاء الهيئة، من فقرة تمهيدية، تستعرض السياق والإطار العام لمبادرة الإدلاء بالرأي، يليه جزء منهجي يحدد المقاربة المعتمدة والمصادر المستند إليها. كما يتضمن تشخيصاً منظماً وفق محاور موضوعاتية، يزاوج بين التحليل الوقائي والدراسة القانونية والتقييم من منظور المنافسة.

ويبرز التحليل استمرار هيمنة التجارة التقليدية على القطاع، لكنه يشهد في الوقت نفسه نمواً تدريجياً للتجارة الكبرى، وازدهاراً للتجارة الإلكترونية. ورغم أن مسالك التوزيع تضمن، بشكل عام، تمويلاً منظماً للسوق، فإن التشخيص يكشف عن العديد من الاختلالات، أبرزها تشتت الحكامة، وتشتت الإطار التنظيمي، وندرة المعطيات، وتنامي درجة التركيز في قطاع التجارة الكبرى، فضلاً عن حواجز الدخول المرتفعة، والممارسات التجارية (على غرار آجال الأداء وهوامش الربح الخلفية) التي قد تثير إشكاليات تنافسية، وتنعكس سلباً على الأسعار النهائية التي يتحملها المستهلكون.

وعليه، يتضمن الرأي توصيات استراتيجية وعملية، تتوخى تحديث وتوحيد الإطار القانوني، وتعزيز الشفافية، وهيكلة منظومة الحكامة، وإعادة تنظيم سلاسل التوريد، وتأطير العلاقة بين الموردين والموزعين، ومواكبة الرقمنة ومسار تأهيل التجارة التقليدية، وذلك بهدف تعزيز النجاعة والإنصاف في السير التنافسي للقطاع.

كما تناول هذا الاجتماع كذلك تقديم الشخصية الافتراضية "كنزة" التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتي أطلقها مجلس المنافسة بهدف تعزيز مقاربتة التواصلية وتقوية صلته بالمواطنين. وتتيح هذه الأداة المبتكرة نشر فحوى آراء وقرارات المجلس بطريقة بيداغوجية ومتاحة، وضمان اتساق الرسالة المؤسسية وحيادها. وبفضل قدرتها على التفاعل وعلى التكيف مع مختلف الوسائط الرقمية وإمكانياتها متعددة اللغات، ستساهم "كنزة" في تحديث صورة المجلس، وتعزيز شفافية عمله، وتشجيع تواصل عمومي أكثر تفاعلية وشمولية.

3.1 الاجتماع الواحد والستون للهيئة

اجتمعت هيئة مجلس المنافسة في دورتها الواحدة والستين يوم 27 مارس 2025 (الموافق لـ 16 رمضان 1445) بمقر المجلس بالرباط.

وجرى خلال هذا الاجتماع الدراسة والمصادقة على مشروع رأي مجلس المنافسة بشأن وضعية المنافسة في سوق المطاحن بالمغرب.

وبسط هذا الرأي، الذي تمت المصادق عليه بإجماع أعضاء الهيئة مع توصية بإخضاعه لقراءة ثانية من لدن الفرع المكلف بمتابعته ومن اللجنة الدائمة، (بسط) السياق الاقتصادي والتنظيمي لقطاع المطاحن، مع توضيح مرتكزات التحليل وأهدافه. كما استعرض المنهجية المعتمدة قبل الانتقال إلى تشخيص مفصل ومهيكل يتمحور حول تنظيم السوق، وآليات تكوين الأسعار، ودور سلطات التدخل العمومية، والديناميات التنافسية بين الفاعلين.

ويبرز التحليل الوارد في هذا الرأي قطاعا يكتسي أهمية استراتيجية بالغة، يزواج بين أنشطة منظمة جزئيا وأخرى محررة، إلى جانب تأثره كثيرا بتقلبات المواد الأولية من الحبوب، وبنية إنتاجية متباينة. وبالرغم من رصد آليات تنافسية في عدد من الأنشطة، فإن التحليل يشير أيضا إلى إكراهات بنيوية، واختلالات جهوية، وعوامل من شأنها التأثير سلبا على دينامية المنافسة وعلى النجاعة الإجمالية للسوق.

وفي الختام، يقدم هذا الرأي مجموعة من التوجيهات الرامية إلى تعزيز الشفافية، وتحسين التنسيق والحكامة القطاعية، وتكريس شروط منافسة أكثر توازنا، مع العمل على التوفيق بين الأداء الاقتصادي واستقرار التموين وحماية المستهلك.

4.1 الاجتماع الثاني والستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الثاني والستون لهيئته يوم 24 أبريل 2025 (الموافق لـ 15 شوال 1445) بمقر المجلس بالرباط.

جرى خلال هذا الاجتماع تقديم ومناقشة مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024.

بهذا الخصوص، استعرض الأمين العام للمجلس مشروع التقرير السنوي، مؤكدا حرص المؤسسة على التحلي بالشفافية وضمان الجودة عند التواصل بشأن أنشطتها ونتائجها.

وارتكز التقرير السنوي للمجلس على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني برسم 2024،

- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2024،

- الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.

وبعد مناقشة مستفيضة، قرّر المجلس اعتماد التقرير السنوي خلال الاجتماع القادم للهيئة.

5.1 الاجتماع الثالث والستون للهيئة

عقدت الهيئة اجتماعها الثالث والستين يوم 29 ماي 2025 (الموافق لـ 20 ذي القعدة 1445) بمقر المجلس بالرباط.

خُصص هذا الاجتماع للمصادقة على مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، ولتقديم وضعية المنافسة في سوق مواد البناء - سوق الإسمنت نموذجاً - في قراءة أولية وفي إطار مشروع رأي. كما خصص للدراسة والمصادقة على مشروع قرار بشأن الترخيص لعملية تركيز اقتصادي.

بخصوص النقطة الأولى من جدول الأعمال، قدم الأمين العام للمجلس الصيغة المعدلة من مشروع التقرير السنوي، متضمنة للملاحظات التي أبدتها الأعضاء في اجتماع الهيئة السابق. وبعد المداولات، صادق أعضاء الهيئة، بالإجماع، على هذا التقرير السنوي.

وعلاقة بالنقطة الثانية من جدول الأعمال، فقد تناول العرض، بالإضافة إلى الموضوع والسياق ومنهجية التحليل المعتمدة، تقديم تشخيص معمق لسوق الإسمنت في المغرب، إلى جانب تسليط الضوء على بنيته على الصعيد الدولي. كما تناول العرض نشأة القطاع وتطوره على المستوى الوطني، والإطار القانوني والجبائي المعمول به، وكذا العناصر الرئيسية للتحليل التنافسي، ولا سيما آليات تكوين الأسعار ومستويات الأداء.

وأُتاحت هذه العناصر للأعضاء، لاحقاً، دراسة النقطة الثالثة المدرجة في جدول الأعمال والمتعلقة بمشروع عملية تركيز اقتصادي، حيث السوق المعنية هي قطاع الإسمنت، وقد تم الترخيص لها بإجماع الأعضاء.

6.1 الاجتماع الرابع والستون للهيئة

انعقد الاجتماع الرابع والستون لهيئة مجلس المنافسة بتاريخ 26 يونيو 2025 (الموافق لـ 17 ذي الحجة 1445) بمقر المجلس في الرباط.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع تقديم مشروع رأي المجلس بخصوص وضعية المنافسة في سوق الإسمنت بالمغرب، ودراسة طلبات الاستفادة من مسطرة الصلح التي توصل بها المجلس من الفاعلين في سوق التموين بالسردين الصناعي ومن شركة "GlovoApp Morocco SARL".

فبالنسبة للنقطة الأولى من جدول الأعمال، تناول العرض المقدم نبذة عامة عن صناعة الإسمنت، والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، وتحليلاً للعرض والطلب على الصعيد الوطني، وتقييماً للدينامية التنافسية للسوق، ودراسة تكوين الأسعار، إضافة إلى التوصيات الأولية المقترحة.

وفي ختام النقاش، قدّم الأعضاء ملاحظات تؤكد ضرورة توسيع نطاق الدراسة المقارنة الدولية المعتمدة في تحليل تكوين أسعار الإسمنت. كما أبرزوا دور المجلس في إعداد توصيات ترمي إلى تشجيع تحالف استراتيجي بين الفاعلين الاقتصاديين داخل الجمعيات المهنية. وتمكن هذه الممارسة المحمودة من تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين، والدفاع عن مصالح كل جمعية على حدة، مع احترام الأحكام المنصوص عليها في قانون المنافسة. وقد تم اقتراح هذه التوصية في هذا الإطار لبلوغ هذه الأهداف.

وارتباطاً بالاستفادة من مسطرة الصلح، المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 104.12، صادقت الهيئة على الطلبات ذات الصلة المقدمة من لدن الفاعلين في سوق التموين بالسردين الصناعي ومن لدن شركة "GlovoApp Morocco SARL".

وفي ختام الاجتماع، أبلغ رئيس المجلس أعضاء الهيئة بأن مجلس المنافسة توصل بإحالة من شركة "Guichet.ma" في مواجهة الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية (سونارجيس). ووجهت هذه الأخيرة مراسلة إلى المجلس، تعهدت فيها بضمان حياد شروطولوج إلى السوق واحترام مبادئ المساواة في المعاملة، مع الحرص على تأمين جودة وسلامة وشفافية الخدمات المقدمة.

وبفضل الطابع البنيوي لهذه التدابير، قدمت الشركة المحيلة تنازلها الرسمي عن الشكاية، والذي تم توثيقه طبقاً لأحكام القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه. وقد أتاح هذا الإجراء تسوية الملف بشكل ودي دون الحاجة إلى مباشرة مسطرة تنازعية، مما يساهم في الحفاظ على بيئة تنافسية سليمة ومنفتحة، بما يخدم مصالح الفاعلين في السوق والمستهلكين النهائيين.

من جانبه، أحاط المقرر العام أعضاء الهيئة علماً بعمليات الزيارة والحجز الفجائية التي نفذتها مصالح التحقيق بمجلس المنافسة بتاريخ 24 يونيو 2025، والتي استهدفت شركتين يُشتبه في ارتكابهما ممارسات مخلة بقواعد المنافسة في سوق الافتحاص المالي والمحاسبي وفي الأسواق المرتبطة بها.

وُنُفذت هذه العمليات بترخيص من السيد وكيل الملك، التابعة الأماكن المستهدفة بالزيارة لدائرة نفوذه الترابي، وبمؤازرة ضباط الشرطة القضائية المعيّنين لهذا الغرض، عملاً بأحكام المادة 72 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

7.1 الاجتماع الخامس والستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الخامس والستين لهيئته بتاريخ 24 يوليوز 2025 (الموافق لـ 28 محرم 1447) بمقره في الرباط.

وتضمنت النقطة الأولى من جدول الأعمال دراسة رأي مجلس المنافسة المتعلق بوضعية المنافسة في سوق الإسمنت، وبالأخص قطاع الكلنكر، وكذا استعراض التعهدات المقدمة في إطار الإحالة المتوصل بها من لدن مركز طحن مستقل، بخصوص ممارسات اعتبرتها الشركة المحيلة منافية لقواعد المنافسة في السوق الوطنية لتموين الكلنكر. وبعد عرض وضعية المنافسة في السوق الوطنية للكلنكر، أحيط الأعضاء علماً بمدى تقدم مسطرة التحقيق في هذه الإحالة.

وفي هذا الصدد، وبعد دراسة عناصر القبول المنصوص عليها في المادة 26 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، جرى التذكير بقبول مجلس المنافسة للإحالة، سائلة الذكر، بموجب قراره عدد 179/ق/2024 الصادر بتاريخ 12 دجنبر 2024.

وأتاحت مسطرة التحقيق التي باشرتها مصالح التحقيق والبحث، تقييماً أولياً للإشكاليات التنافسية في السوق الوطنية للتموين بالكلنكر، الناتجة عن مخاطر مرتبطة بما يلي:

- البنية المركزة للسوق لصالح شركات الإسمنت الوطنية المندمجة، حيث تعرض فائض الإنتاج من الكلنكر للبيع،
- إشكالية توفر الكلنكر، بما يحدّ من قدرة مراكز الطحن على الولوج إليه بالكميات الكافية والضرورية،
- فرض شروط تجارية مُقيّدة بالنسبة للفاعلين المستقلين المشار إليهم أعلاه،
- ممارسات تمييزية قد تستفيد منها فروع تسويق الإسمنت التابعة للمصنّعين المتكاملين، على حساب مراكز الطحن المستقلة.

وتم خلال هذا الاجتماع التذكير بأنه، عقب ترخيص مجلس المنافسة بمباشرة المسطرة المنصوص عليها في المادة 36 من القانون 104.12 السالف الذكر، تم تبليغ التقييم الأولي لهذه الإشكاليات إلى الأطراف المعنية وإلى مندوب الحكومة والجهة المحيلة.

وبعد النقاش، تقرر عرض الملف للتصويت خلال الاجتماع المقبل.

وُخُصِّصَت النقطة التالية من جدول الأعمال للدراسة والمصادقة على اتفاق الصلح، وذلك عقب توقيع محضر الصلح بين المقرر العام للمجلس وممثل شركة "GlovoApp Morocco SARL" المفوض له قانوناً في هذا الشأن. وقد حظي هذا الاتفاق بموافقة جميع أعضاء الهيئة خلال هذا الاجتماع، وينص على قيام شركة "GlovoApp Morocco SARL" بأداء غرامة تصالحية، إلى جانب التزامها بمجموعة من التعهدات الرامية إلى معالجة الإشكالات التنافسية المرصودة وتعزيز حسن سير السوق.

8.1 الاجتماع السادس والستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع السادس والستون لهيئته بتاريخ 28 غشت 2025 (الموافق لـ 4 ربيع الأول 1447) بمقره، وُخُصِّصَ للدراسة والمصادقة على قرار مجلس المنافسة بشأن التعهدات المقدمة في إطار الإحالة الواردة على المجلس والمتعلقة بممارسات اعتبرتها الشركة المحيلة منافية لقواعد المنافسة في سوق التموين بالكلنكر. وأضفى هذا القرار، المصادق عليه بالإجماع، صبغة إلزامية على هذه التعهدات، إيذاناً بإغلاق المسطرة.

وفي ختام الاجتماع، ذكر الرئيس بأن الندوة الدولية بمراكش ستعقد يوم 5 نونبر 2024، وسيُخصَّص موضوعها للمنصات الرقمية. كما أشار إلى أن هذه الدورة ستسبقها مائدة مستديرة حول إفريقيا والعالم العربي، ستقام يوم 4 نونبر 2025.

9.1 الاجتماع السابع والستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع السابع والستون لهيئته بتاريخ 27 شتنبر 2025 (الموافق لـ 4 ربيع الآخر 1447) بمقره في الرباط.

خصص هذا الاجتماع للتقديم النهائي والمصادقة على مشروع رأي مجلس المنافسة المتعلق بوضعية المنافسة في سوق الإسمنت، وكذا الدراسة والمصادقة على المذكرة التأطيرية بشأن إعداد مشروع رأي حول وضعية المنافسة في قطاع الماء وأفاق تطويره. كما تناول الاجتماع الدراسة والمصادقة على مقترح يهدف إلى هيكلة إعداد مشروع الرأي بخصوص وضعية المنافسة في سوق التموين بالقهوة والمياه المعبأة والمشروبات الغازية المقدمة في المقاهي والمطاعم والفنادق، وذلك من خلال تقسيمه إلى أربعة ملفات منفصلة.

وبعد تقديم عرض موجز لأبرز مضامين مشروع رأي المجلس بشأن وضعية المنافسة في سوق الإسمنت من طرف المقرر المكلف بالموضوع، صادق أعضاء الهيئة على هذا الرأي بالإجماع.

وصادق أعضاء الهيئة كذلك، بالإجماع، على المذكرة التأطيرية المدرجة في النقطة الثانية من جدول الأعمال، والتي تستعرض تنظيم قطاع الماء وسلسلة القيمة الخاصة به، إلى جانب أبرز الرهانات الاستراتيجية، خصوصاً فيما يتعلق بالعرض والطلب. كما تتطرق إلى بنية الإنتاج، ومحاوّر التحليل المقترحة، والمنهجية المعتمدة، والوسائل المراد تعبئتها والبرمجة المرتقبة.

وبخصوص النقطة الأخيرة من جدول الأعمال، صادق الأعضاء، بالإجماع، على مقترح هيكلية الملف المتعلق بوضعية المنافسة في سوق التموين بالقهوة والمياه المعبأة والمشروبات الغازية المقدمة في المقاهي والمطاعم والفنادق، من خلال تقسيمه إلى أربعة ملفات جزئية. وتتمحور حول:

- رأي حول وضعية المنافسة في السوق الوطنية لتوريد القهوة الموجهة إلى المقاهي والمطاعم والفنادق،
- رأي حول وضعية المنافسة في السوق الوطنية لتوريد المياه المعبأة المقدمة في المقاهي والمطاعم والفنادق،
- رأي حول سوق المقاهي والمطاعم،
- إحالة ذاتية بشأن المشروبات الغازية بهدف رصد حالات محتملة للاستغلال التعسفي لوضع مهيمن.

10.1 الاجتماع الثامن والستون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثامن والستين بمقر المجلس بالرباط يوم 30 أكتوبر 2025 (الموافق لـ 7 جمادى الأولى 1447)، خصص لتقديم مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026، إلى جانب الدراسة النهائية والمصادقة على مشروع الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في سوق حديد الخرسانة.

كما خُصص الاجتماع لإخبار أعضاء مجلس المنافسة بالطلب الذي تقدم به مركز النقديّات (CMI)، والمتعلق بتمديد آجال تنفيذ التعهدات المنصوص عليها في قرار المجلس عدد 152/ق/2024 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2024.

بخصوص النقطة الأولى من جدول الأعمال، ارتكز العرض المقدم على المبادئ المؤطرة لعمل المجلس، وحصيلة المنجزات المسجلة إلى غاية 30 شتنبر 2025، والأهداف المسطرة للفترة 2026-2028، علاوة على توقعات البرمجة الميزانية لـ هذه السنوات الثلاث، والتوجهات الميزانية لسنة 2026، وكذا مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026.

وبالنسبة للنقطة الثانية من جدول الأعمال، تدارس أعضاء المجلس مشروع الرأي وصادقوا عليه بالإجماع بعد مناقشة التعديلات المقدمة في الصيغة الجديدة.

أما بالنسبة للنقطة الأخيرة من جدول الأعمال، تم إخبار أعضاء المجلس بالقرار الذي اتخذته مجلس المنافسة، مجتمعاً في شكل لجنة دائمة بتاريخ 27 أكتوبر 2025. ويقضي هذا القرار بمنح مركز النقديات تمديداً مدته ستة (6) أشهر وينتهي بحلول 30 أبريل 2026، فيما يتعلق بالعقود المبرمة مع الإدارات والمؤسسات العمومية، وتمديداً قدره ثلاثة أشهر ينقضي بحلول 31 يناير 2026 بغرض تقوية العقود التجارية الأخرى. وتوخى هذا التمديد توفير ظروف تقنية وتنظيمية محكمة لإنجاح عملية التحويل، مع ضمان الانفتاح الفعلي والسريع للسوق أمام المنافسة.

وللتحقق من التنفيذ الفعلي لهذه التعهدات في الآجال المحددة، أرفق المجلس هذا التمديد بغرامة تهديدية يومية تُطبق في حالة الإخلال بالآجال الجديدة.

وفي ختام الاجتماع، استعرض الرئيس أمام أعضاء المجلس مشروع اتفاقية مع المندوبية السامية للتخطيط، ترمي إلى إرساء إطار للتعاون الاستراتيجي يشمل تبادل المعلومات، وإنجاز دراسات مشتركة، والتكوين والتحسيس. كما أشار إلى مشروع اتفاقية أخرى مماثلة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

11.1 الاجتماع التاسع والستون للهيئة

عقد مجلس المنافسة بتاريخ 27 نونبر 2025 (الموافق لـ 6 جمادى الثانية 1447) الاجتماع التاسع والستين لهيئته بمقره في الرباط.

وخصّص هذا الاجتماع للمصادقة على مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026، وتقديم مشروع رأي المجلس المتعلق بمشروع المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محلياً أو المستوردة للعموم.

كما جرى خلال هذا الاجتماع تقديم مشروع رأي المجلس بشأن وضعية المنافسة في أسواق توزيع الأدوية بالمغرب.

وفي ختام الاجتماع، صادق أعضاء الهيئة، بالإجماع، على ميزانية المجلس برسم سنة 2026، والبالغة 98,388 مليون درهم، بزيادة قدرها 1 في المائة عن السنة السابقة. كما تدارسوا وتداولوا في مشروع رأي المرتقب المصادقة عليهما في الاجتماع القادم للهيئة في دجنبر 2025.

12.1 الاجتماع السبعون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها السابعين يوم 18 دجنبر 2025 (الموافق لـ 27 جمادى الثانية 1447) بمقر المجلس بالرباط.

خصص هذا الاجتماع للدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلقان تواليا بمشروع المرسوم رقم 2.25.631 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم، وبوضعية المنافسة في سوق توزيع الأدوية بالمغرب.

وفي ختام أشغال هذا الاجتماع، صادق أعضاء الهيئة، بالإجماع، على هاذين الرأيين.

2. اللجنة الدائمة

عملا بأحكام المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة، القاضي بتطبيق أحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف اللجنة الدائمة من الرئيس ونوابه الأربعة.

وتتولى اللجنة الدائمة إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة. كما يمكنها الفصل في مشاريع التركيز الاقتصادي، بما في ذلك العمليات التي لم يتم التبليغ عنها وطلبات الاستثناء، وقبول أو عدم قبول الحالات التنازعية ورفضها، وإغلاق قضايا تصدى المجلس بمبادرة منه للنظر فيها.

وتقوكم اللجنة الدائمة كذلك بالبت في جميع الملفات المحالة عليها من لدن الهيئة، وتصادق على المونوغرافيات القطاعية.

وفي 2025، عقدت اللجنة الدائمة 74 اجتماعا، بزيادة ناهزت 5,7 في المائة مقارنة بالعام السابق.

3. الفروع

تنص المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة على أنه، تطبيقا لأحكام المادة I-14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمادتين 4 و5 من المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 الموافق لـ 4 يونيو 2014، كما تم تغييره وتتميمه، تُحدث أربعة (4) فروع على الأقل يترأس كل واحد منها أحد نواب الرئيس، وفرع مكلف بإعداد التقرير السنوي لمجلس المنافسة يترأسه رئيس المجلس.

وتختص الفروع بالدراسة والبت في الملفات المعروضة على أنظارها من طرف رئيس المجلس بعد عرضها للإخبار على اللجنة الدائمة.

1.3 الفرع 1

طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، اضطلع الفرع 1 بالأنشطة التالية:

- اتخاذ القرارات ذات الصلة بمشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من لدن رئيس المجلس،
- المساهمة في دراسة وتقييم قرارات التركيز الاقتصادي المتخذة من لدن المجلس،
- المشاركة في جلسات الاستماع المنظمة لإعداد الآراء بمبادرة من المجلس أو تبعا لإحالات،
- المشاركة في اللقاءات المنظمة من لدن المجلس مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين.

وعقد الفرع 45 اجتماعا في سنة 2025، تدارس خلالها وصادق على 29 قرارا في مجال التركيز الاقتصادي. كما أخذ علما ببقية القرارات الأخرى ذات الصلة والصادرة بالخصوص عن اللجنة الدائمة، وانكب على مناقشتها.

وحضر أعضاء الفرع كذلك جلسات الاستماع المتعلقة بإعداد رأي المجلس المتعلق بتوريد القهوة والمشروبات الأخرى المقدمة بالمقاهي والمطاعم والفنادق، في إطار إحالة ذاتية.

علاوة على ذلك، انكب الفرع على مراجعة النسخة الفرنسية من التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، مقترحا بعض التعديلات التي تمت مراعاتها عند إعداد النسخة النهائية من التقرير.

2.3 الفرع 2

خلال سنة 2025، عقد الفرع 2 ما مجموعه 46 اجتماعا. وتوزعت أشغاله بين الأنشطة المنجزة بطلب من رئيس المجلس، والأنشطة التي نفذها بمبادرة منه، والأنشطة المبرمجة برسم 2026.

وارتكزت الأنشطة المنفذة بطلب من رئيس المجلس على عدة محاور، أبرزها الإشراف على إعداد مشاريع الآراء، واقتراح مواضيع جديدة للتحليل على المجلس، ودراسة طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، والمشاركة في هيئات الانتقاء والتقييم، وتعزيز الشراكات الأكاديمية، وتمثيل المجلس على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، عُهد إلى أعضاء الفرع الإشراف على إعداد مشروع الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في قطاع الماء بالمغرب وأفاق تطويره. كما اقترحوا على المجلس الشروع في إعداد عدة آراء تتناول مواضيع استراتيجية، لاسيما المنافسة في أسواق الذهب والعسل والشاي والإعلانات بالمغرب.

وفي سنة 2025، بت الفرع في 28 طلبا للترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي، مساهما بذلك في تتبع ونظامية الديناميات التنافسية. وتولى رئيس الفرع رئاسة الدورة الثالثة من جائزة مجلس المنافسة للبحث في مجالات القانون والتدبير واقتصاد المنافسة، والهادفة إلى تشجيع التميز الأكاديمي والعلمي في هذه التخصصات.

وتطبيقا لقرار رئيس المجلس رقم 28/2025 الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 2025، شارك رئيس الفرع كذلك في أشغال اللجنة المكلفة بإجراء المقابلة الشفوية لمباراة توظيف أربعة (4) مقررين بالمجلس.

وفي إطار تعزيز الشراكات الأكاديمية، عكف الفرع على إعداد مشروع اتفاقتي - إطار بين مجلس المنافسة وجامعتي محمد الخامس بالرباط وابن طفيل بالقنيطرة على التوالي، حيث تم التوقيع عليهما بتاريخ 18 فبراير 2025.

وأخيرا، قام رئيس الفرع بتمثيل المجلس في عدة لقاءات إقليمية ودولية، لاسيما في إطار أشغال لجنة الانتقال للنسخة الثالثة من نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية، المنظمة عن بعد في يناير 2025 بالقاهرة، والمؤتمر السنوي الرابع لشبكة المنافسة العربية المنظم في فبراير 2025 بالكويت، ومنتدى المنافسة العربي السادس المنعقد في ماي 2025 ببغداد، والاجتماع الثاني للجنة رؤساء سلطات المنافسة بإفريقيا، المنعقد في أكتوبر 2025 بالقاهرة.

أما بالنسبة للأنشطة التي نفذها الفرع بمبادرة منه، فقد خصصت إلى دراسة مجموعة من المواضيع ذات الأهمية، شملت أساسا التواطؤ في الصفقات العمومية، وكيفيات الإحالة على مجلس المنافسة من لدن جمعيات حماية المستهلكين التي يحق لها الترافع أمام المحاكم أو المعترف لها بصفة المنفعة العامة، ودور هذه الجمعيات في مؤازرة المستهلكين أمام القضاء. كما شملت الأنشطة مواضيع ذات طابع أفقي، من قبيل سرية الأعمال، والمنصات الرقمية، والميزانية الاقتصادية، ومشروع قانون المالية وتداعياته التنافسية، ومساعدات الدولة والمنافسة، وكذا الحياد التنافسي. ومن جهة أخرى، أولي اهتمام خاص لموضوع التعاون بين مجلس المنافسة والمندوبية السامية للتخطيط، إضافة إلى دور الشركات الجهوية متعددة الخدمات في توزيع الماء الصالح للشرب.

وبالانتقال إلى برنامج الأنشطة المرتقب برسم 2026، واستكمالا للمواضيع أو مشاريع الآراء المحتمل إسنادها للفرع من لدن المجلس، حصر الأعضاء مجموعة من المحاور ذات الأولوية. وتهم هذه المحاور بالخصوص التفاعلات بين قانون المنافسة وحماية المستهلك، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بالإعلانات، وشروط منح صفة المنفعة العامة لجمعيات حماية المستهلكين. كما يشمل البرنامج محاور واعدة واستراتيجية، على غرار العلاقة بين المنافسة والتنمية المستدامة، والابتكار والمنافسة، والتركيزات الاقتصادية

العابرة للحدود، والمنافسة والشركات المستوردة، والمنافسة وسوق الإعلانات. فضلا عن ذلك، سيولى اهتمام خاص برهانات الذكاء الاصطناعي والمنافسة، وبالممارسات التواطئية داخل شبكات التوزيع، وبآليات التعويض عن الأضرار الناجمة عن الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة.

وفي الختام، يعتزم الفرع تعزيز أنشطته في مجال التعاون الأكاديمي ونشر المعرفة، لاسيما من خلال النهوض بالشراكات مع مراكز البحث التابعة للجامعات العمومية والخاصة المغربية، والمساهمة في تأطير الندوات لصالح الجامعات، والجمعيات المهنية، والجمعيات الترابية.

3.3 الفرع 3

طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، أنجز الفرع 3 الأنشطة التالية:

- اتخاذ القرارات ذات الصلة بمشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من لدن اللجنة الدائمة،
- المساهمة في دراسة وتقييم قرارات التركيز الاقتصادي المتخذة من لدن المجلس،
- المشاركة في إعداد وإنجاز الآراء بمبادرة من المجلس أو تبعا لإحالات خارجية،
- المشاركة في تحديد وقيادة الدراسات القطاعية المدرجة في مخطط عمل المجلس، والمساهمة في التظاهرات العلمية.

وعقد الفرع 44 اجتماعا في 2025، تدارس خلالها وصادق على 33 قرارا في مجال التركيز الاقتصادي. كما أخذ علما ببقية قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة والصادرة بالخصوص عن اللجنة الدائمة، وانكب على مناقشتها.

وساهم الفرع كذلك في مناقشة رأي مجلس المنافسة حول السير التنافسي لسوق توزيع الأدوية بالمغرب، تبعا لإحالة ذاتية، كما عينه رئيس المجلس لتتبع طلب رأي تقدم به مجلس النواب، يتعلق بمدى تقيد الشركات الصيدلية بالمنافسة الحرة والنزيهة، وحظر الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، وكذا التحقق من عدم وجود احتكار للأذن بالعرض في السوق أو تراخيص الاستخدام المؤقت في حالة انقطاع الإمدادات بالأدوية، بما يخالف أحكام الدستور ومقتضيات القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. ولا يزال هذا الرأي قيد الدراسة.

علاوة على ذلك، ساهم الفرع في الأنشطة التالية:

- دراسة ومناقشة خلاصات طلب الرأي الذي تقدم به رئيس الحكومة والمتعلق بمشروع المرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.13.852 الصادر في 18 دجنبر 2013 والمتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم،

- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، والإدلاء بمقترحات ملموسة بشأن نقاط محدّدة، ومراجعة النسخة العربية من التقرير.

وعلى الصعيد الدولي، مثل الفرع المجلس في الفعاليات التالية:

- المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لشبكة المنافسة الدولية المنظم من لدن سلطة المنافسة والأسواق البريطانية من 7 إلى 9 ماي 2025 بالعاصمة الأسكتلندية إدنبرة،

- الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنظمة من 15 إلى 19 دجنبر 2025 بالعاصمة القطرية الدوحة.

4.3 الفرع 4

بمقتضى المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، أنجز الفرع 4 الأنشطة التالية:

- اتخاذ القرارات ذات الصلة بمشاريع التركيز الاقتصادي،

- المشاركة في إعداد الآراء وتتبع عدد منها،

- المشاركة في التظاهرات العلمية.

خلال سنة 2025، عقد الفرع ما مجموعه 46 اجتماعا. وقد خُصص عدد من هذه الاجتماعات لدراسة الملفات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي، حيث تمت دراسة 13 عملية في هذا الإطار. وعقب المداولات، تمت الترخيص لجميع هذه العمليات، وذلك في إطار الاحترام التام للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

علاوة على ذلك، حضر أعضاء الفرع جلسات تتبع المبادرة المتخذة للإدلاء بالرأي بشأن السير التنافسي لمسالك توزيع المواد الغذائية، والتي مكنت من تتبع مختلف مراحل معالجة الملف ومن تعزيز النقاش بخصوص الإشكاليات المطروحة.

وبصمت حصيلة الأنشطة التي أنجزها الفرع في السنة المنصرمة على دينامية مطردة في معالجة الملفات المتعلقة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

وقد شملت هذه العمليات قطاعات استراتيجية وحيوية، من بينها الصناعة، والتكنولوجيا، والصحة، وصناعة السيارات، والتوزيع، والخدمات. وعلى امتداد السنة، شملت هذه العمليات، من بين تلك الرئيسية، إحداث منشأة مشتركة بين شركتي "Daimler Truck" و"Volvo"، علاوة على العمليات التي ضمت شركتي "Amcor Plc" و"Berry global"، وشركتي "MF Brands" و"Pentland"، وشركتي "Dislog" و"Farmalac"، وشركتي "H&S Retail" و"Brico-Invest"، وشركتي "Stellantis" و"ADS (AS Parts)"، والمكتب الشريف للفوسفات وشركة "PwC Business Services Maroc"، وشركتي "Westlake" و"ACI-Perplastic"، وشركتي "Capgemini" و"Cloud4C"، إضافة إلى شركتي "BC Partners" و"Biogaran".

وجسدت هذه الدينامية تنوع الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات المعنية، مع إبراز البعد الدولي لهذه العمليات. ويتجلى هذا البعد أساساً في الامتداد الجغرافي الواسع الذي يشمل عدة دول، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والمغرب، وهو ما يعكس انفتاح السوق المغربية وتزايد درجة ترابطها مع الأسواق العالمية.

كذلك، أخذ الفرع علماً بقرارات اللجنة الدائمة وبمجمّل أشغالها. وفي هذا الصدد، انكب على دراسة التدابير المتخذة والتوصيات المصاغة بشأن القضايا المختلفة المعروضة عليه. وساهم هذا النهج في تعزيز التنسيق، وضمان إطلاع مستمر للفرع بتطور أشغال اللجنة الدائمة.

وعلاوة على ذلك، شارك أعضاء الفرع بشكل فعال في عدد كبير من الأنشطة الموازية، أبرزها إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، كما حضروا أشغال الندوة الدولية التي نظمها مجلس المنافسة يومي 4 و5 نونبر 2025 بمدينة مراكش، حول موضوع "المنصات الرقمية: تطور المهن والتحديات التنافسية". وشكل هذا الحدث فرصة لتبادل التجارب وتحيين المعارف بشأن المستجدات الحديثة في هذا الميدان.

ثالثاً: الحكامة الإدارية والمالية

1. تنفيذ الميزانية برسم سنة 2025

في الجانب المالي، بلغت ميزانية مجلس المنافسة برسم سنة 2025 ما مجموعه 97.786.446,80 درهماً، منها 91.626.000,00 درهماً كاعتمادات مفتوحة و6.160.446,80 درهماً كاعتمادات مرحلة برسم سنة 2024 وما قبلها.

كما بلغت الالتزامات المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2025 ما مجموعه 72.218.682,96 درهما، بنسبة التزام قدرها 72 في المائة.

وبلغت الأداءات المنجزة 69.351.974,22 درهما، بنسبة قدرها 68 في المائة.

وتوزعت هذه الأداءات على الشكل التالي:

• نفقات الفئة الأولى (ميزانية التسيير) وتضم:

▪ النفقات المتعلقة بالأجور والتعويضات الدائمة الممنوحة للمستخدمين المرسمين ومثلائهم: 31.833.649,92 درهما،

▪ النفقات المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجلس المنافسة: 5.046.351,48 درهما،

▪ نفقات الاستغلال (المعدات والخدمات): 24.593.788,81 درهما.

• نفقات الفئة الثانية (ميزانية الاستثمار): 10.744.892,75 درهما. ترتبط هذه النفقات أساسا بالاعتمادات المرحلة والمتعلقة بالدارسات التقنية وأشغال بناء المقر الجديد لمجلس المنافسة.

2. أبرز المنجزات المحققة إلى غاية 31 دجنبر 2025

إلى غاية 31 دجنبر 2025، أنجزت المصالح الإدارية والمالية للمجلس البرامج والإجراءات التالية:

- التصديق على حسابات المجلس برسم سنة 2024 من لدن مدقق خارجي،
- إعداد الحصيلة المحاسبية للمجلس إلى غاية 31 دجنبر 2024،
- إحالة مشروع النظام الأساسي الجديد للمستخدمين على الأمانة العامة للحكومة قصد برمجته للنشر بالجريدة الرسمية،
- تحيين الجرد السنوي للأصول الثابتة للمجلس،
- اقتناء شقتين لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي وأعوان مجلس المنافسة،
- تهيئة بعض مرافق المقر الجديد،
- التنظيم اللوجيستي لمختلف الاجتماعات والتظاهرات وورشات العمل المنظمة من طرف المجلس،
- مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب،

- تمويل مخطط عمل جمعية الأعمال الاجتماعية عبر اتفاقية مشتركة وقعها رئيس المجلس ورئيس الجمعية،
- اقتناء المعدات اللوجستية الضرورية لحسن سير مصالح المجلس. ويتعلق الأمر بالاستجابة لمختلف احتياجات المجلس من حيث اللوازم والأثاث والأدوات المكتبية والصيانة والتهيئة.

3. تطور عدد مستخدمي مجلس المنافسة

انتقل العدد الإجمالي لمستخدمي مجلس المنافسة من 63 إطارا في 2024 إلى 69 في 2025، بنسبة تأنيث ناهزت 46 في المائة.

وبلغ متوسط عمر المستخدمين 41 سنة، كما استأثر المسؤولون والأطر العليا بـ 84 في المائة من مجموع الموارد البشرية، ما يعكس حضورا قويا للكفاءات المؤهلة داخل المجلس.

وحرصا منه على مواكبة تطور أشغال المجلس وتقوية مهامه، واصل مجلس المنافسة الجهود المبذولة للارتقاء بموارده البشرية.

وفي هذا الصدد، تم تنظيم مباراة توظيف في شتنبر 2025 لدعم مصالح التحقيق من خلال إدماج أربعة مقرررين جدد، وتقوية مديرية الشؤون الإدارية والمالية بتعيين ثلاثة من الأطر واثنين من الأعوان.

4. إعادة التنظيم الإداري

في سياق تحديث هيكلته الداخلية، اعتمد مجلس المنافسة تنظيما إداريا جديدا في 12 يونيو 2025، بهدف تكريس نجاعته المؤسسية ومواكبة اتساع نطاق مهامه.

وتُوج هذا التنظيم بإحداث مديرية للشؤون الإدارية والمالية، مكونة من ثلاثة أقسام:

- قسم المالية والمحاسبة،
- قسم الموارد البشرية والشؤون العامة،
- قسم أنظمة المعلومات والتوثيق والأرشفة.

فضلا عن ذلك، تم دمج وحدة التواصل سابقا داخل خلية دعم أجهزة المجلس. وفي إطار التنظيم الجديد للمجلس، حل منصب المدير الإداري والمالي محل منسق مصالح الأمانة العامة بهدف تنظيم الشؤون الإدارية على النحو الأمثل، وضمان تدبير أكثر اندماجا لوظائف الدعم.

5. مشروع نظام أساسي جديد للمستخدمين

إعمالاً لأحكام القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، قام المجلس بإعداد وإحالة مشروع إصلاح النظام الأساسي لمستخدميه. ويرمي هذا المشروع إلى:

- إدراج فئات جديدة من المستخدمين، لاسيما إحداث "هيئة المقررين"،
- توضيح كيفية توظيف هذه الفئة الجديدة وترقيتها وصرف أجورها.

6. النظام المعلوماتي

خلال سنة 2025، واصل مجلس المنافسة تجويد نظامه المعلوماتي بهدف جعله أكثر ابتكاراً ومردودية، والمساهمة في فعالية وإنتاجية المؤسسة. ويتعلق الأمر أيضاً بضمان التحول الرقمي لمختلف مصالح المجلس في المجال المعلوماتي لتعتمد مقاربة متمحورة حول المستخدم ومبنية على البيانات، تتيح تكييف وترشيد مسارات العمل، وتوفير أدوات فعالة للفاعلين الداخليين والخارجيين من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والعملية للمجلس.

وفي سنة 2025، وضع المجلس سلسلة من الأدوات الضامنة للتحول الرقمي. وتتضمن:

- صيانة وتطوير وتحسين النظام المعلوماتي،
- إغناء المنصة المخصصة لأرشفة التسجيلات الصوتية والوثائق،
- الإشراف على مشروع إرساء البنية التحتية الجديدة للنظام المعلوماتي، بما ينسجم مع استراتيجية التحول الرقمي للمجلس،
- تتبع مشروع التحول الرقمي وتعزيز القدرات التكنولوجية لمجلس المنافسة، عبر إدماج عدة حلول وأدوات للذكاء الاصطناعي، بهدف الرفع من الأداء والإنتاجية وجودة الإصدارات،
- تدبير منظومة البريد الإلكتروني للمجلس وصيانتها،
- الرفع من مستوى أمن الموقع الإلكتروني للمجلس ومنصة منافسة "Mounafassa.com".

3

الجزء

الشراكات

واستراتيجية

التواصل والمرافعة

لمجلس المنافسة

أولاً: الشراكة الوطنية والدولية

في إطار التعاون الوطني والدولي، تم خلال سنة 2025 إطلاق عدة مبادرات تهدف، من جهة، إلى تقوية القدرات وتعزيز تبادل الخبرات مع عدة فاعلين مؤسستين ودوليين، ومن جهة أخرى، إلى ترسيخ ثقافة المنافسة.

1. الشراكة الوطنية

1.1 اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الوطنية

في سياق الشراكة الوطنية، أبرم مجلس المنافسة، في أكتوبر 2025، اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، توخت إرساء إطار للتعاون يضمن الامتثال لقواعد المنافسة داخل المؤسسات والمقاولات العمومية. وتنص هذه الاتفاقية على تبادل المعلومات ذات الصلة بعمليات إعادة الهيكلة أو فتح الرأسمال أو التركيز الذي يضم هيئات عمومية.

ففي هذا الإطار، يتيح هذا التنسيق التنبؤ بمخاطر تحريف سير المنافسة، وتوطيد مبدأ الحياد التنافسي. كما يتعهد مجلس المنافسة والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، بتنظيم دورات تحسيسية تعنى برهانات الحكامة وبالممارسات التنافسية الجيدة.

علاوة على ذلك، تم إحداث لجنة للتتبع من أجل السهر على التنفيذ الفعلي للالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقية المذكورة.

وتشجع الاتفاقية أيضاً على التشاور بشأن المشاريع الاستراتيجية التي لها أثر على بنية الأسواق، بما يكرّس الاتساق بين سياسة الدولة المساهمة ومتطلبات المنافسة الحرة والنزيهة.

وعليه، تساهم هذه الشراكة في تحسين الشفافية والرفع من أداء القطاع العام التجاري.

وفي نونبر 2025، وقع المجلس اتفاقية أخرى مع المندوبية السامية للتخطيط، ترمي إلى إرساء إطار دائم لتبادل المعلومات الاقتصادية والإحصائية بين المؤسستين.

وتتيح هذه الاتفاقية لمجلس المنافسة الولوج إلى معطيات محيئة متعلقة بالأسعار وإلى المؤشرات الاقتصادية والديناميات القطاعية، بما يساعده على تنقيح تحليلاته التنافسية. كما تحفز أيضاً على إجراء دراسات مشتركة حول سير الأسواق وتقييم السياسات العمومية.

واتفقت المؤسساتان على تنظيم دورات تكوينية متبادلة لتعزيز الكفاءات التقنية لأطرفهما. وتشجع هذه الاتفاقية على عقد ندوات ولقاءات علمية، ما من شأنه أن يساهم في الرفع من جودة القرار العمومي بفضل قاعدة إحصائية أكثر متانة وموثوقية.

ويسعى هذا التقارب المؤسساتي إلى تكريس الشفافية الاقتصادية ونجاعة الضبط، وفي الأخير إلى ترسيخ المقاربة القائمة على التحليل التجريبي في معالجة الملفات المتعلقة بالمنافسة.

وأُبرمت آخر اتفاقية في دجنبر 2025 مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بهدف تدعيم التكامل بين الضبط التنافسي وترسيخ النزاهة الاقتصادية. وتسعى هذه الاتفاقية إلى إرساء آلية للتعاون في مجال تبادل المعلومات المرتبطة بالممارسات التي يمكن أن تؤثر على المنافسة والنزاهة على حد سواء.

وتعتزم المؤسساتان تنسيق أعمالهما ذات الصلة بالوقاية والتوعية وتقوية القدرات. ويُرتقب تنظيم ورشات تكوينية مشتركة بغية نشر ثقافة الامتثال وترسيخ أخلاقيات الأعمال.

وتتيح الاتفاقية كذلك تعزيز تنسيق المساطر حين تكتسي قضية ما أبعادا متعلقة بالمنافسة ومكافحة الفساد. وبذلك، فهي تُكرّس مقاربة شمولية للحكمة الاقتصادية، بما يمكن هذا التعاون الاستراتيجي من الإسهام في تعزيز الثقة في سير الأسواق، والانخراط ضمن دينامية ترمي إلى ترسيخ دولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي وتعزيز الشفافية المؤسسية.

2.1 الشراكة مع الوسط الأكاديمي واللقاءات البيداغوجية

في إطار انفتاحه على مؤسسات التكوين، نظم مجلس المنافسة عدة لقاءات بيداغوجية قصد التحسيس برهانات الضبط التنافسي، وتعزيز ثقافة المنافسة القائمة على الإنصاف والشفافية والابتكار.

وعليه، استقبل المجلس، يوم 20 مارس 2025، الفوج الثاني والأربعين من مفتشي المالية المتمرنين التابعين للمفتشية العامة للمالية، كما استضاف خريجي المعهد المغربي للتكوين والأبحاث والدراسات الدبلوماسية بتاريخ 15 يوليوز 2025.

ونُظمت كذلك خمسة لقاءات بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية لفائدة الطلبة المسجلين في سلكي التكوين الأولي والمستمر خلال شهري مارس وأبريل 2025.

وفي السياق ذاته، وفي إطار التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، استقبل مجلس المنافسة سبعة طلبة متدربين، منهم أربعة قادمين من جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وثلاثة من جامعة محمد الخامس.

2. التعاون الدولي وبناء القدرات المؤسسية

في إطار تقوية قدراته المؤسسية، عقد مجلس المنافسة، في يناير 2025، اجتماع عمل مع نظرائه في لجنة المنافسة السويسرية، خُصصت لتبادل الآراء بشأن المساطر الواجب تنفيذها في قطاعات محدّدة. كما أتاح هذا اللقاء إرساء دعائم تعاون ثنائي في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، شارك مقرررون من مجلس المنافسة في أشغال الندوة السنوية حول قانون واقتصاد المنافسة التي نظمتها كلية لندن الجامعية (University College of London) بلندن في يونيو 2025.

وفي أكتوبر 2025، شارك مقرررون آخرون في أشغال الندوة التي نظمتها المديرية العامة للمنافسة بالمفوضية الأوروبية حول "المنافسة ومساعدات الدولة" ببروكسيل.

3. الأنشطة الدولية للمجلس

1.3 الندوة الدولية بمراكش

نظم مجلس المنافسة، يوم 5 نونبر 2025 بمدينة مراكش، ندوة دولية حول التحولات التي أنتجتها المنصات الرقمية في الاقتصاد العالمي، تحت شعار: "المنصات الرقمية: تطور المهن والرهانات التنافسية".

ففي الوقت الذي تُحدث فيه المنصات الرقمية تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري التساؤل حول انعكاساتها على المنافسة، والتجارة الإلكترونية، ووسائل الأداء، والأمن السيبراني، والدينامية الاجتماعية والترايبية. فمن هذا المنطلق، تندرج هذه الندوة ضمن رؤية تروم توفير فضاء مفتوح للحوار ومتعدد التخصصات، من أجل فهم جيد للتحولات العميقة المرتبطة بهؤلاء الفاعلين الذين أضحووا عنصراً أساسياً لا غنى عنه في سلاسل القيمة العالمية.

ولم تعد هذه المنصات، أكانت شركات عملاقة على غرار "أمازون" و"علي بابا" أو منصات تسويقية محلية أو متخصصة، مجرد وسطاء بين البائعين والمشتريين، بل باتت تحدد قواعدها الخاصة، وتركز بياناتها، وتستحوذ على حصة مرتفعة من القيمة المضافة، وتحدث تغييرات عميقة في النماذج الاقتصادية التقليدية. علاوة على ذلك، تثير استراتيجياتها، من قبيل الاندماج العمودي وخلق علامات تجارية خاصة والتحسين الجبائي، تساؤلات جوهرية حول نزاهة المنافسة، وتستدعي إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

غير أن هذه المنصات لا تمثل مجرد قوى اقتصادية فحسب، بل أصبحت أيضاً تُشكّل أنماط جديدة من الاستخدامات وأنماط العيش. فبالرغم من أنها تتيح فرصاً جديدة لتحقيق الدخل، وتعزز الاندماج الاقتصادي، وتيسر الولوج إلى التجارة الإلكترونية،

فإنها تُقرز في المقابل آثاراً أكثر تعقيداً وتبايئاً، من قبيل هشاشة أوضاع العاملين، والفوارق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية، وتراجع الروابط الاجتماعية، فضلاً عن إضعاف بعض الإطارات القانونية القائمة. وبالموازاة، فإن الابتكارات في وسائل الأداء، بدءاً من المحافظ الرقمية وصولاً إلى العملات المشفرة، تعيد تشكيل العلاقة بعملية الشراء، لكنها تثير في الوقت ذاته رهانات حساسة متصلة بالأمن والضبط والسيادة.

وهكذا، مكن اللقاء الدولي بمراكش من جمع أزيد من 200 مشارك، من بينهم ممثلون حكوميون، وعن هيئات ضبط وطنية ودولية، ومنظمات إقليمية، لاسيما من إفريقيا والعالم العربي، إضافة إلى فاعلين سوسيو-اقتصاديين، وباحثين، وخبراء في القطاع الرقمي.

وتوزعت أشغال هذا اللقاء على جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات موضوعاتية، وجلسة ختامية. وتمثل الهدف المشترك من هذا اللقاء في إيجاد التوازن الملائم بين تعزيز الابتكار وضرورة حماية الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين، مع مراعاة الحقائق الخاصة ببلدان الجنوب.

وارتكزت الجلسات الموضوعاتية الثلاثة على المحاور التالية:

- الجلسة الموضوعاتية الأولى: منصات البيع، منافسون جدد أم وسطاء لا غنى عنهم؟
- الجلسة الموضوعاتية الثانية: منصات البيع، الرهانات والتداعيات الاجتماعية،
- الجلسة الموضوعاتية الثالثة: التجارة الإلكترونية ووسائل الأداء والأمن السيبراني.

2.3 المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة العربية

تم تنظيم اللقاء السنوي لشبكة المنافسة العربية بمدينة الكويت (دولة الكويت) في فبراير 2025. وباعتباره عضواً مؤسساً في هذه الشبكة ورئيساً مشاركاً لفريق العمل المعني بـ«الفعالية المؤسسية لسلطات المنافسة» إلى جانب جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر، ساهم مجلس المنافسة بفعالية في أشغال هذا اللقاء من خلال عدد من المداخلات وكذا المساهمات الكتابية.

3.3 مشاركة المجلس ومساهمته في المؤتمرات الدولية

على الصعيد الدولي، تميزت مشاركة مجلس المنافسة بحضور فعال في عدد من المؤتمرات والملتقيات الدولية.

ففي أبريل 2025، شارك رئيس المجلس في إطلاق الندوة الدولية التي نظمها جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بالقاهرة، تخليداً للذكرى العشرين لتأسيسه.

وفي ماي 2025، شارك المجلس في أشغال منتدى المنافسة العربي السادس، الذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بالتعاون مع مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بجمهورية العراق. وفي نفس الشهر، شارك مجلس المنافسة في المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة الدولية، الذي احتضنته سلطة المنافسة البريطانية بالعاصمة الأسكتلندية إدنبرة.

وفي يوليوز 2025، شارك المجلس في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والمنعقد بالعاصمة السويسرية جنيف. وكان المجلس ممثلا برئيسه الذي ألقى كلمة خلال الجلسة المنظمة حول موضوع: "قانون وسياسة المنافسة وسلاسل القيم الغذائية العالمية".

وفي أكتوبر 2025، ساهم المجلس في أشغال الندوة التي نظمتها لجنة المنافسة اليونانية بالعاصمة أثينا احتفالا بمرور ثلاثين سنة على تأسيسها. وكان المجلس ممثلا بأمينه العام الذي ألقى كلمة خلال الجلسة المنظمة حول موضوع: "التعاون الدولي في عالم معولم ورقمي".

وأخيرا، ساهم المجلس في أشغال منتدى المنافسة العالمي المنظم من لدن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العاصمة الفرنسية باريس في دجنبر 2025.

وأتاحت هذه المشاركات المختلفة تعزيز الشراكات القائمة وتوسيع آفاق التعاون لتشمل فاعلين جددًا وقضايا دولية مستجدة. كما مكنت من توطيد العلاقات مع سلطات المنافسة النظرية والتعريف بمجلس المنافسة وأنشطته على الصعيد الدولي.

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

شكّلت سنة 2025 محطة مهمة في ترسيخ التواصل المؤسساتي لمجلس المنافسة. فمن خلال حضور إعلامي منتظم ومنظم وإيجابي على نطاق واسع، عزّز المجلس مكانته باعتباره فاعلاً محورياً في النقاش الاقتصادي وحول القضايا التنافسية بالمغرب.

في الواقع، أبان تحليل بيانات اليقظة الإعلامية تسجيل حجم مرتفع ومنتظم من التغطيات الإعلامية، تم نشر معظمها عبر الصحافة الرقمية. كما تكشف هذه المعطيات عن هيمنة اللغة العربية في التغطية الإعلامية، إلى جانب طابع إيجابي في المجمال للمضامين المنشورة، وهو ما يعكس حضوراً إعلامياً مستمراً وتموقّعاً مؤسساتياً راسخاً وواضحاً لمجلس المنافسة.

1. وسائل الإعلام ومجلس المنافسة في 2025

1.1 الندوات الصحفية والتصريحات الإعلامية

خلال سنة 2025، نهج مجلس المنافسة استراتيجية تواصل استباقية ومنظمة، من خلال تنظيم عدد من النقاط الصحفية ذات البعد الاستراتيجي الهام. وقد شكلت هذه اللقاءات فرصاً مميزة لتقديم أبرز منجزاته، ولا سيما نشر آراءه وقراراته، وعقد لقاءات موضوعاتية، وإبرام شراكات من خلال توقيع اتفاقيات تعاون، إضافة إلى تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات ذات بعد وطني ودولي.

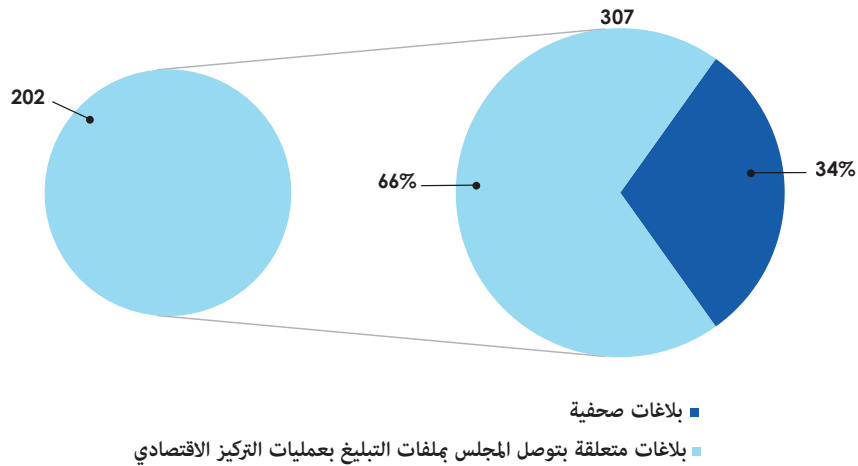
وشكلت هذه الندوات الصحفية فضاءات حقيقية للتبادل والحوار، حيث جمعت طيفاً واسعاً من وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة والرقمية. وقد أتاحت إرساء علاقة مباشرة وبثاءة مع الصحفيين، بما ساهم في ضمان نشر معلومات دقيقة وواضحة وسهلة الولوج. ومن خلال هذه الدينامية، عزز المجلس حضوره الإعلامي، وساهم في الوقت نفسه في تحسين فهم الرأي العام لقضايا المنافسة ونظامه الاقتصادي.

2.1 البلاغات الصحفية

حرصاً منه على مواكبة التغطية الإعلامية لكافة أنشطته في الوقت المناسب، نشر مجلس المنافسة وعمّم ما مجموعه 307 بلاغا صحفياً، بهدف إطلاع وسائل الإعلام الوطنية والرأي العام على طبيعة أنشطته، وأهدافه، ومختلف التدابير والإجراءات التي يقوم بها.

وتعلق 202 من بين هذه البلاغات بتوصل المجلس بتبليغ عمليات التركيز الاقتصادي، تطبيقاً لأحكام المادة 10 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (الموافق لفتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

الرسم البياني 34: عدد البلاغات الصحفية المنشورة برسم 2025



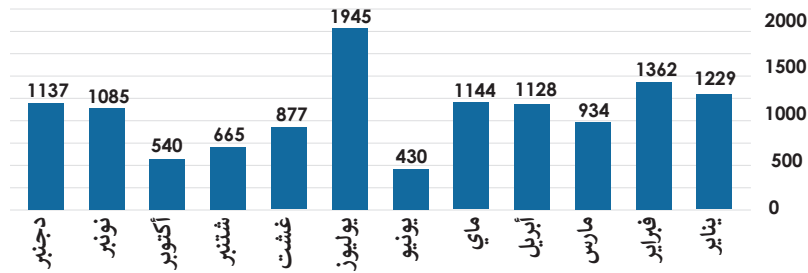
المصدر: الأمانة العامة لمجلس المنافسة

3.1 حضور إعلامي واسع ومستمر

خلال سنة 2025، حظي مجلس المنافسة بـ 12.476 تغطية إعلامية، أي بمعدل يقارب 1.040 مقالاً شهرياً وأكثر من 34 مقالاً يومياً. وتعكس هذه الأرقام حضوراً إعلامياً شبه يومي، ما يدل على تواصل مؤسساتي مستمر ومُرسّخ على المدى الطويل، وليس مجرد تواصل مرتبط بإعلانات ظرفية أو مناسبات معزولة.

وكشفت الدينامية الشهرية عن استقرار نسبي في التغطية الإعلامية، بلغت ذروتها بالخصوص في يوليو الذي سجل أكبر حجم من التغطية في السنة بما مجموعه 1.945 مقالا. وتعزى هذه الذروة إلى تزامن هذا الشهر مع عدد كبير من الملفات الهيكلية، والآراء البارزة، والعمليات ذات الصدى الإعلامي الواسع.

الرسم البياني 35: المتابعة الإعلامية المسجلة شهريا برسم 2025



المصدر: الأمانة العامة لمجلس المنافسة

وتؤشر هذه الوتيرة المنتظمة على تحكم المجلس في أجندته التواصلية، بما ينسجم مع المستجدات الاقتصادية الوطنية ومهامه الأساسية.

4.1 تواصل يدفعه أساسا التكنولوجيا الرقمية

يكشف تحليل توزيع التغطيات حسب نوع وسيلة الإعلام عن هيمنة واضحة للصحافة الرقمية التي استأثرت بنحو 86 في المائة من المنشورات. في حين تمثل الصحافة المكتوبة حوالي 11 في المائة. والصحافة المسموعة (الإذاعة) والمرئية (التلفزيون) على التوالي 3 و0,5 في المائة.

وفي المجموع، بلغ عدد المنابر الإعلامية التي ذكرت مجلس المنافسة 932 منبرا عند متم شهر دجنبر 2025، حيث تصدرت المواقع الإخبارية الإلكترونية القسط الأكبر منها. ومن ثم، أضحت المنصات الرقمية تشكل، في الوقت الراهن، القناة الرئيسية لنقل رسائل المجلس التواصلية، وذلك بالنظر إلى سرعتها، وسهولة الولوج إليها، وقدرتها على إعادة نشر المعلومة بشكل فوري.

932
وسيلة إعلامية ذكرت مجلس المنافسة
برسم 2025

1 040
متوسط الأصداء الإعلامية المنشورة شهريا

12 476
العدد التراكمي للمقالات المنشورة
برسم 2025



5.1 اللغة العربية كلغة مهيمنة

تتميز استراتيجية التواصل لمجلس المنافسة خلال سنة 2025 بوجود هيمنة واضحة للغة العربية، حيث تُعد اللغة الأساسية المعتمدة في الصياغة، سواء في الصحافة الرقمية أو المكتوبة أو وسائل الإعلام السمعية البصرية.

ويتيح هذا الاختيار توسيع نطاق الخطاب المؤسسي ليشمل ما هو أبعد من الدوائر الاقتصادية المتخصصة والناطقة بالفرنسية، بهدف الوصول إلى رأي عام أوسع. كما أن التزايد المستمر للتغطيات الإعلامية باللغة العربية على مدار السنة يؤكد نجاعة هذا التوجه وفعاليته.

ومع ذلك، تحتفظ اللغة الفرنسية بمكانة هامة، خاصة في الصحافة الاقتصادية المتخصصة، ما يتيح للمجلس الحفاظ على التوازن في تواصله مع صناع القرار، والفاعلين الاقتصاديين، والخبراء.

6.1 نبذة إيجابية ومتحكم فيها على نطاق واسع

تعدّ نبذة التغطيات الإعلامية أحد أبرز المؤشرات الدالة على نجاعة التواصل الذي يعتمد عليه المجلس. إذ يتبين أن أكثر من 73 في المائة من المنشورات ذات طابع إيجابي، فيما تمثل التغطيات المحايدة حوالي 26 في المائة، بينما لا تتجاوز التغطيات السلبية نسبة 1 في المائة من الحجم الإجمالي.

وتشهد هذه الأرقام على صلابة المواقف القانونية للمجلس، ووضوح رسائله التواصلية، والمصادقية التي يحظى بها لدى وسائل الإعلام.

7.1 مواضيع متقاطعة مع المهام الأساسية

تبين من التحليل النوعي للمحتويات الأكثر تداولاً في 2025 أن تواصل المجلس ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمهامه الرئيسية. وتمحورت المواضيع التي استأثرت بأكبر قدر من الاهتمام حول:

- آراء المجلس بشأن قطاعات استراتيجية (المطاحن، وتوزيع الأدوية، والإسمنت، وغيرها)،
- عمليات الزيارة والحجز الفجائية،
- المسائل المرتبطة بالبنيات التحتية للسوق وبالأداء الإلكتروني،
- الرهانات المتعلقة بهيكلة القطاعات الاقتصادية وضبطها.

ويكرس هذا الاتساق الموضوعاتي صورة مؤسسة تركز على دورها كضامن لحسن سير الأسواق، مع تجنب أي تشتت في الخطاب التواصلية.

2. "كنزة": الشخصية الافتراضية (Pavatar) للمجلس

في إطار تحديث استراتيجيته التواصلية وتكريس انفتاحه على محيطه، أطلق مجلس المنافسة "كنزة"، وهي شخصية افتراضية صُممت باعتبارها الواجهة المؤسسية للمجلس. وطُورت هذه الشخصية، باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لتكون أداة جديدة لتعزيز الحوار مع المواطنين، ونشر المحتويات البيداغوجية للمؤسسة.

كما تهدف هذه الشخصية الافتراضية إلى تيسير التواصل وجعله أكثر تفاعلاً وشمولية. فهي تتيح تقديم آراء المجلس وقراراته ودراساته بشكل موجز وتبسيطي وتربوي، مع تسهيل فهم بعض المفاهيم التقنية المرتبطة بقانون واقتصاد المنافسة. ومن خلال إضفاء طابع إنساني على الخطاب المؤسسي، تسهم "كنزة" في تقريب المؤسسة من الرأي العام، مع الحفاظ في الوقت ذاته على دقة الرسالة الرسمية وحيادها.

زيادة على ذلك، توفر الشخصية الافتراضية، القائمة على الذكاء الاصطناعي، عدة مزايا استراتيجية، من بينها التسريع من وتيرة إنتاج المحتويات السمعية والبصرية، وتوحيد الخطاب المؤسسي، وتكييف الرسائل بلغات متعددة، وتعزيز نشرها عبر المنصات الرقمية والشبكات الاجتماعية. ويأتي هذا التوجه في إطار منطلق قائم على الابتكار والشفافية والمقاربة البيداغوجية، بما ينسجم مع المتطلبات العصرية للتواصل العمومي.

فمن خلال إطلاق "كنزة"، يؤكد المجلس إرادته في دمج الأدوات الرقمية المتقدمة في خدمة الوضوح وسهولة الولوج، وتعزيز ثقة المواطنين في العمل المؤسسي.

3. لقاءات التوعية والإعلام

في إطار سعيه الرامي إلى توجيه مبادراته التواصلية بدقة صوب مختلف الفاعلين الرئيسيين في المنظومة التنافسية على المستويين الوطني والدولي، أولى المجلس عناية خاصة بتعزيز الحوار مع وسائل الإعلام، باعتبارها وسيطاً أساسياً للتوعية ونشر ثقافة المنافسة.

1.3 اللقاء السنوي مع وسائل الإعلام

نظم المجلس، في فبراير 2025، الدورة الرابعة من لقاء السنوي مع وسائل الإعلام. ويعتبر هذا اللقاء فرصة فريدة للتفاعل مع الصحفيين حول أعمال المجلس، مع فتح النقاش بشأن الإشكاليات المرتبطة بقانون واقتصاد المنافسة. كما يندرج هذا اللقاء ضمن المساعي الرامية إلى تعميق فهم الرهانات التنافسية، ومواكبة المهنيين في الإعلام في معالجة هذه المواضيع.

وعرفت هذه الدورة، المنظمة تحت شعار "سلطات المنافسة والولوج إلى الصفقات العمومية"، مشاركة خبراء في المجال، لاسيما من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وأتاحت العروض حول حالات عملية توضيح التحديات المطروحة بشكل ملموس، واستكشاف الحلول الممكنة وذات الصلة.

وباعتبارها من الفاعلين الأساسيين في منظومة المنافسة، تضطلع وسائل الإعلام بدور محوري في نشر مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة. وفي هذا السياق، ساهم هذا اللقاء في تعزيز انخراط وسائل الإعلام في المواكبة والتعريف بمبادرات مجلس المنافسة، بما يخدم إرساء بيئة تنافسية متوازنة لفائدة المقاولات والمواطنين على حد سواء.

2.3 معارض وملتقيات ومنتديات

انخرط مجلس المنافسة بحزم في دينامية الانفتاح والقرب، من خلال مشاركته في الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، التي احتضنتها الرباط خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 27 أبريل 2025.

وجاءت هذه المشاركة في إطار مبادرة مشتركة مع ست (6) مؤسسات أخرى معنية بحماية الحقوق والحريات، والحكامة الجيدة، والتنمية البشرية والمستدامة، والديموقراطية التشاركية، حيث اتفقت جميعها على إقامة جناح مشترك، مع الحفاظ على استقلاليتها في تنظيم أنشطتها الخاصة.

وترأس صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد افتتاح دورة 2025 من المعرض، التي سجلت إقبالا ملحوظا من الزوار فاق عددهم 430.000. وحظي جناح المجلس باهتمام واسع، مستقطبا أزيد من 2.000 زائر.

ويسعى المجلس، من خلال هذه الفعالية، إلى فتح حوار مباشر مع الزائرين وتعريفهم بمهامه واختصاصاته وإصداراته وإنجازاته، فضلا عن إبراز أهمية احترام قواعد المنافسة في التنمية الاقتصادية.

4. جائزة مجلس المنافسة للبحث

يشكل اللقاء السنوي مع وسائل الإعلام كذلك مناسبة لتتويج الفائزين بـ "جائزة مجلس المنافسة للبحث"، حيث عُينت لجنة تحكيم لانتقاء أعمالهم.

وتتوخى هذه الجائزة، التي أُطلقت في يوليوز 2023، مكافأة أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير المنجزة حول مجالات الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة.

ويطمح المجلس من خلال هذا التتويج إلى تقوية روابطه مع الوسط الأكاديمي من خلال تشجيع أعمال التحليل والابتكار والتوصيات ذات الصلة بمجالات الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة. وتساهم هذه الجائزة في تعميق الإلمام بالديناميات التنافسية، وإغناء النقاش بشأن مسألة ضبط الأسواق.

وأُعلن عن نتائج النسخة الثانية من الجائزة خلال الدورة الرابعة من اللقاء السنوي المنظم يوم الثلاثاء 18 فبراير 2025. وفي هذا الصدد، مُنحت الجائزة الأولى لأطروحة دكتوراه حول موضوع "سر الأعمال في قانون المنافسة"، والجائزة الثانية لرسالة ماستر حول موضوع "جاذبية مسطرة العفو في مجال محاربة الاتفاقات: دراسة مقارنة (المغرب-فرنسا)". وأُلت الجائزة الثالثة لأطروحة دكتوراه حول موضوع "المسااطر التفاوضية في قانون المنافسة".

1.4 شروط الترشيح

تُفتح الجائزة في وجه الباحثين، الحاملين لجنسية مغربية أو أجنبية، والحاصلين على شهادة الدكتوراه أو الماستر مسلّمة من مؤسسة جامعية، عمومية أو خاصة، وكائنة بالمغرب أو خارجه، شريطة أن تكون الشهادة المحصل عليها معترف بها من لدن الدولة المغربية.

ويُشترط على المرشحين كذلك أن يكونوا أصحاب أطروحة الدكتوراه أو رسالة الماستر تمت مناقشتها بنجاح في مؤسسة جامعية مستوفية للشروط المذكورة أعلاه، على أن تكون المناقشة قد جرت خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ الإيداع النهائي للترشيحات.

وعليه، تظل المشاركة في هذه الجائزة مشروطة بالتقيد بالضوابط الأكاديمية والزمنية، ضمانا للجودة العلمية للأعمال الخاضعة للتقييم وراهنيتها.

2.4 المكافأة

حُدّدت قيمة الجائزة الممنوحة للفائزين في خمسين ألف (50.000) درهم للجائزة الأولى، وعشرين ألف (20.000) درهم للجائزة الثانية، وعشرة آلاف (10.000) درهم للجائزة الثالثة.

3.4 مسطرة تقييم الأعمال المرشحة للنسخة الثالثة

استلزم منح هذه الجائزة اعتماد مسطرة انتقاء متعددة المراحل، جرى خلالها تقييم جودة وأهمية الملفات المترشحة بدقة وعناية من قبل لجنة تحكيم متخصصة ورفيعة المستوى، ضمت أساتذة جامعيين وخبراء ومهنيين وممارسين.

وعقدت اللجنة أول اجتماع لها بتاريخ 14 نونبر 2025 للانتقاء الأولي للملفات طبقا للإعلان ونظام الدعوة إلى تقديم الترشيحات. وتم قبول 21 ملفا فقط من أصل 42 تم التوصل بها في هذه المرحلة الأولى من التقييم.

خلال هذه المرحلة من الانتقاء، استندت لجنة التحكيم في تقييمها إلى مجموعة من المعايير الأساسية، من بينها تاريخ مناقشة العمل العلمي، ومدى ارتباط موضوع البحث

بتخصصات القانون والتدبير واقتصاد المنافسة، وأهمية الموضوع وإسهامه في فهم الرهانات التنافسية، فضلاً عن الاستناد إلى القانون المقارن والاجتهاد القضائي في التحليل المعتمد.

كما أكدت لجنة التحكيم، في اجتماعها الأول هذا، الإبقاء على معايير تقييم المترشحين ذاتها، والمعتمدة في النسخة السابقة من الجائزة، قصد العمل بها في المرحلة الموالية. وقررت، في هذا الصدد وبإجماع أعضائها، حصر معايير التقييم الخمسة وتحديد النقطة الإجمالية الممنوحة لكل معيار على الشكل التالي:

1. وجاهة الموضوع: 15/100،

2. المنهجية المعتمدة: 20/100،

3. الوضوح وجودة الصياغة: 20/100،

4. أصالة التحليل: 15/100،

5. المساهمة العملية وجودة التوصيات: 30/100.

وتقرر برمجة الاجتماع النهائي لحصر لائحة المرشحين الثلاثة الفائزين بالجائزة في يناير 2026، سيتم خلاله إجراء تقييم متقاطع بين اللجان الفرعية المكلفة بدراسة الملفات.

ثالثاً: المونوغرافيا القطاعية المعنية بقطاع السيارات

أصدر مجلس المنافسة، في يناير 2025، النسخة الثانية من مونوغرافيته القطاعية المعنية بقطاع السيارات. وفي المغرب، يواصل هذا القطاع تطوره، مدعوماً بنجاح منظومات صناعة السيارات، واستقطابها لشركات ذائعة الصيت عالمياً في مجال تصنيع السيارات ومعداتّها.

وأعدّ محتوى هذه المونوغرافيا استناداً إلى عدة مصادر بيانات وطبقاً للمنهج الوصفي: كالتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، وبراءات الاختراع، واليقظة الإعلامية، والمعلومات والبلّغات الصادرة عن شركات تصنيع السيارات، والتشريعات والمعلومات من مصادر مؤسساتية. وأتاح التحليل الببليومتري للمعطيات الواردة في عمليات التركيز الاقتصادي المبلّغة، والمرخّص لها من لدن مجلس المنافسة بين سنتي 2021 و2023، إعداد مجموعة من المؤشرات الدقيقة حول دينامية الجهات الفاعلة، والابتكارات التي يسجلها القطاع من زاوية التركيزات الاقتصادية.

ديباجة: فهم بنية قطاع السيارات

يخضع تعريف قطاع السيارات إلى تصنيفات محددة، تضم أنواعاً مختلفة من المركبات والأنشطة. ووفقاً لاتفاقية فيينا بشأن حركة المرور على الطرق

(Convention de Vienne sur la Circulation Routière)، يشير مصطلح "سيارة" إلى مركبات تعمل بمحركات آلية. وتُستخدم عادة لنقل الأشخاص أو البضائع على الطرق، أو جر المركبات المستعملة لنقل الأشخاص أو البضائع على الطرق.

يشمل قطاع السيارات أساسا ثلاثة فروع رئيسية من الأنشطة: خدمات السيارات (البيع والإصلاح، وقطع الغيار، وغيرها)، وصناعة السيارات (تصميم المركبات وتصنيعها، وتجميع أجزائها، وتسويقها)، والخدمات الموازية للقطاع (الإكسسوارات، والأجهزة المتصلة، والخدمات المالية).

تنتج صناعة السيارات عادة أربع فئات من المركبات: السيارات الخاصة (voitures pour particuliers)، والمركبات النفعية الخفيفة (véhicules utilitaires légers)، وحافلات النقل الحضري والنقل بين المدن (bus et autocars)، ومركبات الوزن الثقيل (poids lourds). وعلاوة على المركبات ذات محرك الاحتراق الداخلي (moteurs thermiques)، تشهد ثلاث فئات من المركبات الكهربائية دينامية في أسواق التنقل. وتتضمن المركبات الكهربائية التي تعمل ببطارية (BEV)، والمركبات الهجينة بدون شحن (HEV)، والمركبات الهجينة القابلة للشحن (PHEV).

الشكل 1: الفئات الثلاث للمركبات الكهربائية



المصدر: شركة EVgo لشحن السيارات

يواجه قطاع السيارات اليوم تحديات بيئية وتكنولوجية غير مسبوقة. وفي هذا الصدد، صادقت المفوضية الأوروبية على حظر المركبات الجديدة ذات محركات الاحتراق داخل بلدان الاتحاد الأوروبي بحلول سنة 2035. وبموجب هذا القرار، الذي اتخذ سعيا إلى ضمان الحياد المناخي الذي يتعين تحقيقه بأوروبا في أفق 2050، تفقد شركات تصنيع

السيارات الرائدة تاريخيا تكنولوجيا محرك الاحتراق الحراري التي تشكل نشاطها الأساسي. وتلزمهم كذلك بالتقيد بمعايير مكافحة التلوث الآخذة في التشدد. علاوة على ذلك، يلزم دخول معيار متوسط استهلاك الوقود للشركات (Corporate Average Fuel Economy) حيز التنفيذ، اعتبارا من فاتح يناير 2025، الشركات المصنعة للسيارات ببيع ما لا يقل عن 25 في المائة من السيارات الكهربائية، وبخفض عتبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للسيارات الجديدة المسجلة بدول الاتحاد الأوروبي إلى 15 في المائة. وفي الوقت الحالي، يشهد قطاع السيارات ثورة تتجسد في مركبات ذاتية القيادة والمتصلة والكهربائية والمشاركة (ACES-Automated, Connected, Electric, and Shared Vehicles)، والتي كثفت الكهرباء في قطاع السيارات، والبرمجيات المدمجة (logiciels embarqués) في صناعة السيارات ووظائفها.

في إطار مواجهة هذه التغييرات، أحدثت شركات صناعة السيارات تحولا عميقا بحثا عن مصادر جديدة للنمو: تكثيف الاستثمار في البحث والتطوير، والاعتماد على مصادر خارجية للنمو، على غرار التحالفات والمنشآت المشتركة والشراكات الاستراتيجية المتعلقة ببناء القدرات في قطاعات المستقبل، مثل البرمجيات المدمجة، والمركبات ذاتية القيادة، والتنقل كخدمة (Mobility as a service).

1. التطور الحديث لقطاع السيارات في العالم

1.1 الإنتاج العالمي للسيارات في الفترة 2019-2023

سجل الإنتاج العالمي للسيارات نموا باهتا خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023: وصل الانتاج الى 93,5 مليون وحدة في سنة 2023 مقارنة بـ 91,8 مليون وحدة في سنة 2019. وتجاوز الإنتاج خلال 2023 المستويات المسجلة قبل اندلاع الأزمة الصحية، بعد أن شهد انخفاضا حادا في 2020 بواقع 77,4 مليون مركبة مصنعة خلال جائحة كوفيد-19. وأفضت صعوبات التمويل بالمواد الخام والقيود المفروضة على صادرات المعالجات الدقيقة (microprocesseurs) وأشباه الموصلات (semi-conducteurs) إلى تراجع الحركة التجارية والإنتاج على الصعيد العالمي.

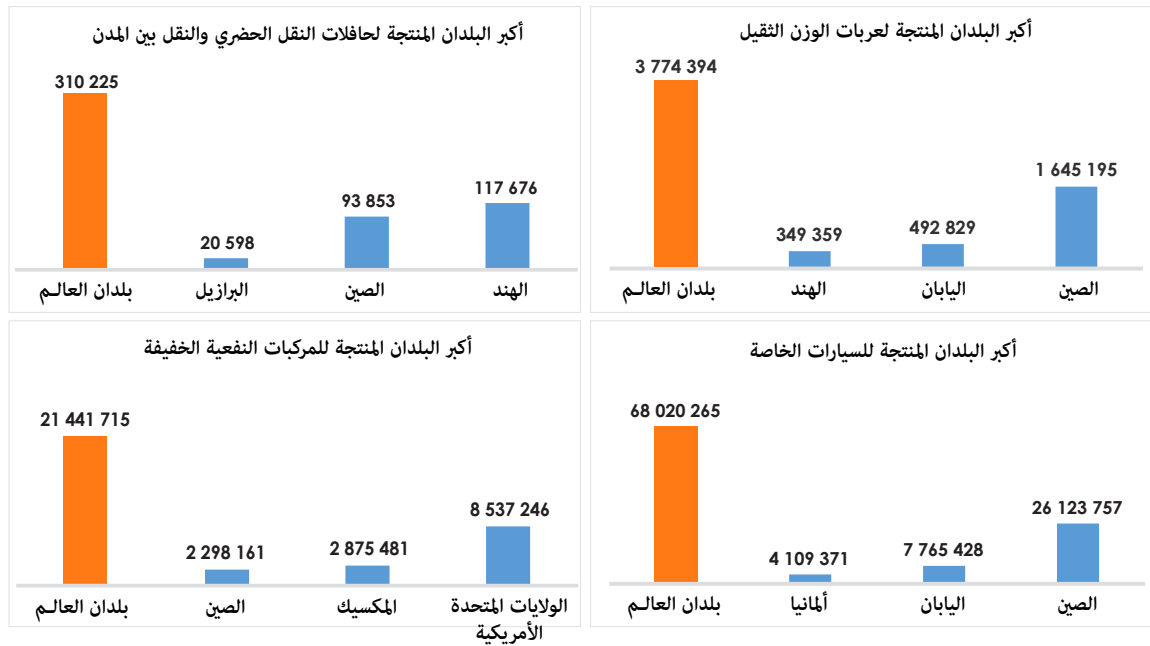
وحسب فئات المركبات، شهد تصنيع السيارات الخاصة زيادة متواضعة في الإنتاج بين 2019 و2023 بنسبة 1 في المائة. وبلغت الزيادة في انتاج المركبات النفعية الخفيفة 6 في المائة خلال نفس الفترة. وانخفض الإنتاج العالمي لمركبات الوزن الثقيل وحافلات النقل الحضري والنقل بين المدن بنسبتي ناقص 9 وناقص 10 في المائة على التوالي.

انتقلت أقطاب إنتاج المركبات من أوروبا إلى آسيا: إلى غاية سنة 2010، كان الاتحاد الأوروبي يتصدر الإنتاج العالمي للمركبات. واعتبارا من هذه السنة، حلت محله الصين بإنتاجها 18,26 مليون مركبة، بزيادة قدرها 32,4 في المائة مقارنة بسنة 2009.

تعتلي الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في إنتاج المركبات، فقد احتلت الصين المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج المركبات بواقع 30,16 مليون مركبة، تليها الاتحاد الأوروبي بواقع 15,34 مليون مركبة ثم الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 10,61 مليون مركبة في سنة 2023.

في سنة 2023، تصدرت ثلاث دول الإنتاج العالمي لأربع فئات من المركبات، تأتي في طليعتها الصين التي استأثرت بإنتاج السيارات الخاصة ومركبات الوزن الثقيل بنسبتي 43,5 و 38,4 في المائة على التوالي من الإنتاج العالمي. وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج المركبات النفعية الخفيفة بنسبة 39,8 في المائة. بالمقابل، واحتلت الهند المركز الأول في إنتاج حافلات النقل الحضري والنقل بين المدن بنسبة 37,9 في المائة من الإنتاج العالمي لهذا القطاع.

الرسم البياني 36 : أكبر البلدان المنتجة للمركبات حسب أنواعها



المصدر: أعدده مجلس المنافسة استناداً إلى بيانات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA) برسم

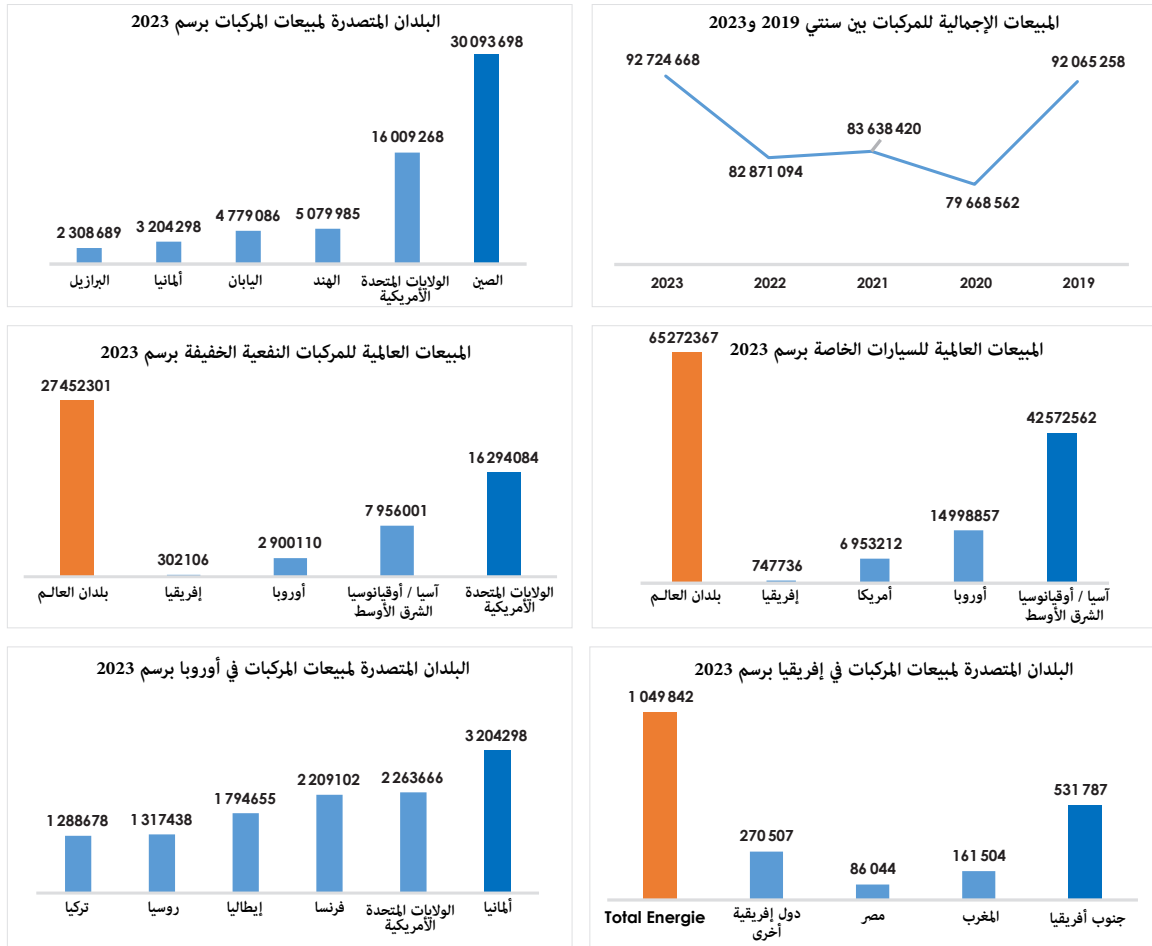
سنة 2023

2.1 المبيعات أو تسجيل المركبات عالمياً في الفترة 2019-2023

في سنة 2023، برز ارتباط قوي بين العرض والطلب على المركبات على الصعيد العالمي، إذ بلغت المبيعات الإجمالية 92,8 مليون وحدة، مستعيدة تقريباً مستويات ما قبل اندلاع الجائحة (تم بيع 92,06 مليون مركبة في 2019). بيد أن الطلب على المركبات تجاوز الإنتاج في سنتي 2020 و 2021، إذ أفضت اضطرابات سلاسل الإمدادات في القطاعات الاقتصادية غير الأساسية، بما فيها قطاع السيارات، إلى عرقلة تصنيع وتسليم المركبات.

تعد الصين بلدا رائدا في إنتاج وتصدير المركبات وأكبر سوق في العالم. ووفقا لمعهد أبحاث التنقل (Institute for Mobility Research)، يعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل داخلية ساهمت في انتعاش سوق المركبات في هذا البلد. وتشمل العدد الكبير للسكان (1,44 مليار نسمة في سنة 2022)، وارتفاع دخل الأسر، والتوسع الحضري المستمر، وطفرة في بناء البنية التحتية للتنقل. ومن ثم، أضحت الصين أول مصدر للمركبات بحجم وصل إلى 4,91 مليون مركبة تم تصديرها في سنة 2023، متفوقة على اليابان التي صدرت 4,42 مليون مركبة في نفس السنة، بالرغم من امتلاكها لشركة "Toyota" الرائدة عالميا في مبيعات السيارات.

الرسم البياني 37: المؤشرات الرئيسية للمبيعات العالمية للمركبات برسم 2023



المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات برسم سنة

2023

3.1 السيارات الكهربائية باعتبارها المحرك الأساسي لنمو قطاع السيارات في المستقبل

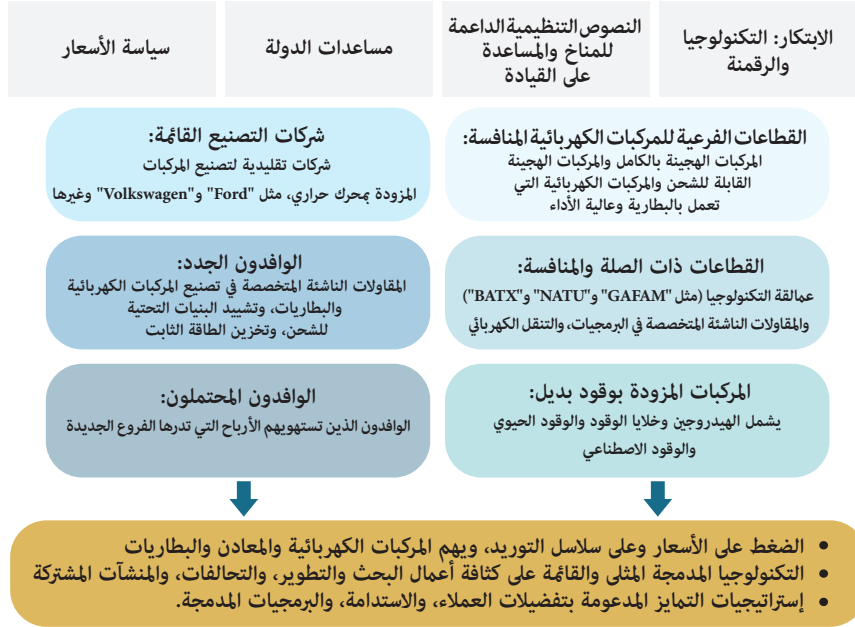
تسارعت وتيرة تطور مجال كهربة السيارات، إثر سن النصوص التنظيمية الداعمة للبيئة المعتمدة في إطار اتفاق باريس بشأن المناخ. وفي سنة 2023، بلغت مبيعات السيارات الكهربائية في العالم نحو 14 مليون وحدة، بزيادة 35 في المائة مقارنة بسنة 2022. وفي سياق الهدف العالمي الرامي إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة من المركبات، يعتزم الاتحاد الأوروبي استبدال المركبات التي تعمل بمحركات ذات احتراق داخلي بنظيراتها الكهربائية بحلول سنة 2035، ما من شأنه المساهمة في تقليص الانبعاثات بمقدار جيغا طن واحد.

تركزت 95 في المائة من المبيعات العالمية للسيارات الكهربائية في ثلاثة أقطاب: الصين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، استأثرت الصين بـ 60 في المائة منها. وتُعزى تنافسية الصين في هذا القطاع إلى عدة عوامل داخلية، تشمل عرض واسع في نماذج المركبات الكهربائية بأسعار معقولة، وشريحة واسعة من الزبناء، وسياسة دعم عمومية مبكرة، والتحكم الكامل في السلسلة التصنيعية لمركبات الطاقة الجديدة (New Energy Vehicles). واستحوذت الصين على 80 في المائة من الإنتاج العالمي لبطاريات السيارات. ووفقا لبيانات سنة 2022، تملك الصين 51 في المائة من المخزون العالمي من محطات الشحن العمومية.

4.1 احتدام المنافسة في قطاع السيارات وتنامي عدد الوافدين عليه

علاوة على شركات تصنيع السيارات الراسخة، يدخل متنافسون جدد إلى سوق المركبات الكهربائية أو يعتزمون دخوله، بالنظر إلى فرص الربحية التي تدرها هذه الفروع الجديدة والواعدة في قطاع السيارات. ويتوقف نمو قطاع السيارات الكهربائية على عدة عوامل، ترسم ملامح المنافسة، وتحدد التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع السيارات، والتي يتعين على الفاعلين مراعاتها بهدف الحفاظ على قدراتهم التنافسية.

الشكل 2: البيئة التنافسية داخل قطاع السيارات



المصدر: أُعد من لدن مجلس المنافسة

استطاعت الشركات الصينية المنافسة، والمتمثلة في المقاولات الناشئة المتخصصة في مجال السيارات الكهربائية، الرفع من قيمتها السوقية بوتيرة متسارعة من خلال تقديم نماذج سيارات متطورة من الناحية التكنولوجية وبأسعار تنافسية. وساهمت هذه المنافسة الجديدة في صعود الشركات الصينية، حيث تمكنت من تصنيع وطرح نماذج جديدة في ظرف وجيز في السوق، وتدشين مرحلة جديدة من النمو.

تنخرط كبرى شركات التكنولوجيا الرقمية العالمية بشكل مكثف في القطاعات الجديدة في صناعة السيارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبرمجيات والبيانات. وقد أفضى ولوجها إلى هذا المجال إلى ابتكارات هامة ساهمت في تطوير عدة مجالات جديدة في قطاع السيارات الكهربائية، من ضمنها أنماط التنقل الحديثة، والبرمجيات المدمجة، وأنظمة المساعدة على القيادة المتقدمة، والمركبات ذاتية القيادة. بالمقابل، أثار هذا التواجد بعض المخاوف بشأن مدى استغلال هذه الشركات للبيانات المستمدة من الأنظمة المدمجة في السيارات، بالنظر إلى قدراتها المالية الهائلة، علاوة على مخاطر بروز أوضاع احتكارية في العديد من القطاعات الجديدة.

أضحى توريد المعادن الاستراتيجية مجالا جديدا للتنافس بين شركات تصنيع السيارات الكهربائية والبطاريات الكهربائية للسيارات. ويزداد استخدام المعادن الحيوية في صناعة السيارات والتكنولوجيات النظيفة بوتيرة متسارعة. وفي سنة 2022، اعتمد

التقرير السنوي لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية "United States Geological Survey" قائمة تضم 50 معدنا حيويًا، بما في ذلك 12 معدنا يستعمل كمكون في التكنولوجيا النظيفة والسيارات الكهربائية وبطارياتها. ويزخر المغرب بجل هذه المعادن.

الجدول 13: مجموعة مختارة من المعادن الحيوية المستعملة في صناعة السيارات والتكنولوجيا النظيفة

المعادن الحيوية	مجالات الاستعمال
صناعة المعادن وقطاعات صناعية أخرى	الألومنيوم
بطاريات الرصاص الحمضية ومشطبات الذهب	الإثمد أو الأنثيمون
أشباه الموصلات	الزرنيخ
البطاريات	الكوبالت
البطاريات وخلايا الوقود	الغرافيت
البطاريات	اللانثانوم
البطاريات	الليثيوم
البطاريات وصناعة المعادن	المنغنيز
البطاريات وصناعة المعادن	النيكل
البطاريات والمغناطيس الدائمة	البراسيوديميوم
صناعة المعادن والخلايا الشمسية والأجهزة الكهروحرارية	التيلوريوم
البطاريات	الفاناديوم

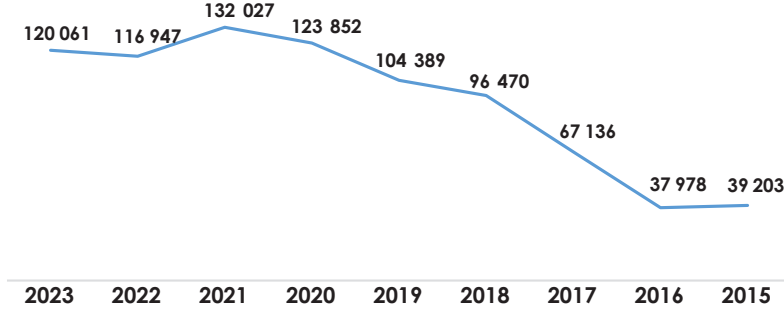
المصدر: تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية برسم سنة 2022

تنشط الصين بقوة في إنتاج وتكرير هذه المعادن المستخدمة في تصنيع البطاريات الكهربائية. وتبلغ حصتها نحو 70 في المائة من معالجة الكوبالت، و60 في المائة من معالجة الليثيوم، و90 في المائة العناصر الأرضية النادرة (Rare Earth Elements). وتكتسي هذه المعادن طابعاً أساسياً في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة.

5.1 قطاع السيارات: قطاع تكنولوجي بامتياز

ينتج الابتكار فرصاً جديدة للنمو لفائدة شركات تصنيع السيارات العالمية. ومن أجل قياس ديناميكية الابتكار في قطاع السيارات، تم تطوير مؤشرات براءات الاختراع في هذا القطاع تبعاً لتحليل طلبات براءات الاختراع المدرجة في قاعدة بيانات "Patent Scope". وتهدف هذه المؤشرات إلى تحديد الفاعلين الرائدة تكنولوجياً، ورصد الابتكارات المهمة في تطوير صناعة السيارات العالمية.

الرسم البياني 38: طلبات براءات الاختراع العالمية المودعة في قطاع السيارات بين سنتي 2015 و2023



المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استناداً إلى معطيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تتجسد الدينامية التكنولوجية لقطاع السيارات التي تعكسها مؤشرات براءات الاختراع المعدّة فيما يلي:

- تطور هائل لطلبات براءات الاختراع في صناعة السيارات، ما يعكس تنوع استراتيجيات الابتكار لدى الفاعلين في هذا القطاع،
- تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للابتكار والمطابقة للتقسيمات الفرعية للتصنيف الدولي لبراءات الاختراع (classification internationale des brevets). وتشمل هذه التقسيمات:

- "B60R": تضم "المركبات أو المعدات أو أجزاء المركبات"،
- "B62D": تهم "المركبات المزودة بمحركات آلية والمقطورات"،
- "B60K": تشير إلى "ترتيب أو تركيب مجموعات الدفع أو أنظمة نقل الحركة في المركبات"،
- تصدر الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا في تسجيل طلبات براءات الاختراع في قطاع السيارات. كما تعتبر هذه الدول رائدة عالمياً في قطاع السيارات،
- تقاسم هذه الدول الأربع لمحورين متطابقين في مجال البحث والتطوير وانفراد كل واحدة منها بمحور ثالث خاص بها، كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل 3: البلدان المتصدرة لبراءات الاختراع المودعة في قطاع السيارات والمواضيع المرتبطة بها



المصدر: مؤشرات أعدّها مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية

2. أحدث المستجدات في قطاع السيارات بالمغرب

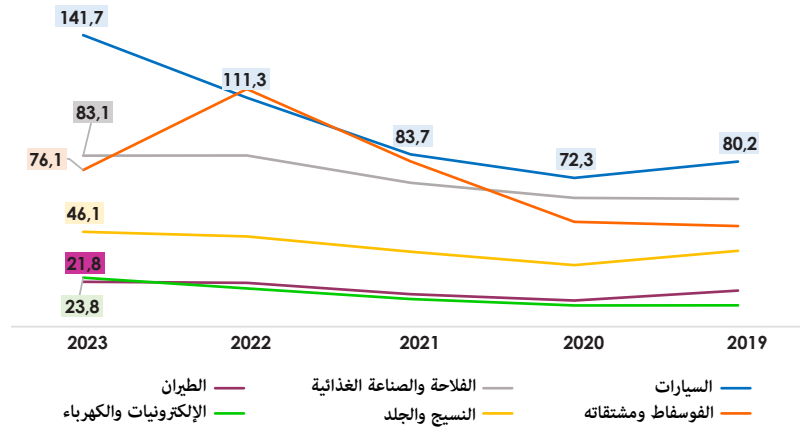
1.2 إنتاج المركبات في نمو تصاعدي منذ سنة 2011 ومتوجه بشكل أساسي نحو التصدير

في سنة 2023، تجاوز إنتاج المركبات بالمغرب نظيره في رومانيا، التي تُعد سادس أكبر منتج للمركبات في الاتحاد الأوروبي. وبلغ الإنتاج الوطني للمركبات 535.825 وحدة، مسجلا ارتفاعا بنسبة 15,2 في المائة مقارنة بسنة 2022. ويُعزى الأداء الجيد لصناعة السيارات إلى تضافر منظومة صناعية متكاملة ومكونة من كبرى شركات تصنيع السيارات ومعداتّها، ما يكرّس الارتفاع المطرد للإنتاج بالبلاد.

على صعيد إفريقيا، يعتلي المغرب المركز الأول ضمن منتجي السيارات الخاصة والمركز الثاني في فئة المركبات النفعية الخفيفة. وفي سنة 2023، استأثرت البلاد بنسبة 58,1 في المائة من إنتاج السيارات الخاصة على صعيد القارة، بما يعادل 471.950 سيارة.

وفي نفس السنة ولأول مرة، تصدرت صناعة السيارات القطاعات الوطنية الموجهة للتصدير. وحققت صادرات هذا القطاع مداخيل قياسية بلغت 141,7 مليار درهم، مسجلة زيادة قدرها 27,4 في المائة مقارنة بسنة 2022، ومتجاوزة مداخيل قطاع الفوسفاط بنسبة ناقص 34,1 في المائة لتصل الى 76,1 مليار درهم في سنة 2023، عوض 111,3 مليار درهم قبل سنة.

الرسم البياني 39 : مداخيل القطاعات الوطنية الموجهة للتصدير بين سنتي 2019 و 2023 (بمليار درهم)



المصدر: أعد مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

2.2 مبيعات المركبات بالمغرب

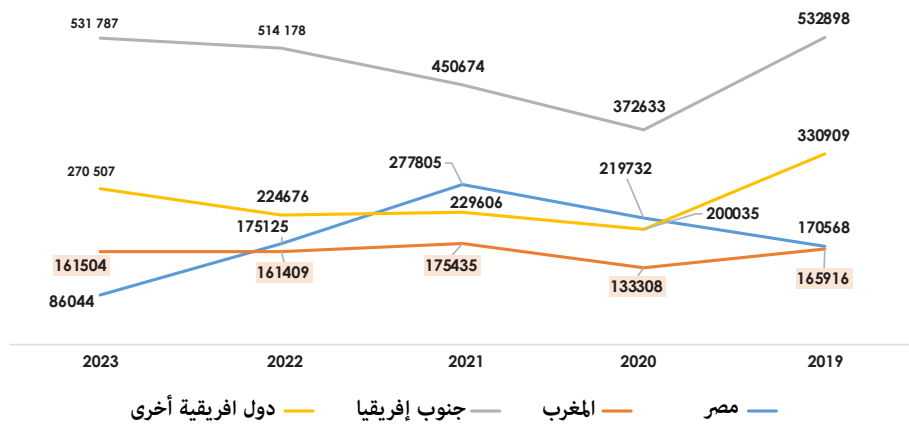
يُعد المغرب ثاني أكبر سوق للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. حيث بلغت مبيعات المركبات بالبلاد 161.504 وحدة في سنة 2023. وقد ظلت هذه المبيعات أقل من حجم مبيعات ما قبل الجائحة التي بلغت 165.916 سيارة في سنة 2019، وذلك على الرغم من الانتعاش الذي سجلته المبيعات في سنة 2021 والتي بلغت 175.435 وحدة، ويعزى ذلك إلى عامل التعويض عقب الجائحة.

وعلى الصعيد الإفريقي، عزز المغرب مكانته ك ثاني أكبر سوق للمركبات منذ سنة 2022، عقب الانخفاض الحاد في مبيعات المركبات في مصر بسبب توقف واردات المركبات وقطع الغيار، والناتج عن ارتفاع تكاليف الشحن، وتصاعد أسعار المركبات، وتهاوي قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.

ويعتبر المغرب كذلك ثاني أكبر سوق للسيارات الخاصة في إفريقيا. حيث بلغت مبيعات هذه الفئة من السيارات 145.218 وحدة في سنة 2023، بما يعادل 19,4 في المائة من المبيعات الإجمالية لهذه الفئة في القارة. وتعد سيارات التنقل الحضري اليومي

(citadines) والسيارات رباعية الدفع الرياضية (Sport Utility Vehicle) الفئتين الأكثر مبيعا بالبلاد، مسجلة حصصا سوقية بنسبتي 36,4 و 36 في المائة على التوالي في نفس السنة.

الرسم البياني 40 : مبيعات أو تسجيلات المركبات الجديدة في إفريقيا بين سنتي 2019 و 2023



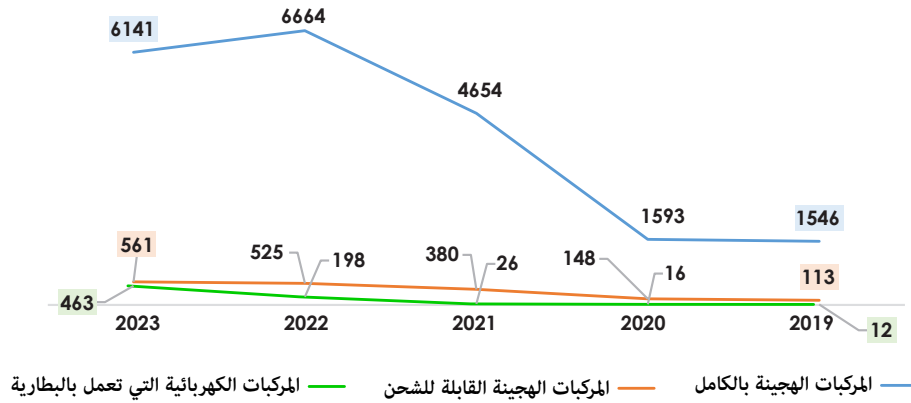
المصدر: أعدده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات

3.2 مبيعات السيارات الكهربائية بالمغرب

تسجل سوق السيارات الكهربائية بالمغرب نموا محتشما. غير أنه ينطوي، في نفس الوقت، على إمكانات واسعة للتطور. ورغم أن مبيعات السيارات الكهربائية في المغرب لم تتعدى 0,30 في المائة من إجمالي مبيعات المركبات لسنة 2023، فقد سجلت بالمقابل ارتفاعا بنسبة 25,3 في المائة مقارنة بسنة 2022، بما مجموعه 7165 وحدة مسجلة.

وفي نفس السنة، سجلت عروض السيارات الكهربائية في السوق الوطنية تنوعا مع دخول 24 علامة تجارية جديدة و82 طرازا جديدا مقابل 18 علامة و71 طرازا في سنة 2022، ما يعكس تنامي نشاط الشركات العالمية المنتجة لهذا النوع من المركبات في السوق الوطنية التي تفتح أفقا واعدا للطلب المحلي عليها. ووفقا لفدرالية الطاقة بالمغرب، يُرتقب أن تصل إمكانات تطوير الأسطول الوطني من المركبات الكهربائية إلى 425.704 وحدة في أفق 2030.

الرسم البياني 41: مبيعات السيارات الهجينة بالكامل والمركبات الهجينة القابلة للشحن والمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية في السوق المغربية بين سنتي 2019 و2023



المصدر: أعدده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات جمعية مستوردي السيارات بالمغرب

4.2 نحو مرحلة جديدة من النهوض بقطاع السيارات الواعدة عالميا بالمغرب

تشكل منظومة جديدة لصناعة البطاريات الكهربائية بالمغرب. في هذا الصدد، استقطبت البلاد، خلال السنوات الأخيرة، عددا كبيرا من مشاريع الاستثمار في مجال البطاريات الكهربائية من الصين. وفي الوقت الراهن، تعد هذه الدولة أكبر سوق للبطاريات الكهربائية في العالم، إذ يُتوقع أن يصل حجمها إلى 69,19 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2029، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 4,85 في المائة خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى 2029.

أطلق القطاع الخاص مبادرات وطنية جديدة للاستثمار في قطاع السيارات، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله⁷⁹. وترمي هذه المبادرات إلى تعزيز "الاستثمار المنتج" و"تجسيد انخراط المغرب في القطاعات الواعدة". وتعد "NEO Motors" أول شركة مغربية بنسبة 100 في المائة لتصنيع السيارات بمعدل تكامل محلي يبلغ 65 في المائة. وفي القطاعات المبتكرة، أنشأت شركة "NamX" كمجموعة متخصصة في صناعة السيارات رباعية الدفع الرياضية التي تعمل بالهيدروجين، بينما تتخصص مجموعة "Atlas e-mobility group" في صناعة السيارات الكهربائية الفاخرة وبأسعار معقولة. وتمتد كذلك الأسواق الناشئة بحلول للتنقل غير الملوث للبيئة. من جهتها، انكبت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات،

⁷⁹ خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

بشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، على إنتاج بطاريات فوسفات الحديد والليثيوم (LFP) مغربية بنسبة 100 في المائة في أفق 2026.

5.2 المؤشرات التكنولوجية لعمليات التركيز الاقتصادي المبلغ عنها والمرخص لها

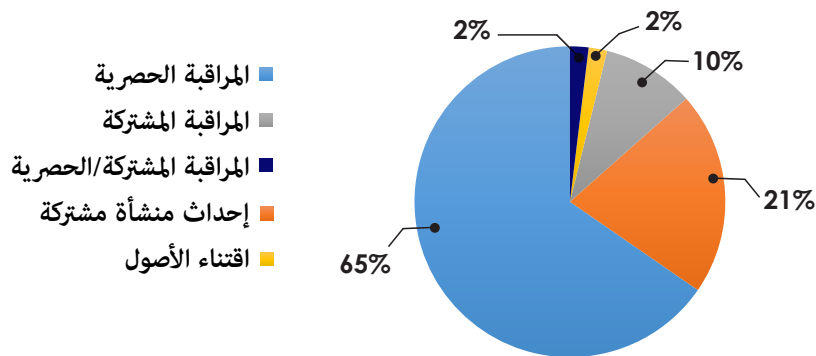
في قطاع السيارات بالمغرب بين سنتي 2021 و 2023

في قطاع السيارات، ساهمت التطورات التكنولوجية في تنشيط التحالفات بين الشركات، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الاندماج أو التعاون أو الاستحواذ بهدف توطيد موقعها في السوق. وعلى غرار براءات الاختراع، يتيح التحليل البليومتري للمعطيات الواردة في عمليات التركيز الاقتصادي الخاصة بقطاع السيارات إعداد مؤشرات قطاعية دقيقة بشأن التوجهات الرئيسية المتعلقة بالابتكار، والكشف عن شركات التكنولوجيا الرائدة في هذا القطاع. في هذا السياق، أتاح التحليل البليومتري لعمليات التركيز الاقتصادي في قطاع السيارات، التي رخص لها المجلس في الفترة بين 2021 و 2023، تحديد خريطة المجالات ذات الأولوية، وتحديد أشكال التعاون بين الدول والشركات الرئيسية الفاعلة في قطاع السيارات من منظور التركزات الاقتصادية المبلغ عنها في المغرب.

• هيمنة نوعان من عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع السيارات: المراقبة الحصرية وإحداث منشأة مشتركة

خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، بلغ عدد التركزات الاقتصادية المبلغ عنها، والمرخص لها من لدن مجلس المنافسة في قطاع السيارات، 52 عملية. وشكلت عمليات المراقبة الحصرية وإحداث منشأة مشتركة 86 في المائة من هذه التركزات.

الرسم البياني 42: توزيع عمليات التركيز الاقتصادي المرتبطة بقطاع السيارات حسب نوع المراقبة بين سنتي 2021 و 2023

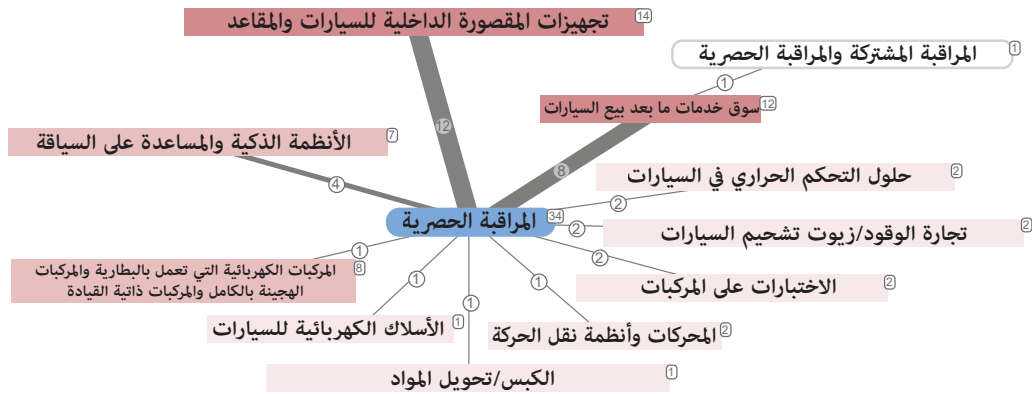


المصدر: الأمانة العامة لمجلس المنافسة

• المحاور ذات الأولوية والمتعلقة بعمليات المراقبة الحصرية وإحداث منشأة مشتركة

تمحورت عمليات المراقبة الحصرية حول مجالين رئيسيين يعكسان الأنشطة الكلاسيكية في صناعة السيارات. ويتعلق الأمر بـ "تجهيزات المقصورة الداخلية للسيارات والمقاعد"، و "خدمات ما بعد بيع السيارات" (Aftermarket automobile).

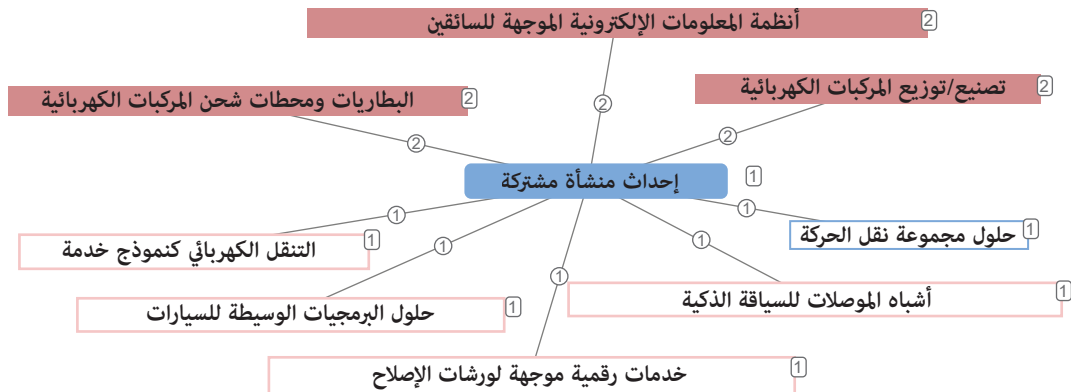
الشكل 4: المواضيع ذات الأولوية لعمليات المراقبة الحصرية في قطاع السيارات



المصدر: أعدده مجلس المنافسة استناداً إلى معطيات داخلية

تعكس المواضيع المتعلقة بعمليات إحداث منشأة مشتركة التحولات التي يشهدها قطاع السيارات عالمياً. وانصبّت الأولويات على القطاعات الفرعية الجديدة، خاصة السيارات الكهربائية، والبطاريات الكهربائية، ومحطات الشحن، والأنظمة الذكية داخل السيارات، وأنماط التنقل الحديثة.

الشكل 5: القطاعات ذات الأولوية لعمليات إحداث منشأة مشتركة التي تحظى باهتمام متزايد على الصعيد العالمي



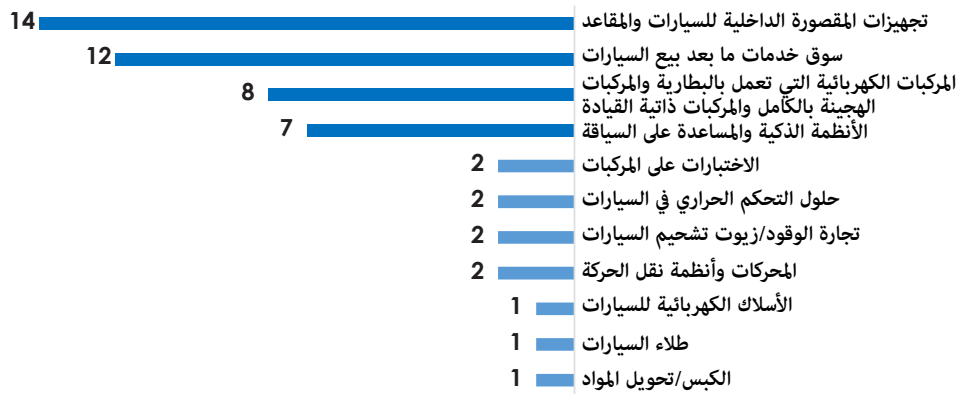
المصدر: أعدده مجلس المنافسة استناداً إلى معطيات داخلية

• استحوذ أربعة محاور على 90 في المائة من المواضيع الاجمالية لعمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للدراسة

رصد تحليل عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة في قطاع السيارات، والمرخص لها من لدن المجلس، 11 موضوعا يعكس تنوعا كبيرا في الأنشطة القطاعية. وتمثل 4 مواضيع منها 90 في المائة من مجمل المواضيع الواردة:

- تجهيزات المقصورة الداخلية للسيارات والمقاعد،
- خدمات ما بعد بيع السيارات،
- المركبات الكهربائية والمركبات ذاتية القيادة،
- الأنظمة الذكية المساعدة على القيادة.

الرسم البياني 43 : المواضيع العامة لعمليات التركيز الاقتصادي في قطاع السيارات التي تمت دراستها

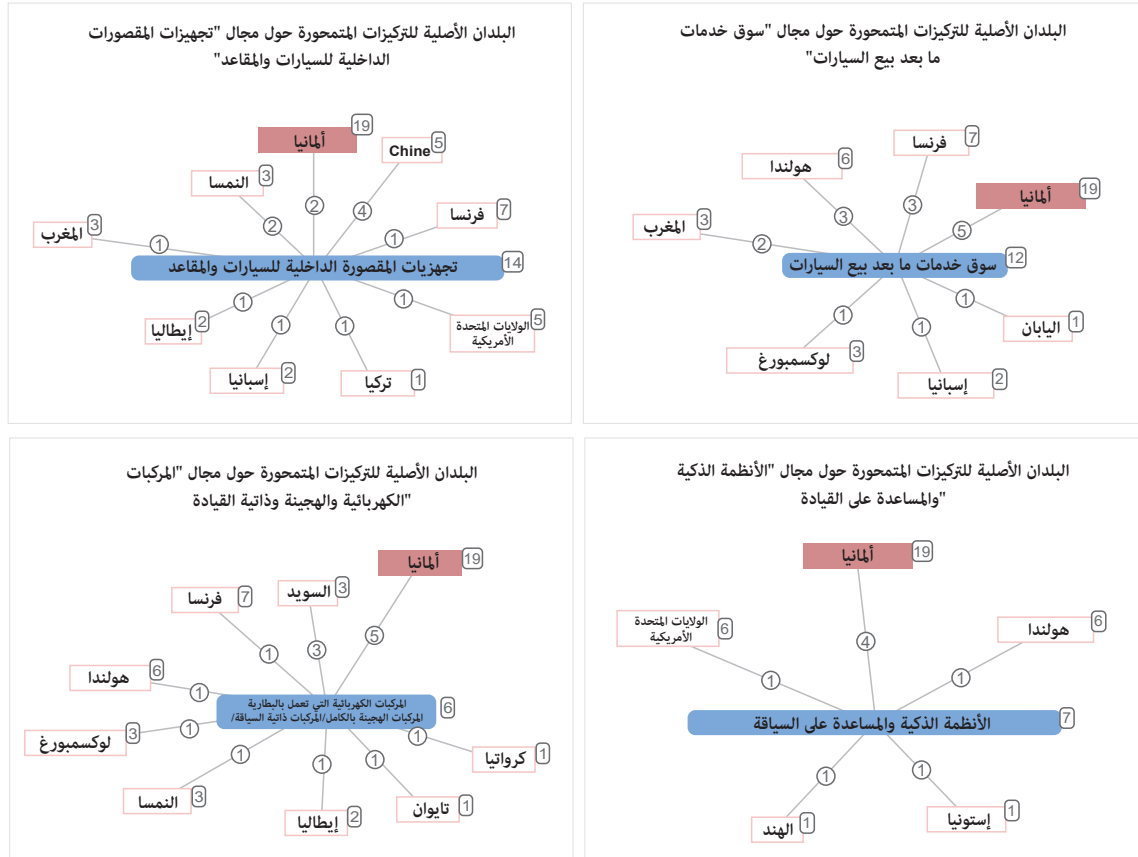


المصدر: أعدده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات داخلية

• الدول الرائدة تكنولوجيا في قطاع السيارات ومجالات اهتمامها حسب عمليات التركيز الاقتصادي التي تم تحليلها

ساعدت المؤشرات الجغرافية للبلدان الأصلية للتركيزات الاقتصادية، المتمحورة حول المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة أعلاه، على اكتشاف الشركات الرائدة ومجالات اهتمامها.

الشكل 6: شبكة المواضيع الأربعة ذات الأولوية والبلدان الأصلية لعمليات التركيز الاقتصادي التي تم تحليلها



المصدر: أعدده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات داخلية

رصد هذا التحليل ميادين اهتمامات البلدان الرئيسية التي تركز على التوجهات الموضوعية التالية:

- ألمانيا: تركز اهتمامها على مجموعة متنوعة من المجالات ذات الصلة بالمركبات الكهربائية، والأنظمة الذكية والمساعدة على القيادة، وخدمات ما بعد بيع السيارات،
- الصين: منحت الأولوية لتجهيزات المقصورات الداخلية للسيارات والمقاعد،
- السويد: احتلت المرتبة الثانية بعد ألمانيا فيما يتعلق بإحداث منشآت مشتركة، متخصصة في أنماط التنقل الحديثة، والمركبات النفعية الخفيفة الكهربائية، والبطاريات الكهربائية، ومحطات الشحن عالية الأداء،

- فرنسا وهولندا: ارتكزت أولويتهما على مجالات خدمات ما بعد بيع السيارات،
- الولايات المتحدة الأمريكية: تصدرت التجهيزات المبتكرة للسيارات أولوياتها،
- المغرب: أولى اهتماما بخدمات ما بعد بيع السيارات، والإكسسوارات وتجهيزات المقصورات الداخلية للسيارات (حوامل المحرك الفرعية، والعجلات الاحتياطية، ومساند الذراعين، وغيرها). وتعكس هذه الاهتمامات طبيعة أنشطة شركات تصنيع السيارات ومعدات المتواجدة بالبلاد.

3. مؤهلات المغرب للنهوض بقطاع السيارات الآخذ في التطور عالميا

1.3 التركيبة السكانية والتوسع الحضري كرافعتين لنمو سوق السيارات المحلية

اعتبارا من فاتح شتنبر 2024، بلغ عدد سكان المغرب 36,82 مليون نسمة، بزيادة فاقت 2,9 مليون نسمة قياسا على الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. كما سجلت نسبة السكان بالوسط الحضري 62,8 في المائة في 2024 مقابل 60,4 في المائة في 2014. وتطال تداعيات هذه المؤشرات سوق السيارات المحلية وإنتاج المركبات على حد سواء، إذ تعكس تحسّن جودة الحياة وتنامي الاحتياجات إلى التنقلات الحضرية.

2.3 بنيات تحتية متينة لنقل المركبات الجديدة إلى الأسواق الدولية

يتوفر المغرب على بنيات تحتية عصرية تعزز جاذبيته من خلال تيسير النفاذ إلى الأسواق الدولية. وتضم:

- شبكة الطرق الوطنية كثاني أكبر شبكة طرقية في إفريقيا: تستأثر بـ 75 في المائة من نقل البضائع،
- المغرب كمنصة لوجستية رائدة للموانئ في إفريقيا والشرق الأوسط: يتمركز نقل السيارات الجديدة المصنعة بالمغرب في ميناء طنجة المتوسط، بطاقة استيعابية تصل إلى مليون سيارة سنويا،
- شبكة السكك الحديدية الوطنية المقدمة لخدمات تنافسية لنقل المركبات الجديدة، والمتوفرة على أسرع خط قطار فائق السرعة (LGV) في إفريقيا: وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل شبكة السكك الحديدية بالملكة الصدارة على المستويين العربي والإفريقي من حيث الجودة والتنافسية. كما توفر خدمة نقل البضائع، التي يشرف عليها المكتب الوطني للسكك الحديدية، طاقة يومية منتظمة لنقل 1500 سيارة، علاوة على حلول مصممة خصيصا لنقل المركبات المصنعة في المغرب عبر الشبكة.

3.3 اتفاقيات تجارية تمنح الأفضلية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية

في إطار إستراتيجيته الرامية إلى تحرير المبادلات وتعزيز الانفتاح الاقتصادي، أبرم المغرب أزيد من خمسين اتفاقية تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف.

الشكل 7: أبرز اتفاقيات التبادل الحر والشراكة التي أبرمها المغرب حسب المناطق الجغرافية

المنطقة العربية: • اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (اتفاقية أكادير) (الموقعة في 27 فبراير 2004) • اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب ومصر (الموقعة في 27 ماي 1998) • اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين المغرب والإمارات العربية المتحدة (الموقعة في 25 يونيو 2001) • اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والأردن (الموقعة في 16 يونيو 1998) • اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وتونس (الموقعة في 16 مارس 1999) • منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (دخلت حيز التنفيذ في 27 فبراير 1981)		منطقة أوروبا: • اتفاقية الشراكة بين المغرب والدول الأعضاء 27 بالاتحاد الأوروبي (الموقعة في 26 فبراير 1996) • اتفاقية الشراكة بين المغرب والمملكة المتحدة (الموقعة في 26 أكتوبر 2019) • اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وجمعية الدول الأوروبية للتجارة الحرة (الموقعة في 19 يونيو 1997)
منطقة أمريكا الشمالية: • اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (الموقعة في 15 يونيو 2004)		منطقة إفريقيا: • اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (الموقعة في 21 مارس 2018)
		تركيا: • اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا (الموقعة في 7 أبريل 2004)

المصدر: أعدده مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات وزارة الصناعة والتجارة

4.3 مناطق صناعية مخصصة لقطاع السيارات بهدف تسهيل الولوج إلى العقار

الصناعي

صُنفت منطقة طنجة المتوسط كأول منصة عالمية للسيارات حسب تصنيف المنصة المتخصصة في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI Intelligence"، حيث ساهمت في الارتقاء بالمغرب كقطب إقليمي لصناعة السيارات العالمية. ويضم هذا القطب، الذي يستضيف منظومات صناعية متكاملة لقطاع السيارات، المنطقتين التاليتين للتسريع الصناعي:

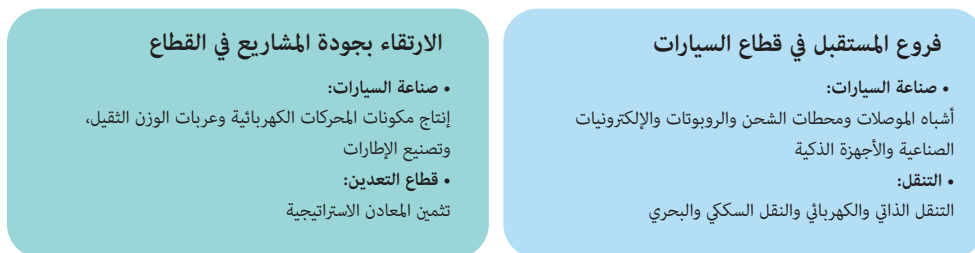
- "Tanger Automotive City" أو "مدينة طنجة صناعة السيارات": يستحوذ قطاع السيارات على 50 في المائة من معدل استغلال العقار في هذه المنطقة،
- "Tanger Free Zone" أو "المنطقة الحرة لطنجة": تحتل المرتبة الثامنة من بين أفضل المناطق الحرة في العالم وفقا للمنصة المتخصصة في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة أعلاه. وتنشط فيها الشركات الرائدة عالميا في صناعة السيارات.

تساهم مدينة محمد السادس الصناعية طنجة-تيك (Tanger Tech) "الذكية والمندمجة والمستدامة" في تعزيز جاذبية المغرب لاستقطاب الاستثمارات في القطاعات المتطورة. وتحتضن هذه المدينة، التي نتجت عن شراكة مغربية - صينية، مشاريع صينية لتصنيع البطاريات الكهربائية، مستفيدة من القرب من المنظومات الصناعية لقطاع السيارات المستقرة بمدينة طنجة.

5.3 دعم خاص لمشاريع الاستثمار في قطاعات المستقبل

نص القانون-الإطار الجديد رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار على إرساء آلية رئيسية وثلاث آليات خاصة لدعم الاستثمار في مهن المستقبل والارتقاء بالإنتاجية والخدمات في قطاع السيارات. وتم حصر قائمة بالفروع القطاعية المستقبلية التابعة لمنظومة صناعة السيارات والمستفيدة من الدعم في إطار ميثاق الاستثمار.

الشكل 8: قطاعات المستقبل والارتقاء بالإنتاجية والخدمات في قطاع السيارات



المصدر: أعده مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات

6.3 مؤهلات المغرب العديدة لدعم الانتقال نحو التنقل الكهربائي والمستدام

المؤهلات المعدنية التي يزخر بها المغرب: الفوسفات والكوبالت. يعد الفوسفات، المتوفر بكثرة، مكونا أساسيا لتكنولوجيا بطاريات فوسفات الحديد والليثيوم (LFP). وتتنافس هذه البطاريات على تولي الصدارة في سوق البطاريات الكهربائية على حساب بطاريات النيكل والمنغنيز والكوبالت (NMC). أما معدن الكوبالت، الذي يساهم في نمو سوق السيارات الكهربائية عالميا بنسبة 81 في المائة، فيعتبر المغرب ثالث منتج له إفريقيا والحادي عشر عالميا. ويعد منجم "بوازار"، بالقرب من منطقة ورزازات، أحد المناجم القليلة للكوبالت في العالم التي تنتج هذا المعدن كمنتج رئيسي.

المؤهلات الطاقية للمغرب: كهرباء متجددة وتنافسية. يكتسي قطاع الطاقات المتجددة أولوية وطنية، ويحظى باستثمارات ضخمة ودعم عمومي قوي لرفع حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة للبلاد. وسعى إلى تطوير إمكانياته في مجال الطاقات المتجددة، صمم المغرب "عرضا مغربيا" لإنتاج الهيدروجين الأخضر والنهوض به. ووفقا للوكالة المغربية للطاقة المستدامة، يُتوقع أن تلبي إمكانيات الهيدروجين الأخضر الوطنية 4 في المائة من الطلب العالمي على هذا المنتج في أفق 2030. وارتباطا بصناعة السيارات، يتوفر المغرب على المقومات كمورد لهيدروجين تكنولوجيا السيارات العاملة بخلايا الوقود (FCV)، والتي يُرتقب أن تتطور على نطاق واسع حسب تقديرات مجلس الهيدروجين العالمي.

المؤهلات الرقمية للمغرب: مراكز بيانات معتمدة بشهادة "Tier". أضحى المغرب بلدا رائدا على صعيد إفريقيا من حيث عدد مراكز البيانات الحاصلة على شهادة "Tier"، حيث يضم 24 مركزا معتمدا. وارتباطا بقطاع السيارات، يعزى تنامي الطلب على مراكز البيانات الى تخزين البيانات المدمجة المستمدة من أجهزة الاستشعار والأنظمة الذكية في المركبات. كما يُفسر هذا الزخم بالربحية العالية للقطاع بفعل انتشار مشاريع التحول الرقمي، ما كرّس الحاجة إلى قدرات تخزين واسعة للبيانات المنتجة والمستهلكة ومعالجتها.

ينتج المغرب العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع التنقل الكهربائي والمستدام. ويُفترض أن يكتسي قطاع السيارات "طابعا مستداما"، تماشيا مع القوانين التنظيمية العالمية الرامية إلى اعتماد وسائل "صديقة للبيئة". علاوة على ذلك، تتجه المشاريع الوطنية للتنقل المستدام أساسا إلى ابتكار حلول غير ملوثة للبيئة في مجال النقل العمومي الحضري. في هذا الصدد، أطلق المغرب مخططا وطنيا رئيسيا للتنقل الكهربائي، من المرتقب أن يشهد توسعا ملحوظا خلال السنوات المقبلة. كما يجري العمل على إرساء منظومة لتشييد محطات شحن المركبات الكهربائية، وتشغيل حافلات صديقة للبيئة في عدد من المدن المغربية في إطار البرنامج الوطني لتحديث النقل العمومي الحضري للفترة الممتدة من 2024 إلى 2029.

رابعا: ملخص أشغال الندوة الدولية المقامة بمراكش حول موضوع: "المنصات الرقمية: تطور المهن والرهانات التنافسية"

1. مقدمة

تأتي الندوة الدولية، التي خُصصت للمنصات الرقمية وتطور المهن والرهانات التنافسية، في سياق التحولات العميقة التي يسجلها الاقتصاد العالمي، بفعل تأثير هذه الأطراف الفاعلة التي باتت تتبوأ مكانة جوهرية في سلاسل القيمة. وتوخت توفير فضاء للتبادل والتفاعل ومتعدد التخصصات بغية تحليل انعكاساتها على المنافسة والتجارة الإلكترونية ووسائل الأداء من جهة، وعلى الدينامية الاجتماعية والترابية من جهة ثانية.

لم يعد دور المنصات الرقمية، العالمية أو المحلية، يقتصر على الوساطة، بل أضحت تهيكّل الأسواق، وتفرض قواعدا، وتُركّز البيانات، وتستحوذ على حصة متزايدة من القيمة، مثيرة تساؤلات بشأن جدوى النماذج الاقتصادية التقليدية، والمنافسة العادلة، ومدى كفاءة السياسات العمومية.

فضلا عن ذلك، يتجاوز تأثير هذه المنصات النطاق الاقتصادي ليشمل أنماط العيش وأشكال التشغيل، إذ بالرغم من الفرص الجديدة التي توفرها لضمان الشمولية وجني

الدخل، تفرز كذلك آثار مزدوجة، لاسيما فيما يتعلق بعدم استقرار العمل، والفوارق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية، وضعف الإطار القانوني. وتتعرّز هذه التحولات كذلك بفعل تطور وسائل الأداء، بما في ذلك الحلول الرقمية والعملات المشفرة، وما تطرحه من تحديات مرتبطة بالأمن والضبط والسيادة.

واستهدفت الندوة، التي ارتكزت أشغالها على ثلاثة محاور رئيسية - دور المنصات وتداعياتها الاجتماعية وتحولات الأداء - إغناء النقاش الاجتماعي حول رهانات اقتصاد يزداد رقمنةً ووساطةً وعَوَلةً.

2. الجلسة الافتتاحية

أتاحت الجلسة الافتتاحية إرساء أسس النقاش من خلال إبراز الطبيعة المزدوجة للمنصات الرقمية، إذ تشكل رافعة قوية للابتكار وخلق الفرص الاقتصادية. غير أنها تطرح تحديات كبرى ذات صبغة تنافسية وتنظيمية ومجتمعية. في هذا السياق، شدد المتدخلون على ضرورة اعتماد مقاربة تراعي الحقائق بالبلدان الإفريقية والعربية، وتروم تحقيق توازن عادل بين تشجيع الابتكار من جهة، وحماية الأسواق والفاعلين الاقتصاديين من جهة ثانية.

على الصعيد الدولي، سلط التحليل المستعرض الضوء على تنامي تركيز الأسواق الرقمية. بمعنى آخر، تفرض المنصات التكنولوجية الكبرى هيمنة واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي، من حيث تثمين قيمتها السوقية أو قدرتها على جمع البيانات واستغلالها. ويرتكز نموذجها الاقتصادي أساسا على آثار الشبكة وتحقيق الدخل من البيانات، خاصة عبر الإعلانات، ما يترتب عنه تنامي تركيز متزايد للأصول واتساع للفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية، عبر خلق حواجز دخول وتعزيز التفاوتات في توزيع القيمة.

وأمام هذه التحولات، تندرج الاستراتيجية الوطنية للمغرب ضمن رؤية تروم تسخير التكنولوجيا الرقمية لخدمة البشرية، وتستند إلى مبادئ الشمول والأخلاقيات والمسؤولية. وتتوخى إستراتيجية «المغرب الرقمي 2030» التسريع من وتيرة رقمنة الخدمات العمومية وتحفيز الاقتصاد الرقمي عبر تنمية الكفاءات، واستعمال بنيات تحتية سيادية أو هجينة، والاستثمار في التكنولوجيا الثورية مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وأنترنت الأشياء. كما تسطر أهدافا طموحة في مجال الربط بشبكة الأنترنت (connectivité) بغية تقليص الفجوة الرقمية، مع وضع السيادة الرقمية في صلب الأولويات. ويشمل ذلك، بالخصوص، التحكم في البيانات وتطوير البنيات التحتية الاستراتيجية.

إضافة إلى ذلك، تطرقت النقاشات إلى التحولات العميقة التي تعرفها الأسواق بفعل المنصات الرقمية، حيث تنتج هذه الأخيرة شكلا من أشكال المنافسة غير المتكافئة والقائمة على قوة البيانات وأثار الشبكة والتبعيات الاقتصادية المترتبة عنها، والمعززة بتطور الذكاء الاصطناعي. ويستند نموذجهما إلى مرحلة أولية من التوسع السريع، والمدعوم في الغالب باستثمارات ضخمة وعروض منخفضة التكلفة، قبل الانتقال إلى منظومات متكاملة تتميز بدرجة عالية من الاندماج العمودي. ويفضي هذا المسار إلى تحويل القيمة لصالح الوسطاء الرقميين وعلى حساب المنتجين، معرضا المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص لمخاطر متزايدة ومرتبطة بتغير الخوارزميات أو بشروط الولوج إلى المنصات.

في هذا الصدد، يبرز الضبط بوصفه مسألة محورية وبالغة التعقيد. في بعض الأحيان، تكشف الأدوات التقليدية لقانون المنافسة عن محدوديتها في التصدي لنماذج قائمة على المجانية الظاهرية للخدمات وعلى دينامية سوقية سريعة. وعلى الصعيد الدولي، تتفاوت المقاربات التنظيمية، متأرجحة بين التدخلات القبلية والبعدية. من جهته، يدافع مجلس المنافسة عن مقاربة متوازنة، تقوم على التدخل في مرحلة مبكرة، قدر الإمكان، للحيلولة دون تشكيل أوضاع مهيمنة يصعب تقويمها، وتفادي كبح الابتكار والمبادرة الاقتصادية.

وفضلا عن الرهانات الاقتصادية والقانونية، تطرح المنصات الرقمية كذلك إشكاليات مجتمعية كبرى، ومتصلة أساسا بتطور أشكال العمل. ففي الوقت الذي توفر فرصا جديدة عبر إضفاء مزيد من المرونة وتنويع الأنشطة المهنية، تكشف بالمقابل محدودية الإطار القانوني الحالي والموروث باستمرار، وإلى حد كبير، عن النماذج المنبثقة عن الثورة الصناعية. ضمن هذا المنظور، تكتسي الإصلاحات مسألة ضرورية، لا سيما فيما يتعلق بالعمل بدوام جزئي والعمل عن بعد وتأطير اقتصاد المنصات، بهدف التوفيق بين المرونة وحماية العمال، مع تصويب بعض الاختلالات المرتبطة بهذه النماذج.

أخيرا، مكنت النقاشات من تحديد عدد كبير من الأوراش ذات الأولوية. وتتمحور بالخصوص حول تقوية الإطار القانوني المطبق على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية، وتأطير العلاقات بين المنصات والفاعلين المحليين، وضمان شفافية الخوارزميات والممارسات التسعيرية، وتوسيع نطاق حماية البيانات. كما يكتسي الأمن السيبراني أولوية استراتيجية في سياق موسوم بتعاظم التهديدات. علاوة على ذلك، شدد المتدخلون على دور المقاولات المدعوة إلى تعزيز قدراتها في مجال تدبير البيانات، وتنويع قنوات التوزيع، وتطوير علامات تجارية قوية.

وتستلزم مجمل هذه الرهانات توطيد التعاون على الصعيد الوطني بين مختلف هيئات الضبط، وعلى المستوى القاري والدولي، خاصة مع المنظمات المتخصصة والوسط الأكاديمي، بهدف تقديم إجابات ملائمة للتحويلات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي.

3. جلسة النقاش الأولى: منصات البيع: متنافسون جدد أم وسطاء لا غنى عنهم؟

أتاحت الجلسة الموضوعاتية الأولى، المخصصة لمنصات البيع، تحليل بعمق تأثيرها على بنية الأسواق وعلى الدينامية التنافسية، وإبراز التحويلات السريعة والعميقة التي يشهدها الاقتصاد، والمطبوعة بتعدد نماذج الأعمال، وتسارع دورات الابتكار، والتقدم التدريجي للأطر التنظيمية التقليدية. وانصبت النقاشات على دور المنصات متسائلة: هل تقتصر مهمتها على الوساطة وتسهيل المبادلات أم أضحت بمثابة "حراس بوابات" جدد وقادرين على هيكلة الأسواق والتحكم في الولوج إليها؟

وفي مستهل حديثهم، أشار المتدخلون إلى تحول جذري في طبيعة المنافسة، إذ باتت تتأسس على البيانات والخوارزميات وأثار الشبكة على نطاق واسع. ويأتي ذلك في سياق أضحت فيه الأسواق معومة ومتعددة الأوجه. إضافة إلى ذلك، تشكل وتيرة التطور السريعة، بحد ذاتها، حاجزا أمام الدخول، بحيث يمكن أن تشكل الوضعيات المهيمنة في ظرف وجيز، ما يحد من نجاعة التدخلات اللاحقة. وتتفاقم هذه الدينامية بفعل تطور الذكاء الاصطناعي، خاصة الخلاّق، والذي يتسبب في تعقيد المنظومات الرقمية وإعادة تعريف دور الوسطاء، إن لم يفضي إلى أتمتة كافة سلاسل المعاملات.

وحظي تأثير هذه التحويلات على المنظومة الاقتصادية بنقاش مستفيض، حيث ينتج عن المنصات تحول ملموس في القيمة لفائدة الوسطاء الرقميين، أخذا بعين الاعتبار قدرتها على استقطاب الزبناء والتحكم في العلاقة معهم. ويتسبب هذا الوضع في إنهاك قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تقع في حالة تبعية لمنصات لا تتقاسم بالضرورة بيانات الزبناء، ما يحد من قدرتها على تطوير إستراتيجيات ضامنة للوفاء. من جهة أخرى، سلط المتدخلون الضوء على أشكال من المنافسة غير المتكافئة. وترتبط بالخصوص بمنصات تنشط دون تمثيلية إدارية محلية أو تنفيذ من شروط تنظيمية مغايرة. واستعرضوا كذلك أمثلة ملموسة لممارسات إقصائية أو لحالات استغلال تعسفي للوضع، توضح مخاطر تشكيل قوة سوقية راسخة.

غير أن طرح المنصات مكن من وضع التحليل في سياقه الصحيح. بعبارة أخرى، تفرض هذه المنصات وجودها كجهات فاعلة تساهم في هيكلة منظومات متكاملة، وخلق القيمة، وتيسير نشاط المقاولات المحلية. كما تساعد على الاندماج عبر توفير بنى تحتية لوجستية، وخدمات للمواكبة، وأدوات تتيح للمقاولات الصغرى والمتوسطة الولوج إلى أسواق واسعة النطاق. في هذا الصدد، تعد ثقة المستهلكين والبائعين، على حد سواء، عنصرا حاسما لضمان استمرارية هذه النماذج.

وعلى الصعيد التنظيمي، أبانت النقاشات عن قصور المقاربات التقليدية، ذلك أن آليات التدخل اللاحق لا تساهل الوتيرة المتسارعة للتطورات. بالمقابل، تبدو مساعي الضبط الاستباقي، القائمة على إطارات جامدة، غير مواتية لمواكبة بيئة متغيرة باستمرار. وعليه، أثّرت تساؤلات بشأن مدى وجهة تصميم منظومات قانونية و"صامدة أمام اختبارات الزمن"، بالنظر إلى عجزها عن التنبؤ بالتحويلات التكنولوجية الكبرى.

في هذا السياق، أجمع المتدخلون على ضرورة تطوير مقاربات تنظيمية أكثر مرونة وابتكارا. في هذا الصدد، يشكل اعتماد نموذج هجين، يزاوج بين التدخلات القبلية والبعدية، خيارا ملائما، شريطة تكييفه مع الخصائص الوطنية. وسُلط الضوء كذلك على أهمية سن نصوص تنظيمية تكميلية، ومعززة بآليات للتقييم والمراجعة المستمرة. فضلا عن ذلك، يُرجح أن يمكن الضبط الموجه، الذي يستهدف المنصات المنطوية على مخاطر منهجية، من الحفاظ على الابتكار والحد من الآثار المنافية لقواعد المنافسة.

أخيرا، حُددت مجموعة من السبل العملية والكفيلة بتعزيز توازن الأسواق الرقمية. وتبرز قابلية التشغيل البيئي بوصفها رافعة تقنية رئيسية، تعيد التوازن في العلاقات بين المنصات والمقاولات عبر تيسير الولوج إلى البيانات وتقاسمها. بالموازاة، تقتضي مواكبة هذه التحويلات توفير عناصر أساسية، على غرار توطيد التعاون بين السلطات على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعيم الحوار مع الفاعلين في السوق، وإدماج رهانات المنافسة في السياسات التعليمية.

4. جلسة النقاش الثانية: منصات البيع: الرهانات والتداعيات الاجتماعية

أتاحت جلسة النقاش الثانية، المخصصة للرهانات والآثار الاجتماعية لمنصات البيع، توسيع نطاق التحليل، منتقلا من المشهد التنافسي الصرف إلى الأبعاد المجتمعية لاقتصاد المنصات. وانصب النقاش على إشكالية جوهرية، ترتبط باعتماد نموذج يوفر المرونة والفرص الاقتصادية، ويفرز، بالمقابل، أشكالا من الهشاشة والقصور في توفير شروط العمل اللائق. من هذا المنطلق، شدد المتدخلون على ضرورة إعادة التفكير في مقومات عقد اجتماعي جديد وملائم مع تحولات سوق الشغل.

في البداية، أشار المتدخلون إلى الدينامية المزدوجة السائدة. من جهة، تستجيب المنصات للتطلعات المتنامية، خاصة لدى الشباب، لإضفاء المرونة، موفرة خدمات آنية وعملية لصالح المستهلكين. ومن جهة ثانية، تثير انشغالات هامة ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، واستقرار العمل، وظروف الشغل. بيد أن هذه المنصات، وإن كانت تشكل رافعة للإدماج الاقتصادي للشباب والنساء على الخصوص، لا تضمن بالضرورة عملاً قاراً، لانعدام إطارات ضامنة للحماية وملائمة بالقدر الكافي.

في هذا الصدد، استحضّر المتدخلون التجربة المغربية المتمثلة في اتفاق الصلح المبرم بين مجلس المنافسة ومنصة متخصصة في التوصيل، باعتباره نموذجاً للإرساء المشترك لإطار يجمع بين البعد التنافسي والاجتماعي. وأسفر هذا الاتفاق، المبرم بروح من التعاون، عن تعهدات هيكلية، همت بالخصوص إلغاء الشروط الحصرية بما يرسخ المنافسة النزيهة، وسن آليات اجتماعية تعود بالنفع على العمال، من بينها إقرار حد أدنى ومضمون للدخل، وتعميم التأمين ضد حوادث الشغل، وخلق صندوق للتكوين وإعادة الإدماج المهني. علاوة على ذلك، أطلقت مبادرات تروم تعزيز السلامة الطرقية بواسطة تدابير تحفيزية، وأدوات لتتبع سلوك السائقين.

وفضلاً عن قطاع التوصيل، عرّج المتدخلون على تحول آخر يكتسي أهمية ويتصل بمنصات الخدمات الفكرية، والتي تمتد للاقتصادات، على غرار الاقتصاد المغربي، بأفاق جديدة. غير أن النهوض بهذا القطاع يصطدم ببعض الإكراهات القانونية التي تحد من جاذبيته واستدامته، لاسيما وضعية العمل المستقر. وفي هذا الصدد، تطرق المتدخلون إلى حلول مبتكرة، من قبيل وضع آليات لاعتماد الكفاءات بغية تكريس الثقة بين مقدمي الخدمات وطلبيها.

إضافة إلى ذلك، وقع تأثير الذكاء الاصطناعي في صلب النقاشات، إذ لا يحل محل الإنسان فحسب، بل يساهم في تعزيز القدرات البشرية، وتحويل المهن، وخلق فرص جديدة، ما يستدعي تكثيف الجهود في مجالي التكوين واكتساب المهارات لتمكين العمال من التأقلم مع بيئات عمل متغيرة بوتيرة متسارعة.

وفي الختام، شدد المتدخلون على ضرورة تخطي المقاربات التقليدية القائمة على تصنيفات قانونية متجاوزة، ومنح الأولوية لقراءة تستند إلى واقع أوضاع العمل. وتبرز كذلك ضرورة بلورة منظومات أكثر مرونة وشمولية للحماية الاجتماعية، وترسيخ الحوار بين الأطراف الفاعلة. وبالرغم من كونهم يمثلون نسبة محدودة من السكان النشيطين، يوفر عمال المنصات فرصة لاختبار أشكال العمل وآليات الحماية الاجتماعية مستقبلاً.

5. جلسة النقاش الثالثة: الأداء والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

ارتكز النقاش في هذه الجلسة على تحليل التحولات العميقة التي يشهدها القطاع المالي في عصر الرقمنة، مسلطين الضوء على "الخطر المزدوج للتركيز": خطر تاريخي مرتبط بهيمنة البنوك التقليدية، وخطر ناشئ تمثله الشركات التكنولوجية الكبرى والمُطَوَّرَة لأنظمة مغلقة. وأشار المتدخلون كذلك إلى ضرورة اعتماد آليات ضبطية براغماتية وسريعة التفاعل، مشددين على رهانات السيادة الوطنية وعلى الدور المحوري للأمن السيبراني كأساس الثقة.

أولا، أبرز المتدخلون المستوى المرتفع لتركيز السوق، مشيرين إلى خطر الانتقال من نظام تطفى عليه المؤسسات البنكية إلى نظام آخر تطبعه بنية مركزة كذلك، ولكن يتحكم فيه عدد ضئيل من الفاعلين في التكنولوجيا. ويتكرس هذا الوضع بفعل خلق منظومات مدمجة، تمزج بين البنيات التحتية والخدمات ووسائل الأداء، وتتمخض عنها آثارا مقيدة للمستخدمين، وحواجز دخول كبيرة إزاء الفاعلين الجدد. وتكمن المفارقة في أن الابتكارات الرامية إلى تحريك دينامية السوق يمكن أن تستحوذ عليها الجهات الفاعلة المهيمنة، ما يحد من أثرها التنافسي.

وأمام هذه الديناميات، تفرض مسألة السيادة والإدماج نفسها كرهان محوري. في هذا الصدد، سلط المتدخلون الضوء على مخاطر المراهنة على أنظمة أداء دولية، واقترانها بالخصوص بالتكاليف، وخروج العملات الصعبة، والتبعية التقنية. وناقشوا حولا ترمي إلى توطيد الاستقلالية الوطنية، على غرار تشييد بنيات تحتية للأداء وقابلة للتشغيل البيئي، وتتيح تقليص التكاليف والرفع من نجاعة المعاملات. زيادة على ذلك، شددوا على أهمية صيانة نموذج هجين، يزاوج بين الوسائل المادية والرقمية، تفاديا لآثار الإقصاء المرتبطة بالرقمنة السريعة، وضمانا لولوج كافة الفئات المجتمعية إلى الخدمات المالية.

وعلى الصعيد التنظيمي، لفت المتدخلون إلى قصور الأدوات التقليدية في مواكبة أسواق سريعة التحول. وتقتضي الإشكالية الزمنية التي تعترض السلطات، والمتمثلة في التدخل مبكرا مقابل كبح الابتكار أو متأخرا مقابل ترسيخ أوضاعا مهيمنة، اعتماد مقاربات جديدة وقائمة على مزيج من الأدوات، تشمل تطبيق القانون، والترافع لدى السلطات العمومية، وإبرام اتفاقات تفاوضية مع الفاعلين في السوق، واتخاذ تدابير تحفظية تتيح التدخل بسرعة عند وقوع اختلالات. فضلا عن ذلك، أكد المتدخلون على أهمية تقوية التعاون الدولي لمواجهة بالخصوص فاعلين على الساحة العالمية.

أخيرا، اعتبر المتدخلون الأمن السيبراني شرطا أساسيا للارتقاء بالخدمات المالية الرقمية. وبصرف النظر عن الرهانات التقنية، يعد الأمن السيبراني رافعة لضمان ثقة المستخدمين في المقام الأول. وانصب النقاش على الدور المفصلي للعنصر البشري في مخاطر الاحتيال، وعلى ضرورة غرس ثقافة حقيقية للأمن السيبراني. علاوة على ذلك، ينطوي الذكاء الاصطناعي على تهديدات جديدة، موفرا، في الوقت ذاته، حولا لتقوية قدرات رصد الهجمات والوقاية منها. في هذا السياق، يكتسي اعتماد آليات متطورة لمراقبة السلوكيات وتحليلها مسألة لا محيد عنها. ومن ثم، يقع الأمن السيبراني في صلب رهانات السيادة، وما يقتضيه من قدرة الدول على التحكم في خياراتها التكنولوجية، وتأمين بنياتها التحتية الحيوية.

6. الجلسة الختامية

انكب المتدخلون، في الجلسة الختامية، على مواصلة النقاش المثمر ومتعدد الجوانب للقضايا المثارة طيلة أشغال الندوة، مستشرفين سبل التفكير والعمل المتقاطعة مع واقع المغرب وطموحاته في هذه البيئة الرقمية الجديدة والمعوّلة.

الملاحق

الملحق 1: تطور القيمة المضافة من حيث الحجم حسب القطاعات الرئيسية بمليون درهم (2022-2025)

	2025			2024			2023			2022		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الأنشطة الأولية	28 403	28 113	27 926	28 064	28 922	28 922	28 922	28 922	28 922	28 922	28 922	28 922
الأنشطة الثانوية	74 554	75 791	75 022	73 692	73 286	73 286	73 286	73 286	73 286	73 286	73 286	73 286
أنشطة القطاع التناثري	161 139	165 009	168 222	169 588	171 434	173 677	175 192	176 812	177 937	180 980	184 036	186 344
	194 611	189 616	186 373	186 373	189 616	191 673	189 616	186 373	186 373	189 616	191 673	194 611

المصدر: أُنشِد استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية للقيمة المضافة بالأسعار المتسلسلة (أساس: 2014) المستخرجة بتاريخ 09 أبريل 2026

الملحق 2: التطور ربع السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني بين سنتي 2022 و 2025
(أساس 100:2015)

2025				2024				2023				2022				
الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
143,6	148,3	144,6	128,2	150,2	138,1	123,8	115,7	137,6	112,8	96,0	90,0	104,0	120,1	118,0	118,7	الصناعات الاستخراجية
144,6	124,9	121,1	120,2	139,0	122,2	113,2	116,5	132,4	111,9	107,0	114,2	122,6	110,8	133,3	112,1	الصناعات التحويلية (تكرير النفط) باستثناء
144,3	158,8	138,3	136,6	140,4	149,3	126,4	127,5	132,4	144,2	135,4	123,5	126,9	141,2	110,9	126,5	إنتاج وتوزيع الكهرباء

المصدر: أصد استنادا إلى المعطيات الفصلية للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني للمندوبية السامية للتخطيط
(المستخرجة بتاريخ 18 مارس 2026)

الملحق 3: التطور السنوي للتركيزات التي عالجها مجلس المنافسة (2019-2025)

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
185	155	191	135	120	56	44	قرارات الترخيص
5	7	13	7	1	3	9	قرارات أخرى (عدم إلزامية التبليغ وحرف النظر عن دراسة المشاريع وإجراء دراسة معمقة)
190	162	204	142	121	59	53	مجموع مشاريع التركيز المبلغة

المصدر: أُعدَّ استناداً إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الملحق 4: التطور السنوي للالتزامات المالية المرتبطة بالتركيزات المرخص لها (2022-2025)

	2025	2024	2023	2022	مجموع الالتزامات المالية
	2 056,70	2 812,00	1 960,66	787,93	
استثمارات ضمت رؤوس أموال مغربية	56,92	80,00	164,73	185,15	

المصدر: أُعدَّ استناداً إلى معطيات مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الفهرس

ديباجة	31
الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني والدولي	35
أولاً: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي	37
1. السياق الماكرو-اقتصادي	37
2. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة	50
3. محاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة	57
4. تطور التركيزات الاقتصادية	61
ثانياً: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني	70
1. التطور العام للأسواق	73
2. عرض السلع والخدمات	80
3. محددات الطلب	93
4. التضخم	100
5. تطور التركيزات	107
الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة	119
أولاً: ضبط الأسواق	121
1. نبذة عامة	121
2. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي	125
3. القرارات المتعلقة بالملفات التنازعية	116
4. طلبات الرأي	137
ثانياً: أنشطة الهيئات التداولية	157
1. الهيئة	157
2. اللجنة الدائمة	167
3. الفروع	167
ثالثاً: الحكامة الإدارية والمالية	172
1. تنفيذ الميزانية برسم سنة 2025	172
2. أبرز المنجزات المحققة إلى غاية 31 دجنبر 2025	173
3. تطور أعداد مستخدمي مجلس المنافسة	174
4. إعادة التنظيم الإداري	174
5. مشروع نظام أساسي جديد للمستخدمين	175
6. النظام المعلوماتي	175
الجزء الثالث: الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة	177
أولاً: الشراكة الوطنية والدولية	179
1. الشراكة الوطنية	179
2. التعاون الدولي وبناء القدرات المؤسساتية	181
3. الأنشطة الدولية للمجلس	181

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة 183

1. وسائل الإعلام ومجلس المنافسة 184
2. "كنزة": الشخصية الافتراضية (Avatar) للمجلس 187
3. لقاءات التوعية والإعلام 187
4. جائزة مجلس المنافسة للبحث 188

ثالثا: المونوغرافيا القطاعية المعنية بقطاع السيارات 190

- ديباجة: فهم بنية قطاع السيارات 190
1. التطور الحديث لقطاع السيارات في العالم 192
2. أحدث المستجدات في قطاع السيارات بالمغرب 199
3. مؤهلات المغرب للنهوض بقطاع السيارات الآخذ في التطور عالميا 207

رابعا: ملخص أشغال الندوة الدولية المقامة بمراكش حول موضوع: "المنصات الرقمية: تطور المهن والرهانات التنافسية" 210

1. مقدمة 210
2. الجلسة الافتتاحية 211
3. جلسة النقاش الأولى: منصات البيع: متنافسون جدد أم وسطاء لا غنى عنهم؟ 213
4. جلسة النقاش الثانية: منصات البيع: الرهانات والتداعيات الاجتماعية 214
5. جلسة النقاش الثالثة: الأداء والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني 216
6. الجلسة الختامية 217

لائحة الجداول

- الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسية عند متم سنوات 2023 و2024 و2025 52
- الجدول 2: توزيع العقوبات المالية حسب نوع المخالفة المرتكبة 58
- الجدول 3: التوزيع الجغرافي للعقوبات المالية المفروضة من لدن سلطات المنافسة برسم 2025 60
- الجدول 4: تطور الكميات المستوردة من السلع الأساسية بالطن (2024-2025) 84
- الجدول 5: عدد القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2025 121
- الجدول 6: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد) 126
- الجدول 7: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب أصنافها (بالعدد) 127
- الجدول 8: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 (بالعدد) 128
- الجدول 9: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرة (بالعدد) 129
- الجدول 10: ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلاً للأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 (بالعدد) 130
- الجدول 11: توزيع قرارات الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد) 132
- الجدول 12: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2025 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالعدد) 137
- الجدول 13: مجموعة مختارة من المعادن الحيوية المستعملة في صناعة السيارات والتكنولوجيا النظيفة 197

لائحة الرسوم البيانية

- 41 الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي في الفترة من 2000 إلى 2026 (بالنسبة المئوية)
- 45 الرسم البياني 2: فجوة الناتج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)
- 47 الرسم البياني 3: تطور مؤشر أسعار المواد الأولية (المحتسب على أساس: 2010 = 100)
- 49 الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)
- 63 الرسم البياني 5: تطور عمليات التركيز في الفترة 1995-2025 (بالحجم والقيمة)
- 66 الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2025 (بالقيمة)
- 66 الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2025 (بالحجم)
- 68 الرسم البياني 8: تطور عمليات التركيز العابرة للحدود في الفترة 1995-2025
- 69 الرسم البياني 9: توزيع عمليات التركيز الاقتصادي حسب أصناف الجهات المقتنية في الفترة 2015-2025 (بمليار دولار)
- 74 الرسم البياني 10: تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى بمليون درهم (2022-2025)
- 88 الرسم البياني 11: التطور السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني بين عامي 2022 و2025 (أساس 100:2015)
- 90 الرسم البياني 12: التطور الشهري لمعدل استخدام قدرات الإنتاج في مجال الصناعة بين سنتي 2022 و2025
- 92 الرسم البياني 13: تطور تدفقات إحداث المقاولات على شكل أشخاص اعتباريين والتشطيب عليها (2022-2025)
- 94 الرسم البياني 14: التطور ربع السنوي لنمو الطلب النهائي الإجمالي والطلب النهائي الداخلي والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2023-2025)
- 95 الرسم البياني 15: التطور ربع السنوي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بحسب نقاط الناتج الداخلي الإجمالي
- 98 الرسم البياني 16: التطور ربع السنوي للقدرة الشرائية للمداخيل الإجمالية للأسر بالنسبة المئوية (2022-2025)
- 101 الرسم البياني 17: التطور الشهري للتضخم والتضخم الأساسي بالنسبة المئوية (2023-2025)
- 102 الرسم البياني 18: التطور الشهري للتضخم الكلي وتضخم المنتجات الغذائية وغير الغذائية (2023-2025)

- 103 الرسم البياني 19: التطور السنوي للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ومكوناته الغذائية وغير الغذائية - أساس 100: 2017 (2021-2025)
- 108 الرسم البياني 20: تطور التركزات الاقتصادية التي عالجها مجلس المنافسة (2019-2025)
- 108 الرسم البياني 21: التطور الإجمالي للالتزامات المالية المتعلقة بالعمليات المرخص لها (2022-2025)
- 109 الرسم البياني 22: تطور الاستثمارات ذات رؤوس الأموال المغربية في العمليات المرخص لها (2022-2025)
- 111 الرسم البياني 23: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بمليار درهم (2019-2025)
- 112 الرسم البياني 24: تطور توزيع التركزات المرخص لها حسب طبيعة العملية (2020-2025)
- 114 الرسم البياني 25: تطور توزيع التركزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال (2019-2025)
- 122 الرسم البياني 26: توزيع القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2025 (بالنسبة المئوية)
- 126 الرسم البياني 27: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)
- 127 الرسم البياني 28: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)
- 129 الرسم البياني 29: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص له برسم 2025 (بالنسبة المئوية)
- 130 الرسم البياني 30: توزيع التركزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرة (بالنسبة المئوية)
- 131 الرسم البياني 31: ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلاً للأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2025 (بالنسبة المئوية)
- 133 الرسم البياني 32: توزيع قرارات الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2024 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)
- 137 الرسم البياني 33: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2025 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالنسبة المئوية)
- 184 الرسم البياني 34: عدد البلاغات الصحفية المنشورة برسم 2025
- 185 الرسم البياني 35: المتابعة الإعلامية المسجلة شهرياً برسم 2025

- 193 الرسم البياني 36: أكبر البلدان المنتجة للمركبات حسب أنواعها
- 194 الرسم البياني 37: المؤشرات الرئيسية للمبيعات العالمية للمركبات برسم 2023
- 198 الرسم البياني 38: طلبات براءات الاختراع العالمية المودعة في قطاع السيارات بين 2015 و2023
- 200 الرسم البياني 39: مداخيل القطاعات الوطنية الموجهة للتصدير بين 2019 و2023 (بمليار درهم)
- 201 الرسم البياني 40: مبيعات أو تسجيلات المركبات الجديدة في إفريقيا بين 2019 و2023
- 202 الرسم البياني 41: مبيعات السيارات الهجينة بالكامل والمركبات الهجينة القابلة للشحن والمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطارية في السوق المغربية بين 2019 و2023
- 203 الرسم البياني 42: توزيع عمليات التركيز الاقتصادي المرتبطة بقطاع السيارات حسب نوع المراقبة بين 2021 و2023
- 205 الرسم البياني 43: شبكة المواضيع الأربعة ذات الأولوية والبلدان الأصلية لعمليات التركيز الاقتصادي التي تم تحليلها

لائحة الأشكال

- شكل 1: الفئات الثلاث للمركبات الكهربائية 191
- شكل 2: البيئة التنافسية داخل قطاع السيارات 196
- شكل 3: البلدان المتصدرة لبراءات الاختراع المودعة في قطاع السيارات والمواضيع المرتبطة بها 199
- شكل 4: المواضيع ذات الأولوية لعمليات المراقبة الحصرية في قطاع السيارات 204
- شكل 5: المواضيع ذات الأولوية لعمليات إحداث منشأة مشتركة في التركيزات الاقتصادية لقطاع السيارات 204
- شكل 6: المواضيع العامة لعمليات التركيز الاقتصادي في قطاع السيارات المرخص لها من لدن مجلس المنافسة 206
- شكل 7: أبرز اتفاقيات التبادل الحر والشراكة التي أبرمها المغرب حسب المناطق الجغرافية 208
- شكل 8: فروع المستقبل والارتقاء بالإنتاجية والخدمات في قطاع السيارات 209

لائحة الإطارات

- الإطار 1: العقوبة المفروضة على "غوغل" في 2025: تعزيز تطبيق قانون المنافسة في المجال الرقمي 60
- الإطار 2: عمليات الاستحواذ التكميلية: إستراتيجية موجّهة للتوسع 65
- الإطار 3: أية صلة تجمع المنافسة بالفوارق؟ 72
- الإطار 4: خصوصيات سلاسل التموين الصامدة 85
- الإطار 5: آليات انكماش الأسعار (déflation) وآثاره 105

تشكيلة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
الأعضاء الدائمون	
شيماء عبو	
عادل بوكبير	
عبد العزيز الطالبي	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
عبد الخالق التهامي	
عادل هدان	
عبد السلام بنعبو	
منير مهدي	
رشيد بنعلي	
العيد محسوسي	
عثمان الفردوس	
بوعزة خراطي	
نائبة مندوب الحكومة	
لطيفة بودومة	

الإيداع القانوني: 2020PE0020

ردمد: 2658-8471

مجلس المنافسة

مجلس المنافسة

زاوية شارع الزيتون ومحمد اليزيدي حي الرياض - الرباط

الهاتف : 0537.752.810 - 0537.756.216 - 0537.758.853

الفاكس : 0537.759.119